المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة سوس ماسة
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت

دورة عادية:2022

جلسة علنية: الجلسة الأولى

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت

في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022

الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ: الجمعة 07 أكتوبر 2022

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 خلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة يوم الجمعة 07 أكتوبر 2022 ، على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت، تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيدكرام عنات باشا مدينة تارودانت و السيد محمد شارف رئيس المرصد الجهوي للهجرات و السيد خالد امعيوظ عضو بالمرصد الجهوي للهجرات، والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العـــدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31
- عـــدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31
- عـــدد الأعضاء الحـــــاضريـــن : 29

وهم السادة :

اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة
محمد أمهرسي	النائب الأول للرئيس	شكيب اريج	مستشار جماعي.	محمد جبري	مستشار جماعي
عبد العالي الحوس	النائب الثاني للرئيس	سعاد ابلعيد	مستشارة جماعية	عبد الجليل ايت الجران	مستشار جماعي
شرف الدين اسقرو	النائب الثالث للرئيس	نزهة ايت حبان	مستشارة جماعية	محمد احسان	مستشار جماعي
اسماعيل الحريري	النائب الرابع للرئيس	براهيم المدلاوي	مستشار جماعي	زينب الخياطي	مستشارة جماعية
فاتحة موفق	النائبة الخامسة للرئيس	عبد القادر هرماس	مستشار جماعي.	فضمة ازوران	مستشارة جماعية
عائشة تاغموت	النائبة السادسة للرئيس	مينة فريسي	مستشارة جماعية.	كنزة عزمي	مستشارة جماعية
رشيد فنان	كاتب المجلس	الزهراء رحمون	مستشارة جماعية	اسماء لقجدر	مستشارة جماعية
هشام امزراو	نائب كاتب المجلس	عبد الحق يسري	مستشارجماعي	زهرة دنبي	مستشارة جماعية
محمد حاتمي	مستشار ماعي	سعاد اريب	مستشارة جماعية	حامد جودي	مستشار جماعي
رشيد وحيد	مستشار جماعي.	فاطمةالزهراء خلوفي	مستشارة جماعية		

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: ..... لاأحد.
- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر : ..... عضوين (02) و هم السادة:

الاسم	الصفة
عبد اللطيف وهبي	رئيس المجلس الجماعي
مولاي هشام أشرف	مستشار جماعي

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

- مصطفى المرتقي.....: مدير المصالح.
- عبد المنعم المناني.....: رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.
- بويه ايكوت.....: رئيس مصلحة التعمير و ابيئة.
- أحمد الشافور.....: رئيس مصلحة الشؤون الادارية و القانونية و الممتلكات.
- عبد الله الحمري.....: رئيس مصلحة الشرطة الإدارية.

وبعد التأكد من توفر النصاب القانوني للتداول، إفتتح السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أشغال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، مرحبا بالسادة الأعضاء وبالسيد باشا مدينة تارودانت والسيد محمد شارف رئيس المرصد الجهوي للهجات و السيد خالد العيوظ عضو بالمرصد والسادة أطر الجماعة والموظفين والجسم الإعلامي و الحضور الكريم، بعد ذلك قدم تقريرا مفصلا بين الدورتين كما يلي:

عرفت هذه الفترة الممتدة بين اختتام الدورة الإستثنائية لشهر شتنبر 2022 ، والدورة الحالية وهي دورة اكتوبر 2022العديد من الأنشطة والتظاهرات والإجراءات التي تم إتخاذها في مختلف الميادين المرتبطة بتدخلات الجماعة واختصاصاتها, ويمكن إجمالها باختصار فيما يلي:

*حضور إجتماعات تنسيقية بالوكالة المتعددة الخدمات بأكادير في موضوع تطهير السائل بمدينة تارودانت.

* أجرت الرئاسة مجموعة من اللقاءات على المستوى المركزي لضمان إنخراط مجموعة من الشركاء في مشروع تطهير السائل بالمدينة.

*عقد لقاء عمل مع ممثلي شركة " LA BELLE VIE" .

*إتفاق حول المراحل التنفيذية لمشروع " LA BELLE VIE " في مدينة تارودانت الذي صودق عليه في الدورة الإستثنائية لشهر شتنبر 2022.

*عقد لقاء مع ناظر الأحباس للنظر في ملف تسوية العقارات التابعة للأحباس المستغلة من طرف الجماعة.

*عقد مجموعة من اللقاءات التقنية مع مديرية السكنى على المستوى الإقليمي لإعداد ملف رد الإعتبار لمدينة تارودانت.

*عقد لقاء تحت إشراف الكاتب العام لعمالة تارودانت لدراسة سبل تسريع وثيرة ملف المطرح الإقليمي المر اقب للنفايات الصلبة .

*عقد لقاء مع منظمة الهجرة والتنمية حول تفعيل مكتب إستقبال المهاجرين بمدينة تارودانت.

*حضور منتخبي ومستشاري المجلس الجماعي لفعاليات الأمسية الفنية والتر اثية، المنظمة من طرف الجامعة الوطنية بتارودانت بتنسيق مع المجلس الجماعي لتارودانت، والسلطات المحلية ومديرية الشباب والثقافة والتواصل قطاع الشباب يوم الاثنين 5 شتنبر 2022 ، بساحة باب الحجر والتي تندرج في إطار برنامج أوراش، وتستهدف التنشيط الثقافي والفني وتكوين وتأطير الشباب في مجال الغناء والمسرح واللوحات التعبيرية لتأهلهم، لولوج عالم الشغل والمجال الإقتصادي.

*عقد لقاء تواصلي برئاسة السيدة فتيحة مو افق النائبة السادسة للرئيس المكلفة بالقطاع الإجتماعي لجماعة تارودانت يوم 8 شتنبر 2022 ، جمعها بممثلي الجمعيات المكلفة بتسيير حافلات النقل المدرسي بالمجال التر ابي التابع

لجماعة تارودانت، هذا اللقاء تم من خلال تدارس مجموعة من الجوانب المتعلقة بتسييرعملية النقل المدرسي، من مقرسكناهم إلى مؤسساتهم التعليمية في ظروف ملائمة تحقق الهدف المنشود المتمثل في محاربة الهدرالمدرسي، بشراكة بين جمعيتي "تمدولت" و"منتدى الشباب القروي" وبتعاون مع جماعة تارودانت، ودعم من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، كما تم يوم السبت 17 شتنبر 2022تنظيم ورشة تكوينية لفائدة أعضاء وعضوات الفضاء التشاوري لجماعة تارودانت، وذلك تحت عنوان "آلية تنفيذ السياسات العمومية".

*تنظيم دورات تكوينية بشراكة مع المعهد الجمهوري الدولي وجماعة تارودانت ايام 20 و21 شتنبروالتي إستهدفت ترسيخ وتطويرمعارف ومكتسبات المنتخبين وأطروموظفي جماعة تارودانت حول مراحل وآليات إعداد برنامج عمل الجماعة باعتباره خارطة طريق للتنمية الترابية.

*استفاد أعضاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع لجماعة تارودانت أيام 21 و22 شتنبر2022 ، من ورشة تكوينية منظمة من طرف المعهد الجمهوري الدولي بشراكة مع جماعة تارودانت حول إعداد برنامج عمل الجماعة ودورالهيئة في تقديم مقترحات وأراء الجماعة.

* بمناسبة الدخول المدرسي لسنة 2023/2022 وفي إطارالدعم الإجتماعي الذي تقدمه الجماعة الترابية لمدينة تارودانت بهذا الخصوص كل سنة شهدت المؤسسات التعليمية التابعة لجماعة تارودانت ابتداء من يوم الخميس 15 شتنبر2022 الى غاية 19 منه عملية توزيع الدعم المدرسي، وذلك تحت إشراف السيدة فاتحة موافق النائبة الخامسة لرئيس المجلس الجماعي المكلفة بالشؤون الإجتماعية وبحضورعدد من أعضاء المجلس وأطروموظفي مصلحة الشؤون الإجتماعية والثقافية والرياضية وبتنسيق مع المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والسادة مديرو المؤسسات التعليمية وجمعيات اباء وأولياء التلاميذ وقد إستفاد من هذا الدعم الذي تهدف له الجماعة من خلال مؤازرة أولياء التلاميذ وتشجيع عدد منهم على مواصلة التعلم ومحاربة الهدرالمدرسي بما يناهزما مجموعه 2810 تلميذ وتلميذة موزعون على 25 مؤسسة تعليمية تابعة للجماعة الترابية لتارودانت.

إذن هذا باختصارمجموعة من الأنشطة التي مرت ما بين دورة شتنبر2022ودورة اكتوبر2022في هذه الجلسة الأولى, بعد ذلك عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس نقط جدول أعمال الدورة العادية لشهرأكتوبر2022 وهوعلى الشكل التالي:

❖ <u>الجلسة الأولى: الجمعة 07 أكتوبر 2022 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت</u>

1. الدراسة والمصادقة على ملحق اتفاقية لقبول إنضمام جماعة لمهادي إلى مجموعة الجماعات الترابية "المحافظة على البيئة".
2. الدراسة والمصادقة على تعديل وتحيين الهيكلة الإدارية الجماعية.
3. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "SOMDOR" لتوسيع مصنع الأفرشة بسطاح لمدينة.
4. الدراسة والمصادقة على:

أ. تحيين المقررالجماعي السابق الخاص بإحداث متحف ذاكرة المهاجروتغييره بالمركزالجهوي المتعدد الاختصاصات لمصاحبة وتوجيه المهاجرين.

ب. تخصيص بقعة أرضية لإحداث المركزالجهوي المتعدد الاختصاصات لمصاحبة وتوجيه المهاجرين.

5. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « AZIA MEUBLE » من أجل إحداث مشروع معمل للنجارة بسطاح المدينة.
6. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « AZIA MEUBLE » من أجل إحداث مشروع فضاء يضم مطعم وفضاء ترفيهي للأطفال بسطاح المدينة.
7. الدراسة والمصادقة على تعديل إتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الشباب والثقافة والتواصل – قطاع الثقافة– للمساهمة في مهرجان الدقة والإيقاعات.
8. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الداخلية وجهة سوس ماسة من أجل إنجاز مشروع برنامج التطهير السائل بالمدينة.

❖ <u>الجلسة الثانية: الجمعة 14 أكتوبر 2022 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت</u>

9. الدراسة والمصادقة على إتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمجلس الإقليمي لتارودانت من أجل إحداث ملاعب القرب على تراب الجماعة.
10. الدراسة والمصادقة على :
    أ. إلغاء مكان إحداث المحطة الطرقية بجنان المرا.
    ب. إحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بوذهب.
11. الدراسة والمصادقة على إعفاء مستغلي المرافق العمومية الجماعية من رسوم الإستغلال برسم سنة 2020بسبب ظروف جائحة "كوفيد 19".
12. الدراسة والمصادقة على حصر ديون شركة (N.M.N) NEW MEDIA NORD المستحقة لفائدة جماعة تارودانت إلى غاية 2022/06/30 والمترتبة عن استغلال اللوحات الإشهارية المقامة بالملك العام التابع لجماعة تارودانت.
13. المصادقة على مبلغ الإتاوة الدنيا للإستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية.
14. الدراسة والمصادقة على تعديل دفتر التحملات الخاص بمنح الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية.
15. الدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي.
16. الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية.
17. الدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023.
18. الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض التقديري برسم السنة المالية 2023.

نقطة نظام الزهراء دنبى مستشارة جماعية .

في بداية نقطة نظام سأتطرق الى نقطة تهم مراسلة قمت بإدراجها في الدورة السابقة كمستشارة وسأعيد إدراجها في هذه الدورة إن شاء الله، والتي من خلالها راسلنا المجلس في مجموعة طلبات من اجل الحصول على المعلومات والتوضيحات فيما يخص التدبير المحلي و اخص بالذكر ملفات الجماعة إلا أن الجماعة او الرئاسة تتعامل مع هذه الطلبات بنوع من التهميش واللامبالاة واللامسوؤلية، وذلك في عدم الرد على هذه التساؤلات، شخصيا تقدمت بعشرات المراسلات في ما يخص تصويب عدد من القرارات وفي ما يخص طلب المعلومة تخص تدبير الشأن المحلي، إلا ان الجماعة او الرئاسة تتغاضى عن إجابتنا، فبالتالي أستنكر هذا التعامل اللا مسؤول وهذه الطريقة التي تتعامل بها الرئاسة مع المستشارين، لاننا نمثل الساكنة هنا ابى من ابى وكره من كره ومن حقنا كمستشارين في ظل القانون سواء الدستور او القانون 14_113 او النظام الداخلي، وعليه يجب ان نتوصل بتلك المعلومات التي راسلنا الرئاسة من اجلها، ونحمل الرئاسة مجموعة من الخروقات التي قامت بها في تدبير عدد من الملفات التي كان موضوع تساؤلات مجموعة من المستشارين ومن بينها الملفات المتعلقة الصفقة المعلومة، بحيث طلبنا معلومات حول هذه الصفقة لكن المجلس ابى ان يزودنا بأية معلومة وفي الأخير تم تصريح ببيان يحتوي عدة مغالطات، وبما أنه يتم التعامل معنا نحن كمستشارين بهذا الشكل الغير اللائق، كيف سيكون التعامل مع الساكنة، يوجد في البيان ان المواطن له الحق في طلب المعلومة، كيف ذلك ونحن كمستشارين نطلبها ولا نتوصل بها ونحن وجها لوجه مع الرئاسة ولدينا إمضاء مكتب الضبط والشكايات على عدد من المراسلات التي للأسف لم نتلقى الإجابة عليها، ويأتي البيان ليقول انه اذا اراد المواطن المعلومة يجب اعطائها له، و انا اقول للمواطن ان الرئاسة تكذب علينا نحن ممثلي الساكنة في تلبية طلبنا للمعلومة التي لم نتلقاها ولدينا وثائق تثبت ذلك، نحن نستنكر هذا التعامل من الرئاسة مع المستشارين ومع الساكنة.

نقطة نظام محمد حاتمي مستشار جماعي

نقطة النظام هذه أريد أن ابدأها بالمادة 46 للقانون التنظيمي 14-113 حيث تقول أنه يمكن لأعضاء مجلس الجماعة أن يوجهوا بصفة فردية أو عن طريق الفريق الذي ينتمون إليه اسئلة كتابية إلى رئيس المجلس، حول كل مسألة تهم مصالح الجماعة وتسجل هذه الاسئلة في جدول اعمال دورة المجلس الموالية لتاريخ التوصل بها، شرط أن يتم التوصل بها قبل إنعقاد الدورة بشهر على الأقل، ولهذا السيد النائب تقدمنا بمجموعة من المراسلات وطلبات للرئاسة من اجل ادراجها وقمنا بتوجيه شكاية للسيد العامل، ولكني ارى انكم لا تحترمون هذا القانون التنظيمي وقد قمنا بإعلامكم في تاريخ 7/7 فيما يخص لائحة التي تتضمن العمال العرضيين وبخصوص هذه التجاوزات والتلاعبات الموجودة فانتم لازلتم تتهربون من الاجابة ،لقد طلبنا منكم لائحة تضم جرد لهوية العمال العرضيين وتاريخ التحاقهم واجرهم الشهري ومكان مزاولة المهام، هذا السؤال قمنا بإعادته ثلاثة مرات واحترمنا الأجل الذي ينص عليه القانون والمادة 46، كذلك طرحنا عليكم مجموعة من الاسئلة تضم مابين 24او 25 سؤال وطلبنا الاجابة على السؤال السابق وكان ذلك بتاريخ 2022/04/25، هل لم تتطلعوا على قانون 14-113 ؟ هل لا تريدون تطبيق القانون ؟ ام انكم تتهربون من الأسئلة ؟ هذا سؤال آخر واريد من المقرر ان يسجل ذلك في المحضر، كما اريد إضافة نقطة اخرى تهم محاضر الجلسات بحيث ان القانون يقول اننا كمستشارين علينا التوصل بالمحاضر بعد الدورة ب خمسة عشرة يوما، وليومنا هذا لازلنا ننتظر التوصل بتقارير الدورة الاستثنائية لشهر شتنبر، في انتظار أن نتوصل بها

سنقوم بقراءتها حرفا بحرف أما بخصوص تبعات هذا الإشكال سنراه فيما بعد، وفي نفس السياق نتمنى من السيد النائب جزاكم الله خيرا ان تجيبوا على اسئلة المستشارين ، وشكرا.

نقطة نظام فضمة ازوران مستشارة جماعية

أريد فقط طلب تغيير جدولة النقط، إذا كان من الممكن أن نبدأ بالنقطة الرابعة المتعلقة "بالدراسة والمصادقة على تحيين المقرر الجماعي السابق بإحداث دار المهاجر" ، بما أن السيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان شرفنا بحضوره في هذه الجلسة ورفقا بوقته الضيق، وشكرا.

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس

إذن بخصوص الفكرة التي اشارت لها السيدة فضمة ازوران في تدخلها ان نفتتح المناقشة بالنقطة الرابعة المتعلقة "بالدراسة والمصادقة على تحيين المقرر الجماعي السابق بإحداث دار المهاجر" بدل النقطة الأولى نظرا لظروف الضيوف المتواجدين معنا ولان لديهم التزامات وارتباطات أخرى، اذا لم يكن هناك أي مانع سوف نبتدأ بها في هذه الجلسة.

نقطة نظام شكيب اريج مستشار جماعي

تعقيبا على النقطة التي أدليتم بها بخصوص الدعم الإجتماعي المدرسي في إخباراتكم وهي النقطة التي أشرتم إليها في أنشطة المجلس، وتفاؤلا ايضا مع تجاوبكم مع المراسلة التي ارسلت فيما يتعلق بالدعم الإجتماعي الذي تقدمه الجماعة تساؤلنا كان حول مقرر دورة اكتوبر 2020 ، في المجلس السابق الذي خصص اعتمادات هامة للوازم المدرسية في الميزانية السابقة، ولم تنجز ولم تبرمج حسب جوابكم في سنة 2021 بدعوى ان فترة الدخول المدرسي صادفت انتخابات 8 شتنبر ولم تنجز الصفقة إلا بداية سنة 2022، بمعنى أن اللوازم المدرسية كانت جاهزة منذ بداية سنة 2022 التي صودق عليها سنة 2020، تساؤلي يبقى قائما حول ما صادقنا عليه في بداية سنة 2021 كلوازم مدرسية اوكإعتمادات مالية، إذن سيرجع للميزانية اعتقد لكن يبقى التساؤل قائما فيما يتعلق لماذا تأخرت رغم جهوزية الأدوات واللوازم والتي لم تصل إلى المؤسسات إلا بعد منتصف شتنبر2022،وأسجل هنا أن التلاميذ في هذا الوقت يكونون قد إنخرطوا في تعلماتهم والدفاتر اقتنوها إلخ.. انا استغرب من هذا الأستاذ الذي سينتظر التلاميذ الى منتصف شتنبر ونحن نعلم ان الدراسة اصبحت تبدأ بشكل مبكر، لذلك اهيب بالمجلس أن يقدم هذه المساعدات في وقتها لأن الشيء الذي لا يكون في وقته لا يفيد، اهيب بالمجلس أن تكون هذه المساعدات في شهر غشت أو يوليوز أو يونيو خاصة اذا توفرت كما الحال في هذه السنة،كانت الاعتمادات متوفرة وبقيت لا أدري لماذا هذا التأخر الذي شكل مشكل بالنسبة للإستفادة الحقيقية، وتثمين هذه المجهودات التي يقوم بها المجلس الجماعي، وشكرا.

نقطة نظام سعاد اريب مستشارة جماعية

أولا في إطار نقطة نظام، أولا من حيث الشكل أود أن أشير أننا نلاحظ بشكل متواتر غياب الرئيس، ولا أريد أن تكون الإجابة بسبب الإلتزامات أوكذا أوكذا، أنا اتحدث عن شخص رئيس المجلس البلدي لتارودانت، هذه نقطة أولى، ودائما في إطار نقطة نظام، أود أن تتم مراجعة مسألة برمجة دورة من حجم الدورة التي نحن بصددها تخص المالية وتخص نقط مهمة بشكل آخر، بحيث ما القصد من وراء برمجتها يوم الجمعة على الساعة العاشرة (10:00) صباحا، وما هو الغلاف الزمني الذي يمكن أن تحترم فيه أهمية النقط المدرجة، وبالتالي هذه المسألة سبق وأن أشرنا إليها ونود أن تتم مراجعتها، وارتباطا بالنقطة التي سبقني لها الاستاذ شكيب أنا أيضا أذهب في نفس السياق و اقول بأن وزارة التربية الوطنية حددت موعد الدخول المدرسي الرسمي يوم 5 شتنبر2022، وبالتالي لا يعقل أن المجلس البلدي يتخلى عن مسؤوليته وسيساهم في تحقيق الهدر المدرسي لأن الشكل الذي تم به توزيع اللوازم المدرسية غير مقبول لأن التلاميذ إندمجوا في الدراسة.

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس

إن المجلس يخصص اعتماد من ميزانيته كل سنة لاقتناء اللوازم المدرسية لانه يهتم و يشجع على التمدرس كما يحارب الهدر المدرسي، ولهذا ارجو من السادة المتدخلين أن يتطرقوا في نقط نظام الى ماهو مقبول ومنطقي في هذا الاطار،مع العلم ان المجلس يتكون من 31 عضوا وكل يشتغل من موقعه الخاص في هذا الجانب، كما انهم على علم بالطريقة التي يتم بها توزيع اللوازم المدرسية.

محمداحسان.....مستشار جماعي

لدي مناشدة للمجلس، وهي كما نعلم جميعا أن الجماعة رافعة لشعار"جماعة مواطنة" والذي علينا أن نبلور هذا الشعار و اقعيا، وبالتالي الإنفتاح على محيط الجماعة بجميع مكوناته والمسائل الشاغلة له وتساؤلاته، وبالتالي لابد من التفاعل والتواصل مع تساؤلات الإخوة والأخوات المنتخبين من جهة، وكذلك المجتمع المدني والساكنة ووسائل الإعلام والصحافة، خصوصا أن عدة قضايا وعدة مسائل تشغل الرأي العام، وبالتالي لابد أن يكون هناك تواصل وتفاعل بين الجماعة وبين المدينة والساكنة والفاعلين فيها، خصوصا أنه عندما نسمع لبعض الأخبار التي تروج وتخرج عن سياقها، علينا أن نتدخل لتوضيح الأمور لكي يكون هناك تفاعل، لأن هؤلاء الناس لا يشغلهم إلا القضايا التي تهم الساكنة والمدينة.

عملية التصويت بعد ذلك قدم السيد محمد أمهرسي ترتيب النقط المدرجة بجدول اعمال الدورة بحيث يتم البدء بالنقطة الرابعة بدل النقطة الأولى مع المحافظة على الترتيب للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة الرابعة:	**الدراسة والمصادقة على:** أ. تحيين المقرر الجماعي السابق الخاص بإحداث متحف ذاكرة المهاجر وتغييره بالمركز الجهوي المتعدد الاختصاصات لمصاحبة وتوجيه المهاجرين. ب. تخصيص بقعة أرضية لإحداث المركز الجهوي المتعدد الاختصاصات لمصاحبة و توجيه المهاجرين.

في مستهل هذه النقطة أحاط السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس السادة الأعضاءأنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على:

أ. تحيين المقرر الجماعي السابق الخاص بإحداث متحف ذاكرة المهاجروتغييره بالمركز الجهوي المتعدد الإختصاصات لمصاحبة وتوجيه المهاجرين.

ب. تخصيص بقعة أرضية لإحداث المركز الجهوي المتعدد الإختصاصات لمصاحبة و توجيه المهاجرين.

بعد ذلك أعطى الكلمة للسيد محمد شارف رئيس المرصد الجهوي للهجرات لتقديم عرض في الموضوع.

محمد شارف .....رئيس المرصد الجهوي للهجرات.

سعيد جدا في هذا اليوم المبارك بحضوري معكم، سعيد بحضوري ليس كرئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، ولكن كنت أود كذلك أن أحضر معكم في هذا الإطار لنناقش مع (ان أخذ بعين الإعتبار) حقوق الإنسان وتنزيلها بشراكة معكم في المواضيع التنموية المتعلقة بكم، وهذا يمكن برمجته في المستقبل إن شاء الله،وليس كعضو للجنة الأممية للدفاع عن حقوق جميع المهاجرين و افراد أسرهم التي هي إحدى اللجن التسعة التابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ولكن كأستاذ باحث وكمدير المرصد الجهوي للهجرة في الجهة،أود قبل ذلك أن اشكركم واشكركن على الإهتمام الذي تولونه لموضوع الهجرة، فكما تعلمون في بلادنا دائما نحتفل بمناسبة "مرحبا بعمالنا بالخارج" ولكن ما إن ينتهي الموسم ننساهم.

موضوع الهجرة هو موضوع الساعة لا نقاش فيه، وكما نعلم أنه في العالم يوجد 281 مليون مهاجر رسمية أي ما يمثل 3,4 على المستوى العالمي فهي نسبة ضئيلة ولكن يوميا عندما تفتحون التلفاز او الإذاعة او الجريدة تجدون مشكل الهجرة مطروح، وكما تعلمون يعتبر صاحب الجلالة الرائد على المستوى الإفريقي وتم تحضير ورقة قدمت للإتحاد الإفريقي التي تم الإتفاق والتصويت عليها بالإجماع في موريتانيا في يناير سنة 2018، وعلى المستوى الوطني والدولي فان المغرب من أحد البلدان النشيطة في هذا المجال، وخير دليل المؤتمر الدولي للهجرة في مراكش 2018 سنة حين تم الإتفاق عليه بالإجماع وحضره مائة وتسعة وثلاثون (193)دولة فقط كي اضعكم في الإطار، إذن على المستوى الدولي فإن المغرب لديه حضور كبير وحتى على المستوى الإفريقي كذلك،أما على المستوى الوطني هناك إستراتيجيتين : الإستراتيجية الوطنية للهجرة ومغاربة العالم التي كانت مشاركتهم على مستوى التنمية وكذلك الجانب الإقتصادي والإجتماعي والثقافي إلى غير ذلك، هناك كذلك إستراتيجية إذا

تتذكرون المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2013 قدم تقريرا لصاحب الجلالة، وتبناه آنذاك بتعليمات ملكية ما يسمى بالحكومة الثانية "لبنكيران" حيث تم خلق وزارة مكلفة بمغاربة الخارج وشؤون الهجرة بإعتبارهما عنصرين هامين،

رغم أن مدينة تارودانت بطبيعة الحال لها دور في هذا الجانب و يمكن الرجوع إليه فيما بعد، الجانب الأول فإن اكبر عدد مغاربة العالم عندما نتحدث عن الأجانب نجد فقط السوريين او الأفارقة وجنوب الصحراء وننسى أنه لدينا ما بين 600 و700 الف أجنبي في المغرب، بصفتهم اوروبيين إما فرنسيين او إسبان او المان إلى غير ذلك، ونجدهم مستقرين على مستوى مدينة تارودانت، هاتان الإستراتيجيتان يجب تنزيلها على المستوى الترابي، لكن الأهم هو الدور الذي يمكن أن يلعبه المهاجر المغربي خارج الوطن في التنمية، ولديكم تجربة على مستوى تارودانت كالعلاقات مع بلجيكا إلى غير ذلك، فما كان منسيا هو أننا في سنة 2012 قمنا بندوة دولية كبيرة على صعيد تارودانت التي لاقت نجاحا كبيرا، وكان التفكير في خلق مشروع متحف آنذاك، والإتفاق على إنشاء هذا المتحف لم يكن فقط وليد تجربة تارودانت إذا قمتم بمراجعة هيئة الإنصاف والمصالحة، كان التذكير بأنه يجب أن نأخذ بعين الإعتبار ذاكرة المهاجرين، ولا ننسى بأن دورهم تاريخيا مهم جدا، وسأعطيكم مثل بسيط كلكم تتذكرون السيد "محمد المزالي" الذي كان يشغل منصب الوزير الأول في تونس حيث كانت الهجرة قوية إلى تونس، كذلك الدكتور التونسي الذي ينتمي لهذه المدينة و" الأب جيكو" ، إذن هناك ذاكرة يجب الإعتراف بها، والمتحف كان الهدف منه دعم الجانب الثقافي وكذلك التكوين للتربية و التحسيس إلى غير ذلك من أجل إستقطاب السواح، كذلك توجد جزيرة صغيرة في نيويورك يوجد بها متحف لذاكرة امريكا، إذا كان من قام بزيارة الى بوينس آيرس سيجد في مدخل مينائها متحف، لكن في أفريقيا لا يوجد أي متحف، فعلى مستوى تارودانت لا أستطيع إعطاء الرقم الصحيح، ولكن هناك عدد كبير من المهاجرين أظن أنه يمكن أن تكون كتجربة أولية في مدينة تارودانت كونها عاصمة شرط أن تكون مصاحبة لهم و تهتم بشؤونهم في عدة محاور في الإطار القانوني،سواء في الجانب الإجتماعي، الإقتصادي، التثبيت، والإهتمام بأبنائهم،علما انه كانت هناك دراسة قيمة قام بها طالب حول دور أبناء المهاجرين وعلاقتهم في الجانب الدراسي وغير ذلك، ولهذا علينا الإستمرار والإهتمام بهم وليس الإحتفال باليوم السنوي الذي حدد له يوم 10 غشت، و أتمنى في 10 غشت المقبل أن يتم إخبارهم عن مجلسنا هذا ما تم مناقشته وما سنقوم به في المستقبل... خاصة الفكرة التي كانت على مستوى جهة سوس ماسة وحتى الدراسة التي سيتم إعدادها من طرف الجهات المعنية، الوزارة المكلفة بالمغاربة القاطنين بالخارج وشؤون الهجرة و وزارة الداخلية وولاية جهة سوس ماسة والمجلس الجهوي لسوس ماسة، قمنا كذلك بدراسة شاملة لعدة محاور وتبين أنه يجب أن يكون هناك خلق لمركز متعدد الإختصاصات، وسأترك تقديمه للدكتور خالد امعيوض.

<u>خالد امعيوض.....عن المرصد الجهوي للهجرات</u>

اولا نشكركم على الإستضافة، وعلى إتاحة الفرصة لنا من أجل مناقشة هذا المشروع الذي حملنا همه لمدة سنوات خاصة السيد "محمد شارف" لأنه من الخبراء الدوليين، مع العلم أنه ليس إبن المنطقة إنتماء بل روحا وأصبح سوسيا اكثر منا جميعا، و أعطى لهذه الجهة الشيء الكثير،

و اشتغل على الهجرة كثيرا منذ سنة 2000 وهناك تقارير في مجلس الجهة تعود لسنة 2002/2001،حيث ناقش هذه الفكرة تقريبا لمدة 30 سنة ولازالت لم تر النور بعد في حين يمكنها ان تعطي بعدا كبيرا لظاهرة الهجرة ، و أشار كثيرا إلى أن سوس هي منبع وكما يقال حوض هجروي بامتياز لأن الهجرة بدأت من هنا منذ القرن التاسع عشر(19) حتى عند دخول فرنسا "موغا" الى هذه المدينة وقام بأخذ عدد كبير انداك من الناس للهجرة ولازالت مستمرة ، ثم تحولت الى أرض إستقبال وهذا الذي أعطى لهذه الارض مجال متميز، لأنها كانت أرض طاردة للسكان وأصبحت أرض مستقبلة لجميع جنسيات العالم وليس فقط للأفارقة، وهذا ما توصلنا به إنطلاقا من الدراسة التي قمنا بها في جهة سوس ماسة على ان 110 جنسية متواجدة لدينا من جميع بقاع العالم، اليوم لدينا فكرة فضاء ولا نتحدث عن متحف بل فضاء متعدد

الاستعمالات، لأنه بعد النقاش الذي كان إما أن يكون متحف او فضاء ففضلنا ان يكون فضاء متعدد الاستعمالات لأن المهاجرين و مغاربة العالم سيجدون من يوجههم اذا كان لديهم اي تساؤل، كذلك سيضم ذاكرة ومتحف فكما نعلم الهجرة عبارة عن عدة أشياء (اولا حقيبة سفر، الصور المأخوذة الخ ...) ولا ننسى دور المهاجرين في التنمية ، كما يمكن أن يكون فضاء للبحث يضم مكتبة ومرجع للطلبة الباحثين في الماستر من داخل و خارج المغرب، هذه الفكرة كانت منذ سنة 2012 ، وقت الذي قمنا بقافلة ومررنا بها على مدينة تارودانت، وكانت من المحطات المتميزة حيث قامت بعدة أنشطة، وبالمناسبة تم تكريم عمال المناجم المهاجرين الذين كان معظمهم من مدينة تارودانت، ومنهم "عبد الله الصمط" إبن جماعة أولوزوكان ذلك بحضور السيد العامل آنذاك ومن حسن الصدف أن التكريم كان بمدينة تارودانت، دون أن ننسى الإشارة إلى القضاء الفرنسي الذي حسم في الدعوة التي تم رفعها على مناجم الفحم بفرنسا وكان نوع من رد الإعتبار لهذه الفئة التي عاشت نوع من التهميش والإبتزاز والإستغلال، ولهذا جاءت الفكرة أن يقام هنا وليس فقط على مستوى الجهوي بل كذلك على المستوى الوطني، حيث حضره العديد من المواطنين المهتمين بالموضوع لما له من بعد إجتماعي من أجل المواكبة والمحافظة على الذاكرة والتاريخ خصوصا السياحة، وفي الأخير فإن هذا هو المختصر لهذا المشروع ونحن بدورنا نشجع التجربة اينما كانت من أجل إعطاء نموذج ناجح ليس فقط من أجل المغرب، بل على مستوى الصعيد الإفريقي لأنه الأول على مستوى القارة الإفريقية وسيكون له بعد دولي، وشكرا.

محمد شارف .....رئيس المرصد الجهوي للهجرات

فقط أريد أن أقول للإخوان، أني رهن الإشارة فأي توضيح او أي إضافة او تعليق مرحبا، الشيء الوحيد الذي أريد أن اؤكد عليه أن الفكرة نابعة عن قناعة، وعن إيمان وعن دفاع عن فكرة راودتني اكثر من 50 سنة تقريبا، علما ان الموضوع كما قدمه الأستاذ في حد ذاته فريد من نوعه، تم لأن عبر العالم نجد دار المهاجر والفكرة التي كانت تراودنا هي دار المهاجر تم وضعها في مدينة تزنيت لأسباب ، ولهذا فإن المشروع الذي قدمه الدكتور خالد يضم ما يهم مغاربة العالم والمهاجرين وما يهم المهاجرات المغربيات داخل المغرب اللواتي يتعرضن لمجموعة من المشاكل يلزمهم الإهتمام والعناية،وكذلك البحث العلمي والجانب الثقافي الذي يخلق إنسجام وتكامل بين الجميع ليس فقط شريحة دون أخرى، وشكرا.

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس

اولا نرحب بالسادة ممثلي المرصد الجهوي للهجرة، في هذه النقطة وسأذكر بمجمل الخطوات التي تمت في هذا الإطار، فالسيد محمد الحمد لله أشار إلى اهمية الجهة وبالخصوص اقليم تارودانت في مجال الهجرة، لأن تارودانت تعتبر خزان لمجموعة من المهاجرين من مختلف الجنسيات وكذلك المهاجرين القاطنين في الخارج،بالنسبة للجماعة كانت هذه النقطة من ضمن الأولويات منذ الولاية السابقة حيث كان مقررا سنة 2014 إحداث حفل للمهاجروك وتم تحيينه سنة 2019 لإحداث فضاء للمهاجرين حيث كان على شكل مركز اجتماعي الذي سيستقبل جميع المهاجرين من جنسيات مختلفة وسيكون نقطة تواصل وكذلك سيكون خلية استغلال والاستفادة من المهاجرين والاستثمار على مستوى الجهة، ولتذكير السيد الحمد الله كان لقاء متواصل بين المجلس وبين المرصد وبين جمعية المهاجرين و عرض المجلس هذه النقطة المتعلقة بإحداث فضاء للمهاجرين في إحدى دوراته سنة 2017 وتمت المصادقة عليها بإجماع السادة الحاضرين ولكن للأسف كان هناك إشكاليات على المستوى القانوني وتركيبة الجمعية، وبقي هذا الملف لا يراود مكانه، وبالتالي فهذا المقرر ناضج وموجود لدى المجلس الجماعي، وبما أن السادة في المرصد الجهوي لديهم هذا

البعد والغيرة على هذا المشروع نتمنى ان يتم تغييره من جمعية الى مرصد جهوي للهجرة ويكون بالشكل الذي اشار اليه السادة في تدخلهم، وان يتسع للمهاجرين الأفارقة والمهاجرين الآخرين واحداث مكاتب فيه للتوجيه والتأطير وكذلك لإستقبال المهاجرين القاطنين بالخارج وتخصيص استثمارات لهم على مستوى المدينة، لأن آخر مقرر هو تخصيص فضاء لجمعيات مهاجري تارودانت، بالنسبة للمقرر الحالي ان شاء الله فهو متعلق بتخصيص بقعة ارضية لإحداث المركز الجهوي المتعدد الاختصاصات لمصاحبة وتوجيه المهاجرين فقط، اما من الناحية القانونية اريد الإشارة لهذه القضية على ان هناك مقرر سنة 2014 يهم متحف الذاكرة، ومقرر سنة 2017 متعلق بإحداث فضاء لجمعيات مهاجري تارودانت، وبالتالي علينا إلغاء المقرر السابق أو تعديله وتحيينه.

رشيد فنان.....كاتب المجلس

فقط في سياق الكلمة التي أشار إليها السيد محمد رئيس المرصد الجهوي للمهاجر، أريد أن أقول أن هذا الملف كان من بين اهتمامات المجلس على مدى كل هذه الفترات وربما عشرة سنوات (10) او أكثر كان المجلس يقوم بهذه المبادرات لعدة أسباب منها ذكرها السيد محمد في تقريره، و بما أن المهاجرين يتواجدون في تارودانت والنواحي لما لا يستفيد شباب المدينة الذين هم اصدقاء لأبناء المهاجرين من تأطير جيد ويستفيدون من تجربة المهاجرين في الخارج لأننا نرى في هذا التوجيه إشكال كبير، وآخر خطوة قام بها المجلس في هذا السياق هو أنه عقد شراكة مع منظمة الهجرة والتنمية من أجل إحداث مكتب دائم داخل الجماعة، وقد تم وضع موظف رهن إشارة لهذا الملف وهو السيد مرزاق عبد اللطيف، و خضع لتكوينات في هذا الجانب، وأظن أن الجماعة ليس لديها أي إشكال بوضع مكتب داخل جماعتها إيمانا منها بأهمية هذا الملف والذي كان سيحقق مجموعة من الأهداف، وربما لازالت هناك تكوينات، أتمنى أن يكون التنسيق في هذا الجانب فالمنظمة

عبرت عن إستعدادها في تأطير أبناء هؤلاء المهاجرين والمكتب سيكون مفتوح طيلة السنة، و اتفق مع السيد محمد شارف ان مناسبة الاحتفال 10 غشت ليس فقط حدث عابر بل يجب أن تكون ديمومة في هذا الجانب،وكذلك عبرت أنها ستكون داعمة للشباب المهتمين بالتنقل والدراسة في الخارج وتأطير تكويناتهم، غير أنه يوجد إشكال بينما الجماعة تولي إهتماما بالمشروع يقوم الطرف الآخر بقطع التواصل، فتجربة الجمعية السابقة كان فيها إشكالات فتوقفت المبادرة، وهذه المبادرة السعيدة لا يمكننا إلا أن نشيد بها وأن ندعمها بإذن الله تعالى، ونشكر السيد محمد والسيد خالد على حضورهم و أتمنى أن يخصص المرصد مسؤول للتواصل مع الجماعة بشكل دائم خصوصا أن الجماعة خصصت موظفا لهذا الملف.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية

اولا مرحبا بالسيد "محمد شارف" والسيد "خالد امعيوض" فقط للتذكير بالنسبة لمسألة متحف الذاكرة ومركز البحث فعلا كانت الفكرة منذ سنة 2012 وفي سنة 2014 كان هناك مقرر بإحداث متحف للذاكرة، وكان بالمواصفات والرؤيا التي وضحها السيد "محمد شارف" مع السيد "خالد امعيوض" لكن مع الأسف بعد 2014سنة كان هناك تحيين للمشروع لأن الرؤيا لم تكن شاملة للمشروع وأهدافه والغاية منه، بل رؤية محدودة وبالتالي هنا تأسست الجمعية لهذا السبب وتم تحويل أهداف المشروع ككل، لأن المشروع الأولي مشروع متكامل يتجه نحو ما هو ثقافي واجتماعي والبحث العلمي والهجرة، إلى جانب إحداث متحف الذاكرة كما أشار السيد "ارعيوض" أنه في تارودانت في إطار اللقاء الوطني الأول للهجرة على مستوى جهة سوس ماسة كان حضور السيدات والسادة المهاجرين المنجميين بفرنسا حيث تم تكريم السيد "عبد الله صمط " وكان نواة الذاكرة الذي إحتضنته جماعة تارودانت، وجميعنا نعلم من هو "عبد الله صمط" ابن مدينة أولوز الذي يعتبر من المدافعين الشرسين على المهاجرين على مستوى فرنسا والذي بدفاعه

المستمد إستطاع أن يصدر تغيير في القانون لأجل المساوات بين العمال المهاجرين ككل بين المغاربة والفرنسيين سواء في الأجر او الإستفادة من جميع الحقوق الإجتماعية وكذلك المادية، ومن هذا المنطلق بعد سنة 2019 كان نقاش مستفيض حول تغيير او تحيين أهداف هذا المشروع سوف يسيء للمشروع ولحاملي المشروع لأن السيد "محمد شارف" والسيدات والسادة داخل المرصد وكذلك جمعية الباحثين في الهجرة (طلبة الدكتوراه) ونحن اليوم بإدراجنا لهذه النقطة نعيد أحياء ذاكرة المجلس، ونذهب في إتجاه إحداث هذا المرصد الذي سيكون قيمة مضافة على المستوى الجهوي والوطني والدولي، وسيفتح آفاق شباب مدينة تارودانت على مجموعة من الاشكالات التي تطرحها الهجرة وفي مجال البحث كذلك على إعتبار أنها ستكون آلية للتنمية داخل الإقليم والجهة.

محمد احسان .....مستشار جماعي

فيما يخص هذه النقطة سأحاول أن أذكر بأن الفكرة كانت في إطار المجلس ما قبل سنة 2015 وأعيد طرحها بشكل آخر في المجلس السابق لكنها بقيت حبيسة الرفوف إلى الآن، لا يخفى على أحد أهمية المهاجر كمكون داخل المجتمع كذلك يمكن إدراجه ضمن مقاربة النوع، يمكن أن أقول أن هناك صنفين من المهاجرين فهناك المغاربة المقيمين بالخارج وهناك الأجانب المقيمين

في المغرب وشؤون الهجرة تجمع النوعين معا، وبالنسبة لدور المهاجرين المغاربة وكذلك بعض الأجانب المقيمين في المغرب فهم يلعبون دورا أساسيا خصوصا من الناحية الإقتصادية والناحية المالية كإدخال العملة الصعبة والإستثمار داخل الوطن إلى غير ذلك، ولكن الإشكال مطروح بالنسبة لنا كبلد مستقبل ننتظر المهاجرين كل سنة، ماذا احضروا لنا وماذا سيعطوننا ولكن في المقابل لم نتساءل ولو لمرة ماذا أعددنا لهم؟ وماذا سنعطيهم؟ لذلك يأتي تثمين هذا المشروع للمركز الجهوي المهتم بشؤون الهجرة أولا من أجل تحسيس هؤلاء الناس بأهميتهم وبدورهم أولا داخل المنظومة الوطنية والمصاحبة والتوجيه، تشجيعهم على الإستثمار داخل مدنهم ووطنهم، ليس فقط للمغاربة المهاجرين بل الأجانب أيضا الذين ادخلوا العملة الصعبة ويستثمرون داخل المغرب، هناك إشكال آخر يطرحه بعض المهاجرين القادمين من إفريقيا ان هذا المركز يجب مصاحبتهم وتوجيههم في مجال ثقافة بلادنا وديننا بعدم المساس بها، لانه اصبحنا في مدينتنا تارودانت نعيش اشكال مع اجنبي الذي خلق ضجة داخل المدينة لو أن هناك مركز للتوجيه والتأطير من أجل تفادي مثل هذه المشاكل, تم مزيدا من الاعتناء بهذه الشريحة نظرا لأهميتها.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية

استسمح فقط في اثارة موضوع الاجنبي المقيم في تارودانت اظن ان هناك نوع من المبالغة في التعامل مع هذا الشخص على مستوى الاعلام، والخوف من تداعيات طريقة التعامل مع المهاجر على مستوى مدينة تارودانت. فقط اريد ان اثير هذه المسألة في حضور السيد الباشا لأن ما يقع في التواصل الاجتماعي على صفحة الفيس بوك وسأذكرها بالإسم مع الأسف يسيء إلينا ويسيء إلى صورة المغرب في الهجرة فطريقة التعامل مع السيد المقيم بتارودانت اسلوب غير مقبول.

سعاد اريب.....مستشارة جماعية

تحية مجددا، السيد الباشا، السيد مسير الجلسة، السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

اذن بالنسبة لهذه النقطة بطبيعة الحال لا يمكن الا ان نقول اننا نشجعها لأنها من التدابير التي يحق لنا ان نفتخر بها لأنها تعمل منذ مدة على وضعية وقيمة المهاجر، بالنسبة للمنطقة لن اقوم بتنظير بالنسبة للهجرة لأن السادة الأساتذة والطاقم الحاضر معنا مؤهل اكثر في الحديث عنها، لكن من منظوري اعتقد بأن الهجرة تفرض هذه المبادرة التي يحق ان نشجعها لأنها اولا ترتبط بوضعية الأشخاص او الفاعلين الذين لا يمكن ان نتنكر لهم خاصة في الظروف

الأخيرة لكوفيد، فوجئنا بمبالغ الأموال التي تم ضخها في المغرب من طرف هذه الفئة بحيث انها كانت ذات فائدة كبيرة، لا استحضر المبلغ حاليا لكن اعلم انه كان هناك موقف جميل وحركة لا يسعنا الا ان نشكرهم عليها، اذن عندما نتحدث في موضوع كهذا هو فقط من باب العرفان بالجميل لهذه الفئة خاصة وانها فئة كانت مضطرة في جيلها الى ان تخرج من بلدها وهي اليوم تعطي الدليل على انها تتمسك بقوة بموطنها وتريد ان تفيده على جميع المستويات،إذن سأعود الى الكيفية التي كان ينظر بها الى هذا الفضاء لانه في وقت معين كان نقاشا حادا على انه سيكون مركز للإصطياف يضم مسبحا وفندقا الخ... ولكن بالنسبة للمهاجر ليس هذا هدفه وبالتالي يجب ان تحترم رغبته في ان يكون هذا الفضاء قيمة مضافة لهذه الفئة ويعترف لها بجميلها ويرفع من قدرها ويعطيها ما تستحقه من عرفان، وما اريد قوله ان يكون هذا الفضاء لتصحيح بعض المشاكل الإدارية والإجتماعية ويجب ان يخصص في هذا المجال تبسيط وتسهيل المأمورية الإدارية،من جهة أخرى اود ان اشير الى ان الهجرة اليوم ليست هي التي كنا نتحدث عنها ولا التي نراها اليوم اصبحت الهجرة تهم فئة الكفاءات والأدمغة ولهذا حبذا لو أن توفر لهذه الفئة أرضية صالحة من اجل الاستفادة منها ليس ماديا لأنها تقوم بها بغير قيد او شرط ويشكرون عليها.

فضمة ازوران .....مستشارة جماعية

في الحقيقة حضرنا في بداية هذا المشروع الذي تحول كما اشار الاخوان الى غير هدفه المطروح ونحن بالتأكيد ليس علينا إلا أن نثمن مثل هذه المشاريع وخصوصا ان المنطقة تعرف هجرة كما قال جاء في تدخل السادة الدكاترة ولازالت هجرة العقول كمجموعة من المهندسين والاطر العليا درسوا هنا في المدارس العليا وتابعوا دراستهم بالخارج واشتغلوا هناك، وهذا الفضاء سيكون فيه حركية لإستعادة هذه العقول والإستفادة منها مستقبلا، وأحيي ضيوفنا وأشكرهم على الحث على هذا المشروع ليتم ونشكر كذلك السيد مدير المصالح لبحثه في هذا المجال ودفاعه بهذا الملف لإنجاحه داخل جماعة تارودانت.

رشيد وحيد.....مستشار جماعي

السيد الرئيس، السيد الباشا، السادة المستشارين والمستشارات،

لن اعيد الأفكار التي سبق ذكرها لأن السادة إستفاضوا في هذا الموضوع، الذي اود قوله انه فعلا ما ينقص مدينة تارودانت و العديد من المدن المغربية هو الجانب المتعلق بالمتاحف، في الوقت الذي نجد فيه مثلا قرية صغيرة لديها متحف، ومدينة تارودانت تاريخها يمتد لألاف السنين ولا تتوفر على متحف وربما هذه فرصة جيدة لدعم هذا النوع من المشاريع، وفي نفس الوقت علينا التفكير في إنشاء متاحف أخرى، كما نعلم إقتصاديا بالنسبة لتارودانت لا يمكنها ان تنافس صناعيا ولما نفكر في ان نجعل من مدينة تارودانت عاصمة ثقافية للجهة فإن فكرة هذا المتحف تعتبر فرصة جيدة، فقط علينا مراعاة بعض الأمور مع احتراماتي لبعض المتاحف لكن علينا تجنب الغرف الصغيرة التي لا تتسع الا لعدد قليل من الزوار، و نأمل ان يكون الفضاء يليق بهذا النوع من الأنشطة، ونتمنى التوفيق.

شكيب اريج.....مستشار جماعي

اولا لا أريد أن أطول في هذه المداخلة، فقط أحب ان ارحب و اثمن حضور السيد "محمد شارف" والسيد "خالد امعيوض" لأن حضورهم يعطينا جدية في متابعة الامر, وفقط أريد اضافة كلمة ايضا اننا نعز المغاربة المهاجرين وانهم يعطون قيمة مضافة للمدينة، وهم جزء من هذا المجلس وجزء من هذه الساكنة،ويحز في انفسنا انهم عندما يحضرون في بعض عطلهم، ونقتنص بعض الأوقات ونلتقي بهم فيتقاسمون معنا بعضا من همومهم التي لا يمكن حل ولو جزء منها إلا بتوفير مقر خاص بهذا بالجانب، ومداخلتي تصب في تثمين هذا العمل و انخراطنا فيه الجاد والمسؤول إن شاء الله، تحياتي.

محمد شارف.....رئيس المرصد الجهوي للهجرات

اولا شكرا جزيلا على تفاعلكم، اقولها من اعماق قلبي، ما سمعته اثلج صدري بكل صراحة، سمعت كلمات طيبة، هناك شريحة مغربية تقريبا خمسة ملايين مغربي ومغربية موجودون في الخارج الى حد الآن، وكما اشارت الأستاذة سعاد قبل قليل في تدخلها ان هناك قيمة مالية مقدرة ب ثلاث مليارو3 ملايين سنتيم كدعم منهم ما يغطي تقريبا نصف العملة الصعبة، وكذلك ما أشار اليه السيد رشيد ان اول جمعية على مستوى افريقيا هي "الهجرة والتنمية" انشئت سنة 1986 والتي لعبت دورا حيويا والمعترف بها ليس فقط على المستوى الوطن بل كذلك على المستوى الدولي، هناك بعض الامورنعيشها ولا نعي الدورالذي تلعبه على المستوى العالمي، كذلك سمعت كلمات مثل : العرفان, الإدماج, الإنخراط الى غيرذلك، هذا شيء جميل جدا، بطبيعة الحال ليست فقط عملة صعبة وعائدات مالية، بل هي علاقات ربط، اعتمادا على تجارب اخرى وعلى افكاراخرى الى غيرذلك، نحن هنا 31 عضووعضوة سنفكرفي جماعة افضل بدل ان يفكركل منا على حدة في مكتبه، الفكرة دامت 10 سنين وهي تروج وتناقش وهذا لن يكسبها الا غنى، لكن ليس علينا الإكثارمن التفكيرعلينا المرورالى التطبيق، الشيء الذي اؤكد عليه والذي سترونه من خلال الصورالتي التقطت سنة 2014، ليس هناك مسبح لأنه ليس الهدف، ليس هناك مقهى، ليس هناك سكن، ولكن كل ما هوثقافي، اجتماعي، عقد ندوات، اجتماعات، كذلك يمكن ان يكون مكان ثاني لدعم أنشطة الجماعة مثلا على مستوى الجهة، ويمكن ان تكون قاعة اجتماعات، مسرح الى غيرذلك، اذا عدنا الى سنة 2001 لا اعلم ان كان بيننا عضو مشارك آنذاك في المجلس الجهوي لان التصويت كان بالإجماع على خلق مرصد جهوي للهجرات على مستوى سوس ماسة درعة آنذاك ولم يتم تحقيقه، ولكن في السنوات الأخيرة للمجلس من الولاية السابقة كان السيد "زاهيدي" الذي كان يتتبع عن جد واصبح مختصا في الهجرة، والآن السيد "اودمين" هو الذي يتابع الملف، اذن كان هناك اهتمام،

وهذا المركزالذي قدمه لكم بإيجازالسيد "خالد ارعيوض" هوتكامل مع ما قاله السيد رشيد فنان لانه سيحقق هذا الحلم خاصة إدا تم خلق مكتب للهجرة للمتابعة والمصاحبة على المستوى الجهوي باعتباره مركزمثل الذي نتحدث عنه الذي سيوفرفيه التجميع والتكوين والتحسيس وتقوية القدرات ويقوم بالنشرالى غيرذلك، لكن بالنسبة للتقريرالذي أعطي على مستوى الجهة يضم معطيات أخرى مثلا مكتب استشاري، وتكوين أبناء المهاجرين، والتعريف بالمنطقة، التعريف بالأمازيغية، وكما أشارالسيد رشيد ان بلادنا تعاني نقص من جهة المتاحف،مثلا متحف" كلاوديوبرافو" معروف عالميا سافرت الى الشيلي بالمكسيك ويتحدثون عنه، من منا يعلم به, هناك ايضا المتحف الوحيد والأول للقضاء ينشئ في المحكمة الإبتدائية لديكم هل هناك من يعلم به ؟ يجب تطويرهذه المسائل، إذا كان متحف للهجرة كما قال السيد "رشيد وحيد" فهذا يمكن ان يكون مهما وسيجلب السائح، فمثلا السائح في اكادير عند هطول الأمطارلا يعرف اين يذهب لكن بوجود مثل هذه المتاحف يمكن ان يصطحب اولاده ويذهبون ويستفيدون الى غيرذلك، هذه هي الثقافة فالتعريف بالموروث الثقافي للمدينة جد مهم، كذلك يكون خلق لفرص الشغل، فرص الإستثمارالى غيرذلك، اذن اظن ما سمعته إيجابي و أقف عند هذا الحد، وسنرى السيد خالد اذا كان لديه إضافة.

خالد امعيوض.....عن المرصد الجهوي للهجرات

شكرا استاذ, نفس الانطباع, انا جد سعيد صراحة لأنه الفكرة يتقاسمها الجميع وبالتالي الجميع يعرف الدور الذي لعبه المهاجرون, وكلنا ابناء مهاجرين, وليس منا من ليس لديه اخوه او ابوه او احد من عائلته مهاجر, فنحن السوسيين خلقنا لنهاجر, ولسنا نحن من قلناها بل "ليون افريكان" في القرن 16/15 وجد بان اغرب الاشياء المعروف بها ابناء منطقة سوس هو حب السفر والتجارة, ولازالت الى الان, نسافر من اجل تحسين الاوضاع ونعود الى تمازيرت, قوتنا اننا نعود وهذا ما لا نجده في العديد من المناطق, 98% من المهاجرين يعودون ويستثمرون, فمثلا في الجبال يبني مهاجر عمارة تساوي 500 مليون ولا يفكر في بيعها هذا يسمى رأسمال رمزي فيه ارتباط بالأرض وبالتالي هذه الاشياء لا تبرز, والعمل الذي نؤمن به نحن هو العمل التشاركي ونحن كبرنا بالمقاربة التشاركية, هناك تصور لمشروع لكن يكمن ان يناقش بأفكار جديدة بمشاركة مع مهندس معماري ليس فقط بناء عشوائي يجب ان تكون بنايات تستجيب للتصور باستحضار البعد الثقافي, العمارة المحلية, لان هذه بلادنا ونسوق ثقافتنا, وكلنا نعلم المشاكل التي نواجهها مع العالم بحيث يريدون سلبنا كل ما نملك لأنه لدينا قوة في التراث لدى علينا الحفاظ عليه, اذن هذه الاشياء يمكن ابرازها داخل تلك البناية, لا نتحدث عن متحف بل فضاء متعدد الجوانب ويستجيب لكل هذه الاشياء والتطلعات, والافكار التي جاءت كلها افكار جيدة, يمكن ان تكون ورشات مع الفاعلين والجماعة والمهندسين وخبراء لنمر الى التنفيذ, وهذا لن يكون الا اضافة كبيرة ليس فقط للمدينة بل للوطن, و انا كنت اشتغل في مجال السياحة لمدة عندما نأتي الى مدينة تارودانت اغلبية الاحيان لرؤية السور لأنه هو الشيء الذي يسوق لها, لكن لو كان هناك شيء اخر يمكن للسائح ان يضل اليوم بأكمله او يومين ليس فقط يمر مرور الكرام, فهذه بعض الافكار فيها بعد الاستثماري والبعد الثقافي والترويج الترابي لان هذا هو التسويق فلا يمكن منافسة المناطق التي لديها الساحل الا بالثقافة, والثقافة هنا قوية يجب فقط ان يتم ابرازها, ونحن صراحة سعداء بكل ما سمعناه ونحن رهن الاشارة من اجل مساندة المشروع حتى يرى النور,

كنزة عزمي.....مستشارة جماعية

من باب التجربة الشخصية نتحدث عن المهاجرين، انا ابنة مهاجر و افتخر بهذه المسالة وعائلتي لحد الان مهاجرة ووالدي اضطران يرجع الى تارودانت في فتره انا الحمد لله مستقرة هنا، اشكر الأساتذة شرفونا بحضورهم، الاستاذ شارف غني عن التعريف وبالتالي سوف اقول بانه لمست انفتاح البحث العلمي في هذا الموضوع ، هناك مشكل يخص تارودانت التي تفتقر الى العديد من الأشياء و التي من الضروري ان تعزز الاحساس بالانتماء لا اقول الاحساس بالانتماء للوطن تلك المسألة لا تناقش ولكن نقول بان الناس الذين يأتون الى تارودانت في الصيف لا يجدون لا مر افق ولا اي شيء الذي يساعدهم على المكوث في تارودانت نعرف بانهم يأتون عند العائلة ويذهبون الى اماكن اخرى. ثانيا الإشارة الى ان هناك ناس يأتون حبا في الوطن والعائلة ولكن في وقت هناك عده اسر تأتي وترجع بصفه نهائية الى الخارج

حامد جودي.....مستشار جماعي

لدي ملتمس هو انه ربحا للوقت نحاول أن لا نكرر التدخلات لان في هذه النقطة اكثر من ساعه ونحن ندور في نفس المضمون فعلا هذه النقطة ذكرت اكثر من مره على ان المهاجر ودوره ومكانته الاقتصادية والاجتماعية لما نسمع فكره لا نعيدها بصيغه اخرى لأنه تتكرر تدخلات مرات او اربعه بنفس الصيغة ونفس المضمون الملتمس الاخر الاخوان المسؤولين عن المرصد ان شاء الله بعد احداث هذا المركز يكون هناك احصاء شامل لهذه الفئات المناجم لان فيهم

ناس منسيين ويعيشون وضعيه صعبه و انا اعرف بعض الناس في المناطق الجبلية منهم من يستفيد من التعويضات ولكن هناك اناس لا يعرفون ولا يزالون لا يعرفون تلك التجربة

عبد الحق يسري.....مستشار جماعي

في البداية اعتدزعن التأخر لالتزام اخرولكن اعبركذلك سعادتي على الاقل ادركت الجزء الثاني من هذه النقطة الهامه جدا وبدوري اتمن هذا المشروع قبل ذلك لابد كذلك انا اؤمن بصفه عامه دور المهاجر المغربي سواء في اقليمنا او منطقتنا او على الصعيد الوطني و اتمن كذلك دورهم الكبير جدا في جلب العملة الصعبة والرقم الذي اشار اليه محمد شارف الذي هو رقم مهم جدا طبعا والقيمة المضافة الذي يحققها الرصيد العملة الصعبة في هذه الفترة وخصوصا في هذه الظرفية في امس الحاجة اليها اذن اثمن المشروع بل واطالب كذلك بالتفكير في خلق مشاريع اخرى لهذه الشريحة الهامة من المواطنين المغاربة نظرا للدور الكبير الذي لعبوه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وطننا الحبيب الإشارة التي هي مهمه جدا كانت في احدى التدخلات السابقة من حيث اننا نتكلم عن المهاجر المغربي لن ننسى ان هناك نسبه كبيره جدا من العقول والنو ابغ التي تشتغل سواء في مجال تعليمي او المجال العلمي او في المجال الصحي بديار المهجر ولا ننسى كذلك ان هناك فئة كبيره عدد كبير منهم لا يوجد في سن التقاعد والذين هم مشرفون على التقاعد ان الملجأ الامن الذي هو بلدهم كما جاء في تدخل السيد خالد وشارف في نسبه 98 في المئة ليس مبالغ فيها بل هي نسبة و اقعيه من 98 في المئة يفضلون الحمد لله العودة الى ارض الوطن وخصوصا انهم في بداية التقاعد لا زالوا قادرين على العطاء وخصوصا اتحدث عن النو ابغ، والعقول طبعا في مختلف المجالات سواء المجالات التربوية، او المجالات الهندسية او المجلات الطبية. نحن في امس الحاجه الى هذه الاطر وبالتالي اذا اقل ما يمكن تقديمه لهذه الفئه وتشجيعها على الاستثمار وتشجيعها على خلق مشاريع، التي تربطها بمدينتها وبمنطقتها وبلادها بصفة عامة حتى نخلق لها الظروف الملائمة للاستمرار في العطاء. طبعا بلاد المهجر استفادت من العطاءات، و من المهارات العلمية والتقنية للمغاربة. وبالتالي فنحن مطالبون بوضع يدينا و ايديهم ونوفر لهم جميع الظروف الملائمة حتى يستطيعوا الاستمرار في العطاء ، لفائدة المواطن الروداني ومواطن اقليم تارودانت و اقليم الجهة والمواطنين المغاربة بصفه عامة.

سعاد اريب .....مستشارة جماعية

اود ان اوجه الانتباه كنقطة مدعمة لهذا المشروع على تواجد موارد بشرية مهمه جدا في مدينه تارودانت يعني لديها من المؤهلات الثقافية والفكرية . يؤهلها بان تر افق بحيث انها تر افق بدون سابق طلب فيما يتعلق بمساله الهجرة وهناك من الساده الأساتذة من تقدم فعلا بأطروحة مهمة واذكر منهم مصطفى المرتقي، كلهم أناس يكونون اضافه نوعية كموارد بشرية تعمل في هذا الملف . وتساهم ايضا عن قرب في تحقيق ما نريده خاصه فيما يتعلق بجانب الادبي، نعرف بانه من الاشياء التي ترفع من قيمه المجتمع هو الجانب الثقافي، بالنسبة للملتمس سأتوجه للسادة الاساتذة. اذا كان ممكن في اطار المصاحبة وتوجيه المهاجرين ، هل هذا الملف حاضر في هذه المسألة في هذه السنوات الأخيرة تم تشريع المادة القانونية التي من شانها ، كل ما يتعلق بممتلك المهاجر يصبح تابعا. **la taxation** في البلد الذي يقيم فيها و بالتالي ، هذا خلق غضب عند المهاجرين وطرح تساؤل ماذا يمكن ان يعمل الوطن في هذا الامر . انا اتمنى من الاستاذ شارف والاخوان التعامل مع هذا المف الذي يفرض نفسه للبحث فيه وللتداول فيه.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية

الحلم طال وقد ان الاوان ان نشتغل ونذهب مباشرة لتنفيذ المشروع وهنا التمس بان المجلس يكون سريع وفعال في هذه النقطة واطلب كذلك توسيع الشركاء. و اشير بالخطاب الملكي الاخير حول قوه الهجرة والمهاجرين المغاربة. المبادرة

الوطنية للتنمية البشرية حاضرة معنا كشريك قوي في هذا المشروع، لكي نخرجه لأرض الواقع، على اعتباركما قال الاخ خالد العيوض هل تواجد مثل هذه المشاريع هي التي تعطي لمدينه على مستوى الجهة.

محمد احسان.....مستشارة جماعية

اشير بان هناك ناس مهتمين بشؤون هذه الهجرة، لديهم اهتمام كبيرودراسات معمقة من اجل الانصاف. اريد ان اذكر الدكتورمصطفى المرتقي وكذلك الاستاذ عبد اللطيف مرزاق موظف بالجماعة، الذي خضع للتكوين في هذا المجال زيادة على فاعلين اخرين في المدينة، وعندنا جمعية مختصه في الهجرة. عندنا تجربة طويلة ولدينا مدعمين اخرين اما محليا او اقليميا او جهويا، ولما لا يكون عندنا وطنيا. وهنا انا اتساءل حول وزارة الهجرة الا يمكن ان تساعد في مثل هذه المشاريع او الوزارات المهتمة بالهجرة ، اذن الحمد لله هناك سبل النجاح لهذا الورش الاساسي مهم ومتوفر، غيران هناك مسالة توسيع هؤلاء الشركاء لكي يكون هناك غلاف مالي مهم الذي ممكن ان نقدم به المشروع في المستوى الكبيركما وكيفا.

اسماعيل الحريري.....النائب الأول للرئيس

سؤال هل دارالمهاجرهي نفسها المركزالجهوي للهجرة ، ما هو الفرق ندعو المجلس الى ايجاد اتفاقية تدخل فيها الجهة والمجلس الاقليمي لتارودانت. ان شاء الله نشرع كما اشارالاخوان لإنجازدارالمهاجر، لا اظن بان الجماعة لديها تمويل كافي لكي تجهز. لا اعرف هل المركزالجهوي عنده إمكانيات ، يعني لابد من احداث اتفاقية تدخل فيها الجهات المعنية ، وهنا القضية التي اشارإليها فنان لجمعية التنمية والهجرة. الحمد لله لديها علاقة وطيدة منذ المقررات السابقة. والتي على اثرها تم احداث مكتب الاتصال، كذلك ما مصيرهذه الاتفاقية. هل سوف يتم تحيينها وتعديلها ،او نقوم بملحق يدخل في هذا الاطارلكي يكون هناك مشروع متكامل كما اشارالسيد خالد العيوض وتكون هناك رؤيه متكاملة.

ونشكركذلك السيد العامل الذي كان دائما يحث على تسريع مثل هذه المشاريع ،وكان بالمناسبة سبب حضورمغاربة الخارج خصوصا في العطلة الصيفية ويتم التنويه بهذا، المهاجرين والدعوة وتحفيزهم بالاستثماردداخل الوطن وداخل الجهة وداخل الاقليم.

محمد شارف.....رئيس المرصد الجهوي للهجرات

اجابه على اسماعيل الحريري الفرق بين دارالمهاجر، تكامل والمشروع في حد ذاته فكره يجب ان تنضج وان تناقش وتتطوربطبيعة الحال. كانت دارالمهاجرهي الانطلاقة التي كانت ولكن كانت داخل برنامج وطني ، الذي كانت فيه انشاء دارالمهاجروتبين التجربة ان الوزارة المكلفة بمغاربة الخارج وشؤون الهجرة. انها كانت تدعم مثلا دارالمهاجر لتزنيت، الموظفين فيها هما موظفين الوزراء تابعين للوزارة، ولكن تبين التجربة او دراسات فيما بعد بان تلك التجربة غيرناجحة على المستوى الوطني اذا هذا الجانب اي الفرق بينهم.

ثانيا: دارالمهاجركانت كتسمية ، ولكن المحتوى كان نفسه تقريبا لان الفكرة في حد ذاتها ، والتجربة على المستوى العالمي بالنسبة لعبد ربه تقريبا في السبعينات. كان عندي الحظ ان ازورمجموعة من البلدان عبرالعالم ورأيت تجارب مختلفة، نادرا ان تكون هناك تجربه متكاملة ، التي كانت في هذه القطاعات اقترح ان يكون مكتب للدراسة للباحثين الشباب مثلا. مكان للذاكرة ومكتبة ، الاجانب و المغاربة لأنه يكون اختلاف التجربة ، مثلا كلكم زرتم مارساي امام محطة القطارهناك دارالمهاجر، ولكن نرى فيها الاجانب فقط. يجب ان تكون المتابعة على طول السنه، مثلا نتحدث كلنا عن دورالمهاجرفي التنمية. ولكن لا نعرف بان المهاجركما اشرتم اليها ليس لديه الوقت الكافي. اذن هناك تقنيات حديثة انا اقترح عليكم اذا كان عندكم استعداد ان ننظم صبيحة ونناقش معكم جميع الأجوبة، اشارت

الاستاذ سعاد اظن بطبيعة الحال لا شك ان هذه الاسماء ، منهم طلبتي هذا المشروع ليس للأستاذ شارف او العكس . بل هو لكم ان لم يكن هناك امتلاك لاي مشروع فلا حاجه للقيام به، اذا لم تتملكوه انتم انا اقول لكم لا تفعلوه. لو كانت عندي رغبه في هذه العشر سنوات، كتبت مراسلة واحدة لك ايها السيد الرئيس آنذاك رئيسا ولكن لم اقم باي رساله للتذكير، ،اشار الحاج جودي الى الدراسة هناك الان اربع او خمس مشاريع كبرى على مستوى جهة سوس ماسه ، يمكن ان يكون الدعم من عندهم ويقومون بهذه الدراسة.

هذا هو الهدف الذي اشار اليه فنان قبل قليل لمكاتب القرب ليس لدينا مكاتب لإرشاد المواطن المهاجر، يأتي ويبحث في عدة10 مكاتب.

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية

كتعقيب انا افضل ان تضاف المصاحبة والتوجيه ، والترافع والتساؤل على مسالة ازدواجية الضريبة هناك ضغط المهاجرين الذين يتساءلون عن استثماراتهم داخل المغرب وارصدتهم ويوجد هناك توجه الدول الأوروبية على اضافه ضرائب اخرى ونريد الترافع عن المرصد والمقر لهذه الفئة الكثيرة

محمد شارف.....رئيس المرصد الجهوي للهجرات

هناك نقاش على المستوى الوطني ، وعلى المستوى الجهوي هناك ما يمكن ان نترافع عليه وعلى مستوى البرلمان يوجد ما يمكن القيام به ، عرض ملفات وطلب مساعدة البرلمانيين وطرح اسئلة الى غير ذلك هذا هو دور المراكز لأنه تكون معرفه تامة بالموضوع ويمكن للأسئلة ان تكون واضحه,

اسماعيل الحريري.....النائب الأول للرئيس

إشارة لإحسان ومصطفى المرتقي وكذلك مرزاق و أيضا لا ننسى ان نذكر الأستاذة التي تكلفت اول مرة بالمكتب وهي فاطمة الزهراء شهاب التي تنسق مع الجمعيات ونشكرها ونشكر باقي الاخوان.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية

يجب ان نرجع الى المناقشات السابقة في 2017 و2019 داخل المجلس على اعتبار ان دار المهاجر كانت تجربه فاشله وهذا بشهاده المؤسسات على المستوى الوطني وهذا كان سبب توقف ذلك المشروع لجمعيه المهاجر بتارودانت. وبالتالي الرغبه الان ان نذهب في تجاه رؤيه الواضحة وشاملة

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس

الشكر لمحمد الشارف والأستاذ خالد على حضورهم وتوضيحاتهم الكافية ، السيد النائب أشار الى انخراط الجهة في توفير مجموعه من الاعتمادات. لكي ندفع بهذا الملف اذن هذه المرحلة الاولى التي تعتمد فقط على مقرر، الذي سوف يساعدنا على البحث عن شركاء. المرحلة الثانية:كما قال الاخوان هو يوم دراسي سوف نقوم بتعيين لجنة فيها موظفين و مستشارين ، واعضاء من المرصد لكي تتابع هذا المشروع وهذه هي التوصيات الحقيقة المهمة. المرحلة الثانية التي فيها الأجرأة، والبحث على الشركاء كما قلنا هناك وعود من طرف الجهة لتدعم لنا هذا المشروع ..

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. تحيين المقرر الجماعي السابق الخاص بإحداث متحف ذاكرة المهاجر وتغييره بالمركز الجهوي المتعدد الاختصاصات لمصاحبة وتوجيه المهاجرين.

ب. تخصيص بقعة أرضية لإحداث المركز الجهوي المتعدد الاختصاصات لمصاحبة و توجيه المهاجرين للتصويت

فتمت المصادقة باجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين

مقرر المجلس الجماعي **عدد 2022/62**	**الدراسة والمصادقة على:** أ. تحيين المقرر الجماعي السابق الخاص بإحداث متحف ذاكرة المهاجر وتغييره بالمركز الجهوي المتعدد الاختصاصات لمصاحبة وتوجيه المهاجرين. ب. تخصيص بقعة أرضية لإحداث المركز الجهوي المتعدد الاختصاصات لمصاحبة و توجيه المهاجرين.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2022.

تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. تحيين المقرر الجماعي السابق الخاص بإحداث متحف ذاكرة المهاجر وتغييره بالمركز الجهوي المتعدد الاختصاصات لمصاحبة وتوجيه المهاجرين.

ب. تخصيص بقعة أرضية لإحداث المركز الجهوي المتعدد الاختصاصات لمصاحبة و توجيه المهاجرين، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:26 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 26 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:..... :26 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	كنزة عزمي	زهرة دنبي
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	مينة فريسي	محمد احسان	حامد جودي
اسماعيل الحربري	ابراهيم المدلاوي	سعاد ابلعيد	زينب الخياطي	اسماء لقجدر
فاتحة موافق	الزهراء رحمون	عبد الحق يسري	فضمة ازوران	فاطمة الزهراء خلوفي
عائشة تاغموت	عبد الجليل ايت الجران	سعاد اربب		
رشيد فنان	شكيب اربج	محمد حاتمي		

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. تحيين المقرر الجماعي السابق الخاص بإحداث متحف ذاكرة المهاجر وتغييره بالمركز الجهوي المتعدد الاختصاصات لمصاحبة وتوجيه المهاجرين.

ب. تخصيص بقعة أرضية لإحداث المركز الجهوي المتعدد الاختصاصات لمصاحبة و توجيه المهاجرين.

توقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الأولى:	**الدراسة والمصادقة على ملحق اتفاقية لقبول انضمام جماعة لمهادي إلى مجموعة الجماعات الترابية "المحافظة على البيئة".**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها نقطة تقنية ، لأنها عبارة عن اضافة جماعة بمشروع مجموعة الجماعات للمحافظة على البيئة. هذا المشروع كما يعرف الجميع عندنا تمثيلية من المستشارين بجماعه تارودانت وهم السادة: سعاد اوبلعيد ومحمد حاتمي وهشام امزراو.

هذا المشروع كما يعرف الجميع تتواجد به مجموعة من الجماعات ستتكلف بالتسيير أو تدبير المطرح العمومي المراقب لإقليم تارودانت. كانت مجموعة من الاشكالات على مستوى التسلسل الزمني يعني منذ الولاية السابقة ومجموعة من الاشكالات مطروحة مرتبطة بالموقع الذي سيحتضن المطرح الحمد لله الان تمت الموافقة على الموقع وستنظم جماعة لمهادي للمجموعة لذلك هذه النقطة تقنية ربما لا تحتاج للمناقشة.

عملية التصويت :

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ملحق اتفاقية لقبول انضمام جماعة لمهادي إلى مجموعة الجماعات الترابية "المحافظة على البيئة" للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/63	الدراسة والمصادقة على ملحق اتفاقية لقبول انضمام جماعة لمهادي إلى مجموعة الجماعات الترابية "المحافظة على البيئة"

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ملحق اتفاقية لقبول انضمام جماعة لمهادي إلى مجموعة الجماعات الترابية "المحافظة على البيئة"، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:26 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 26 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:..... :26 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	عبد الجليل ايت الجران	زهرة دنبي
عبد العالي الحوس	محمد حاتمي	مينة فريسي	محمد احسان	حامد جودي
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	زينب الخياطي	
فاتحة موافق	شكيب اريج	عبد الحق يسري	فضمة ازوران	
عائشة تاغموت	سعاد ابلعيد	سعاد اريب	كنزة عزمي	
رشيد فنان	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ملحق اتفاقية لقبول انضمام جماعة لمهادي إلى مجموعة الجماعات الترابية "المحافظة على البيئة"كما يلي:

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
اقليم تارودانت
*****

ملحق اتفاقية حول انضمام جماعة المهادي الى مجموعة الجماعات الترابية

" المحافظة على البيئة "

اتفاقية

- انطلاقا من اهمية التعاون والشراكة في تدبير بعض القطاعات الحيوية المشتركة بين الجماعات.
- و بناء على الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق ل 07 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات و خاصة المادتين 141 و 142 منه حول مجموعات الجماعات الترابية.
- و بناء على الظهير الشريف رقم 84-15-1 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي 14-112 المتعلق بالعمالات و الاقليم.
- بناء على قرار وزير الداخلية عدد 16 بتاريخ 21 يونيو 2019 القاضي بالإعلان عن تكوين مجموعة الجماعات الترابية

" المحافظة على البيئة ".

- بناء على المداولات المتطابقة للجماعات المعنية بالموافقة على انضمام جماعة لمهادي الى مجموعات الجماعات الترابية***" المحافظة على البيئة ".***
- بناء على مداولة المجلس الجماعي لتارودانت خلال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 خلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2022.

المادة الاولى : موضوع الملحق

يحدد موضوع ملحق الإتفاقية في الموافقة على انضمام جماعة لمهادي الى مجموعة الجماعات الترابية " المحافظة على البيئة" .

المادة الثانية :
تحديد مساهمة جماعة لمهادي في ميزانية المجموعة

تحدد مساهمة جماعة لمهادي في 5000 درهم سنويا، أما في باقي مساهمات الجماعات الترابية الاخرى فلم يطرأ أي تغيير.

المادة الثالثة :

تبقى جميع مواد الإتفاقية المتعلقة بتكوين مجموعة الجماعات الترابية***" المحافظة على البيئة "*** سارية المفعول و لاسيما المواد التالية :

- المادة المتعلقة باسم و مقر المجموعة و مدة الإنتداب .
- المادة المتعلقة بمهام مجموعة الجماعات الترابية.
- المادة المتعلقة بأجهزة مجموعة الجماعات الترابية.
- المادة المتعلقة بإدارة المؤسسة .

- المادة المتعلقة بمواد المؤسسة .
- المادة المتعلقة بتدبير المجموعة.
- المادة المتعلقة بحل المجموعة.
- المادة المتعلقة بالإنضمام أو الإنسحاب من المجموعة.
- المادة المتعلقة بفك النزاعات.

حرر بتارودانت في.....

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي
رشيد فنان

توقيع : كاتب المجلس الجماعي

النقطة الثانية:	**الدراسة والمصادقة على تعديل وتحيين الهيكلة الإدارية الجماعية.**

في مستهل هذه النقطة أشارالسيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالهيكلة فجماعة تارودانت بها قسمين و ستة مصالح ،هذه الهيكلة تم مراعاة خلالها الحركية لمجموعة من المشاريع على مستوى الجماعة ،و بناء عليه تم اقترح، توجيه ملتمس لوزير الداخلية. على أساس أن يضيف إلينا مجموعة من الأقسام ومجموعة من المصالح لأن هذا يشكل خط الضغط على الأطر والموظفين وكذلك على السير العادي لمجموعة من المشاريع التنموية وما علينا إلا إدراج هذه النقطة بالدورة للمصادقة على مقررها بحيث سنرفقه بالملتمس ليكون مشروع نقاش على مستوى وزارة الداخلية، نتمنى أن تتم المو افقة عليه ويكون عندنا تنظيم إداري منسجم و متسع وفيه فسحة للإخوان وللأطر بالجماعة.

عبد المنعم المناني..... رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الاجتماعية

نيابة عن السيد رئيس مصلحة الشؤون الادارية و القانونية و الممتلكات نقدم هذه النقطة الخاصة بمشروع الهيكل التنظيمي لإدارة الجماعة كما أشار السيد الرئيس، أن الهيكلة الإدارية الحالية تمت بناء على المنشور الوزاري لسنه 2017، الذي خضع للتقسيم السكاني للجماعات أعطى هيكلة جماعية، التي تتكون من قسمين و ستة مصالح ولكن هذه الهيكلة بعد العمل بها لمدة أربع سنوات اتضح أنها تحتاج تحيين خاصة وأن النمو الديمغرافي لساكنة مدينة تارودانت ممكن أن يؤدي إلى أكثر من هذا. قد عرف النظام القانوني لمستجدات حيث تعزز بالقانون التنظيمي 113.14. كما تعرفون وعليه فان جماعة تارودانت تنفيذا لتطور الساكنة ، وبناء على دورية وزير الداخلية عدد 43 بتاريخ 28 يوليوز 2016. التي يقترح بموجبها نماذج الهياكل التنظيمية لإدارة الجماعات من أجل تمكين هذه الأخيرة ، من التوفر على ادارة جماعية حديثة من شأنها توفير إطار ملائم للقيام بجميع المهام المنوطة بها. بفعالية ونجاعة ، مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جماعة على حدة. وذلك على اساس مؤشر عدد السكان فقد قامت جماعة تارودانت في وقت سابق باعتماد هيكل تنظيمي من خلال المقرر المتخذ في دوره اكتوبر 2017 غير أن هذا الهيكل التنظيمي أصبح غير كافي للاستجابة لمتطلبات والافاق التنموية التي تراهن الجماعة على تحقيقها مستقبلا. ادارة جماعية فعالة لا يمكن ان تتحقق الا بإيجاد هياكل تنظيمية يمكن ان تراعي فيها الخصوصية ومستوى حجم سكانها تبعا لحاجياتها الو اقعية. لذا فإن مديرية المصالح بتعليمات من السيد رئيس الجماعة، قام بتنسيق مع المصالح الجماعية . بتشخيص الميزانية الإدارية والمالية على هذا الاساس. تبين لنا من خلالها أن الجماعة بحاجه ماسة الى تبني خطة جديدة وهيكلة جديدة. من أجل رفع مستوى الخدمات المقدمة، من طرف المصالح والاقسام الجماعية لحاجيات المواطنين ، مبني على تخطيط الموارد البشرية وهكذا يتم تقديم هذه الهيكلة الجديدة ، كما هو مبين بالهيكلة المقترحة و التي تتكون من أربعه أقسام وهي: قسم الشؤون الإدارية والقانونية المكون من ثلاثة مصالح مصلحة التكوين المستمر، والترقيات مصلحة الشؤون القانونية والإدارية، مصلحه شؤون المجلس والتواصل، قسم الشؤون الاقتصادية والمالية ، مكون من ثلاث مصالح وهي مصلحة الوعاء والاحصاء، مصلحة الصفقات والنفقات

ثم مصلحة التحصيل. قسم الشؤون التقنية والاشغال والتعمير مكون من ثلاث مصالح وهي مصلحةالتعمير والشرطة الإدارية مصلحة الممتلكات والتجارة الداخلية ثم مصلحة خدمات القرب والأشغال القسم الرابع مكون من مصلحة التنشيط الاجتماعي والشراكة مكون من ثلاثه مصالح. مصلحة الشؤون الثقافية والاجتماعية، مصلحة الشباب والرياضة، مصلحة الشراكة والتعاون والاستراتيجية التنموية. دون ان ننسى إحداث المكاتب منها التابعة للرئاسة مباشرة ومنها التابعة للسيد مدير المصالح وهي كالتالي:

مصلحه التدقيق الداخلي ومكتب الشؤون للحصول على المعلومات والشكايات، تابعين للرئاسة ثم هناك أربعة مكاتب مكتب الضبط ، ومكتب الارشيف ومكتب الإدارة الرقمية. وتتبع برنامج العمل ومكتب الارشاد والتوجيه ، تابعة للسيد مدير المصالح كما سمعتم هذه الهيكلة الإدارية تحاول مساعدة اطر الجماعة، على تقديم مجموعة من الخدمات التي تكون سلسة و. كذلك فعالة.

مصطفى المرتقي.....مدير المصالح

الخلفية الكامنة وراء طرح هذه النقطة، على السادة الاعضاء بدورة أكتوبر 2022 أنه من خلال تشخيص قمنا به. تبين على أن الدورية المنظمة التي كانت تضبط الاطار المرجعي في عدد السكان أعطت في تارودانت قسمين ،و مجموعة محدودة من المصالح . مما ترك المجلس في تصويته على اخر هيكله ادارية، كان مضطر ان يبقى في ذلك الاطار القانوني ويجمع الثقافة والتعاون والرياضة مع التعمير في قسم واحد، مما يصعب على رئيس قسم واحد الاشراف على عدة مصالح ، نفس الشيء في القسم الثاني الممتلكات، والمالية والشرطة الادارية .في المستويات الصغرى للمصالح ، المصلحة لديها العديد من المكاتب التي في بعض الاحيان ليس لديها نفس طريقة اشتغال الموظفين التابعين لكل مصلحة. و يصعب معه عقد اجتماعات تنسيقية ، وضبط متابعة الملفات .وكذلك أن هناك موظفين متواجدين في غير المناصب التي ممكن أن يقدم فيها عملا أحسن ،بالتالي من أجل ان نلقى فضاء تنسيق اكثر وربط المسؤولية بالمحاسبة . بشكل دقيق نعرف من المسؤول ، تم الاقتراح لتجميع المصالح ذات الصبغة القانونية والإدارية في قسم، وكل المصالح ذات الصبغة المالية في القسم ، والتقنية في قسم، والمصالح ذات البعد التنشيطي في قسم، لكي يكون وضوح في العلاقات ما بين الوحدات الإدارية ،هذه العملية تمت تحت الإشراف المباشر للسيد النائب الاول للرئيس، و بمصادقة السيد رئيس المجلس وتم إرسال مراسلة للسيد وزير الداخلية ، إلا أنه يخصنا ترخيص من طرف السيد وزير الداخلية، ولكي يتم ذلك لابد من تدعيم المقترح بمقرر المجلس لكي يتم التعديل بما يضمن الإنسجام والوضوح في عمل الالية الادارية.

سعاد أريب.....مستشار جماعي

بالنسبة للحصول على المعلومة نجدها تتحدد في الرئيس ، وبالتالي علاقة المدير تكون بعيدة عن المعلومة ، بينما نحن ننادي دائما بتوفر المعلومة، يجب أن تكون متوفرة ألا يمكن تصحيح هذه المسألة بإضافة سهم يشير لمكتب الحصول على المعلومة و الشكايات مرتبط بالمدير؟أطالب بتوضيح.

محمد إحسان.....مستشار جماعي

فيما يخص هذه النقطة فعلا ايجابية ، وتطرح الهيكلة الجماعية الإدارية الجديدة . أربعة أقسام عوض قسمين ، لأننا كنا نلاحظ بأن هناك عدم تناسق و انسجام المصالح داخل نفس القسم ، هناك تباعد مما يؤثر سلبا على حسن الاشراف والتتبع وكذلك لا يخفى على أحد أهمية التنظيم الاداري . فهو مفتاح وأساس الاصلاح والسعي وراء تحقيق النجاعة والتدبير الجيد خصوصا للموارد البشرية، ينعكس إيجابيا على الخدمة المقدمة للمواطنين.

محمد حاتمي.....مستشار جماعي

في الحقيقة ، لا يسعنا إلا أن نثمن هذه الخطوة الا وهو: هيكلة الإدارة لأنه لا يمكن ان يكون المنتوج في المستوى، اذا لم تكن الإدارة مهيكلة . لدي ملاحظة مسألة ؟ لم تظهر لي في هذه الهيكلة ، هو مكتب السلامة الصحية رغم أن هذا المكتب لديه أهمية كبيرة اجتماعيا و اقتصاديا ، يتكون من الطبيب و الممرضات، المساعدين يقومون بدورهم. مراقبة المسائل التي تتعلق بصحه المواطنين وسط المدينة . مراقبة المقاهي ، بائعي المواد الغذائية ، و المجزرة فله أهمية اجتماعية كبيرة يجب برمجتها،أما المسألة الاقتصادية فتتلخص في: مجموعة من الرخص الاقتصادية : رخص المقاهي .....،هذه المراقبة المستمرة مثلا ، نأخذ مقهى في مدينة تارودانت ونرى النادل لاتوجد عنده بطاقته . ولا البطاقة الصحية ولا بطاقة العمل . ولا يوجد عنده حقوق، من بين المهام والاولويات للمركز الصحي هو مراقبة هؤلاء الاشخاص. هذه المسائل الاجتماعية ضرورية.ولكن اقتصاديا كذلك سيوفر مجموعة من المداخيل للبلدية. هذه التراخيص التي تعطى لهؤلاء يؤدى عليها صاحب المشروع وتتجدد كل سنة .

شكيب اريج.....مستشار جماعي

أثمن هذا التوجه، وأعتبر مشروع هيكلة الإدارة خطوة في الطريق الصحيح. أثمن الاجتهاد المبذول في هذه الهيكلة من طرف الموظفين وهم أدرى بإدارتهم لأنهم يعايشونها بشكل يومي، ومع ذلك لا بأس أن أضيف ملاحظات من منطلق المواطن الذي يرتاد هذه الإدارة بشكل يومي، نجد هنا في الوثيقة المقدمة لنا مكتب الحصول على المعلومة والشكايات، ويمكنني أنا كمواطن أن أتجه إلى مصلحة القرب مباشرة لطلب خدمة وسأخبر بأن علي أن أضع مراسلتي في مقر الجماعة، أو يمكن أن أرتاد مرفق الخزانة فأخبر بأنه يجب علي قصد الجماعة، تسهيلا للمواطن وفي إطار تبسيط المساطر يجب رقمنة الإدارة، خاصة وأن الرقمنة هاجس مستقبلي، فهذه الهيكلة التي سنصادق عليها اليوم لكن بعد خمس أو ست سنوات سيكون متجاوزا، ورغم أنه تمت الإشارة الى وجود مكتب رقمنة الإدارة فإنني أرى أن موقعها الصحيح هو الجانب الإداري والقانوني، وهي الكفيلة بإزالة الاشكال بحيث ان الشكاية أينما وضعها المواطن فإنها تصل في الحين نفسه بمجرد ما يقوم الموظف بتسجيلها في مصلحة القرب أو في الخزانة أو في التعمير وتصل الى الجماعة وإلى السيد الرئيس بحكم انها موجهة الى رئاسة المجلس.

الملاحظة الثانية وأشاطر الرأي السيد محمد الحاتمي في مسألة المكتب الصحي، فقد كنت أود التطرق إلى الأمر من زاوية البيئة، فربما مصلحة البيئة تكون هنا في الهيكلة قد أدمجت ضمن قسم الشؤون التقنية والأشغال والتعمير. البيئة مرتكز أساسي لا يمكن في اعتقادي دمجه، ما أراه مناسبا هو ادماج البيئة والصحة لارتباطهما، ونحن نرى بعض

الجماعات في حجم تارودانت أو أقل تخصص نيابة تتعلق بالجانب الصحي والبيئي لأنه يدخل في الاختصاصات الذاتية للجماعة، لذلك أهيب بكم اذا كانت هناك إمكانية للإشارة اليها بشكل واضح في الهيكلة.

آخر شيء، يتعلق الأمر بتتبع ومواكبة المشاريع وربما يكون لكم تصور ادماجها في جانب ما، نفترض مثلا أن هناك حي فيه مشاريع تنجز، والمواطنون يشتكون من غياب الجماعة، وقد يقصدون الإدارة ويتساءلون أين نتوجه، أإلى مدير المصالح، أم الى رئيس الجماعة للتواصل حول مشروع مهيكل مثل الأسواق أو غيرها، ربما هذا الاختصاص سينتقل إلى شركة التنمية مستقبلا، لكن سابقا هذه المهمة كان يقوم بها مدير المصالح شخصيا ويتوجب عليه متابعة أي مشروع والنزول إلى الميدان، ويصبح علينا كمواطنين التوجه إلى المدير بدل التوجه إلى قسم متخصص، تسهيلا وتنظيما لعمل الإدارة يجب أن يكون هناك قسم للتتبع والمواكبة. واعتذر إن كنت أطلت.

هشام امزراو:.....نائب كاتب المجلس

اثمن هذه الخطوة بدوري ، لان هيكلة الإدارة شانها تجويد الخدمة، وتيسير أمور المواطنين عند حاجتهم لأي غرض. لكن عندما نتحدث عن المصالح لا ننسى مقر الجماعة . وملاحظتي هو أن مقر الجماعة ، لا تتوفر فيه الظروف ولا يرقى الى مستوى مقر الجماعة، في الحقيقة يجب اعادة النظر في الفضاء لكي يكون مناسبا للهيكلة، و نكون قد وفرنا للجماعة مقرا في المستوى لكي يتم توزيع المصالح بشكل منظم، ويكون مكتب استقبال المواطنين واستقبال شكاياتهم وتيسير الامور على الموظفين والمجلس وفي نفس الوقت يقلص وقت المواطن ويرشده.. نوفر الهيكلة الإدارية والمقر و الظروف للمواطنين بحيث تكون جيدة ،بعد ذلك نحاسبهم لأن الأمور كلها جيدة.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعهية

فيما يتعلق بقسم التنشيط الاجتماعي و الشراكات يجب أن يشمل الشؤون الاجتماعية والحقوقية والشراكات ، لا يجب ان تقتصر الشؤون الاجتماعية في التنشيط بل نقتصره في الجانب الحقوقي والمقاربة الحقوقية والجانب الاجتماعي كذلك و بهذا يكون القسم يشمل الشؤون الاجتماعية و الحقوقية والشراكات.

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية

سوف أتحدث بالأحرى عن البنايات قسم الارشاد والتوجيه يجب أن يكون في الاسفل رفقا بالأشخاص في وضعية إعاقة ، وبالنساء الحوامل والامهات، من ناحية أخرى هل تم وضع الموظف المناسب في المكان المناسب. ونحن نعرف بأن الجماعة تزخر بكفاءات كثيرة ولكن لا تعطى لها فرصة لإبراز دورها، اتساءل هل تم اشراك الجمعية الاجتماعية للموظفين وكذلك الاطار الاجتماعي للموظفين ؟ لكي يتم هذا بشكل تشاركي.

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس

الأرضية التي اشارت اليها فضمة ازوران هي الروح التي سوف تكون في هذه الإدارة، يعني الموظفين المسؤولين الذين سوف يكونون في هذه الاقسام : لدينا رئيس قسم ، هو الموجود ولم يتقدم أي أحد الى القسم الاخر. وبالتالي سوف يكون عندنا اشكال الاقسام الأربعة على مستوى الموارد ، هذه القضية من الناحية الإدارية جيدة ، ولكن من ناحية امكانية الجماعة هل توجد هذه الإمكانية ؟ التعويضات التي تعطى لمدير المصالح هي نفسها تعويضات رئيس القسم كما أن مدير المصالح الذي لديه العديد من المهام هو بمثابة الرئيس في مهامه يوقع الوثائق الإدارية والمالية نفس

تعويضات مدير المصالح و رئيس القسم ، يجب أن نركز على المكاتب. قسم الشؤون الاقتصادية والمالية هو قسم مكثف فيه مسؤولية، قضية الجمع بين الشؤون الاجتماعية والثقافية وفصل الشؤون الرياضية و الشباب هذا مشكل ، قضية مكتب الاستثمار اين يجب أن ندخله هل مصلحة الشراكة والتعاون ؟ ويجب أن نركز عليه. الإدارة تحت إشراف.الرئاسة فيما يتعلق بالتنمية و المكاتب نحن احرار فيها. تتبع الاشغال واضح قسم الشؤون الثقافية والرياضية والتعميروالبيئة والخدمات.

مطفى المرتقي.....مدير المصالح

بتوجيه من الرئاسة تحركنا بداية شهر غشت و تم فتح اعلان في باب جميع الموظفين للإلحاق والانتقال، اليوم وصلنا ما بين 15 و 20 طلبات سوف ندخل اطر اضافية مباشرة وسوف نكمل آخر المراحل. اخر مرحلة هي التشخيص ،ما تبقى من جدول المناصب سوف نرى مع الرئاسة لفتح باب التباري للتوظيف ، عندنا من هنا مستقبلا الثلاث سنوات القادمة ما يقارب 20 اطار سيغادرون ويحالون على التقاعد. اذا لم نعمل الخلف في هذه الفترة، والاليه الوحيدة هو الخلف هو اعادة النظر في قضية الالحاق سوف نأتي بأطروطاقات جديدة والتوظيف سوف يزيد أفكار أخرى.

الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية

اتمنى أن نتجاوز هذه الملاحظة وهي الحصول على الوثائق بالدورة ، في النقطة الثانية في التقسيم هناك مصلحه الشرطة الإدارية ، و حبذا لو أننا نضع مصلحة التعمير وحدها ومصلحة الشرطة الإدارية وحدها. لأن التعمير نعرف مجال اختصاصه ، وكذلك بالنسبة للشرطة الإدارية، أشير بأن المادة 100 من القانون 113.14 كلها في اختصاصات الرئيس في مجال الشرطة الإدارية، المادة 100 من القانون التنظيمي 113.14. فيها عدد من تدخلات الرئيس في إطار الشرطة الإدارية التي تهم جانب البيئة والصحة ومراقبة البناء عدد من التدخلات بهذا القطاع، اقترح بالنسبة للشرطة الادارية أن تكون مصلحة كما هو الشأن بالنسبة لمصلحة الوعاء ، فمصلحة الوعاء حث عليها القانون ولهذا يجب أن تكون مصلحة وليس مكتب.

محمد حاتمي.....مستشار جماعي

يظهرلي الوعاء والصفقات التحصيل حبذا لو أعطينا أهمية لهذا القسم وهو قسم مهم داخل الجماعة، توجد هناك خلية التدقيق بجانب الرئيس. وأظن أنها تشمل جميع مكونات المصالح، حبذا لو نفكر بوضع مكتب نظرا للتداخل بين المصالح أي الوعاء والتحصيل والصفقات ، هذه الخلية مهمة يجب إعطائها أهمية.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل وتحيين الهيكلة الإدارية الجماعية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/64	الدراسة والمصادقة على تعديل وتحيتن الهيكلة الإدارية الجماعية

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل وتحيين الهيكلة الإدارية الجماعية ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:22 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 22 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:..... :22 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران	زهرة دنبي
اسماعيل الحريري	محمد حاتمي	مينة فريسي	محمد احسان	حامد جودي
فاتحة موافق	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	زينب الخياطي	
عائشة تاغموت	شكيب اريج	سعاد اريب	فضمة ازوران	
رشيد فنان	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	كنزة عزمي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل وتحيين الهيكلة الإدارية الجماعية كما يلي:

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت
مديرية المصالح الجماعية

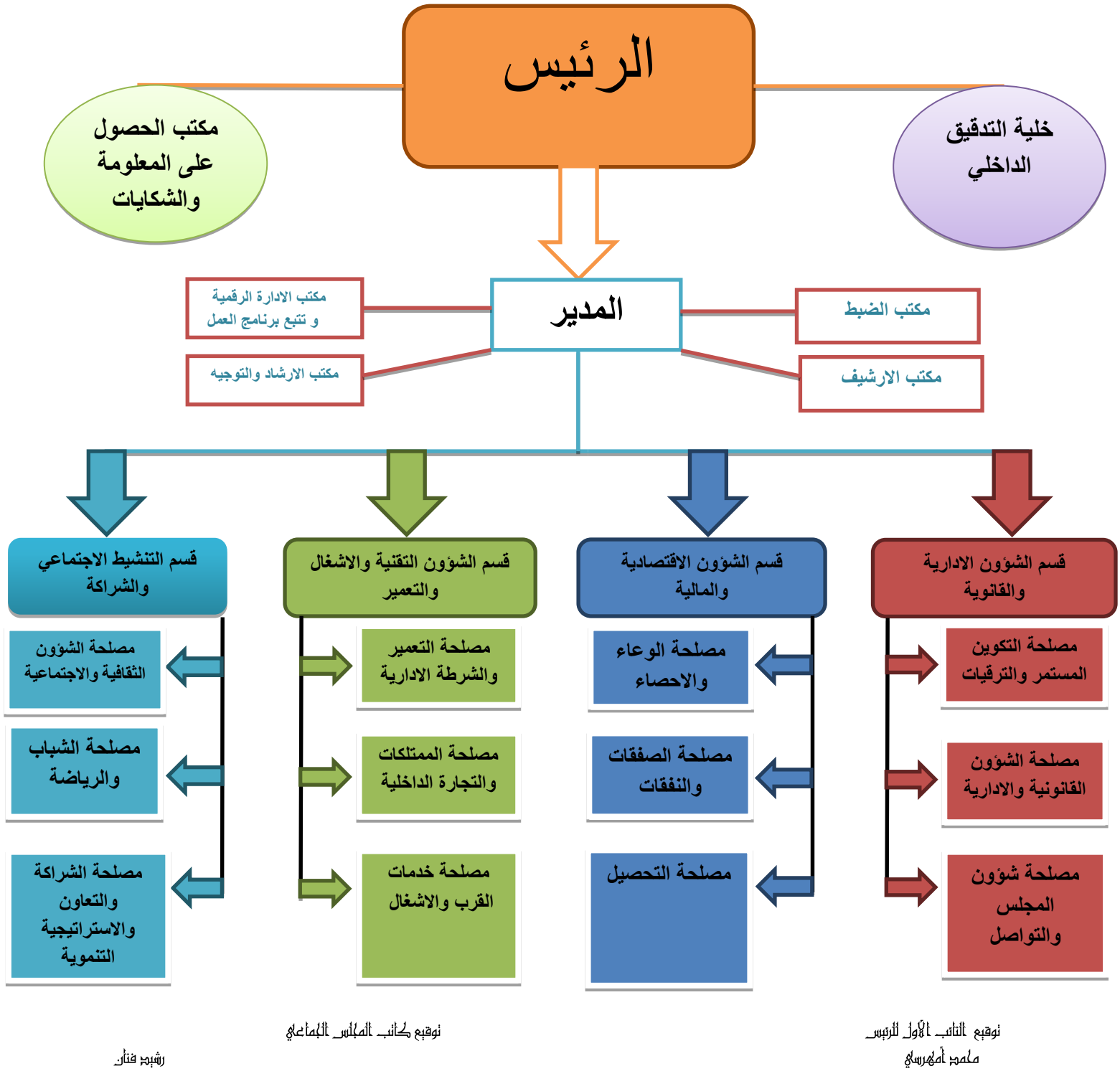

نوقع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

نوقع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الثالثة:	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "SOMDOR" لتوسيع مصنع الأفرشة بسطاح لمدينة.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "SOMDOR" لتوسيع مصنع الأفرشة بسطاح لمدينة بحيث أن هذا المصنع قد أعطيت الموافقة المبدئية سنة 2017 لإحداثه ثم بدأ بممارسة أنشطته التجارية سنة 2020 بعد ذلك توقف بسبب كوفيد لمدة سنتين . الكلمة للسيدة عائشة تاغموت النائبة السادسة للرئيس لتقديم عرض حول الموضوع بعد الزيارة لهذا المصنع لتتبع أنشطته التجارية.

عائشة تاغموت.....النائبة السادسة للرئيس

بخصوص نقطه الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة ارضية لفائدة شركة سومدور لتوسيع مصنع الأفرشة بصطاح المدينة اود في البداية ان اعطي نبذة صغيرة حول هذا المشروع وكيف خرج للموجود. اذا تماشيا مع التوجهات السامية للدولة في تشجيع الاستثمار وتوفير الشروط اللازمة تم المصادقة بالإجماع خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة خلال الجلسه الثالثة بتاريخ 24 ابريل 2017، على تفويت بقعه ارضية شركه سومدور القصد انجاز مصنع الأفرشة رسم عقاري تحت عدد 543-38/39 على والذي مساحته هكتارو 92 مربع وتقع بالمنطقة الصناعية تهيئة بمدينة تارودانت كما تم تحديث 8 متر مربع آنذاك بخصوص العملية في 120 درهم للمتر. بناء على محضر لجنه التقييم المنعقدة بتاريخ 26 يونيو 2018 وبنفس الغاية وفي اطار الدورة الاستثنائية المنعقدة خلال، الجلسة الاولى بتاريخ 2 يوليوز 2018 تمت المصادقة بالإجماع على ثمن المتر مربع وكذلك على كناش التحملات الذي يشترط مجموعة من الضوابط والاجراءات التي يتعين احترامها والتقيد بها لنجاح هذه العملية قصده انجاز هذا المصنع.

وتم عقد اجتماع اللجنة المكلفة بإنجاز البحث العمومي الخاص بمشروع بناء وحده التصنيع ،لفائدة شركه سومدور بتاريخ 9 ابريل و الذي خلصت فيه اللجنة الا ان سجل بحث العمومي مختموم ومرقم ، بعد انقضاء مده البحث العمومي .وقد تم الافتتاح الرسمي لشركه سومدور بتاريخ 10 يوليوز 2022 . ونظرا لتزايد الانتاج والطلب على المنتوج اذا اصبحت تنافس كبريات الشركات مثل دوليدول وريشبوند ،لكن للأسف المساحة كانت غير كافيه لتلبية جميع الطلبات . وتجدر الإشارة الى ان وكالة الحوض المائي اقتطعت قرابة 200 متر من المساحة المخصصة للمشروع .لذلك فان الشركة راسلت الجماعة من اجل تفويت قطعة ارضية بمحاذاة الشركة وتوسيع نشاطتها ، وقد قمنا بزيارة ميدانية للمصنع وبالفعل فان الشركة تشغل 60 عاملا كلهم من مدينه تارودانت. وتم تاطيرهم و تكوينهم من طرف صاحب الشركة شخصيا وللعلم بان هؤلاء العمال جميعهم عندهم مسائلهم القانونية. وتجدر الإشارة الا انها تستورد بعض المواد بكل من تركيا و اندونيسيا و ايضا بعد المواد الاخرى من الدار البيضاء ، في حين يمكن تصنيعها بعين المكان لولا ضيق المساحة، وختاما اتركككم مع ورقه تعريفية وتقريبية حول شركة سومدور، ولكن قبل ذلك اود ان اشكر في البداية خليه الاعلام بالجماعة التي قامت بمجهود جبار، و اننا نقوم بربورتاج للسادة المستشارين من هذه الشركة وشكرا. قلت لما لا يكون المشروع هنا في تارودانت رغم الاكراهات المادية استطعنا ان نتجاوز هذه المصاعب ، المدينة في حاجة الى مثل هذه المشاريع لدينا 50 او 60 يد عاملة كلهم من مدينة تارودانت. اتصلت بالمجلس البلدي لكي نجد الحل لهذه المشكلة.

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس

كما لاحظتم هذا العرض جاء للتعريف بالمنشئة الصناعية التي توجد في سطاح المدينة. وتلاحظون ان هذا المصنع الذي بدأ صغيرا ولكن مع تطورأنشطته طلب مساحة أكبرلكي يجاري الطلبيات المعروضة عليه.

المناقشة

شكيب اريج.....مستشار جماعي

في إطارأن هذه النقطة قد مرت بلجنة التعمير، وبالنسبة للسيد رشيد وحيد رئيس اللجنة كان غيرحاضر، أنوب عنه لأني نائب رئيس اللجنة هوعنده ربما التقريرجاهزومكتوب ولكن لم أتوصل به . بحكم كنت حاضرا في اللجنة أقول أن لجنة التعميرتدارست هذا الملف وطالبنا بالمعطيات وتوصلنا بأغلب المعطيات المتعلقة. بل تواصلنا مع الشخص المعني وكنا نقوم بهذه الزيارة ، ولكن عندما علمنا ان المستشارين الاخرين كانوا حاضرين التحقوا بنا في اللجنة وقدموا لنا نفس التوضيحات التي كانت في الشريط ، إن هذا المشروع يشتغل به 60 شخص من ابناء المدينة، نثمن هذا المجهود وقلنا اننا طبعا سنكون المساندين لجميع هذه المبادرات.

ثانيا: علمنا أن هذا المصنع "للأفرشة" يشتغل في حين تم تفويت عقارات أخرى لمصانع اخرى ولم تتحرك وبالتالي لديه افضلية أنه من ضمن مجموعة من التفويتات نجد بارقة الضوء للتحرك وبدأ العمل.، تعلمون أن وكالة الحوض المائي اخذت 2,000 مترمن هذا وانه محتاج للتوسيع بمبررانه يجب زيادة وحدة للتصنيع لكي لا يستورد، ومنها نضيف اليد العاملة لكل هذه الاعتبارات استقرت بالإجماع على اعضاء اللجنة على تثمين هذه المبادرات ، وعلى الدفع بها وتجديدها لان الغاية هي كذلك ناقشنا الموقع وان الموقع ، هذه موافقة مبدئية موافقين على توسيع المشروع لإنجاحه والمساهمة في انجاحه على أساس أن يتم تحديد العقارلكي نعرضها في دورة أخرى ، وتحديد العقاروتثمينه في دورة اخرى. باختصار اتمنى أن لا انسى أموركثيرة لأنه كانت مدونة في التقريرلرشيد وحيد رئيس اللجنة ولكن تأخروأشكرجميع الموظفين الدين حضروا باللجنة الدين قدموا لنا جميع التوضيحات بشأن هده النقطة.

سعاد اريب.....مستشاة جماعية

في الحقيقة تعذرعلي الحضورللجنة التعميرلان هناك التزامات وظيفية والتزامات اخرى ولكن انا أتابع ملف سومدور وحضرته من البداية في 2017 وان كنت لم احضرالدورة الاستثنائية التي حضرالها عشرة اعضاء فقط ،المسألة التي اريد ان اقول، هي توقف هذا المشروع لأسباب معينة وكان هناك تصريح لحامل المشروع التمس فيه إضافة عقار، صاحب المشروع تكلم اكثرعن الاستثمارفي المجال الورقي، وكلامي بين المسائل التي تم طرحها في الصحافة والاعلام .بحيث انه عندما تحدث عن المشروع الورقي، طالب الجماعة بان تزيل الاشجار، فاذا هذه المسألة اريد ان انبه الى ان المشروع الورقي. اذا كانت التوسعة بمعنى ان المشروع سيتولد عليه استثمارورقي. فهي صناعة مدمرة للبيئة، وختاما، نحن نشجع اي استثمارعليه ان يدفع بالمنطقة للتنمية وشكرا.

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس

لا علاقة لهذا المشروع بالورق هذا مشروع الأفرشة ، لم يدفع في المشروع السابق, توسعة المصنع لا علاقة لها بالورق.

الفيديو امامنا نظرت اليه الان والأنشطة التي يزاول هي صناعة الأفرشة وتوسعة صناعة الأفرشة .

محمد حاتمي.....مستشار جماعي

في الحقيقة لم انظر الى الفيديو لكن يتبين لي ان هناك شيئا على ارض الو اقع وهذا يبين لنا الامل ولازال عندنا مساحة لكي نستثمر في النو ايا الحسنة . هذا من جهة . ومن جهة اخرى الذي يوجد عندنا في جدول الاعمال انه مصادقة على تفويض بقعه ارضية لفائدة سومدور لتوسيع مصنع الأفرشة بسطاح المدينة، هذه النقطة تذهب بنا الى النقاش الذي يجب الخروج منه وهو قضية تفويت الاراضي ، انا الذي لم افهم في هذا المجلس الموقر هناك قانون رقم 95/90 ؟ المتعلق بالتجزئة العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.

المادتين 20 على 21 بالتفصيل الذي يفرض على المواطن قبل بدأ بيع ارضه القطاع هوملزم بتجهيزها بالكهرباء والماء والصرف الصحي ، وجميع اللوازم الأساسية التي تستجيب المعايير، الذين لم افهمه هو من يمنعنا نحن هذه الارض التي لدينا 1500 هكتار فيها 100 هكتار فيها مشاكل شكاية المحكمة وبين قوسين هناك تجاوز يقوم به المكتب وهو ان اول دورة و اول جلسة يجب الإحاطة بجميع القضايا. التي تروج في المحكمة،يجب ان نعرف القضايا المرفوعة ضدنا والقضايا التي نرفعها نحن ماذا نربح وماذا نخسر لكي نمولها .يجب عليكم السيد النائب الالتزام بهذه الاشياء هذا بين قوسين ، ان تلك 500 هكتار او 600 هكتار التي تقول انها لدينا ، انا اظن انها على وشك الانتهاء ولا يوجد تثمينها.. انا في هذا المجلس الذي حضرت فيه قالوا لي بان التفويتات كانوا في المجلس السابق حتى اطلق عليه اسم مجلس التفويتات قالوا لي بان هناك 20 تفويت واظن اننا نحن لازلنا في استمرارية المجلس القديم لماذا هذه العقلية . . نحن لا يوجد عندنا اشكال في التفويت لمثل هؤلاء الاشخاص ، اذا اخذت له الحوض المائي 2000 متروكان يحتاج الى 10.000 مترويستجيب الى المواصفات التي تفرضها البلدية فاهلا وسهلا ونصوت بنعم ولكن اذا كانت البلدية في حد ذاتها لا تحترم القانون في تقسيم هذه الاراضي، انها تعتبر كارثة . نعود لعملية البيع ب 200 درهم، كوباك بعنا لها 61 لعشرة هكتار. شركه "لابيل في" بعنا لها 3 هكتار ب 31 درهم.

لماذا بعتم لي كوباك ب 61 .درهم هذه التناقضات تثير الشك ، لا تقدم لنا الوثائق الا في اخر لحظة ، اليوم نحن نطالبكم بحساب خصوصي لهذه البقع الارضية التي فيها 500 هكتار. حساب خصوصي الشيء الذي تم بيعه يكون له حساب خصوصي وينجز به تهيئة الارض، وتقسم مكان الحي الحرفي وحده والمكان السياحي وحده ، وتكون الشفافية والأثمنة واضحة ونقوم بتهيئة العقار. لا يمكن اللعب في هذه الاشياء هذا يسمى الاستهتار. بالمسؤولية والتبذير. من هذا المنبر اطالبكم بتهيئة التجزئة وتهيئة ل 500 هكتار.انكم تذهبون الى الحلول السهلة، نحن هنا لكي نشتغل ونجتهد، يجب الذهاب الى الحلول التي ترجع بالنفع على البلدية وهذا الذي تفعلونه يثير الشبهات، ولا يمكن السكوت عليه، يجب عليكم القيام بعملكم كمكتب. ويجب تبليغ هذا الشيء الى السيد الرئيس. اذا لا تريدون الانصات الينا كما قلتم في البيان الاعلامي البارحة. يمكن القضاء هو الذي سيحكم بيننا وبينكم.

زهرة دنبي.....مستشار جماعي

فيما يخص هذه النقطة الا وهي توسيع مصنع الأفرشة بسطاح المدينة سومدور. نشكر السيدة النائبة على التقديم الذي قدمته لأجل هذه النقطة. الا ان السيدة النائبة لم تقدم لنا الطريقة التي دفعت بها لهذه الشركة هل دفعت 280 مليون كامله او لا زال عليها ديون لان هذا العقار كما يعرف الاخوان، هذه الشركة قامت بعملية الشراء بالتقسيط عند جماعة تارودانت. لم اعد اتذكر هل على ثلاث دفعات او اربعة ولكن لم يشر اليها في التقرير. هل هذه الشركة عليها ديون اولا نطلب من السادة اعضاء المكتب ان يتم تنويرنا. انطلق الى النقطة الثانية انه جاءت في مداخلة محمد حاتمي طريقة تقسيم سطاح

المدينة كما جاءت بها المفتشية لوزارة الداخلية في ملاحظتها وتقاريرها ، انها تلاحظ و تؤكد على التقسيم العشو ائي على الملك الخاص بالجماعة. في غياب احداث مناطق صناعية وتجهيزها او عبر تجزئات، يعني نفس الكلام الذي اشار اليه محمد حاتمي ، اننا نضغط على المواطن باحترام القانون ونحن كجماعة في خرق تام لقانون التعمير. الذي هو احداث التجزئات، نقوم ببيع شواهد ادارية التي هي خارج القانون، هذه ملاحظة درسناها من قبل وجاءت في ملاحظة المفتشية العامة لوزارة الداخلية . ونؤكد عليها في هذه الدورة في هذه النقطة. كان الهدف منه هو استقطاب للمنطقة، لكن لا يجب ان تصبح قاعدة عامة عندنا نذهب في اطار العشو ائية و ما تبقى من هذا العقار.

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية

لن نختلف بأهمية هذه الاستثمارات ولكن حفاظ على صحة العمال وتثمين المنطقة. يجب أن تكون هناك صرامة في التامين يعني توفر التجهيزات لمحاربة الحر ائق . كما اننا نعرف ان مادة الأفرشة سريعة الاحتراق هذا من جهة. و من جهة ثانية تأمين العمال هل توجد التغطية الصحية ؟ المسالة الثالثة هل هذه الشركة سجلت مكاتبها هنا او في مدن اخرى وجاءت للاستثمار هنا يجب ان تكون تابعه لتارودانت 100 بالمئة ليس التسجيل في الدار البيضاء ويعملون فروع ؟ولا تستفيد منه المدينة بأي شيء. المسالة الخامسة هي مسالة تشغيل ابناء المنطقة هي فكرة جيدة ولكن اذا كانت الشركة شركة مواطنة بالفعل تدمج 7 في المئة من الاشخاص في وضعية اعاقة. ونحن نعرف مهام ذلك الشاب الحامل للإعاقة وان يدرج في فريق العمل للشركة. يجب اقتراح عليهم ان يكون هناك نسبة محترمة لتشغيل هذه الفئة لانهم لا يجدون فرص الشغل في المدينة.

شكيب اريج .....مستشارة جماعية

تفاصيل الملف عندما تكون جاهزة تجعلنا على بينة من قيمة المشروع . واشير هنا الى ان الامر يتعلق بتفويت المجلس السابق ضمن مجموعة من التفويتات اذا قمنا بإحصاء عدد التفويتات الاستثمارية. التي كان يعول ان تجعل هذا القطب الاستثماري فيها اوطوهول ومصنع الأفرشة، وبالتالي الامر يطرح التساؤلات نحن استمرينا اذن لم نقوم بتفويت جديد نحن فقط وسعنا تفويت قديم، ولكن ما محل عشرات التفويتات السابقة . لماذا لا يتم الغاء اي تفويت مرت عليه سنوات دون ان يحرك ساكنا. هذه حجوزات لهؤلاء الناس .يحجزون اراضي ،ويرهنون اراضي الجماعة.ادعو المجلس الموقر الى اعاده النظر في سياسة التفويتات الا اذا كنتم تريدون الاستثمار في تفويت العشرات من التفويتات من كل سنة على اساس بعد كل خمس سنوات ان يظهر لنا مشروع يتم بهذا الشكل. لذلك اهيب بالمجلس ان يضع سياسة واضحه في التعامل مع هذا الملف التفويتات .

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس

بخصوص نقطة التفويتات التي تدخل في باب الاستثمار كنت في الجلسة السابقة وطلبت ان يعقد يوم دراسي للاستثمار بتارودانت ونبحث عن كفاءات لديهم دراية بهذا الموضوع ويعرضون علينا رؤية شاملة على المستوى الوطني والعالمي. لكي نعرف ما هو سوق الاستثمار.يأتي الى الجماعة عدد من المستثمرين ويجب ان لانتركهم يذهبون ،بالنسبة لهطا المصنع . هذا ابن تارودانت ابن عمران لديه مصنع في ايت ملول مصنع جاهز، ذلك المصنع سوف يحوله، لأنه كان يكتري في ايت ملول وغيرته على مدينة تارودانت هي التي دفعته للاستثمار بتارودانت رغم الظروف الغير مواتية. لا يمكن ان نحلم بمشاريع بلسطاح اذا لم تكن عندنا بنيه تحتية، ولا يمكن ان نحلم بالحي الصناعي. كل هذا مترابط اذا لم تكن عندنا محطة التصفية قانونيا لأنه في الحي الصناعي يطلبون دراسة التأثير البيئ وكذلك المستثمرين يطلبون لهم التأثير البيئي

للمشروع. قضية الشواهد الادارية فعلا مطروحة ، ولكن عندما تكون مجموعة من الاطراف كلها متضافرة سوف يكون هناك استثناء، الوكالة الحضرية والسلطات الإقليمية والمجلس الجماعي يريد استقطاب مستثمرين. يستحيل على المجلس البلدي ان يعمل الحي الصناعي بالإمكانيات الذاتية ، و على الاقل الدراسة التي يجب القيام بها الان للتجهيزات الأساسية للماء والكهرباء والانترنت والاتصالات قد تكلف 200 مليون فقط للدراسات. الخطوات التي مر بالحي الصناعي وهي : قمنا بتصميم تحديد وتصميم معماري وتصميم التجهيزات. وهناك مراحل انجاز البنية التحتية وبعد ذلك البحث عن المستثمرين في الوقت الذي فيه الدراركة وهوارة و سيدي بيبي ومجموعة من المناطق جهزو الاحياء الصناعية هناك منافسة. اما بالنسبة للتفويتات فانا دائما اصححها للإخوان لم يتم تفويت الا ل 0.7 ،شركة. وورد فليكس لم يحدد موقفه، الاخرين لم نكتب معهم والعقد شريعة المتعاقدين، اذا لم نكتب العقد فلا يوجد تفويت، اما المجلس اذا كان يريد التراجع عن هذه الامور فليتراجع عليها. ليس هناك اي شخص سوف يلزمه اذا لم تكتب معه العقد وقام بإعطائك المال . ليس هناك من يقول باننا قدمنا المال هناك سومدور وورد فليكس يتردد. دريس الصغير المطاحن الكبرى هذا حددنا معه الثمن. مصنع مواد البناء حتى هو مصنع مهم سوف يشتغل معه 300 شخص . السيد الرئيس اتصل به وقال سوف اتي لنحدد متى اسوف نكتب العقد ، لكي نذهب بهذا المصنع كذلك. وتلك المصانع الاخرى تبقى في المو افقة المبدئية. المجلس يجب عليه ان يرى هذا الاطار وينسق مع السلطات الإقليمية والوكالة الحضرية. هل يريد ان نرتقي بهذه المنطقة للاستثمار او اننا ننتظر مده 8 سنوات او 10 سنوات ، اذا انا مع قضية التمديد ومع قضية استقطاب استثمارات اخرى جديدة،

رشيد فنان.....كاتب المجلس

المو افقة المبدئية لا تعني ان الحصول على عقار او تعيين الارض . المو افقة المبدئية تعني اننا نقول له باننا نقبل ان تستثمر عندنا ، وبعد ذلك على المعني بالامر جلب الاعتمادات المالية ونعمل معه عقد نحدد فيه التواريخ و الآجال. اذا ذهبنا لنرى هؤلاء الناس الذين حصلوا على التفويتات نجدأن جانب منها فيه اشكالات قانونية، مساحة 500 هكتار مجال شاسع وكبير جدا في لاسطاح ، و جانب من الفيديو يبين لكم نوعيه العقار عندنا ويبين نوعيه الاكراهات الموجودة عند الناس الذين يفكرون في الاستثمار في تارودانت ، يعني شخص يأتي لكي يستثمر عندنا في مكان بجانب الواد . هذا السيد الذي اتى قد ادلى في تصريح له انه رغم الاكراهات قد جاء ، ونرى نتيجة ذلك ان الحوض المائي اخذت 2000 متر وبالتالي سوف يضطر بان يشتري عقارا اخر لكي يعوض. عندنا خيارات اتفق مع الاخوان 100% و اننا يجب علينا اخذ الحيطة والحذر ونخضعها للتجزيئ. عندنا مجموعة من الناس في مدينة تارودانت يمكن ان يقدموا لنا اراضيهم الخاصة وممكن ان نقوم معهم بالمعاوضة، اذا كانت لدينا ارض مجزئة .

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "SOMDOR" لتوسيع مصنع الأفرشة بسطاح لمدينة للتصويت **فتمت المصادقة بإجماع** السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/65	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "SOMDOR" لتوسيع مصنع الأفرشة بسطاح لمدينة.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2022.

تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "SOMDOR" لتوسيع مصنع الأفرشة بسطاح لمدينة. ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:23 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 23 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:..... :23 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	عائشة تاغموت	شكيب اريج	عبد الحق يسري	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	سعاد اريب	زهرة دنبي
شرف الدين اسقارو	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	حامد جودي
اسماعيل الحريري	محمد حاتمي	ابراهيم مدلاوي	فضمة ازوران	
فاتحة موافق	رشيد وحيد	مينة فريسي	كنزة عزمي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "SOMDOR" لتوسيع مصنع الأفرشة بسطاح لمدينة.

توقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الخامسة:	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة AZIA « MEUBLE» من أجل إحداث مشروع معمل للنجارة بسطاح المدينة

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس الكلمة للسيد أحمد الشافوررئيس مصلحة الشؤون الادارية والقانونية والممتلكات لتقديم عرض حول الموضوع.

أحمد الشافور..... رئيس مصلحة الشؤون الادارية و القانونية و الممتلكات

في هذه النقطة توصل المجلس بطلبين باقتناء بقعة ارضية الاول من طرف شركة azia meuble الاول من اجل احداث مشروع معمل للنجارة بسطاح المدينة ويطلب هيكتار. والمطلب الثاني احداث فضاء يضم مطعم ترفيهي للأطفال ويطلب تفويت 4000 متر مربع هذه نقطة تتعلق بالمستثمر الذي هو من مدينة تارودانت ومن مغاربة العالم وهو مستثمر في دوله بلجيكا معروف واصوله من مدينة تارودانت. وهو ينحدر من جبال تمالوكت وعرض علينا مشروع بانه مصنع للخشب ، الذي بمواصفات دولية ، ظهر في برنامج بالقناة الثانية لشباب المغاربة المهجر. مصنعه تقريبا سوف يحتاج هكتار اكثر، سوف يشتغل في التصديروسوف يصدر الاثاث المنزلية ويعمل بجميع انواعها ويعمل من بلجيكا تركيا هولندا وكذلك دول اسبانيا والبرتغال، وسوف يحاول ان يقوم هنا بالتركيب والانتاج هذه هي الفكرة العامة عن هذا المشروع .

النقطة الثانية في نفس السياق التي هي نفسها المطاعم ذات طابع الاكلات السريعة ، مع مع فضاء ترفيهي للأطفال"

أمهرسي محمد .....النائب الأول للرئيس

اذا كان هناك تدخل او تساؤل عند الاخوان هذه مو افقه مبدئية فقط و بعد اعطاء المو افقة سوف يحضر لنا صاحب المشروع التصميم الهندسي الذي يدفع للمهندس المعماري لكي يعطيه التصميم العام.

مكونات المشروع الثاني الذي هو مطعم+ فضاء الاطفال.

هل هناك تساؤل؟ اضافة بين قوسين نحن القرار نتخذه كمجلس ب31 عضوا ، الاستثمار ينتظرنا ، والجماعة تشتغل على محطة التصفية التي هي ضرورية للاستثمار،

محطة التصفية هي اول شيء يركز عليه المستثمر، يعني التأثير البيئي نحن لم نجهز بعد حتى الأرضية، ونحن نتحدث الآن عن الانتظار الى حين التجزيئ. المستثمر لا ينتظر، اولاد تايمة مجهزة وتستقطب الاستثمار، نحن يجب علينا ان نشجع هؤلاء الناس و ابناء تارودانت بالخصوص. السيد عادل منذ سنة 2010 وهو يلج جماعة تارودانت للحصول على بقعة ارضية ، دائما يأتي ولم يفتح له اي باب وهو الان قام بمشروعه ويشغل 60 شخص. و ابناء تارودانت هم الذين يشتغلون فيه. اكثر من ذلك انه انفتح على جنوب الصحراء و مصنعه توسع كبيروبدا يورد إلى مجموعة من الدول في جنوب الصحراء.

نفس الشيء هذا المشروع zia ameuble نفس المنطق عنده، لديه الغيرة على هذه المدينة عرض عليه اماكن اخرى ولولا الوقت بالإضافة الى التزاماته لتواصل معنا للمجيء ويقدم لكم جميع المعلومات و من اين بدأ مشروعه ، هو كذلك انطلق من اللاشيء ، والآن اصبح من بين المستثمرين المعروفين على مستوى بلجيكا. اذا هذا و باختصار هل هناك تدخلات في الموضوع .

هشام امزراو.....نائب كاتب المجلس

إضافه لما قيل في هذا الموضوع بالنسبة للمشاريع والتفويتات والقطع الأرضية تقريبا تحدثنا كلنا في نفس السياق، هناك اكراهات على مستوى هذه الارض بلسطاح ، ومشكل الاراضي اغلبيتها عبارة عن سهوب نرى المشروع الذي تقدمت به لابيل في . اقول كيف تقبلوا بأخذ تلك الارض بذلك الشكل مع العلم بان التكلفة على الاقل ستصل ل165 او 157 درهم للمتر لكي تكون على الاقل صالحة، المستثمر لا ينتظر، و المدينة تحتاج الى مشاريع و ابناء المدينة يجب عليهم ان يشتغلوا، يجب ان نأخذ قرار جماعي ، لماذا لم نفكر و نذهب على الاقل في هذا الاتجاه حتى لو لم تكن لدينا الامكانيات، نجزء بشكل تدريجي و كل فترة نجهز حيزا يعني هيكتارات معينة وقادرة عليها الجماعة ، السيد صاحب مشروع سومدور ثلاث سنوات وهو يعاني حتى انه كاد ان يلغي مشروعه ، كان يريد ان يلغيه بسبب ان الاجراءات الوثائق التي عانى فيهم كثيرا.و مستثمرين اجانب يأتون من اماكن اخرى لا ينتظرون، لديهم خيارات أخرى .

يعني انا اقول الى متى تبقى تارودانت بلا محطة تصفية اذا كانت هي من الامور اللازمة والضرورية فيجب القيام به يجب ان نرى المبادرات والاعانات ونرى هل ممكن ان تتدخل الجهة والمجلس الاقليمي .

الشق الثاني ان نقوم بتجزيئ قطعة بقطعة لكي يأتي مستثمر عنده تجهيزات من الكهرباء والمال والصرف الصحي ورخصه وكل شيء مهيئ له. حتى تكلفة الارض اذا قمنا بالبيع فسوف نبيع بالثمن الباهض لهؤلاء الناس الذين سبق ووضعوا مشاريعهم، انا اعتبرهم ناس سخرهم الله لهذه المدينة ووضعوا مشاريع على الاقل سوف تستقطب القابلية على تلك الارض رغم مشاكلها. سمعت ربما بان كانت مجموعة من المشاريع في الولايات السابقة وعدد كبير من التفويتات تم القيام بها مشاريع كثيرة لم ينجز منها الا القليل وهذا بحد ذاته تساؤل يجب الجواب عليه. لماذا هؤلاء الناس اتوا لكن وفي الاخير تراجعو، اذا قمنا بتفويت 20 مشروع وجاء واحد. لهذا ادعو الجميع كلنا لدينا غيرة على هذه المدينة و على ابناء هذه المدينة وكلكم تريدون ان تقدموا لهذه المدينة شيئا ولا احد يجادل فيها هذه المسألة لا اغلبية ولا معارضة بألوانهم جميعا.

سعاد ابلعيد.....مستشارة جماعية

كلنا متفقين على اننا نريد ان نشجع الاستثمار ونريد من هذه المدينة ان تتطور وتكون فيها مجموعه من الاستثمارات ولا احد ضد هذه القضية. باستثمار معقلن ومنظم وليس استثمار عشوائي، انا مع الاستثمار في موقعه وفي مكانه الصحيح. اسمع بانه توجد مذكره لدى مفتشيه وزارة الداخلية تقول بان تفويت الاراضي الذي يجري بهذه الطريقة ليس قانونيا، ولكن اتي الان الى هنا لأرى مجموعه من التفويتات. هل هذا الشيء الذي نقوم به فعلا قانوني؟

هل نحن لا نريد ان نستفيد من الاخطاء كما في الولايات السابقة؟

هل من الضروري ان نذهب في نفس الاخطاء ولا نصححها؟

ذلك التقسيم الذي نقوم به تقسيم عشوائي يجب ان نقوم بالتقسيم الذي هو صحيح. لماذا هذه الولاية لا تكون استثنائية و تكون فيها اشياء مغايره عن الولايات السابقة؟ المنطق يقول هكذا و اتذكر بان السيد الرئيس عندما اتى كان حاضرا معنا في الدورة وقال باننا نحن مع الغاء التفويتات السابقة . والتي لم تنجز فيها تلك المشاريع ، و انا اتذكر هذا الكلام جيدا .الرئيس في حذ ذاته مع هذه المسألة. عندما نجلس مع اللجان والموظفين فإننا نعلم بان عندهم دراية بالموضوع ، وعندما نستشيرهم يقولون بان هذا الشيء قدمناه للولاية السابقة ولكن لم يأخذوا بكلامنا . اذا لماذا نحن نتجاهل هؤلاء الناس الذين هم اصحاب الاختصاص

شكيب اريج.....مستشار جماعي

فقط اود ان اشير الى وجود طلبات لإقامة مشاريع صغرى , طلبات تقدم الى المجلس الجماعي هو امر يدل على ان هذا العقار هو منطقة جذب رغم كل ما يقال على انها ارض جرداء وخلاء وسهوب، لا نختلف جميعا سواء من يبخس هذا العقار او من يسعى الى تثمينه الا ان توارد الطلبات على هذا العقار امر يسعدنا.

وهنا لابد ان تساءل هل وردت طلبات اخرى غير هذا الطلب على الجماعة.و اقول اكيد اننا سنكون امام طلبات قادمة بمعنى هذا ليس طلب واحد يتيم ، ستكون هناك طلبات متراكمة فما هو التصور الاجمالي الذي نضعه كمجلس لهذا العقار هل نقدم تفويتات مبدئية ؟ حسنا ان كان ما نفعله بإقرار واستشارات من اهل الاختصاص في اللجان، استمعنا الى الاستشارات لأهل الاختصاص ، و يؤكدون بان هذه العملية خارجة عن القانون، هذا امر ايضا تقوله تقارير المفتشية تقول بان الاستمرار فيه خروقات. هل نستمر على هذه الخروقات رغم ملاحظات المفتشية ؟

هذا ليس هروبا من المشاريع وليس رفضا للمشاريع وليس مراوغة ، بل هو شق للطريق الصحيح . هذا الوضع الذي نحن فيه غير قانوني اكيد نحن نرفضه ولا نقبله .اليس الوضع الذي نقبل عليه بعد سنوات قليلة سيؤدي بنا الى المسألة العشوائية ؟ اليوم المكتب المسير تحمل مسؤولية استمرار في حلول سابقة ويتحمل تبعات المستقبل ، اليوم نخرج في الدورات بالموافقات المبدئية لكن بالمقابل يجب ان نخرج بالغاءات أيضا ، ولذلك ادعوكم الى مراجعة انفسكم .لا يمكن السير على هذه العشوائية وضروري من نقطة والرجوع الى السطر.

محمد حاتمي.....مستشار جماعي

اذا لاحظتم السيد النائب ، الجميع متفقون على انهم يريدون مصلحة المدينة الجميع ينبهكم لكي تحترموا القانون ونحن هدفنا هو التصويب وتقويم ما تفعلونه. كما قال السيد شكيب انكم في العشوائية وكما قال الأخ هشام الناس اذا ارادوا هدم جبل فهم يبدؤون شيئا فشيئا. شطر بشطر ولكن تكون عندنا الإرادة ونقوم بالبداية.

ثانيا: لدي سؤال تقني على هذه الشركة هل هذه الشركة قدمت لكم طلب باسمها او باسم الشخص انتظر الجواب السيد النائب؟

"ازيا موبل " اذا كانت هناك حالتين. اذا كان هذا الشخص قدم اسمه ب ازياموبل فانه يكذب عليكم وتكذبون علينا وهذا شيء خطير.اذا كان هذا الشخص هو صاحب ازيا موبل ، ليس لدينا اشكال كي نصوت معكم، وليس لدينا اشكال معكم اذا كان الامر يتعلق بمصلحة هذه المدينة فنحن معكم . فقط التوفر على وثيقه التي تشجعني فقط. قمت ببحث صغير انتم تعرفون بان قانونيا قبل 30 في شهر يونيو جميع الشركات في المغرب يجب ان تضع في المحكمة التجارية مجمل معاملاتها للعام الماضي وذهبت واحضرت un bilan ل azia meuble كيفما هي مكتوبه هنا بمقرها وعنوانها،

استهلاك الكهرباء عند هذه الشركة ضعييف جدا اقل من منزل في طنجة

ثانيا وجدت كيفما هي مكتوبة أزيا موبل فيها شيئين : الاول اسمه الياس السعدوني والثاني الياس السباعي ، هذه شركة رأسمالها 100 الف درهم . ما يثير التساؤل هذه الشركة في علمكم رقم معاملة في سنة 2020 هو0 درهم ورقم المعاملات في سنة 2021 هو 0 درهم.

ثانيا: هذه الشركة لديها 28000 درهم .انجاز المكتب ب 2000 درهم و 3000 درهم frais ،كممتلكات ملموسة ، اخطر من هذا لماذا نقول يجب عليكم اعطاءنا الوثائق واشراكنا في هذا الشيء هناك ناس يفهمون في امور اخرى اخطر من هذا و

هذه الشركة لديها راس المال الخاص ناقص 211 الف درهم . يقول القانون اذا كانت الشركة لديها راس مال خاص اقل من راسملها العام يجب ان تذهب الى المحكمة لوضع مجمل معاملاتها. يجب ان نتاكد من معلومات هذه الشركة قبل الث فيها. الأشياء التي فيها مصلحة المدينة نحن معها لكن الأشياء التي فيها تزوير و الكذب نحن لن نكون معها.

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية

تتمة لما جاء به الاخوان في النقطة المتعلقة بتفويت بقعة ارضية لشركه ازياموبل من اجل احداث مشروع معمل للنجارة بسطاح المدينة. فيما يخص هذه النقطة العدد من الامورتطرق لهم السيد محمد حاتمي لملف الشركة الذي نحن بحوزتنا بان الشركة شبه متوقفة يعني شركة على ورق. النقطة الثانية : قبل ان اتطرق للشركة هي انني تطرقت بالمداخلة السابقة على التقسيم العشوائي الذي نقوم به من خلال هذا التفويت. مشروع الحي الصناعي اشتغلت عليه الجماعة وقامت فيه بعملية طبوغرافيه خاصة بهذا الحي الصناعي وكانت صفقة للتعاقد مع المهندس المعماري من اجل احداث هذا الاخير الذي قام بدراسته. نحن نشتغل على الحي الصناعي وفي نفس الوقت نقوم بتفويتات خارج هذا الاطار، بالتالي معمل النجارة يجب ان يكون داخل الحي الصناعي ، والا فعدد من ناس تارودانت مستعدين ان يقوموا بهذا المعمل. وقامت المجالس السابقة بإرجاعهم بذريعة انهم دخلوا في منطقة الحي الصناعي كالزناتي وعصافير. هذا المجلس يذكر المستثمرين بمدينه تارودانت او يروج باسمهم لكي يقوم بهذه التفويتات في حين انه نذكران هشام عصافير جاء بهذا المشروع وتم رفضه،. ثانيا صاحب هذه الشركة على ما أظن لا علاقه له بمدينة تارودانت لكي يتحجج علينا بانه ابن مدينة تارودانت صاحب الشركة، لا علاقة له بمدينة تارودانت سوى انه مغربي كباقي المغاربة في نطاق ارض الوطن ..لاادري هل نناقش النقطة الموالية الخاصة بالمطعم ام ليس بعد ؟

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

ليس هناك مشكل لانها نفس الشركة

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية

ادن سوف اتطرق الى نقطة الفضاء الترفيهي والمطعم, نحن في مدينة تارودانت لدينا العديد من الناس، يقدرون على القيام بمثل هذا المشروع .لماذا بالضبط حددنا لهذه الشركة" ازيا موبل" بالنسبة للنسخة القانون الأساسي لهذه الشركة التي لدي لايوجد فيه ضمن الأنشطة التي تقوم بها ان تقوم بفضاء ترفيهي يضم مطعم . وبالتالي هل الطلبات التي تعرض علينا نقوم بدراستها ام لا.ماعدا اذا كان هناك محضر مرفق يعدل أنشطة الشركة.

هل نقوم بدراسة لهذة الطلبات مسبقا ام لا . نحن مع اننا نريد ان ننمي مدينتنا بقبول مستثمرين الذين هم موضوعيين ويقوموا بأشغال ومشاريع. يجب علينا ان نثمن العقار الذي نتوفر عليه

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

صراحه انا استغرب هذا حق يراد به باطل. الشركة كما قال السيد المستشار أتى بمعطيات ويؤكد بانه هي التي دفعت لنا الطلب. الشركة التي امامنا مقرها اصلا ليس بطنجة، ونحن هنا أمام مو افقه مبدئية لا علاقه لنا هل هي شركه ناجحة او فاشلة تلك الاشياء لن نتدخل فيها نحن امام شركة قائمة . عندما نصل الى مرحلة التفويت انذاك يحظر لنا تتمة الملف ونناقش معه ، الشركة مقرها ليس بطنجة، مقر الشخص في مكان اخربعيد . من هذا المنطق ونأتي ونقول له انت شركة فاشلة و اتيت للتلاعب علينا هل هذا هو منطق التشجيع هكذا سوف نشجع الناس. هل هكذا سوف نفتح الافاق للشباب لكي يشتغلوا ؟هذا منطق اقصائي من الدرجة الاولى . اولا لدينا ثلاث احياء صناعية في إقليم تارودانت، الحي الصناعي درجة

أولى له علاقة بالتجارة يأتي المشروع يدرس نسبه الاستثمار فيه ، وعدد اليد العاملة التي سوف يوفرها لنا وجزى له جزئيا ، نحن في تارودانت نفس المشكل عندنا مشكل كبير اتينا لكي نجزئ ولم نعثر على محطه التصفية. من بداية تفويت كوباك ، التجزيء غير كافي اذا لم تكن هناك محطة للتصفية ، والا خسرنا عدة مشاريه منهم كوباك التي كانت ستغادر امام هذه المبررات التي نقدم اليوم ، وهي التي تشغل اليوم لنا 11,000 شخص. هل هذا هو منطق المنتخب الذي يدافع عن الشبيبة والشباب ؟ هذا ليس منطق انا لم افهم كيف نكون ازدواجين ونتحدث عن الشركات المتوسطة. التي ليست لها القدرة على الاحياء الصناعية الكبرى، يجب ان نكون و اقعيين ولا نتحدث عن الخيال العلمي ونكون على قدر من المسؤولية. جماعة تارودانت مؤهلاتها واضحة ، عندنا ارض فعلا محفظة و نحاول ان نعمل لها المنطق السليم.

محطه التصفية ، نشتغل عليها الان وفي مراحل متقدمة و بتدخل العديد من الجهات ، ونحن نشتغل باستراتيجية و في نفس الوقت نستغل الفرص... ولولا مثل هذه الفرص لما اتى عماد وعمل هذا المشروع وشغل 60 شخص وقلنا هذا شاب عنده غيرة على تارودانت وسوف يستثمر عندنا في المدينة . قلنا سوف نساعده ، نفس الشيء اذا لا تريدون هذا المنطق لا مشكلة لدينا نوقف هذه التفويتات ونلغي التفويتات ونلغي كوباك لا مشكلة لدينا حتى كوباك عندها 10 هكتارونلغي لها هي كذلك ونجلس ثلاث سنوات حتى تنتهي محطة التصفية وفي 2026 نبدأ نرى تارودانت .نحن في استراتيجية وفي نفس الوقت نغتنم الفرصة ولكم واسع النظر اذا ظهر لكم منطق اخر فليس لدينا اي اشكال.

كنزة عزمي.....مستشارة جماعية

على اثر ما قيل وقاله الاخوان لن اعيد ما قيل ولكن انا عندي مجموعه التساؤلات .الاول من البداية نتحدث عن تارودانت انا اقول اين كانوا هؤلاء المجالس منذ 21 سنة هل بجميع المكونات والعقل والناس المدبرة لم يظهر لهم بان مسالة محطة التصفية ضرورية ومسالة حيوية مهمة ، يعني اذا اردنا الاساس لجميع ما يكون بالمشاريع. السيد المستشار قال كيف labelle vie و la carrefour سوف تأتي وتستثمر عندنا وقبلت انها تقوم بالمشروع ، لابيل في وكارفور جاءت بالترسانة القانونية بالتجربة العالمية ، يعني انها تتخبط ولاتعرف انها تقوم بإنشاء مشاريع بالعشوائية كما نقوم بها في هذا المجلس. وجاءت و اقتنصت فرصة في سهوب تارودانت ؟؟؟ انا اطرح هنا سؤالا؟؟

وبالتالي انا انتظر الأجوبة كيف لم تلاحظوا انه انشاء محطه التصفية مسألة حيوية لكن نقوم بحي صناعي مهم.

ذكر السيد المستشار" سيدي بيبي" شارع عنده حي صناعي مجهز الى اخره، و نتحدث عن تارودانت، نحن لا نفهم بعض المسائل كيف الحكامة تغيب عن التدبير العام بصفه عامه منذ 20 سنة. نعم نريد ابناء تارودانت ان يشتغلوا ولكن الطريقة مهمة ليس من بعد ونقول تلك الفترة كنا ننتظر مشاريع ولكن تم قبولنا والان مرحلة اخرى. لماذا لا نقوم نحن بخطوه الى الوراء من أجل خطوتين الى الامام لماذا؟

محمد حاتمي.....مستشار جماعي

انا لا اريد ان اعاتب على جو ابك، السيد النائب والله منطقك عجيب لماذا لان هناك مسألتين.

النقطة الاولى : لديكم تصور محدود للامور

النقطة الثانية: هو شخصنة النقاش ، لماذا لديكم تصور محدود الامور نحن نتحدث عن المسائل التقنيه ولا نتحدث من العدم، سالناك في الاول يجب ان تعطيني معلومات اذا كان لديكم قانون أساسي قدموه لنا ،نحن ناتي بما تكتبوه لنا، اما انكم تكذبون علينا او هذا السيد يكذب ، قدمتم لنا ازيا موبل ونحن قدمنا لكم وثائق أزيا موبل بكل بساطه بكل سهوله

هذا كل شيء مع الحرص على هذه المدينه والمال العام للبلاد والمواطنين والجميع ، هذا الشيء الذي ننطلق منه . نحن نحضرلكم وثائق وتجيبون بالفلسفه ، قدم لنا ما يثبث عكس هذا الشيء انا اطلب منك اليوم ان تعطينا ما تبين ان هذه الشركه ازيا موبل كيف ما هو مكتوب عندكم ليست هي هذه ازيا موبل وقدم لنا statu ويجب ان نتخذ معك القرار، لقد عملنا مجهود ولم نعثرعلى شيء و انت تقول بان امرنا عجيب ونحن نحارب بل انتم الذين تحاربون المدينه هذا اولا. ثانيا انا لم افهم هذه القضيه عندكم ،تقولون ان الناس سوف يهربون وهذه المدينه في عمرها 2000 عام وسوف يزيد عمرها 2000 عام اخرى هل انتم ترون هذه المدينه خمس سنوات في هذه المرحله التي انتم فيها نحن لا نتسرع ،ومثل هذه المشاريع على راسنا ولكن يجب ان تفهموا بان الوقت معنا وليس ضدنا. سوف نتوقف ثلاث سنوات حتى نهيئ الظروف المو اتيه للاستثمار أحسن من نقوم به بطريقةعشو ائية.

سعادأريب.....مستشارة جماعية.

نفس البحث قمت به مثل الأخ الحاتمي و تبين لدي بما لايدع مجالا للشك بأن هذا هو الو اقع , وعادة في المسائل التي هي تفترض وجود بائع ومشتري . يكون تثمين من البضاعة ويتم الاتفاق ولو انه للأسف الشديد . أنا لا أحب أن أسمي مدينتي ببضاعة تعرض للبيع , كلنا أبناء تارودانت حتى ذلك الذي يستثمر فيها يصبح ابن تارودانت. هذه الأشياء التي تمت التساؤل عنها إلى السيد النائب ليست لديك الأجوبة عنها, كان عليك أن تنادي لنا لصاحب المطلب ويقوم بإجابتنا هو ونكون معه في سؤال جواب, ليس في مواجهة ولكن سنطرح عليه الأجوبة. نمارس في القطاع الخاص ونعرف ما معنى الفو اتيرو كيف تشتغل الشركات , وبالتالي هذه أشياء مؤسسة للشركة. هذه الشركة أصلا حتى واجباتها تجاه الدولة لم تدفعها , إذن كان الأولى ان يحضر صاحب الطلب ويقدم أجوبة على أسئلتنا في الموضوع ونرى هل هو نفس الشخص أو لا. اذا كان لديك معلومات أخرى أخطأت بأنك لم تعطها لنا . نحن ذلك الشئ الذي بحثنا عليه في الموقع الخاص بهذه المسائل كما قدمتموها لنا , نحن بحثنا و قدم لنا هذه النتيجة .

يجب ان ندفع عن راسمال هذه المدينة كيفما كان نوعه، حجارة او سهوب او صخور، لايهم ، صخور الرحامنة تم تثمين صخورها وسجلت كثراث عالمي، اتركوا لنا سهوبنا عليها تكون شاهدة على التاريخ او الجغر افيا، ولكن ان نقوم باستثمار خارج القانون فهذا غير مقبول،

سوف أرجع للدستورو إن كان الواجب يقتضي أنني أتكلم عنه هو الأول . الفصل 71: وما نتحدث عنه موجود في منطوق الفصل حول نظام الالتزامات المدنية و التجارية و قانون الشركات و التعاونيات, يعني هذا لا يلغي ما قلناه لان هناك نقطة أخرى في الدستور أيضا تتحدث عن القواعد المتعلقة بتدبير البيئة وحماية الموارد الطبيعية والتنمية . فيما يتعلق بالنظام المالي للمؤسسات وهذا دائم رهن القانون مدا خيل تدبير الممتلكات يتعلق بالتفويت بطبيعة الحال ثم مداخيل الممتلكات أيضا في المادة 207 دائما في القانون التنظيمي. سأكون شاكرة إذا اعتمدتم على القو انين وليس على الكلام .

زهرة ذنبي.....مستشارة جماعية.

تعقيب سوف أقوم بتأكيد مداخلتي التي تطرقت إليها فيما يخص هذه النقطة وطرحت سؤال ولكن لم تتم الإجابة عليه , قلت بأن من خلال مداخلتي في هذه النقطة تطرقت إلى سؤال ولكن لم تتم الإجابة عليه , هو أنه هل هذه الشركة أزيا موبل هل داخل عندها مطعم وفضاء ترفيهي في القانون الأساسي ولكن لم تتم الإجابة عليه .

ما قال الإخوان سابقا قبلي نحن قدم لنا عنوان, اجتهدنا وأحضرنا معلومات ولكن الرئاسة تقول بأن هذه المعلومات غير صحيحة, بالتالي اذا اكنت ليكم الإجابات الصحيحة قدموها لنا دون اللجوء الى خطابات فارغة.

أسأل بسؤال مباشر هل هذه الشركة عندها مطعم لأنني سألت ولم تتم الإجابة عليه. أزيا موبل ربما عندها النجارة من خلال الوثائق التي لدينا ولكن إذا كانت هذه الوثائق التي لدينا لا تعنى بها هذه الشركة التي تتحدثون عنها يجب أن تقدموا لنا إحصائيات أو الإحاطة على النشاط الذي تزاوله هذه الشركة ,هل نحن كجماعة نستطيع أن نحترم التفويتات في إطار الاختصاصات أو لا . هل نبيع مطعم لشركة تعمل بالنجارة ؟. منطق الاستثمار يجب ان يكون عند المجلس وليس عند مستشار وحده . إذا كان المجلس رسم خطة للاستثمار كل واحد يلتزم لها كمستشار. سأتحدث عن الجماعة إذا أردنا أن نخرج من هذا الخطاب الذي تحدثت به السيد النائب قبل قليل خطاب السياسي.....

نحن نطرح تساؤلات نحن لسنا هنا في منصة نتزايد عن بعضنا, نطرح تساؤلات بأن عندنا وعندنا إذا أردنا الخروج من هذا الخطاب وجب علينا القيام بدراسة التجزيء ونعبئ الموارد دون ان نتباكى

اسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس.

شكرا السيد الرئيس أولا أؤكد أنه لابد ان نعقد يوم دراسي أو يومين ونتحدث عن هذا الملف الذي هو شائك في الاستثمار بتار ودانت ونتحدث في جميع الجوانب القانونية والإدارية والجوانب الواقعية ,ونحضر ناس مختصين وناس لديهم دراية وتجارب التي هي ناجحة إقليميا محليا وطنيا وخارج المغرب لما لا يوم أو يومين ونخرج بتوصيات وتجربة قامت بها مجموعة من الجماعات مثل أيت ملول. لكي نخرج من هذه الإشكالات التي يخرج إليها الإخوان ,أنا أريد أن أوضح قضية ألا وهي عندما يتحدث أحد الإخوان يقول العشوائية في التفويت. الإخوان هناك تصميم تهيئة الذي صادقت عليه الأمانة العامة للحكومة ويستمر لمدة عشر سنوات ,والإخوان يعرفون هذه القضية.القسم الأول داخل الأسوار والقسم الثاني خارج الأسوار: بما فيه لاسطاح و فيها منطقة للخدمات ومنطقة الحي الصناعي والمنطقة السكنية . عندما يأتي مشروع أول شخص نستشير معه هو الموظفين ونتحدث معهم: أين هي المنطقة التي يكون فيها هذا المشروع ولا يمكن للوكالة الحضرية أن تصادق أو توافق لك على المنطقة التي تعطي لذلك المشروع.لا يمكن أن تصادق لك اذا لم يكن وفق المواصفات , وفق هذا تمر هذه المراحل للجنة المحلية التي تحدد الأرض التي تدخل فيها السلطات المحلية والوكالة الحضرية والأملاك المخزنية وإدارة الضريبة. نراسل الوكالة الحضرية فتوافق وهناك لجنة أساسية وهي اللجنة الاستثنائية في الجهة، في الولاية اللجنة الجهوية للاستثمار, هذه اللجنة لا يمكن أن يمرروا ما هو غير قانوني، المشاريع مثل أوطوهول و سومدور أو وورد فليكس كلها مرت أمام اللجنة الجهوية للاستثمار وصادقت عليها الولاية. ومرت من مسطرة التأثير البيئي.

مجموعة من اللجان التي هي مسؤولة ومتخصصة تذهب في توجه واحد و رؤية وحيدة وهو تشجيع الاستثمار,يجب أن نشجع الاستثمار في هذه المنطقة، بعد ذلك يوقع العقد، أما ان نقول بأن هناك عشوائية هذا الكلام غير مقبول، ممكن ان نقول لا وجود للحي الصناعي ولكن نحن قمنا بالإجراءات بحيث كانت لقاءات مع رئيس الجهة والسيد العامل في هذا الاتجاه ويتم التنسيق مع السيد الوالي، طيب اذا سلمنا لمنطق توقيف التفويتات، سوف نرجع لجميع القرارات المتعلقة بلسطاح جميع القرارات بما فيها قصر العدالة الذي صادقنا عليه نقوم بإبعاده ,مقر الأرشيف نقوم بإزاحته كوباك نزيحها ونرجع كذلك لكلية الشريعة ونهدمها ونرجع للكلية متعددة التخصصات ونبعدها. هناك لجان تعمل بالاستثناء

مشاريع استثنائية تمر بلجنة الاستثناءات. محطة التصفية نفسها ستقام على ارض يجب ان نوفقها هي أيضا، أنا أقول يجب أن نضع حد للنقاش، نقوم بيوم دراسي ونستدعي متخصصين في القانون وقانون التعمير ومتخصصين في الإدارة والاستثمار وفي التجارب الناجحة ونضع النقط على الحروف ونخرج بتوصيات ، ونحدد الموقف الصائب

شكيب اريج .....مستشار جماعي.

صراحة النقاش ليس عاطفي وليس سياسي أبدا، النقاش مصيري , هنا نتكلم عن القانون ونتكلم عن ماهو تقني نتكلم بمنطق عقلاني , أنا أقول مثلا المقارنة بين كوباك وميكرو مشروع لا يجوز، و المو افقة المبدئية لا تعني أن نعزز بالمستثمر ونكذب عليه ونبيع له الوهم لأن العقار بشكل غير قانوني ونكون نحن أول من هذا القانون لا يجوز. يجب أن نكون واضحين مع أنفسنا قبل أن نكون واضحين مع الشركاء ومع الناس الذين يشتغلون التنمية لا نختلف ونعرف كل واحد نيته التييحرك بها تلك النقطة. في النهاية نحن هنا شهود للتاريخ غدا تأتي تقارير مرة أخرى وملاحظات المفتشية لاتجامل ولا تتعاطف ولا تقولوا بأننا لم نحدرولم نتحدث عن هذا الخرق القانوني .والسلطة المحلية اليوم أيضا شاهدة على الاستمرارفي هذا الخرق القانوني ,المو افقة المبدئية تؤدي الى تحديد العقار,وتحديد العقاريؤدي الى تفويت العقار بعدها تأتي مجالس أخرى تواجه وضع وتقارير المفتشية ,نحن نرى ما هو قادم ولا نرى اليوم المعاملة الجزئية . موظفوا التعمير وأهل الاختصاص وفي اللجنة و أثناء اللجنة أقروا أن جوابهم الذي كتبوه جواب ديبلوماسي والمساطر القانونية لم تحترم فيه , الموظفون قالو كمتهم من بابا النصح و القانون ليس فيه استثناءات ولا يعذر أحد بجهله.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « AZIA MEUBLE » من أجل إحداث مشروع معمل للنجارة بسطاح المدينة للتصويت فتمت المصادقة بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/65	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « AZIA MEUBLE »من أجل إحداث مشروع معمل للنجارة بسطاح المدينة

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « AZIA MEUBLE » من أجل إحداث مشروع معمل للنجارة بسطاح المدينة وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 20 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها.....: 20 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين.....: 14 عضوا، وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موفق	نزهة ايت حبان	فضمة ازوران
عبد العالي الحوس	عائشة تاغموت	ابراهيم المدلاوي	اسما لقجدر
شرف الدين اسقارو	رشيد فنان	مينة فريسي	
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: ستة (06) أعضاء وهم السادة:

محمد حاتمي،شكيب اريج، سعاد ابلعيد،سعاد اريب، كنزة عزمي،زهرة دنبي

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « AZIA MEUBLE » من أجل إحداث مشروع معمل للنجارة بسطاح المدينة.

نوقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

نوقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة السادسة:	**الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة AZIA « MEUBLE » من أجل إحداث مشروع فضاء يضم مطعم وفضاء ترفيهي للأطفال بسطاح المدينة.**

في مستهل هذه النقطة أحاط السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنه تمت مناقشة هذه النقطة مع سابقتها .

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة **« AZIA MEUBLE »** من أجل إحداث مشروع فضاء يضم مطعم وفضاء ترفيهي للأطفال بسطاح المدينة للتصويت فتمت المصادقة بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/67	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « AZIA MEUBLE » من أجل إحداث مشروع فضاء يضم مطعم وفضاء ترفيهي للأطفال بسطاح المدينة

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « AZIA MEUBLE » من أجل إحداث مشروع فضاء يضم مطعم وفضاء ترفيهي للأطفال بسطاح المدينة وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 20 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها.....: 20 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين.....: 14 عضوا، وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موفق	نزهة ايت حبان	فضمة ازوران
عبد العالي الحوس	عائشة تاغموت	ابراهيم المدلاوي	اسماء لقجدر
شرف الدين اسقارو	رشيد فنان	مينة فريسي	
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: ستة (06) أعضاء وهم السادة:

محمد حاتمي،شكيب اريج، سعاد ابلعيد،سعاد اريب، كنزة عزمي،زهرة دنبي

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « AZIA MEUBLE » من أجل إحداث مشروع فضاء يضم مطعم وفضاء ترفيهي للأطفال بسطاح المدينة.

توقيع النائب الأول للرئيس — توقيع كاتب المجلس الجماعي

كاتب المجلس الجماعي رشيد فنان

محمد أمهرسي — رشيد فنان

النقطة السابعة:	**الدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الشباب والثقافة والتواصل –قطاع الثقافة– للمساهمة في مهرجان الدقة والإيقاعات.**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الشباب والثقافة والتواصل.

نقطة نظام شكيب اريج مستشار جماعي.

شكرا السيد الرئيس اذا سمحتم لي فإنه من الضروري التقيد بالقوانين الجاري بها العمل، نحن تسلمنا جدول أعمال يتضمن النقطة الخامسة والنقطة السادسة، فالمعمول به في هذا الإطار حينما تريد تغييرترتيب النقط يجب أن يتم ذلك في إطارتشاورمع المجلس من أجل الموافقة على القرار، فما بالك اذا كنت ترغب في دمج نقطتين في آن واحد، فالضرورة تستدعي مشاورة المجلس.

المسألة الثانية نحن لسنا ضد التصويت على المقررسواء بضد أولا، فقط يجب دراسة النقطة ومناقشتها من أجل التصويت عليها ولا يمكن الموافقة عليها خاصة إذا تمت مناقشة النقطة السادسة وبالتالي لا تحملنا التصويت على النقطة التي لم نناقشها بعد، وإلا سجلوه في المحاضر أن النقطة لم تناقش بعد، رجاء سجلوا نقطة نظام التي جاءت في مداخلتي وهنا أوجه خطابي للكتابة لقد تم إقصائي في حقي من دراسة ومناقشة هذه النقطة قبل التصويت عليها.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

نعم السيد المستشارلقد تم تسجيلها.

نقطة نظام محمد حاتمي.....مستشار جماعي.

نفس الشيء ونفس الملاحظة يتم تداول نقطة ويتم التصويت عليها بدون حق ولم تتم حتى مناقشتها وهذا يعتبرخرق للقانون، ولهذا أسجل وأريد من السيد باشا المدينة ونحمل للسلطة مسؤولية التسجيل لهذا الخرق، كما أن هذا الامرسيأخذ مجرى آخر، حتى إذا اقتضى الأمر اللجوء للقانون ، مع العلم أنكم في خرق مستمرللقانون والمتعلق كما تمارسون التعتيم على المعلومة، ويتم حرمان المستشارون من ممارسة حقهم في دراسة نقطة، لا يمكن تجاوزنقطة دون استشارة السادة المستشارين أو بالأحرى ما عشناه صباح اليوم حين تقدمت السيدة المستشارة فضمة ازوران بطلب موضوعه تغييرترتيب النقط وتم فعلا التصويت عليه بالأغلبية، فما بالك في حذف النقاش وتمت الموافقة عليه كذلك من طرف السيد النائب، ولهذا فإننا نطالب من السيد باشا المدينة المحترم ان يسجل هذه النقطة وله جزيل الشكر.

أرجو أن تسجل نقطة نظام التي جاءت في مداخلتي في المحضرلكي أعود لها عند الاقتضاء.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

يجب ان يكون الجميع على علم بأننا نسجل جميع التدخلات وجميع نقط نظام، وحتى التعقيب.

نقطة نظام زهرة دنبي مستشارة جماعية.

في نفس الإطار وفي نفس المداخلة، نلاحظ هذا اليوم وفي هذه الجلسة خرق سافرللمقتضيات القانون 113- 14 بحضورالسيد باشا المدينة الذي يجب أن يكون حريصا على تنفيذ مقتضيات هذا القانون،حيث لم تعرض النقطة من اجل المدارسة ثم يتم إعلانها للمصادقة وتعرض للتصويت نحن لم نناقش النقطةالسادسة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « AZIAMEUBLE » من أجل إحداث مشروع فضاء يضم مطعم وفضاء ترفيهي للأطفال بسطاح المدينة.والسيد رئيس الجلسة يعلنها للتصويت ولهذا فإننا نمتنع عن التصويت لأننا لم نناقش هذه النقطة، كما أني طرحت سؤال على السيد رئيس الجلسة هل

نناقش النقطة الخامسة والسادسة ام اننا نناقش النقطة الخامسة فقط اريد جوابا، و أتحمل المسؤولية لم يتم الاجابه علينا بنعم او لا فقط اكتفى السيد رئيس الجلسة برفع يده،

فما المغزى أن تسلب حق المستشارين في مناقشة إحدى النقاط التي تعرض للتصويت وليس إدراج نقطتين في آن واحد كما جاء في جوابكم او كدريعة تغطي به على الخرق القانوني السافر، ولهذا فإننا نحملكم المسؤولية فيما ستؤول اليه الامورونرجوا من السيد باشا ان يتدخل من اجل اصلاح هذا الخرق القانوني.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

ادعوا السادة المعنيين أن تسجل جميع التعقيبات بحدافرها.

نقطة نظام سعاد اريب.....مستشارة جماعية.

لدينا سعة الصدر التي تتسع لكل شيء، على أي في نفس السياق، أيضا أود أن أسجل هذا الخرق القانوني الذي لا يمكن أن يقبل به بأي وجه من الوجوه، وبالتالي اطلب أيضا من السيد باشا المدينة التدخل اما لرأب هذا الصدع ، في الحقيقة يجب أن لا ننسى أنه في النقطة السابقة قام السيد النائب بتصرف خطير جدا، والمبدأ القانوني يقول بأن الاعتراف السيد الأدلة، لأنه يحتكم على معلومات ولم تتوفر لدينا ولم يدلي لنا بها، وبالتالي تطورت المسألة حاليا إلى أكثر من ذلك حيث تريد إدماج نقطتين في نقطة أخرى، ونحن نطلب تسجيل هذه الأشياء رجاء في إطار نقطه نظام وشكرا.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

إذن لدينا النقطة السابعة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الشباب والثقافة والتواصل -قطاع الثقافة- بالمساهمة في مهرجان الدقة والإيقاعات، **سيقدمها السيد عبد المنعم المناني رئيس مصلحة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية بالجماعة.**

عبد المنعم المناني.....رئيس مصلحة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية بالجماعة.

بالنسبة لهذه النقطة المتعلقة بتعديل اتفاقية الشراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الشباب والثقافة والتواصل – قطاع الثقافة- المساهمة في مهرجان الدقة و الإيقاعات، نذكر بأنه فقد سبق للمجلس الجماعي أن صادق خلال الدورة العادية لشهر فبراير 2014 على اتفاقية شراكة بين الجماعة ووزارة الثقافة، وقد حددت التزامات الجماعة آنذاك في المساهمة بالتغذية والإيواء واللوجيستيك حسب الإمكانيات المتوفرة، دون تحديد مقدار ونوع المساهمة هل هي عينية أم مادية، ومن خلال تنظيم المهرجان تطرح إشكالية مقدار مساهمة الجماعة ، مما أدى إلى برمجة المصادقة على اتفاقية جديدة خلال الدورة العادية لشهر ماي 2019 بين وزارة الثقافة وعمالة إقليم تارودانت، وجماعة تارودانت، والمجلس الإقليمي ومجلس جهة سوس ماسة ، وحددت مساهمة الجماعة في المهرجان في مبلغ خمسين ألف (50 000.00) درهما ، وقد صادقت الجماعة على الاتفاقية خلال الدورة المشار إليها أعلاه، إلا أن باقي الأطراف لم تصادق على الاتفاقية وخاصة مجلسي جهة سوس ماسة و المجلس الإقليمي لتارودانت، مما أدى إلى عدم تنفيذ الاتفاقية مما أدى بالجماعة إلى إعادة برمجة المصادقة على تعديل هذه الاتفاقية لتنحصر على الجماعة والوزارة الوصية ، وقد تم الحفاظ على نفس الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية السابقة. ونشير إلى أهمية هذه التظاهرة الفنية لمدينة تارودانت خاصة وأنها تحظى بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره ، كما تحافظ على الموروث الثقافي لتارودانت.

شكيب اريج.....مستشار جماعي.

أذكر بأن التصديق على هذه النقطة يمر عبر دراستها، ولا قانونية ولا مشروعية لأي نقطة تمر بدون دراستها. نحن الآن بصدد دراسة هذه النقطة ومناقشتها كما يملي علينا القانون تنويرا للأعضاء فيما بينهم، وتنويرا أيضا للحضور وللرأي العام وبكل

شفافية نعرض هذه النقطة. اذن فهذا هو المسار الصحيح الذي تسير عليه جميع مقررات الدورة وسوف تسير عليه جميع النقط ولا ينبغي بأي شكل وتحت أي عذر التراجع عن هذا القانون المسطر. المهرجان الذي نحن بصدد الحديث عنه هو مهرجان وطني معروف منذ سنوات وهو تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس ونعتقد ان هذه الاتفاقية تأتي لتجويد هذا العمل وللرقي به أكثر، كما نفتخر بأن هذا المهرجان إضافة نوعية للمدينة، ولقيمته هذه نتوقف وندرسه دون ان نمر عليه برفع الأيدي، وينبغي قول كلمة حق فهذا المهرجان يعد من المهرجانات الرائدة ، أقول هو إضافة لأنه يحافظ على الموروث الثقافي والاتفاقية وخاصة جانب التمويل فيها نتعامل معها اليوم كمن يضع النقط على الحروف، وعليه فلا يسعنا الا أن نثمن كل ما يجب أن يثمن وان نوافق على كل ما يجب أن نوافق عليه وكذا أن نعترض على كل ما هو غير قانوني

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية.

بالنسبة لهذه النقطة لا يمكن إلا أن نثمن هذه الاتفاقية من اجل تجويد هذا المهرجان للدقة والإيقاعات والذي تجاوزت مدته خمسة عشرة (15) سنة، ولكن من منطلقي الشخصي لم ينضج ولم يصل بعد للحدث الثقافي الذي سيساهم في ترويج المدينة، أما بخصوص الجانب المتعلق بالمساهمة المالية يجب أن يرتبط بحضورنا وقت إعداد البرمجة لأن هناك ملاحظات على مستوى بعض الفضاءات الخاصة بالفرجة والمسرح وحتى على مستوى انتقاء المشاركين داخل المهرجانات السابقة مما سيحيلنا على ضرورة الاشتغال على ذلك وعلى المهرجانات التي ستعطي إشعاع لمدينة تارودانت، وسيعطيها تميزا وخصوصية التي سننفتح به على ثقافات أخرى وثقافات مماثلة لنا، كما سأذكر بالمهرجان الخماسي الذي كان في دورته الأولى والتي كانت ناجحة بامتياز على اعتبار أن المقام الخماسي من المقامات الموسيقية الخماسية التي تجمعنا بالعديد من الدول في آسيا وأمريكا الجنوبية بالضبط، وحتى على مستوى الدول العربية والمغاربية والدول الإفريقية كذلك جنوب الصحراء،وبالتالي فان انشغالنا على مستوى المهرجانات يجب أن لا نشتغل فقط على أساس التجزيء إنما يجب أن نرى الجانب شموليته مع الانتباه لجانب البرمجة والتواريخ لأننا نجد مجموعة من الأنشطة الثقافية يتم عرضها في وقت واحد.اقترح أن نتدارك هذا الإشكال لأنه يصعب على الزائر والساكنة متابعتها ولهذا وجب ضرورة اشتغال الجماعة مع الثقافة في إطار شراكة كما هو معهود به في الاتفاقية المبرمة بين الطرفين في اطار المركب.

ولكن في إطار البرمجة الزمنية من اجل إحداث تفاوت زمني بين الأنشطة التي تعرض في وقت واحد، دائما في الجانب الثقافي يجب أن تكون رافعة على مستوى مدينة تارودانت من اجل الاشتغال على صناعة ثقافية محلية وتراثية وليس فقط التنشيط من اجل التنشيط، ولكن التنشيط من اجل إشعاع المدينة والتعريف بخصوصية المدينة في المجالين الثراثي المادي واللامادي.

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس.

اولا اريد ان أؤكد على الملاحظات التي تمت الاشارة اليها من طرف السيدة المستشارة زينب الخياطي سواء على مستوى الزمن أو المكان ،وقبل إبرام عقد الاتفاقية ولأنها من الأمور الشكلية فقط، كما أشار السيد عبد المنعم المناني رئيس مصلحة الشؤون الثقافية في تدخله، على انه سيتم تحويل اعتماد الجماعة مباشرة من طرف وزارة الداخلية الى الصندوق الوطني للثقافة وهي من سيقوم بتحويل الاعتماد للجهة وستشرف على تنظيم النشاط المتعلق بالدقة بمدينة تارودانت. ولكن الذي أريد الإشارة إليه هو ما جاء في تدخل السيدة زينب ألخياطي المستشارة الجماعية بخصوص النسخة الخامسة عشر للمهرجان ومع ذلك فالأمور مازالت على حالها مع العلم ان الإشكال لا يخص الدقة فقط و إنما جميع الفنون والمهرجانات التي يتم عرضها، الجمهور هو نفسه الذي يحضر لمتابعة هذه الانشطة في حين أن الجمهور المثقف الذي له دراية بالتراث والثقافة ويهتم بهذا المجال لا يحضر بالبث وفي غياب دائم وتام، فعلى سبيل المثال ما حصل حين تم ترميم وتدشين رواق حي أولاد بنونة لم يستدعى لذلك الأساتذة المهتمين بالتراث سواء على مستوى الندوات أو المهرجانات وحتى الجهات المنظمة لا

تبدل اي مجهود في اطار تواصل مع هذه الفئة المثقفة من اجل حضورها لمثل هذه الأنشطة كما هو الشأن بالنسبة لمجموعة أنشطة التي يتم عرضها كتسكوين وكناوة إلى غير ذلك. ونحن باعتبارنا شريك لمندوبية الثقافة مع الأسف انطلاقا من اليوم فانه يتم تدشين الأيام الثقافية وفي هذا الوقت الذي نعرض فيه هذه الدورة رغم أننا شريك في تسيير المركب الثقافي لم يستشيروا معنا وحتى البرنامج الذي تم إعداده، مع العلم أني امثل نائب رئيس اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية فانه غالبا ما يتم إخباري.

الجماعة يستشر معها على اعتبارها شريك خاصة في الأيام الثقافية التي تعرض في المركب الثقافي ولم يتم حتى إخبارنا بها، ولهذا فإننا مع هذه الأنشطة التي يتم عرضها لأنها ستساهم في الحركة الثقافية.ولكنه لن يكون له طول المدى وخاصة إن لم يكن مبني على أسس قانونية في إطار مؤسساته،يجب أن نعقد لقاءات بهذا الخصوص وحتى المهرجانات الموسمية فهي مهرجانات مناسباتية،وكما يحصل مع فرقة الدقة التي تناضل من اجل ابقائها على ارض الو اقع ولا تتلقى المساعدات المادية التي تستحقها، علما أن هذه المهرجانات لها ارتباط بالتراث الذي إذا عدنا إلى أصله فانه صوفي و ينص في الروحي الذي كذلك تم تغييبه، وأخذنا ما هو شكلي وتجاهلنا الروحي وتم نسيان الزو ايا باعتبارها تراث المتواجدة بأسراك وحي الرحبة القديمة، و تم تغييب الجانب الخاص بالتقاليد .

بالنسبة لهذه الأنشطة والمهرجانات يجب العودة إلى جذورها وبالتنسيق مع المسؤولين بمندوبية الثقافة هم من يغيبون المجلس الجماعي في هذا الجانب، تمت دعوتي لحضور إعداد المهرجان برئاسة السيد الكاتب العام للعمالة وبحضور السيد باشا المدينة.وأخبرناهم على أننا دائما رهن الإشارة في جميع الأمور وتم عقد إبرام اتفاقيتين في هذا الإطار، كما اشرنا بخصوص البراعم على أن يتم تكوينهم من اجل تشجيعهم حتى لا ينقرض هذا الفن ولهذا وجب علينا تشجيع الفرق الفتية للولوج إلى المهرجانات، كما أريد أن أؤكد على أمر مهم بخصوص هذه المهرجانات وهذه الانشطة يجب تحضير المضامين ليست اي مسرحية يتم عرضها مثلا بالدار البيضاء لجمهور معين سيتم عرضها بمدينة تارودانت لجمهور معين هناك اختلاف في الثقافات وهناك مضامين للأسف أحيانا خارجة عن الموضوع كذلك أريد أن أشير على انه إذا تم عرضها في الساحات العمومية ستكون اقل ضررا على عرضها بالمركب خاصة إذا كانت مسرحية تتضمن عبارات وحركات مخلة بالحياء لان اغلب الحاضرين برفقة أسرهم و أبنائهم لا يعقل أن نقبل بمثل هذه العروض ولا يمكن اعتبارها ثقافة لأن مدينة تارودانت مدينة محافظة، وما تم عرضه بالقاعة المغطاة بالمركب الثقافي فهو مخل للحياء مما دعا إلى مغادرة عدد من الحاضرين بالإضافة الى أن هناك أمور يمكن عرضها في سائر الأيام إلا شهر رمضان ، ولهذا يجب أن يتم اختيار التوقيت المناسب لهذه العروض بعد أن يعرض على المجلس من اجل للتصويت والمصادقة ، لان هناك أمورا مرتبطة بالمناسبات وتقديرا لحرمة الحدث لا يجوز العرض خلال مدة رمضان.

و في سياق المهرجان هناك بعض الأمور التي سيتم إعدادها من أجل التسيير للمركب الثقافي يجب أن يكون في إطار متوازن مع الجماعة كما يجب مناقشة المضامين وتثمين الإشراك وإلا ستوقف هذه الفرق لان ما بني على باطل فهو باطل وبالتالي فاني مع تشجيع هذه الفرق وتوفير منحة لهم مع العلم أن فرقة كناوة كانت في تواصل معي بحكم أني مسؤول بالجنة الشؤون الثقافية وأخبرتهم أننا سنقوم بمساعدتهم في الجانب المتعلق باللوجستيك وحتى التغذية.ولهذا يجب إبرام عقد اتفاقية تتضمن جميع الامور والشروط في هذا الإطار وفق ما ينص عليه القانون.

فاطمة الزهراء خلوفي.....مستشارة جماعية.

الجميع يعرف مدينة تارودانت عاصمة الثقافة فنحن نتوفر على موروث يجب الحفاظ عليه ولكن يواجهنا اشكال تسويق و دائما نلاحظ وما يأتي على مسامعنا أن الدقة تعود لمدينة مراكش مع العلم انها في الاصل تعود لمدينة تارودانت ولان التشابه الكبير الحاصل بين المدينتين فان مدينة مراكش تتقن تسويق موروثها الثقافي ولكن مدينة تارودانت في غياب تام وهذا إشكال يجب إصلاحه كما أن المدينة تتوفر على مكسب كبير وهو سور مدينة تارودانت والذي يعتبر ثالث سور على مستوى العالم على ما اعتقد مع العلم انه تم تهميشه ومن العيب أن يبقى على هذا الحال ونحن كمسؤولين يجب الاشاره اليه لانه من المكتسبات الثقافية هي اشعاع للمدينة والتي يجب أن ننتبه لها، تم لأن التسويق له أهميته في هذا المجال .

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية.

للتوضيح عندما تدخلت لم اكن اقصد بضروره التنسيق مع الجماعة في إعداد المهرجان أو البرمجة ولكن ما اريد ان اشير اليه وهو اننا لا نريد الوصاية من اجل الابداع الفني والثقافي والمسرحي والغناء بجميع اشكاله فقط للتوضيح، وحين نشير للبرمجة فانني اقصد فيما يرتبط للفترة الزمنية وليس لدرجة ان تكون لنا وصاية على الابداع الفني في مدينة تارودانت.

ثانيا الإشكالية المطروحة على مستوى الدقة الرودانية ولو انني اتحفظ على هذا الاسم لانني من هذه المدينة ونشأت بها وهذه الفرقة كانت تسمى بالفراجة وليست الدقة، وحتى اذا قمنا ببحث جدي في هذا المجال وبالتالي فان الاحتفاظ على الخصوصية يقتضي الاشتغال على صناعة الثقافة كما قلت وليس مجرد تنشيط من اجل التنشيط والفرجة ولهذا فانه من الضرورة الاشتغال من منطلق علمي حتى في اعداد مهرجانات سواء كانت الدقة او كناوة او تسكوين مع الاسف على ما لاحظت حتى خصوصية الزي الذي كانت مميزة به بدأت تفقده لأنه ثراث مصنف مع الأسف ولكن نلاحظ الطريقة التي يتم تقديمه لا علاقة بما كنا نعرفه، الموسيقى حاضرة ولكن الشكل و اللباس والتقديم هناك مساس بالخصوصية التي تميز مدينة تارودانت على باقي المناطق المجاورة فقط اريد ان اشير الى هذه المسألة حتى لا تختلط الامور، أنا لست مع الوصاية على الابداعات الفنية وشكرا.

محمد حاتمي.....مستشار جماعي.

أريد أن أعود و أقول أن التصريح الذي جاء به السيد النائب اسماعيل الحريري في تدخله والذي أشار فيه على أن هذا المشروع لن يكون له مدى طويل وهذا يعتبر اعتراف من السيد النائب وهذا إن كان يدل على شيء فإنه يدل على ضعف المكتب التابع لكم ويدل على عدم التنسيق ومن العيب ان المسؤول اللجنة الشؤون الثقافية لم يتم اخباره بالأنشطة الثقافية وهذا يدل على مكتب عجيب رئيس غائب وهنا فنحن يجب ان نصلي صلاة الجنازة بدل صلاة العصر هذه النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية فإنها تهم هذه النقطة التي نثمنها والخاصة بشراكة بما أنه يحدد الامور كما اشار لها السيد النائب، يحدد الامور ويحدد التزامات الجماعة على ما اطلعت عليه محدد في مبلغ 50000.00 درهم كما يحدد المسؤوليات حتى لا نتعرض لحسابات مجنونة من الجيد ازالة الوحل من هذا المجلس لان هناك من يصطاد في الماء العاكر.

وكيف ما كان عدد الحضور سواء بلغ المائة او عشرين او حتى الثلاثين بهذه الشراكة ستحدد المسؤوليات على مستوى الجماعة ووزارة الثقافة والشباب والتواصل ولهذا فإننا نثمنها كما اريد أن أذكر السيد النائب ان يعيد النظر في النقطة الاولى و اتمنى ان يتم تسجيلها في المحضر.

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس.

أريد فقط تذكير السادة الأعضاء بالنسبة للمركب الثقافي فإنه تم في إطار شراكة عامة وبما أنه على تراب الجماعة لابد من اشراك الجماعة ولكن بخصوص المركب الثقافي في إطار الاتفاقية التي تم توقيعها عند تسليم مركب الثقافي ووقعت عليها شخصيا وتضم هذه الاتفاقية لجنة مشتركة منصوص عليها الجانب المتعلق بالتسيير يضم اثنين ممثلي من طرف المجلس الجماعي وممثلي على وزارة الثقافة في اي نشاط الذي يعرض في المركب الثقافي او برنامج سنوي فان هذه اللجنة هي من تسهر على التسيير.

اما فيما يخص الامر الذي اشرت له بخصوص ان هذا المشروع لن يكون طويل المدى لان الشكل الذي يتم به تدبير هذه الانشطة خاصة انه وزارة الثقافة و مندوبية الثقافة خصوصا انه الطرف الذي يقدم الدعم والطرف الشريك هو الجماعة باعتبارها شريك رئيسي في هذا الاطار. والى متى ستأخذ وزارة الثقافة مسؤولية التسيير خارج هذا الاطار كما اننا مشاركين بالتزامات مادية داخل المركب اذا لم يتم اشراكنا في الامور الجوهرية لما نلتزم بالدعم وهذا هو ما كنت اقصده في تدخلي ان الامور لن تطول اقولها واؤكد عليها لان الامور الغير المبنية على المؤسسات ولا اقصد الوصاية اعرف جيدا معنى الوصاية فوزارة الثقافة تشتغل في حدودها كما جماعة كذلك ، ولكن كوني كشريك والقانون ينص على أن نبني معا برامج بقوة القانون وذلك في اطار الاتفاقية التي تم ابرامها، ويتم تحرير تقارير ويتم ذلك في غيابي دون توجيه لي دعوة الحضور، هذا تصرف غير معقول ولهذا من الافضل فسخ الاتفاقية ، والا فمن الأفضل ان ترفع الجماعة اليد على الثقافة والرياضة وكذلك شؤون الاجتماعية لانه هناك وزارة متخصصة في الشؤون الاجتماعية ومن اختصاصها التعامل في هذا الاطار اما الامور المتعلقة بالثقافة فان الوزارة التابعة لها هذا الشأن شأنها اما الجماعة فستهتم بالجانب

المتعلق بالاستثمارات من اجل التشغيل وهذا هو تسييس الأمور، فالجماعة الترابية يتم تسييرها من طرف احزاب سياسية، انا كمسؤول في اللجنة الثقافية غيرراضي على ان الامورتمشي في هذا الاتجاه، لقد تراجعت حتى لا أقحم نفسي في صراع مع احد ما .
وحتى أن تم تغييبي كشخص فإنه لا اشكال لدي ولكن ان يتم تغييب المجلس ككل فهذا لن نقبل به وحتى النشاط الذي تم عرضه في الوقت الذي تم فيه عقد الدورة الان فالامر اصبح واضحا لان عرض الايام الثقافية في هذا الوقت ولم يحضرولوم مستشارولا نائب يبين ان الاختيارغيرمناسب، كان من المفروض ان يتم دعوتنا من أجل اختيارالوقت، فأنا لا أقصد لا حجرولا وصاية:

فاطمة الزهراء خلوفي.....مستشارة جماعية.

شكرا السيد الرئيس، انا سأعقب على ما جاء في تدخل السيد النائب بخصوص الاستثمار فان هناك استثمار في المجال الثقافي والاستثمارفي انواع شتى، أنا لست مع تصورالسيد النائب لان إذا أخذنا على سبيل المثال مدينة مراكش فان فرص الشغل اصبحت متوفرة بها من خلال المجال السياحي وموروثها الثقافي وكذلك الصناعة التقليدية التي هي داخلة في المجال الثقافي وتجاوزها للثقافة لا أشاطرك الرأي.

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس.

أنا اقصد تسيير الانشطة من طرف استاذة ومثقفين اما البنيات السياحية، البناء والتجهيزلا أعتبره اشكال ولكن ما أقصده هو التسير، وزارة الشبيبة والرياضة لها دراية بالكرة والثقافة خاصة الفرع المتعلق بالدقة ومازلنا نناقش جذورالاشكال للاسف فإني أناقش التسييرو التنشيط بالمركب الثقافي، والقاعة المغطاة حين يتم بناءها سيتم تسليمها لمندوبية الشبيبة والرياضة.

نقطة نظام فضمة ازوران مستشارة جماعية

تعقيب أن في تدخلي سيكون حول التوقيت والثنائيات وكذلك احترام التسييرالعام لأن البعض يحضى بوقت أكثرمن الآخر.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

لا يمكن ذلك لأننا نحتسب الوقت اما بالنسبة لتدخل السيد النائب فان الوقت مفتوح بالنسبة له كما اننا نستفيض في النقاش فقط.

محمد حاتمي.....مستشار جماعي.

في الحقيقة اريد ان اعقب على كلام السيد اسماعيل الحريري نائب الرئيس فكرة الاختصاص اذا تحققت وان كل واحد يعمل من خلال اختصاصه وحتى إذا فكرنا جميعا من خلال السنوات التي مرت ووصلنا الى هذا المستوى من التدبير سيكون أفضل شيء،كل وزارة تشتغل حسب تخصصها وزارة الثقافة تشتغل في الثقافة ووزارة الرياضة فهي تشتغل كذلك في الرياضة. اما بالنسبة للمهرجانات فقد استمتعنا بما فيه الكفاية والآن يجب ان نفكر كيف سيشتغل كل من موقعه الخاص ونحن كمجلس يجب أن نشتغل ونتفادى الجانب السياسي.

عملية التصويت:

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الشباب والثقافة والتواصل –قطاع الثقافة– للمساهمة في مهرجان الدقة والإيقاعات ، للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/68	الدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الشباب والثقافة والتواصل –قطاع الثقافة– للمساهمة في مهرجان الدقة والإيقاعات.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الشباب والثقافة والتواصل –قطاع الثقافة– للمساهمة في مهرجان الدقة والإيقاعات وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 20 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها.....: 20 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين.....: 20 عضوا، وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	زينب الخياطي
عبد العالي الحوس	محمد حاتمي	مينة فريسي	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	كنزة عزمي
فاتحة موفق	سعاد ابلعيد	سعاد اريب	اسماء لقجدر
عائشة تاغموت	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	زهرة دنبي

عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

✓ <u>يقرر ما يلي:</u>

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الشباب والثقافة والتواصل –قطاع الثقافة– للمساهمة في مهرجان الدقة والإيقاعات كما يلي:

المـملكة المغربية
وزارة الـــداخلية
جهة سوس ماسة
إقـــليم تارودانت
جماعة تارودانت

اتفاقية شراكة لتنظيم

المهرجان الوطني للمرقة والإبداعات بتارودانت

بين

وزارة الشباب و الثقافة و التواصل ـــ قطاع الثقافة

و

المجلس الجماعي لتارودانت

ديـــــبـــــاجـــــة

****

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات.
- وبناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذه القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- وبناء على الظهير الشريف رقم 1.14.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذه القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.
- وبناء على المرسوم رقم 2.06.328 بتاريخ 18 من شوال 1427 (10 نوفمبر 2006) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الثقافة.
- واستنادا على قرار وزير الثقافة رقم 1701.16 صادر في 4 رمضان 1437 (10 يونيو 2016) بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح اللاممركزة لوزارة الثقافة.
- وتنفيذا للبرنامج الحكومي في الميدان الثقافي.
- وتفعيلا لمقتضيات الإستراتيجية الجهوية للتنمية الثقافية التي وضعتها وتبنتها جهة سوس ماسة؛
- وأخذا بعين الاعتبار لبرنامج عمل جماعة تارودانت؛
- وبناء على مداولات المجلس الجماعي لتارودانت خلال الدورة العادية لشهر فبراير 2014 .
- وبناء على مداولات المجلس الجماعي لتارودانت خلال الدورة العادية لشهر ماي 2019.
- وبناء على مداولات المجلس الجماعي لتارودانت خلال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 بشأن المصادقة على نص هذه الاتفاقية.

تم الاتفاق على ما يلي:

➢ المادة الأولى: هدف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد إطار العمل بين الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية والتزاماتهم لتنظيم فعاليات المهرجان الوطني للدقة والإيقاعات بتارودانت.

➢ المادة الثانية: التزامات الأطراف

تحدد المساهمات السنوية للأطراف في المهرجان، كما يلي:

الطرف	نوع المساهمة	قيمة المساهمة
وزارة الشباب و الثقافة والتواصل – قطاع الثقافة	مساهمة مالية	-
عمالة إقليم تارودانت	مساهمة عينية (التنسيق والإشراف على الجوانب الأمنية)	/
جماعة تارودانت	مساهمة مالية	50.000,00 درهم

تيسيرا لعملية تنفيذ برنامج دورات المهرجان، تحول جميع الأطراف مساهماتها إلى الصندوق الوطني للعمل الثقافي، ليضعها هذا الأخير رهن إشارة المهرجان عبر المصالح الجهوية لوزارة الشباب و الثقافة والتواصل –قطاع الثقافة بجهة سوس ماسة للإشراف على صرفه في تغطية مصاريف التظاهرة، والتي تشمل المجالات الآتية:

- **تعويضات الفرق الفنية المشاركة؛**
- **توفير المنصة الرئيسية والمنصات الفرعية وتجهيزاتها الصوتية والإنارة؛**
- **تغطية مصاريف الأنشطة الموازية؛**
- **توفير الحاجيات من الحوامل التواصلية وتوثيق فعاليات المهرجان؛**
- **توفير تغذية و إيواء ضيوف المهرجان؛**
- **توفير تغذية الفرق الفنية المشاركة و إيواء بعضها في حالة الحاجة؛**
- **تغطية حاجيات الجانب اللوجستيكي والتقني (توفير الكراسي والأروقة وتجهيزاتها...)؛**

تشرف مصالح المديرية الجهوية للوزارة بالجهة على تنفيذ فقرات برنامج المهرجان.

➢ المادة الثالثة: إحداث لجنة مشتركة للتتبع

لتنفيذ هذه الالتزامات تحدث لجنة مشتركة تتكون من ممثلين اثنين عن كل طرف. تعمل على تيسير سبل تنظيم التظاهرة في ظروف جيدة. و يمكن أن تحدث، لغرض تنفيذ البرامج المسطرة، هياكل أو لجان عمل مؤقتة، تعمل تحت إشراف اللجنة المشتركة الدائمة.

تعقد اللجنة، بعد نهاية كل دورة، اجتماعا تقييميا لفعالياتها، وترفع تقريرا عن ذلك لمختلف الشركاء الموقعين على الاتفاقية.

- المادة الرابعة: تعديل الاتفاقية

كل تعديل لبنود هذه الاتفاقية يتم بواسطة ملحق تصادق عليه الأطراف الموقعة.

- المادة الخامسة: تدبير الخلافات

في حالة حدوث خلاف حول مفهوم ومقتضيات هذه الاتفاقية، يتم الاحتكام إلى لجنة مكونة من عامل إقليم تارودانت والمدير الجهوي لقطاع الثقافة ورئيس المجلس الجماعي لتارودانت؛ أو من ينوب عنهم.

- المادة السادسة: سريان الاتفاقية

تدخل هذه الاتفاقية، المحررة في ستة نظائر أصلية، حيز التنفيذ فور المصادقة عليها.

حررت بتارودانت في :.....

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل

-قطاع الثقافة -

السيد رئيس المجلس الجماعي لتارودانت

تأشيرة السيد عامل إقليم تارودانت

توقيع الكاتب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس الجماعي

رشيد فتان

النقطة الثامنة:	**الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بتن جماعة تارودانت ووزارة الداخلية وجهة سوس ماسة من أجل إنجاز مشروع برنامج التطهير السائل بالمدينة.**

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس الكلمة للسيد محمد الحبيب المطلب رئيس قسم الشؤون الادارية والقانونية والمالية لتقديم عرض حول الموضوع.

محمد الحبيب المطلب.....رئيس قسم الشؤون الادارية والقانونية والمالية.

شكرا السيد الرئيس،

سعيا لتحسين الوضع المعيشي لساكنة جماعة تارودانت واستجابة للمتطلبات البيئية والصحية المعمول بها ستقوم جماعة تارودانت بشراكة مع وزارة الداخلية وجهة سوس ماسة بتأهيل منظومة الصرف الصحي وربطها بمحطة لتصفية المياه العادمة ولذلك سيتم ابرام هذه الاتفاقية التي تحدد شروط انجاز هذه الاشغال وهذا يعني ان هذه الاتفاقية موضوعها تحديد شروط مدة الانجاز والاشتغال وتمديد شبكة التطهير السائل بمدينة تارودانت وتزويدها بمحطة لتصفية المياه العادمة قادرة على الاستجابة لمتطلبات البيئية الجاري بها العمل، فالموقع المرتقب لمحطة التصفية كما هو مبين امامكم في تصميم التهيئة ويتواجد قرب المطرح الحالي بمنطقة سطاح المدينة.

مكونات المشروع هي تجديد شبكة التطهير السائل الحالية بكلفة تقديرية بنسبة 40.000.000.00 درهم تمديد شبكة التطهير السائل.

المناقشة

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية.

عودة مجددا للنقطة الخاصة بالدراسة و المصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الداخلية وجهة سوس ماسة، من أجل إنجاز مشروع برنامج التطهير السائل بالمدينة.

بداية سأتحدث على هذا المشروع وسأعطي نبدة بسيطة بخصوصه لأن المشروع المتعلق بالتطهير السائل كان المجلس في الولاية السابقة صادق في احدى دوراته العادية لشهر ماي 2017 على تفويت هذه الخدمة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء -، ونحن اليوم بعد تسليمنا لجدول اعمال لايتضمن الاتفاقية التي تم ابرامها مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء – ما مآل هذا القرار؟ ولما لايتم بالموازاة الغاء هذا القرار؟ من الاتفاقية التي تم سحبه منها ، وبالتالي فان المكتب الماء الصالح للشرب – قطاع الماء - قام باعداد دراسة خاصة بالتطهير السائل حيث كانت مقدرة في 17 مليار سنتيم ، مع العلم ان برنامج التطهير السائل في الاعداد لدراسته الأولية تم تحديد التكلفة في 19 مليار سنتيم، ولكن بعد تحيين لهذه الدراسة ولان البقعة الارضية التي كانت موضوع التصفية متواجدة بايت مخلوف ولأنه تم تغيير مكان البقعة وسيتم احداثها بسطاح المدينة فانه بعد التحيين لهذه الدراسة اصبحت التكلفة المالية للمشروع محددة في 21 مليار سنتيم، بعد كل هذا المشوار يتم تسليم المشروع لمكتب آخر، ارجو التوفيق للمشروع لكن في نفس الوقت ساتطرق لتخوفات خاصة ان المشروع سيتم تدبيره بهذه الطريقة وسنفقد التنفيد الذي كان على وشك احداثه من طرف المكتب الوطني للماء والكهرباء، كما اريد الاشارة الى اللجنة المالية التي قامت بطرح سؤال متواجد بهذه الوثيقة خاصة في الجانب المتعلق بالتكلفة التي بلغت 29 مليار سنتيم، بمعنى ان التكلفة التي كانت محددة في 21 ملسيار سنتيم بلغت 29 مليار سنتيم، مع تحديد مكان محطة التصفية بمعنى انه تم تحديده بنفس عقار سطاح المدينة الا انه تم تغييره من مكان الى مكان فقط، واصبح المبلغ بزيادة 8 مليار سنتيم، طرحت سؤالي وتلقيت الجواب من طرف اللجنة المالية بناء على دراسة تم اعدادها عن طريق طلب سند تحيين الدراسة التي تم اعدادها من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب وتم تحويلها من 21 مليار سنتيم الى 29 مليار سنتيم بناء عن طلب سند تمت اضافة 8 مليار سنتيم حيث القانون ينص في هذا الاطار على ان سند طلب لايمكن تجاوز 200 000,00 درهم،وبالتالي فان المشروع نفسه ولكن بتكلفة اضافية بلغت 8 مليار سنتيم اما بخصوص شركائنا كل من وزارة

الداخلية ومجلس جهة سوس ماسة التزمت كل على حدة بالمساهمة في المشروع أي ان وزارة الداخلية ستساهم ب 75 ٪ و مجلس الجهة 25 ٪ بمبلغ حدد في 7 مليار سنتيم بناء على الاتفاقية التي تم ابرامها هذا من جهة، كما اريد ان اشير على ان جهة سوس ماسة لاتفي بالتزاماتها مع جماعة تارودانت، لان معظم الالتزامات ان لم اقل جميعها فعلى سبيل المثال مركب جنان جامع والتي تم ابرام اتفاقية في هذا الاطار سنة 2016 الى يومنا هذا لم تساهم باي من المبالغ مالية التي التزمت بها مع الجماعة.وفي هذا الوقت الجهة تلتزم بمساهمة مالية محددة في 1 مليار و 450 مليون سنتيم خلال سنة 2023 مع العلم ان الجهة عقدت دورتها العادية لشهر اكتوبر ولم تقم ببرمجة في ميزانيتها لسنة 2023 ولو سنتيم واحد يخص جماعة تارودانت، ماعدا 160 مليون المخصصة لشركة التنمية المحلية باعتبارها شريكا للجماعة وكذلك في الاستثمار، وحتى اذا كان هناك من يرغب في الاطلاع على ميزانية الجهة ساقوم بارسالها له، من جهة ثانية بالنسبة لتدبير هذا المرفق اذا حدت وقدران تم انجازه والتزمت الاطراف وخرج الى حيز الوجود، كيف سيتم تفويته؟ هل سيتم تدبيره من طرف الجماعة؟، ولمن سيتم تفويته؟، بناء على أي قانون؟ لأنه لحد الساعة لا وجود لأي سند سيعتمد عليه أو سيفوض لأي شركة او جهة اخرى ستدبر هذا المرفق، ما عدا المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب – قطاع الماء – التي قامت بتعبئة الموارد المالية واعداد المشروع، مع العلم ان الجماعة قطعت عدة اشواط وعدة مراحل في هذا الاطار ويقدم على الجاهز لقطاع معين و حتى فواتير الصرف الصحي تاتي بناء على استهلاك الماء لانه مايتم استهلاكه من الماء تنبني عليه الفواتير ولهذا فان المكتب الوطني للماء الصالح للشرب هو من يزود المدينة بالماء وبالتالي فهذه تساؤلات نطرحها من خلال هذه الاتفاقية و اتمنى من الرئاسة ان توافينا بالاجوبة على هذه التساؤلات وشكرا.

محمد حاتمي.....مستشار جماعي .

في الحقيقة لايمكن الا ان نثمن هذا المشروع، اذا كان المجلس يقوم بانجاز مثل هذه المشاريع المهيكلة واخراجها الى ارض الوجود التي نتمنى من الله ان تخرج للوجود، لاننا لانرغب ان تضل هذه الامور حبر على ورق فقط ، ونحن بدورنا سنعززه ونسانده، ولكن لدي تساؤل بخصوص مساهمة وزارة الداخلية، ومساهمة جهة سوس ماسة، وعلى ماذا يتم بناء ذلك، وهل تمت مراسلت المجلس في هذا الاطار ، هل هناك وثيقة تضمن لنا التزامهم، التي ستعطينا فرصة مسائلتهم حول الانجاز،ام ان هذا المشروع مطروح فقط للنقاش، بعده سنلجأ مرة اخرى لوزارة الداخلية، وجهة سوس ماسة، ومما اثار استغرابي ومخاوفي هو ما ماجاء في تدخل السيدة زهرة دنبي المستشارة الجماعية، ولهذا فان تساؤلي هو كالتالي هل لدينا ضمانات في هذا الاطار لان جهة سوس ماسة تدعي انها قامت ببرمجة 7 ملايير سنتيم، ولكن ما جاء على مسامعي انها عقدت دورتها العادية لشهر اكتوبر وناقشت مشروع برمجة ميزانيتها لسنة 2023، ولم تبرمج ولو سنتا واحد يخص جماعة تارودانت وهذا تساؤل كبير بالنسبة لي.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية.

فعلا لايمكننا الا ان نثمن هذا المشروع، اذا كان سيأخد اتجاها سيعالج الاختلالات الحاصلة على مستوى المدينة، و على مستوى التطهير السائل، تساؤلي هل ستكون هناك مراجعة ام اعادة الهيكلة لتطهير السائل، بكل مايتعلق بالتطهير السائل والقنابل الموقوتة التي نعرفها جميعا على سبيل المثال حي بوتاريالت على مستوى الخطأ التقني الحاصل هناك، وهل سيتم تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز بالتطهير السائل، هذه تساؤولات يمكننا ان نطرحها على اعتبار ان هذا المشروع خاص باعادة الهيكلة الجدرية لتطهير السائل على مستوى المدينة.

شكيب اريج.....مستشار جماعي.

أولا أثمن جميع الجهود المبذولة في هذا الجانب، خاصة التي يبذلها السيد الرئيس وكل شخص من موقعه وحسب مساهمته من أعضاء وجهات ومؤسسات وشركاء. و أنتهز الفرصة بحكم أنني ممثل للساكنة لأوصل لكم صوتها، فما نقوم به اليوم هو خطوة في الطريق الصحيح، لكن المدينة في انتظار انطلاق هذا الورش الكبير، أزقتها والعديد من أحيائها تعاني ونحن على أبواب فصل الشتاء، و أتمنى أن تصل رسالة المواطن الروداني فالقنوات المهترئة في الأحياء العتيقة لا يمكن أن تنتظر برنامج المدن العتيقة، لا يمكن أن تنتظر مشروع محطة التصفية على أهميته، أسس المنازل مهددة وهنا أنبه الى أن الحفر الصحية (البليعات) تحيط بأحياء بعينها تهددها بشكل حقيقي، في موسم الشتاء الماضي أكد لي أناس من الساكنة أن القنوات المرتبطة بمنازلهم على وشك أن تفيض عليهم، وكانوا في انتظار أي رحمة غيث وهم على يقين أنها ستحدث أضرار جسيمة بمنازلهم. الوضع البيئي أيضا بمصب واد سوس ليس على ما يرام، فإذا تأخر المشروع سنوات وهذا محتمل جدا فإن تفاقم الوضع مستمر، هناك أضرار صحية والأمر لا يتعلق بمجال خارج حضري بل هو نطاق حضري، فالمرجو الاستجابة لنداءات الاستغاثة، هؤلاء الناس يؤكدون أن الأمطار اذا تهاطلت غدا سيجدون انفسهم غرقى. من الضروري إيجاد حل حقيقي للحفر الصحية، خاصة البليعة الموجودة في ركشبار ولا يجب انتظار حلول الكارثة.

نحن ننتظر طبعا انجاز المشروع اليوم قبل الغد، بأي وسيلة وبأي طريقة، ان مثل هذا المشروع نبصم على المو افقة عليه بأصابعنا العشر وهؤلاء الناس المتضررون هم مع انجاز المشروع في أسرع وقت، ولذلك فنحن نسعى و اياكم كممثلين لهذه الساكنة هذا المسعى لإيجاد حل شمولي لا يقبل التأخير ومع مراعاة أن التأخير قد يؤدي الى تدمير أسس بنايات والى مآسي وأضرار اجتماعية. وشكرا.

مصطفى المرتقى.....مدير المصالح الجماعية.

شكرا السيد الرئيس،

فقط للاشارة هناك مجموعة من الاشارات والملاحظات التي تطرق لها السادة الاعضاء في تدخلهم، تعبر على رغبتهم وغيرتهم على هذه المدينة، ونحن بدورنا لدينا نفس الشعور لهذه المدينة، ولكن انطلق من معطى واحد وهو اننا في لحضات معينة و نفس المعطى الذي تم التطرق اليه في هذه الجلسة وبهذه القاعة، القدرة على استقطاب الاستثمارات لهذه المدينة، مع ان أغلب السادة الاعضاء اشاروا في تدخلهم تواجد عائق اساسي متعلق بأساس القاعدة الا وهو التطهير السائل، مع العلم ان سبب عزوف المستثمرين الذين قاموا بسحب ملفاتهم التي تقدمو بها للجماعة من اجل الاستثمار بهذه المدينة وفي نفس الاطار وللشهادة بعد تسلمي لمهمة مدير المصالح للجماعة، فإن اول ما تطرق له السيد عبد اللطيف وهبي رئيس المجلس الجماعي، من خلال تواصله معي هاتفيا هو التركيز على الملف المتعلق بالتطهير السائل فقط، ولم يشير لشيء غيره، ولمدة شهرين و عشرة ايام ونحن في اجتماعات متواصلة، كما سأوضح للسادة الاعضاء الجدول الزمني الذي كان على المستوى المركزي، وتم تداول مايفوق اربع اجتماعات، ومنها الاجتماع الذي تم عقده بين السيد عبد اللطيف وهبي رئيس المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في لقاء مباشر بالسيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية، وبعده تم تكليف موظف خاص من طرف السيد الرئيس من أجل تتبع الملف، وذلك بعد التداولات واللقاءات مع المديرية على مستوى وزارة الداخلية والوزارةالمعنية، وجميع الاطراف المعنية، تم جمع المعطيات الخاصة على المستوى المركزي بعده تم التوجه مباشرة لمدينة أكادير في مهمة لمدة اسبوعين، وفي نفس السياق تم لقائي بالسيد الرئيس مباشرة وذلك بتوجيه من السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس، وبتعليمات السيد الرئيس قمت بمتابعة جميع الخطوات واستطعنا ان نعقد سبع اجتماعات مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب – قطاع الماء- وشركة رامسا بالولاية و بحضور السيد الوالي طبعا وجميع الجهات المعنية، وبعدها مباشرة تم توجيه من وزارة الداخلية للسيد عامل صاحب الجلالة على مدينة تارودانت، و

عقد اجتماع طارئ حضره السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس، على مستوى مدينة تارودانت، وكان موضوعه الوحيد هو التطهير السائل بالمدينة، خلاصة كل هذه الاجتماعات ستلاحظون من خلال المشروع و ماتم توجيهه للسادة الاعضاء في اللجن الى هذه الساعة هناك توجه واضح،لانه فيما يتعلق بالاسئلة التي لها علاقة بالالتزامات فان وزارة الداخلية واضحة في هذا الجانب، كان هناك توجيه على مستوى السيد الوالي، من اجل الدفع والتسريع بالمشروع ولو لا تدخله لما عقدنا الاجتماعات المارطونية، مع العلم اننا قمنا بعدة لقاءات تواصلية وكان هناك اخد ورد وقمنا بجمع ما يمكن الحصول عليه من المعطيات، وكان آخر اجتماع تم عقده يوم امس بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب – قطاع الماء - وشركة رامسا (R-A-M-S-A) لمناقشة الدراسة المتعلقة بالمحطة التي كانت ستنجز من طرف الجماعة، كما جاء في تدخل السيدة النائبة تبين انه تم تحيينها مرتين وسيتم كذلك للمرة الثالثة، لماذا التحيين. بكل بساطة لأن المعطيات الاولوية متعلقة بالنمو الديموغرافي، وحتى احداث المحطة للتصفية يجب ان تنبني على رؤية الاستراتيجية على المدى البعيد لان الرؤية التي كانت على مدى 2027 /2028 ولكن اليوم يجب ان تكون رؤيتنا على مدى 2040/2035. يجب كذلك اعادة ملف المعطيات لان عدد الساكنة في تزايد بالاضافة للتمدد العمراني و هناك العديد من المؤشرات تغيرت بالاضافة للسوق العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، والاثمنة في ارتفاع مستمروهذا يحيلنا على اعادة التقديرات من اولها.

ثالثا : اما بخصوص 8 مليارسنتيم الذي اشارت له السيدة النائبة الذي تمت اضافتها هو انه بعد الدراسة الاولى لم تتم فيه الاشارة الى اعادة استعمال المياه، وسيلاحظ السادة الاعضاء ان اعادة استعمال المياه خصص لها اعتماد محدد في 4.000.000,00 درهم، اما بخصوص ما تمت الاشارة اليه سواء على مستوى الاثمنة او عدد الساكنة كل هذه المعطيات سببت في ارتفاع الاثمنة. بالاضافة للمعطى الذي هو أهم هو نوعية المحطة للضخ لانه في سنة 2012 كنا نتحدث عن جيل يعتبر انداك الافضل ولكن اليوم هناك الجديد بخصوص محطات للتصفية و افضل ما هو مستجد سيتم احداثه بمدينة تارودانت، مع العلم انه احسن جيل يتم العمل به بالمدن المجاورة لمدينة تارودانت كجماعة القليعة ومدينة اكادير وحتى المطروح لدينا اليوم لايتطلب مساحات كبيرة مع العلم انه مكلف وباهض الثمن لكن في نجاعته ومردوديته افضل.هذا من جهة، من جهة اخرى لماذا المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب هناك بعض الاسئلة لانه بالفعل في هذا المجلس الموقر في الولاية السابقة تم التصويت على ان المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء- هو من سيتولى تدبير هذا الملف كليا بحكم انه يتوفر على دراية علمية بما يكفي ثم لانه اشتغل على مستوى المدن المتواجدة بجوار مدينتنا وكانت من السباقين في هذا الاطار، ولكن اليوم فقط لاحاطة السادة الاعضاء علما ان آخر المعطيات المالية المتعلقة بالمكتب الوطني قطاع الماء الصالح للشرب تم توجيه من الوزارة الوصية للمكتب انه لايمكنه انجاز أي مشروع متعلق بالتطهير السائل كما اشارت فيه على الاكتفاء بما هو من اختصاصه لان ادماج قطاع الماء الصالح للشرب مع مشروع تصفية للمياه العادمة معا لايمكن، اولا لانه مكلف وباهض الثمن ثم لن يستفيد منه المكتب الوطني وسينتهي بالخسارة، بالاضافة انه يجب يتوفر على دوي الاختصاص في المجال تم لان المكتب الوطني يمكن في أي لحظة ان يتوقف بخصوص التطهير السائل ولهذه الاسباب استباقا قمنا بلقاء في اطار مفاوضات مع شركة الوكالة المتعددة الخدمات لاكادير R.A.M.S.A مع ان ذلك استغرق منا وقت فشركة رمسا هي شركة متعددة الخدمات لاكادير ولا تشتغل خارج مدارها الحضري ولم تجاوز جماعة التمسية والدراركة. ولكن في التوجيه الذي جاء من وزارة الداخلية على ان الوكالات على شركة من مستوى رمسا او RDF ستشتغل على مستوى الجهة في اطار المقاربة الترابية الجهوية لن تبقى متعلقة باسم المدينة اكادير باعتبارها عاصمة الجهة ولكن لها الحق ان تشتغل في كل المجالات الترابية التابعة لها بمعنى ان مدينة تارودانت

داخلة في هذا المجال،وبعد ماتم الانتهاء في كل مايتعلق بصيغ الجانب التقني فان اليوم ستنطلق اعداد دراسة اخرى من اجل جمع كل المعطيات مع العلم انها حصلت علي الدراسة التي تم اعدادها من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب وكذلك الدراسة على مستوى الشبكة فشركة رمسا هي من سيتولى تحيينها، اما بخصوص الجانب المتعلق بالكلفة فانه كان حاضرا بشكل كبير سواء مع العلم انه يتم على مستوى المنطقة كما ستو افينا الشركة بالكلفة قبل ان يؤشر المجلس على أي مشروع ولهذا لم تتم الاشارة اليها في الاتفاقية يمكن للجماعة ان تسند عملية التسيير لصاحب المشروع المنتدب ولحد الساعة لا نعلم اذا كانت ستحدد كلفة في صالح قدرة المواطن فاننا سنؤيد المشروع ولكن اذا كان العكس مع العلم ان الملف المتعلق بشركة التنمية المحلية في انتظار التأشير عليه من وزارة الداخلية وان حدث فاننا سنشتغل في هذا الاطار، ولكن فيما يتعلق بالدعم هناك وعد واجراءات عملية على ارض الو اقع على مستوى جميع المسؤولين في وزارة الداخلية لان ماتم تسجيله فانه وارد على حسب التقسيم الذي ستم عن ثلاث سنوات، بالنسبة للجهة تم لقاء السيد عبد اللطيف وهبي رئيس المجلس الجماعي على مستوى الجهة وكانت اتصالات مكثفة ولقاءات متعددة من اجل احداث محطة التصفية، كما تمت احالة الملف على اللجنة المختصة في الجهة من اجل دراسته اما مراجعة الدراسة وهل سيشمل الاحياء الناقصة التجهيز فاعدادها سيشمل جميع مناطق مدينة تارودانت كما اريد الاشارة ان مساهمة الجماعة ليست متوقفة على الوعاء العقاري هناك احياء انجزت في الاونة الاخيرة وتم انجازها بمواصفات جيدة وسيتم تقليصها من هذه المناطق خاصة اذا كانت الشركة ستشتغل بنفس الطريقة التي تم بها الانجاز . المشروع سيتم على ثلاث سنوات وسينطلق من سنة 2023 الذي سيبتدأ بالدراسات الا ان المساهمة في السنة الاولى ستحدد بنسبة 10٪ او 20 ٪ولكن المساهمة الثانية ستكون محورية لانها ستكون في بداية تسليم الاشغال في السنة الثالثة ستكون بداية في استعمال المحطة وفي استعمال الشبكة هذه هي الوثيقة التي قدمها السيد محمد الحبيب المطلب مشكورا. لان هذه الوثيقة في اعدادها تتطلب جهد لانها احيلت علينا باللغة الفرنسية، اشتغل عليها بعض من السادة الخبراء الذين تم تكليفهم من طرف السيد الوزير والسيد الرئيس الجماعي من اجل الاشتغال عليها في ترجمتها للغة العربية لان الفرنسية لغة التقنيين، كذلك كانت هناك ملاحظة من طرف بعض من السادة اعضاء اللجن على مستوى الترجمة مع العلم ان السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس عمل لوقت متأخر من اجل ترجمتها كما يجب، وتمت احالتها على الجهات المختصة على مستوى البيئة، وعلى مستوى وزارة الداخلية حتى تمت المو افقة على الترجمة وتم عرضها على السادة اعضاء ونواب المجلس ، وتم كذلك الاشتغال على الابعاد البيئية للمشروع دون ان ننسى انه سيتم تقديم مشروع آخر متعلق بالمطرح لتدوير النفايات، الذي اشتغل عليه عدد من الموظفين في الخفاء ساهمو في اعطاء وجهة نظرهم و مقترحاتهم وملاحظاتهم، وكان ذلك بحضور السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس والأخت فاطمة الزهراء شهاب بعد اللقاء الذي تم عقده من اجل اعطاء الانطلاقة لهذه النقطة سواء في الاطار الذي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الموقر او الاطار الذي فيه مصلحة للمدينة والتسريع بانجازه.

اسماعيل الحريري ..... النائب الرابع لرئيس المجلس

سأؤكد على مسألة سبقت الإشارة إليها وأكد عليها السيد مدير المصالح، وهي أهمية محطة التصفية ليس فقط على مستوى البنيات التحتية و إنما أيضا جانب الاستثمار، فالمحطة تعد شرطا أساسيا للحي الصناعي وبالتالي للاستثمار.

سبقت المصادقة والتوقيع على اتفاقية مع l'ONEP توفر بموجبها الجماعة الوعاء العقاري لمحطة التصفية، لن ندخل في حيثيات الموقع أو عن كيف تمت عرقلة الاقتراح الأول أو الثاني، فهذا ليس بالإشكال، فالسيد مدير المصالح طرح

مسألة وهي أن L'ONEP ستنسحب من الاتفاقية، لكن عمليا وتقنيا لا يتكلف بالصرف الصحي إلا المكلف بالماء وإلا فكيف سيتم حساب كمية الاستهلاك، وهذا أمر معروف وطنيا، وكما تعلمون فالوكالة المستقلة المتعدد الخدمات بأكادير RAMSA هي المكلفة بهذا القطاع بمدينة أكادير ولا تواجه أي إشكال تقني في هذا الصدد، لكن على مستوى تارودانت إذا فكرنا في التعامل مع هاته الوكالة فذلك سيكون في الأفق البعيد وبعد التوقف عن التعامل مع L'ONEP وهذا سيكون بعد 7 أو 8 سنوات، لذا إذا كانت هاته الاتفاقية ستسوي الوضعية فمن الجيد المضي في هذا الاقتراح كما هو الحال مع باقي الجماعات الترابية الأخرى التي تعاملت مع l'ONEP، وفي حالة توقف العمل معه يسري علينا ما يسري على باقي الجماعات الترابية الأخرى، فإذا تعاقدنا مع RAMSA بدلا من l'ONEP سنعرقل عجلة الاستثمار فكل واحد منهما سيتكلف بقطاع معين وكل واحد منهما سيتقاضى عن خدمات قطاعه.

وفيما يتعلق بإلغاء مقرر الاتفاقية السابقة، فهل الاتفاقية الحالية، بحكم القانون، ستلغي الاتفاقية السابقة؟ أم أن الأمور ستبقى كما هي، فإذا بقيت بهذا الشكل لن نحتاج للإلغاء فمن المحتمل أن تبقى مع l'ONEP.

أما ما يخص الدراسة فالجماعة من تحملت القيام بها، يلزم فقط تحيينها، وكما أشار السيد الرئيس فمحطة التصفية ستكون في مساحة محدودة.

وبالنسبة للجهة، فأؤكد على هاته المسألة، لنا معها مجموعة من الالتزامات كالتزام سوق جنان الجامع والتزام الأسوار، بل أكثر من ذلك اتفقنا على إطلاق الصفقات، هناك أيضا التزامات متعلقة بقنطرة واد سوس، دار المهاجر والحي الصناعي، ولحد الآن لم يتم تنفيذ أي منها، و هل نرهن مشروعا بهاته الضخامة بالتزامات (بين قوسين)، وهل ذلك الالتزام المكتوب مقبول أم غير مقبول، فهذا ما وقع سابقا بالنسبة لوقاية تارودانت من الفيضانات، وبذلك فتخوفي الأول - الذي أشار إليه الإخوة - هو التزامات الجهة والتخوف الثاني هو السير في اتجاه بعدما أخذ الملف اتجاها آخر، أيضا هل فصل الماء عن الواد الحار هو مقبول تقنيا أم لا؟ من الجيد طرح مثل هاته التخوفات فنحن نريد إنجاز هذا الملف، وبالتالي يجب مناقشة هاته الأمور بدقة مع ذوي الاختصاص.

مصطفى المرتقي ..... مدير المصالح الجماعية

فقط للتوضيح، فالصيغة النهائية التي طرحنا بها الاتفاقية - والسيد النائب أعاد وأشار إليها بوضوح- أشرت للسادة الأعضاء بأن l'ONEP حضر جميع الاجتماعات، بمعنى أننا اليوم لسنا في صدد اختيار لجهة دون أخرى أو أننا سنقع في مشاكل معها، فـl'ONEP ناقش هذا الجانب الذي أشار إليه السيد النائب، فله إمكانية "قاعدة بيانات الدفع" تمكنه بسهولة من معرفة كمية استهلاك الماء لكل منزل وعلى قاعدته يتم الأداء، فـl'ONEP معنا في الدارسة بل أكثر من ذلك هو مستعد للمشاركة في اللجنة المشتركة ومستعد للتصديق على تحيين الدراسات، فهو يتوفر على معطيات غير متوفرة لدى RAMSA، ففي آخر اجتماع لنا معه حضر المدير العام لRAMSA كما حضر أيضا المكلف بتتبع ملف تارودانت على مستوى l'ONEP و اتفقا على التعاون بتوجيه من وزارة الداخلية، وكان هناك حرص من السيد الوالي والسيد العامل على أن يتم الحسم في هذا المشروع، الذي كان يؤرق المنتخبين والمسؤولين الترابيين، فقد حان الوقت للحسم في موضوع التطهير السائل، فعندما نتحدث عن الجهة فنحن نتحدث عن مؤسسة منتخبة، لكن هناك أيضا وضع الوالي الذي ينسق عمل الوزارة على مستوى تراب الجماعة ويتتبع ويتصل بالسيد رئيس الجهة، كما هو الشأن بالنسبة للسيد وزير الداخلية والسيد العامل، بمعنى أن جميع مجهودات المجالس السابقة آن الأوان لتتوج بهذا المشروع الحيوي.

اسماعيل الحريري ..... النائب الرابع لرئيس المجلس

أنا أشرت للموضوع من الناحية التقنية، فإذا كانت الأمور تسير تقنيا بشكل جيد مع l'ONEP فليس هناك من مشكل، فهو من يستخلص الماء وهو كذلك من سيستخلص التطهير السائل، لكن، وهذا هو تخوفي، إذا كنا سنعوض l'ONEP بRAMSA فهي لا تدبر الماء بمدينة تارودانت، فكيف لها أن تديره تقنيا، وإذا كنا سنتعامل معها مستقبلا فكيف سيتم تغيير منظومة الماء، نوقش الأمر مع السيد الرئيس وتم مده بمعطيات بإمكانية التأخير إذا سلكنا هذا الاتجاه، ومادامت الأمور متوقفة على الوعاء لما لا نكمل مع l'ONEP مع إمكانية التغيير في المستقبل كسائر الجماعات الترابية.

زينب الخياطي ..... مستشارة جماعية

فيما يتعلق بإشكالية التخوف من هذه المسألة، فلنكن مطمئنين فهذا المشروع بالضبط له توجه مركزي على اعتبار أن له علاقة وطيدة بالمشروع الملكي "رد الاعتبار للمدينة العتيقة"، ولنكون في الصورة وواضحين، فمشروع رد الاعتبار للمدينة العتيقة لا يمكن أن ينجز إلا بعد إنهاء مشكل التطهير السائل داخل المدينة وخارجها وإنهاء الإشكاليات المطروحة، وبالتالي فليس هناك تخوف من ناحية الجهة، فإشكالية الجهة والدفع بالجهة هو إشكال نخب الإقليم التي كانت تمثله ضمنها، فمع الأسف ليس هناك ترافع بالنسبة لمصالح المدينة في الجهة، وأظن أن الوضع تغير وأتمنى أن يسير المشروع في اتجاه الإنجاز، وكما أقول فإرادة فوقية وهي إرادتنا جميعا التي تنسجم وإرادة وتدخلات السيد الرئيس والإشكاليات والتعليمات الفوقية، وبالتالي فلنطمئن فالمشروع يسهر عليه كل من السيد وزير الداخلية والسيد الوالي.

سعاد أريب ..... مستشارة جماعية

في الحقيقة لا يمكن إلا أن نشجع الفكرة كما جاءت على لسان السيد مدير المصالح والطريقة التي أثارها بعض الإخوة الأعضاء، لكن لدي تساؤل ربما سيبدو للبعض تساؤلا بليدا ومع ذلك سأسأل، ففي دعوة حضور الأشغال تتم الإشارة إلى أن هناك اتفاقية شراكة لكن ما بين أيدينا هي اتفاقية تمويل، وبالتالي لدي إشكال فلازلت لم أفهم هل هذه أرضية شراكة أم لا؟ مع العلم أنني لا أستهين بالمشروع، وهنا أرى أن الأرقام تشير إلى تمويل وتشير إلى رغبة ذات سلطة معينة في تحقيق حلم كان دائما يراودنا كمدينة لا تتوفر على محطة للتطهير السائل.

كما سأشير إلى بعض الأمور التي جاء الجواب عنها على لسان السيد مدير المصالح ومنها أن الاتفاقية جاءت باللغة الفرنسية وجاءت sous intitulé convention sans RAMSA، بمعنى أن الجهة التي قامت بوضع هاته الاتفاقية هي la RAMSA ونحن نعلم كيف يتم التعامل في هاته المسألة إداريا وقانونيا مع الأشخاص الذين نسميهم "الزبناء" ولا نسميهم شيئا آخر، وبالتالي أعتقد أن الوضع أو الحكمة تقتضي أن نعيد التفكير بشكل أكثر تعميقا في هاته المنظومة التي لا يمكن إلا أن تكون لفائدة الساكنة وإن كانت ستفوق طاقتها، ثم ومن خلال تصفح ما سمي بالاتفاقية، نجد أن بعض الفصول فيها تتحدث عن السقي، وأنا في مراجعة لبعض الأرشيفات التي تمت في الولايات السابقة أريد أن أنبه إلى أمر، ماذا سيكون مآل الاتفاقيات التي قام بها المجلس مع الجمعيات فيما يتعلق بالسقي وحتى بالنسبة للمياه العادمة، فلا يمكننا التحدث عن الاتفاقية التي تم اسقاطها من اعلى مع احترامنا لمضمونها وأن نلغي كليا الأمور التي أنجزت فيما يتعلق بالمياه التي سيتم تطهيرها، وبالتالي وربما على الهامش تجب الإشارة أو التنبيه إلى هاته الاتفاقية، ماذا سيكون مآلها، وهنا أشير إلى الحصن وإلى بعض المناطق التي كانت بها هاته المياه والتي تمت معالجتها بشكل أو بآخر.

أشير أيضا للفصل السادس الذي أثارني بشكل كبير والذي نجد فيه أن مهمة صاحب المشروع ستسند لمنتدب من مؤسسة أخرى، وهنا يظهر أن جهات أخرى ستدخل في هاته الدينامية وأن الرؤية مازالت غير واضحة، وأعتقد أنها كلها مؤشرات تفيد بأن المشروع سيتطلب وقتا إلى حين ظهور التفاصيل وإلى كيف سيتم تفعيله.

وبالنسبة لجماعة تارودانت، دائما نجد تجاذبا، فحين نقرأه يبدو أن هناك بعض النقط التي ستكون حواجزا في تحقيق المشروع بالشكل المطلوب، مثلا الحصول على الرخص الإدارية (وهذه من التزامات جماعة تارودانت)، وهنا نعود للمؤسسات التي يعنيها شأن الماء، سواء كان الماء الشروب أو التطهير السائل، وما يمكن أنه نقوله أن الجهات المعنية هنا هي ONEE وONEP والحوض المائي وبالتالي مازالت هاته الجهات غير واضحة، فكيف يمكن التعامل مع هاته التفاصيل التي لازالت غير مكتملة.

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية

سأتطرق لنقطتين وهما تحصيل حاصل لمداخلتي السابقة، الأولى تتعلق بالفصل 4 "تخضع هذه الاتفاقية لمقتضيات النصوص التالية: .... مقرر مجلس جهة سوس ماسة رقم .... المتخذ خلال دورته العادية لشهر أكتوبر 2022"، وهنا أخبر الإخوة أن الاتفاقية لم تدرج في دورة أكتوبر للجهة وبالتالي وجب تعديل هاته النقطة.

النقطة الثانية تتعلق بمساهمة الجهة، فمساهمتها (مليار و 450 مليون) غير مبرمجة في ميزانية الجهة لسنة 2023، فنحن لا نتحدث عن الاتفاقية فهي ستمر في الدورة ولا تشكل مشكلا، لكن الميزانية أمر آخر، وعليه يجب تقصي الحقيقية في هذا الأمر. وسأعود للتفويض، التفويض لـ l'ONEP، يظهر من خلال المناقشة أننا نجهز مشروعا كاملا متكاملا لـ l'ONEP، في حين سيقوم هو بتنفيذه، فما الذي سيتغير مثلا؟ الأداء سيكون على عاتق المواطن، شئنا او أبينا، وهذا قانون لا نقاش فيه، والواد الحار سيؤدى حسب استهلاك الماء، إذن لماذا ستتحمل الجماعة عبء 50% التي هي على عاتق l'ONEP، وهو من سيقوم بتنفيذ المشروع بناء على الاتفاق السابق، ففي الاتفاق سيتحمل l'ONEP 50%، وزارة الداخلية 50% والجماعة ستتكفل بالوعاء العقاري، غير أننا قلنا أننا سنقوم بتعبئة الموارد المالية بدلا من l'ONEP ووزارة الداخلية ستتحمل 25% وسنبحث مع الجهة التزامها ب 25% إلى حين تحضير المشروع ثم يقدم لها، فهل ذلك بناء على الامتياز أو على ماذا؟ هذه هي قراءتي البسيطة وأريد من الإخوة بعض التوضيحات، وl'ONEP يمكنه العمل بسرعة أكثر من الجهة وبناء على ماضي الجهة فمن المؤكد سنواجه التأخير. ولماذا تغيير مسار الملف مع وجود المخاطر؟ ففي جميع الأحوال المواطن من سيؤدي الواد الحار، سواء قامت بالمشروع الجماعة أو وزارة الداخلية أو l'ONEP أو RAMSA، لا مجال لإعفائه من الأداء، فلما نقوم بجميع الأعمال لنقدم المشروع في الأخير لـ l'ONEP على طبق من ذهب.

محمد حاتمي ..... مستشار جماعي

تعقيبا على ما ذكرته السيدة الزهراء دنبي، أظن أن السيد مدير المصالح قد أجاب عنه، فللمجلس حق اختيار الجهة التي سيفوض لها هذا الأمر. وأظن أن السؤال الذي يجب طرحه هو ما هي الفوائد والضمانات التي يمكننا كممثلين تقديمها للساكنة دون الإضرار بقدرتها الشرائية، وهل تم الأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى في الدراسة، فنحن سنعطي امتيازا لهذه الشركة، كما ذكرت السيدة الزهراء دنبي، لكن في المقابل هل سنأخذ منها التزاما بإعفاء المواطنين من الأداء لمدة 10 سنوات مثلا أو تخفيض فاتورة الاستهلاك.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

للتوضيح، فقد تواصلنا مباشرة مع السيد رئيس الجهة وأكد لنا أننا سنتوصل برسالة التزام الجهة la lettre d'engagement يوم الثلاثاء، أما رسالة وزارة الداخلية فالسيد الرئيس سيتكفل بهذه المهمة، فالتزام الجهة 25% والتزام وزارة الداخلية 75%، وبالنسبة للتساؤلات حول الجهة فبعد توصلنا بالرسالة الالتزامية سنعرضها على الإخوة في الجلسة المقبلة. أما بالنسبة للنقطة التي أشار إليها السيد محمد الحاتمي حول الجهة التي ستتعهد هل هيl'ONEP أم RAMSA فهذه ستكون الخطوة الموالية، فبعد مرور الاتفاقية سيكون أمامنا عرضين لكناش التحملات الأول خاص بl'ONEP والثاني ب RAMSAوسنقارن بينهما ونرى أيهما قدم عرضا تكون فيه الكلفة مواتية ومناسبة للمواطن وبناء عليه يتم الاختيار، وترون أن كناش التحملات يضم ثلاث شركاء (الجماعة، الجهة ووزارة الداخلية) وتم استبعاد l'ONEP إلى حين النظر إلى عرض RAMSA فإذا كان عرضها أفضل من عرض l'ONEP يتم التعاقد معها وإذا كان العكس نقبل عرض l'ONEP وسيتم عرض الأمر مرة أخرى أمام أنظاركم في اتفاق شراكة ثنائية.

زينب الخياطي ..... مستشارة جماعية

في إطار الاتفاقية السابقة لم يكن حاضرا نقاش التكلفة، بل بالعكس كان النقاش حول المطالبة بتضمين دفتر التحملات إلزامية المؤسسة التي أحيل عليها التوقيع معها الأخذ بعين الاعتبار مدخول المواطن، لكن هذا النقاش لم يكن حاضرا، لماذا؟ فلا ننسى أن العقود المبرمة من الناحية القانونية مع l'ONEP هي عقود إذعان وليس عقود اتفاقية، هي عقود إذعان بقوة القانون.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

إذا أردتم يمكننا عقد لقاء معمق حول الموضوع ونستدعي السيد هشام مستشار السيد الوزير الذي تابع معنا الاتفاقية وأن يعطينا التفاصيل المفصلة أو نستدعي l'ONEP أو RAMSA.

شكيب أريج ..... مستشار جماعي

أعطيتنا طمأنة بأن رئيس الجهة سيبعث بمراسلة،لكن دورة المجلس الجهوي مرت دون أن تدرج فيها هاته النقطة، مثلا بجماعة سبت الكردان ناقشت في دورتها التطهير الصحي وكذلك في الجهة بالاتفاقية، لكن نحن ليس بعد،

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

بعد توصلنا برسالة الالتزام انتهى الأمر، فلا دخل لنا بالجهة سواء برمجت النقطة في دورة فبراير أو في الفائض الحقيقي، فاللقاء مع السيد الوالي كان واضحا، كان التزام الجهة 20% ثم رفع السقف إلى 25% وهذا كان موضوع النقاش بناء على مجموعة من الاتصالات بين السيد وزير الداخلية والسيد الوزير رئيس جماعة تارودانت من أجل رفع تلك النسبة، فنسبة 5% كانت ستكون من التزامنا إلا أننا لم نستطيع تحملها لذا تم رفع نسبة الجهة إلى 25%، هذا هو الأمر.

عملية التصويت:

بعد ذلك عرض عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الداخلية وجهة سوس ماسة من أجل إنجاز مشروع برنامج التطهير السائل بالمدينة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/69	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بتن جماعة تارودانت ووزارة الداخلية وجهة سوس ماسة من أجل إنجاز مشروع برنامج التطهير السائل بالمدينة.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الداخلية وجهة سوس ماسة من أجل إنجاز مشروع برنامج التطهير السائل بالمدينة وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 20 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها.....: 20 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين.....: 20 عضوا، وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	زينب الخياطي
عبد العالي الحوس	محمد حاتمي	مينة فريسي	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	كنزة عزمي
فاتحة موفق	سعاد ابلعيد	سعاد اريب	اسماء لقجدر
رشيد فنان	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	زهرة دنبي

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

✓ <u>يقرر ما يلي:</u>

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الداخلية وجهة سوس ماسة من أجل إنجازمشروع برنامج التطهيرالسائل بالمدينة كما يلي:

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

جهة سوس ماسة **جماعة تارودانت**

اتفاقية شراكة
لتمويل أشغال التطهير السائل
بمدينة تارودانت

اتفاقية شراكة لتمويل أشغال التطهير السائل بمدينة تارودانت

بين الموقعين أسفله:

- وزير الداخلية، المتصرف باسم ولحساب وزارة الداخلية؛
- والي جهة سوس ماسة؛
- عامل إقليم تارودانت؛
- رئيس مجلس جهة سوس ماسة، المتصرف باسم ولحساب جهة سوس ماسة؛
- رئيس مجلس جماعة تارودانت، المتصرف باسم ولحساب جماعة تارودانت.

المشار إليهم فيما يلي بـ «الأطراف»

تم الاتفاق والتراضي على ما يلي:

الفصل الأول: موضوع الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد شروط تمويل و إنجاز أشغال تأهيل وتمديد شبكة التطهير السائل بمدينة تارودانت وتزويدها بمحطة لتصفية المياه العادمة قادرة على الاستجابة للمتطلبات البيئية الجاري بها العمل.

الفصل 2: الأهداف والآثار المتوقعة

الأهداف الرئيسية من إنجاز الأشغال موضوع هذه الاتفاقية تتمثل في تحسين الوسط المعيشي لسكان جماعة تارودانت وإزالة الملوثات من المياه المستعملة من أجل إعادة استعمالها.

ستكون لتصفية المياه المستعملة آثار إيجابية محققة على الصحة العمومية، فهي ستمكن من تفادي صرف المياه الملوثة في المحيط الطبيعي، والتي قد تلوث بدورها المياه الجوفية، بالإضافة إلى أنها تشكل بؤر تكاثر الحشرات الناقلة للأمراض. كما ستمكن تصفية المياه المستعملة من الاقتصاد في استهلاك المياه العذبة عن طريق إعادة استعمال المياه المصفاة في سقي المناطق الخضراء التابعة لجماعة تارودانت وبعض الزراعات.

الفصل 3: مكونات المشروع

الأشغال التي ستنجز في إطار المشروع موضوع هذه الاتفاقية تتمثل في:

- تأهيل وتمديد شبكة التطهير السائل لمدينة تارودانت؛
- إنجاز محطة تصفية المياه المستعملة؛
- إنجاز محطات الضخ وقنوات دفع المياه؛
- إنجاز المنشآت التي ستمكن جماعة تارودانت من إعادة استعمال المياه المعالجة والمصفاة في السقي، خصوصا لسقي المناطق الخضراء.

الفصل 4: النصوص المطبقة على هذه الاتفاقية

تخضع هذه الاتفاقية لمقتضيات النصوص التالية:

- الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.168 بتاريخ 25 صفر 1397 (15 يبر اير 1977) المتعلق باختصاصات العامل، كما تم تغييره وتتميمه بالظهير الشريف رقم 1.86.2 صادر في 26 من ربيع الآخر 1407 (29 ديسمبر 1986) المتضمن الأمر بتنفيذ القانون رقم 34.85 والظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.293 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6 أكتوبر 1993)؛
- الظهير الشريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛
- الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛
- ظهير 13 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود؛
- الظهير الشريف رقم 1.03.59 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة.
- ظهير شريف رقم 1.14.09 صادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014) بتنفيذ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- المرسوم رقم 2.19.1086 صادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير 2020) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية؛
- مقرر مجلس جهة سوس ماسة رقم .... المتخذ خلال دورته العادية لشهر أكتوبر 2022، والقاضي بالمصادقة على هذه الاتفاقية؛
- مقرر مجلس جماعة تارودانت رقم 69 المتخذ خلال دورته العادية لشهر أكتوبر 2022، والقاضي بالمصادقة على هذه الاتفاقية؛
- جميع النصوص القانونية المتعلقة بموضع هذه الاتفاقية والتي تدخل حيز التنفيذ في تاريخ التوقيع عليها؛

الفصل 5: صاحب المشروع

جماعة تارودانت هي صاحب المشروع بالنسبة للأشغال موضوع هذه الاتفاقية.

الفصل 6: موارد المشروع

التكلفة الإجمالية لإنجاز المشروع موضوع هذه الاتفاقية مقدرة بمائتين وتسعين (290) مليون درهم، وسيتم تمويله كما يلي:

- وزارة الداخلية ستساهم ب:217,5 مليون درهم.
- مجلس جهة سوس ماسة سيساهم ب: 72,5 مليون درهم.
- جماعة تارودانت ستساهم بالوعاء العقاري الذي سيحتضن المشروع.

وسيعمل الأطراف على تحويل مساهماتهم المالية إلى حساب جماعة تارودانت رقم ..... المفتوح خصيصا لهذا الغرض بالخزينة الإقليمية لتارودانت، حسب الجدولة التالية:

الأطراف	المساهمة الإجمالية (مليون درهم)	مبلغ المساهمة برسم سنة 2023 (مليون درهم)	مبلغ المساهمة برسم سنة 2024 (مليون درهم)	مبلغ المساهمة برسم سنة 2025 (مليون درهم)
وزارة الداخلية	217,5	43	108	66،5
مجلس جهة سوس ماسة	72,5	14،5	36	22
جماعة تارودانت	الاوعية العقارية التي ستحتضن تجهيزات المشروع			

يجب تحويل مساهمات الأطراف للحساب المذكور أعلاه برسم سنة 2023 بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية، أما المساهمات برسم باقي السنوات فيجب تحويلها للحساب المذكور أعلاه قبل 31 مارس من كل سنة.

الفصل 7: ميزانية المشروع

تعتبر جماعة تارودانت المسؤول عن الميزانية المخصصة حصريا للمشروع موضوع هذه الاتفاقية، والذي سيتضمن جميع الموارد والنفقات المتعلقة بكل عملية. سيسجل بها:

❋ **بالنسبة للموارد:**

- التحويلات المشار إليها في الفصل 7 أعلاه؛
- كل المداخيل من أي نوع.

❋ **بالنسبة للنفقات:**

- النفقات المؤداة من طرف صاحب المشروع في إطار تنفيذ هذه الاتفاقية.

الفصل 8: التزامات الشركاء

❋ **وزارة الداخلية:**

من أجل إنجاز المشروع موضوع هذه الاتفاقية، تلتزم وزارة الداخلية بشكل خاص بالمساهمة في تمويل المشروع وفقا للجدولة المحددة في الفصل 7 من هذه الاتفاقية.

❋ **عامل إقليم تارودانت:**

يلتزم السيد عامل إقليم تارودانت بشكل خاص ب:

- تسهيل الحصول على جميع الرخص الإدارية وكل الوثائق اللازمة لإنجاز الأشغال موضوع هذه الاتفاقية؛
- ترؤس لجنة التتبع المشار إليها في الفصل 10 من هذه الاتفاقية؛
- بصفة عامة دعم إنجاز الأشغال موضوع هذه الاتفاقية بجميع العمليات الضرورية؛
- المشاركة في عمليات التسلم المؤقت والتسلم النهائي للأشغال موضوع هذه الاتفاقية.

❋ **جهة سوس ماسة:**

تلتزم جهة سوس ماسة على وجه الخصوص ب:

- المساهمة في تمويل المشروع وفقا للجدولة المحددة في الفصل 7 من هذه الاتفاقية؛
- المشاركة في أشغال لجان فحص العروض؛
- العضوية في لجنة التتبع المشار إليها في الفصل 10 من هذه الاتفاقية؛

- المشاركة في عمليات التسلم المؤقت والتسلم النهائي للأشغال موضع هذه الاتفاقية.

❋ جماعة تارودانت:

تلتزم جماعة تارودانت على وجه الخصوص ب:

- توفير الاوعية العقارية التي ستحتضن تجهيزات المشروع كما هو مقرر في الفصل 6 من هذه الاتفاقية؛
- إصدار الرخص الإدارية اللازمة لإنجاز الأشغال موضوع هذه الاتفاقية، التي تختص بإصدارها؛
- الحصول على الرخص الإدارية اللازمة ابتداء من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية، التي تختص بإصدارها جهات إدارية أخرى؛
- الإعداد والمصادقة على ملفات استشارة المقاولات؛
- الإعلان عن طلبات العروض؛
- المشاركة في أشغال لجان فحص العروض وترأس هذه اللجان؛
- تتبع ومر اقبة الأشغال؛
- إعداد الكشوف الحسابية للأشغال؛
- إعداد تقرير الانتهاء من تنفيذ الصفقة؛
- التتبع المحاسبي والمالي للبرنامج؛
- إعداد تقارير التتبع والتقييم؛
- المشاركة في عمليات التسلم المؤقت والتسلم النهائي للأشغال موضع هذه الاتفاقية.
- التصريح بالتسلم المؤقت والتسلم النهائي للأشغال؛
- العضوية في لجنة التتبع المشار إليها في الفصل 10 من هذه الاتفاقية؛

الفصل 9: انطلاق الأشغال

تلتزم جماعة تارودانت بالشروع في إنجاز المشروع موضوع هذه الاتفاقية بعد توقيعها، والحصول على الرخص وتوفير الاعتمادات اللازمة.

الفصل 10: لجنة التتبع

تحدث لجنة لتتبع العمليات المندرجة في إطار هذه الاتفاقية.

هذه اللجنة، التي سيترأسها السيد عامل إقليم تارودانت أو ممثله، تتكون من:

- ممثل عن جهة سوس ماسة؛
- ممثل عن جماعة تارودانت؛

يمكن لرئيس اللجنة استدعاء أي شخص طبيعي أو معنوي، من القطاع العام أو القطاع الخاص، تكون مشاركته مفيدة في أشغال اللجنة.

تتمحور صلاحيات هذه اللجنة حول:

- المتابعة العملية لتنفيذ العمليات المندرجة في إطار هذه الاتفاقية وتنسيقها؛
- إيجاد حلول للصعوبات التي تتم مواجهتها في إطار تنفيذ الأشغال موضوع هذه الاتفاقية؛
- تقييم وضعية تقدم الأشغال المندرجة في إطار هذه الاتفاقية؛

- تحديد الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها من أجل إنجاز المشروع داخل إطاريه الزمني والمالي المحددين بهذه الاتفاقية؛
- تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروع موضوع هذه الاتفاقية؛

تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها باستدعاء من رئيسها كل ما دعت الحاجة إلى ذلك.

الفصل 11: صاحب المشروع المنتدب

يمكن لجماعة تارودانت بصفتها صاحبة المشروع ان توكل مهمة صاحب المشروع المنتدب لجهة تتوفر فيها شروط الكفاءة والخبرة في مجال تطهير السائل وكذا الشروط القانونية اللازمة

ويتم هذا التفويض في اطار اتفاقية شراكة خاصة بين الجماعة وصاحب المشروع المنتدب بعد اشعار الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية وتلقي ملاحظاتهم

بعد التوقيع على الاتفاقية مع صاحب المشروع المنتدب يتم تحويل المساهمات المالية للأطراف مباشرة الى الحساب الخاص الذي يلتزم صاحب المشروع المنتدب بفتحه خصيصا لهذا المشروع

يقوم صاحب المشروع المنتدب بدلا ونيابة عن صاحب المشروع بالمهام الاتية:

- الحصول على الرخص الإدارية اللازمة ابتداء من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية، التي تختص بإصدارها جهات إدارية أخرى؛
- الإعداد والمصادقة على ملفات استشارة المقاولات؛
- الإعلان عن طلبات العروض؛
- المشاركة في أشغال لجان فحص العروض وترأس هذه اللجان؛
- تتبع ومر اقبة الأشغال؛
- إعداد الكشوف الحسابية للأشغال؛
- إعداد تقرير الانتهاء من تنفيذ الصفقة؛
- التتبع المحاسبي والمالي للبرنامج؛
- إعداد تقارير التتبع والتقييم؛
- المشاركة في عمليات التسلم المؤقت والتسلم النهائي للأشغال موضع هذه الاتفاقية.
- التصريح بالتسلم المؤقت والتسلم النهائي للأشغال؛
- العضوية في لجنة التتبع المشار إليها في الفصل 10 من هذه الاتفاقية؛

الفصل 12: تعديل الاتفاقية

كل تعديل يلحق هذه الاتفاقية يجب أن يكون موضوع اتفاقية ملحقة تعرض على أطراف هذه الاتفاقية لتوقيعها.

الفصل 13: تسلم المنشآت

يتم التصريح بالتسلم المؤقت والتسلم النهائي للأشغال من طرف صاحب المشروع، طبقا للقو انين الجاري بها العمل، بحضور ممثلين عن أعضاء لجنة التتبع والتنسيق المشار إليها في الفصل 10 من هذه الاتفاقية.

بهذه المناسبة، سيتم إعداد محضر من طرف اللجنة المذكورة وسيتم تعميمه على جميع موقعي هذه الاتفاقية.

الفصل14: تدبير المنشآت التي سيتم إنجازها وصيانتها واستغلالها

إن المنشآت التي سيتم إنجازها في إطار هذه الاتفاقية، بعد تسلمها نهائيا من المقاول(ين) المكلف(ين) بإنجازها، يمكن لجماعة تارودانت أن تقوم بتحويلها لمؤسسة أخرى ستتكلف بتدبيرها واستغلالها وصيانتها، وذلك بمقتضى اتفاقية خاصة بين جماعة تارودانت، بصفتها صاحبة المشروع، وبين المؤسسة المذكورة بصفتها صاحبة امتياز استغلال تلك المنشآت، تحدد حقوق وواجبات كل طرف وكذلك مدة الامتياز.

وفي جميع الأحوال، ستتم إعادة المياه المعالجة والمصفاة إلى جماعة تارودانت قصد إعادة استعمالها، خصوصا من أجل سقي المناطق الخضراء.

يجب تعميم المحضر المذكور أعلاه على جميع موقعي هذه الاتفاقية.

الفصل 15: إنتهاء الاشغال

بانتهاء الأشغال موضوع هذه الاتفاقية، سيتم إعداد كشف نهائي يبين النفقات والموارد المحققة. هذا الكشف سيتم التصديق عليه من طرف جماعة تارودانت وسيدعم بتقرير انتهاء الأشغال.ويتم عرضه على لجنة التتبع.

ستتم إعادة المبالغ المتبقية للمساهمين كل حسب نسبة مساهمته ، و إذا تبين أن المبالغ المرصودة غيركافية لإنهاء المشروع تلتزم الأطراف المساهمة بتخصيص مبالغ إضافية كل حسب نسبة مساهمته.

الفصل 16: تسوية النزاعات

كل نزاع ناتج عن تأويل أو تنفيذ هذه الاتفاقية، إذا لم يتم حله حبيا، سيتم عرضه على تحكيم لجنة التتبع.

الفصل 17: دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

هذه الاتفاقية لن تكون سارية، نهائية وقابلة للتنفيذ إلا بعد المصادقة عليها من طرف جميع الأطراف المعنية والتأشير عليها من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية. وتم تحريرها في سبع (07) نسخ أصلية.

اتفاقية تمويل أشغال التطهير السائل بمدينة تارودانت

السيد وزير الداخلية	السيد والي جهة سوس ماسة
السيد عامل إقليم تارودانت	السيد رئيس مجلس جهة سوس ماسة
السيد رئيس مجلس جماعة تارودانت	

توقيع النائب الأول للرئيس
ملحم أمهرسلي

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة سوس ماسة
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت

دورة عادية:2022
جلسة علنية: الجلسة الثانية

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت
في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022
الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ: 14 أكتوبر 2022

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة يوم الجمعة 14 أكتوبر 2022، على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت، تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد عنات كرم باشا مدينة تارودانت، والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العـــدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31
- عـــدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31
- عـــدد الأعضاء الحـــــاضـريـــن : 25

وهم السادة :

اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة
محمد أمهرسي	النائب الأول للرئيس	سعاد ابلعيد	مستشارة جماعية	زينب الخياطي	مستشارة جماعية
عبد العالي الحوس	النائب الثاني للرئيس	نزهة ايت حبان	مستشارة جماعية	فضمة ازوران	مستشارة جماعية
اسماعيل الحريري	النائب الرابع للرئيس	براهيم المدلاوي	مستشار جماعي	كنزة عزمي	مستشارة جماعية
فاتحة موفق	النائبة الخامسة للرئيس	عبد القادر هرماس	مستشار جماعي.	اسماء لقجدر	مستشارة جماعية
رشيد فنان	كاتب المجلس	مينة فريسي	مستشارة جماعية.	زهرة دنبي	مستشارة جماعية
هشام امزراو	نائب كاتب المجلس	سعاد اريب	مستشارة جماعية	حامد جودي	مستشار جماعي
محمد الحاتمي	مستشار جماعي	محمد جبري	مستشار جماعي	مولاي هشام أشرف	مستشار جماعي
رشيد وحيد	مستشار جماعي	عبد الجليل ايت الجران	مستشار جماعي		
شكيب اريج	مستشار جماعي.	محمد احسان	مستشار جماعي		

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: لاأحد.
- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر : ستة (06) أعضاء وهو السادة:

اسم العضو	الصفة
عبد اللطيف وهبي	رئيس المجلس الجماعي
شرف الدين اسقارو	النائب الثالث للرئيس
عائشة تاغموت	النائبة السادسة للرئيس
الزهراء رحمون	مستشارة جماعية
عبد الحق يسري	مستشار جماعي
فاطمةالزهراء خلوفي	مستشارة جماعية

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

- مصطفى المرتقي.....:مدير المصالح.
- محمد الحبيب المطلب.....:رئيس قسم الشؤون الادارية و المالية و القانونية.
- عبد المنعم المناني.....:رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية و الرياضية.
- عبد الله الحمري.....: رئيس مصلحة الشرطة الإدارية.
- سهيل بن رقية.....:عن مصلحة المالية و الصفقات و الشؤون التقنية.
- ادريس ورزيكن.....:رئيس مكتب النفقات.

افتتح السيد النائب الأل للرئيس أشغال الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 مرحبا بالسيد الباشا و بالسادة الأعضاء و السادة أطر الجماعة و الموظفين و الجسم الإعلامي المحلي و الحضور الكريم : بعد ذلك تمت قراءة سورة الفاتحة ترحما على روح الفقيد خال السيدة المستشارة كنزة عزمي الذي و افته المنية الاسبوع المنصرم, بعد ذلك قدم نقط جدول أعمال الجلسة الثانية كما يلي:

❖ **الجلسة الثانية: الجمعة 14 أكتوبر 2022 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت**

9. الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمجلس الإقليمي لتارودانت من أجل إحداث ملاعب القرب على تراب الجماعة.
10. الدراسة والمصادقة على :
    أ. إلغاء مكان إحداث المحطة الطرقية بجنان المرا.
    ب. إحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بوذهب.
11. الدراسة والمصادقة على إعفاء مستغلي المرافق العمومية الجماعية من رسوم الإستغلال برسم سنة 2020بسبب ظروف جائحة "كوفيد 19".
12. الدراسة والمصادقة على حصر ديون شركة (N.M.N) NEW MEDIA NORD المستحقة لفائدة جماعة تارودانت إلى غاية 2022/06/30 والمترتبة عن استغلال اللوحات الإشهارية المقامة بالملك العام التابع لجماعة تارودانت.
13. المصادقة على مبلغ الإتاوة الدنيا للإستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية.
14. الدراسة والمصادقة على تعديل دفتر التحملات الخاص بمنح الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية.
15. الدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي.
16. الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية.
17. الدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023.
18. الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض التقديري برسم السنة المالية 2023.

النقطةالتاسعة:	**الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بتن جماعة تارودانت والمجلس الإقليمي لتارودانت من أجل إحداث ملاعب القرب على تراب الجماعة.**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد النائب الأول للرئيس أنها تتعلق الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمجلس الإقليمي لتارودانت من أجل إحداث ملاعب القرب على تراب الجماعة

نقطة نظام السيدة زهرة دنبي مستشارة جماعية

فيما يخص نقطة نظام هذه سأتطرق فيها الى شقين :

الشق الاول : سبق وتطرقت اليه في الدورة الاستثنائية لشهر شتنبر التي كانت فيها نقطة نظام حول عدم تجاوب الرئاسة مع تساؤلات المستشارين, وهذه النقطة حذفت من المحضر الذي توصلنا به, وكانت اول نقطة نظام للدورة الاستثنائية لشتنبر, أعيد تأكيد عدم اجابة الرئاسة لتساؤلاتنا فيما يخص عدد من المشاكل المطروحة وعدد من المعلومات, و اتمنى عدم حذفها في الدورة الحالية لأكتوبر. وشكرا

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

اذا الاخوان سجلوا نقطة نظام المستشارة, ربما سقطت سهوا

رشيد فنان..... .....كاتب المجلس

فقط توضيحا للسيدة المستشارة, تجاوبا مع طروحات اخر دورة قبل اعطائكم المحضر ارسلنا نسخة منه قبل طباعته لجميع الاعضاء والمستشارين لوضع ملاحظاتهم, توصلنا ببعض الملاحظات وقمنا بادرجها واعادة صياغة المحضر ،ونقطة النظام اذا كانت فعلا في المحضر سنعود للمحضر وندرجها.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

لا يوجد تعقيب, نقطة نظام ليس فيها تعقيب, لم نبدأ بعد مناقشة النقط على ماذا ستعقبين ؟ لديك نقطة نظام واحدة....

الزهراء دنبي .....مستشارة جماعية

السيد رئيس الجلسة لدي في القانون الداخلي نقطتا نظام اريدهم الان ما المانع؟ اريني القانون الذي يمنعني, لقد افتتحت الجلسة, ارجع الى القانون الداخلي

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

لا تعقبي

الزهراء دنبي .....مستشارة جماعية

اريد نقطة نظام للتكلم في ما يخص تدبير الشأن المحلي, واذا خرجت عنه اوقفني, لا يمكنك تسييرنا بالطريقة التي تريد

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

السيدة المستشارة لا تعقبي ليس لدينا تعقيب.

الزهراء دنبي .....مستشارة جماعية

لدي نقطة نظام ثانية في هذه الجلسة, المحضر الذي توصلنا به ممضي من طرف رئيس الجلسة والكاتب اي تعديل سنقوم به فيه, كي لا نعتبر اننا لم نتجاوب مع كتابة المجلس, كنت سأدرج ملاحظتي فوجدت المحضر ممضي ماذا سأدرج بعد ذلك, وصلني المحضر على موقع التواصل (و اتساب) موقع ماذا سأعدل فيه ؟ وشكرا

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

السيدة المستشارة نقطة نظام الخاصة بك مسجلة, وبالنسبة للتساؤل حول الاسئلة الكتابية ستدرج ان شاء الله في دورة مقبلة. تفضل السيد المستشار دون الخروج على الموضوع, القانون السيد المستشار, بدون عصبية السيد المستشار, هنا جلسة محترمة, و انتقي الفاظك.

محمد حاتمي.....مستشار جماعي

حين اثارت الاخت هذه النقطة لم اكن اريد التحدث عنها لكن لدي ثلاث نقاط :

النقطة الاولى : بالنسبة للمحاضر لم احضر للأسف كان لدي عذر لكني قرأت هذا المحضر ووجدت فيه مجموعة من التجاوزات وكل الاعضاء يشتكون, السيد النائب ما هو عملك الا تتلقى اجرا على هذا العمل ؟.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

السيد المستشار لا تخاطب الاشخاص, تكلم مع رئيس الجلسة, هذه ليست نقطة نظام.

محمد حاتمي.....مستشار جماعي

هناك قضية السيد الباشا اريدكم تسجيلها بان برقية الولاء والاخلاص المرفوعة لسيدنا نصره الله صاحب الجلالة توقع من طرف النائب الاول, هل هذا الرئيس لا يكفيه انه يتغيب لا يحترم القانون 113-14, ثانيا هل ليس لديه حتى الوقت لإمضاء برقية الولاء هل لا يوجد حتى احترام للسدة العالية بالله, نتمنى من السلطة ان تسجل هذه النقطة لأننا سنناقشها من بعد, والان يمكنك اكمال جلستك الذي كنا نريد قوله قلناه.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

فليتفضل السيد النائب السيد عبد العالي الحوس المكلف بقطاع الرياضة لإعطائنا بعض الحيثيات حول هذه النقطة.

عبد العالي الحوس.....النائب الأول للرئيس

باسم الله الرحمان الرحيم, والصلاة والسلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين,

السيد الرئيس, السيد باشا المدينة, السادة النواب, السادة اعضاء المجلس, السادة الاعلاميون وموظفي الجماعة,

السلام عليكم ورحمة الله, جمعة مباركة,

ملاعب القرب هو مفهوم جديد اتى لتقريب الفضاءات الرياضية والتربوية من الاحياء السكنية ونحن ندرك حق الادراك دور هذه الملاعب في احتضان الشباب التواق لممارسة الرياضة والتي يفجر فيها طاقاته الرياضية بدلا من تفجيرها في احضان التطرف والادمان على المخدرات, اذ ان الدولة تراهن على ملاعب القرب من اجل التخفيف من حدة الاحتقان لدى الشباب بسبب مشاكل البطالة ومحاربة التطرف والادمان.

من اجل كل هذا ومن اجل توفير بنية تحتية رياضية للقرب وتوسيع وتشجيع الممارسة الرياضية وخاصة كرة القدم في اوساط الاطفال والشباب والتنقيب على المواهب الرياضية وصقلها وتطعيم الاندية الرياضية المحلية بلاعبين محليين. وفي اطار التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصرة الله وأيده الرامية الى توسيع قاعدة الممارسة الرياضية لتشمل جميع شرائح المجتمع ولكون الرياضة تعد رافعة قوية للتنمية البشرية والاندماج والتلاحم الاجتماعي ومحاربة الاقصاء والحرمان والتهميش, نحن اليوم امام مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمجلس الاقليمي لتارودانت من اجل احداث اربع ملاعب سوسيو رياضية للقرب لجماعة تارودانت والتي من شأنها ان تسد النقص الذي تعاني منه جماعة

تارودانت والتي لاتزال تفتقد لبعض المقومات الضرورية كوسط حضاري وبناء على رغبة الطرفين المتعاقدين كل حسب اختصاصه في المساهمة في تمويل مشروع انجاز هذه الملاعب.

اترك السيد "عبد المنعم المناني" رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية بالجماعة ليعطينا مزيدا من المعلومات بخصوص الجدولة الزمنية وكذلك التزامات الطرفين المالية. و السلام عليكم ورحمة الله .

عبد المنعم المناني..... رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية

شكرا السيد الرئيس, السيد الباشا, السيدات والسادة اعضاء المجلس, السيد مدير المصالح, الاخوان الموظفين, الحضور الكريم,

بطبيعة الحال الامر يتعلق بمشروع اتفاقية شراكة لإنجاز اربعة ملاعب قرب بجماعة تارودانت, بشراكة بين جماعة تارودانت والمجلس الاقليمي, والتكلفة المالية للمشروع هي 4 ملايين درهم مقسمة على سنتين 2024/2023 على ان تساهم جماعة تارودانت بمليوني درهم والمجلس الاقليمي بمليوني درهم, وهذه الملاعب ستعود ملكيتها الى جماعة تارودانت, وسيستفيد منها شباب وساكنة المدينة.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

شكرا السيد عبد المنعم, اذا كما قال السيد النائب والسيد رئيس المصلحة فعلا اتفاقية الشراكة هذه ستعزز البنية التحتية الرياضية وسنحصل بفضلها على اربعة ملاعب بالعشب الاصطناعي, اثنان بمساهمة الجماعة و اثنان بمساهمة المجلس الاقليمي, بمساهمة جماعة تارودانت بمليوني درهم مقسمة على سنتين ثم مساهمة المجلس الاقليمي بنفس المبلغ مقسم كذلك على سنتين.

محمد احسان.....مستشار جماعي

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بمشروع اتفاقية شراكة لإنجاز ملاعب سوسيو رياضية لملاعب القرب بمدينة تارودانت لدينا بعض الملاحظات, اولا : في الديباجة اريد ان اقول ما احوجنا الى الملاعب الرياضية التي يمكن ان يستغلها شباب مدينة تارودانت لان لدينا نقص كبير جدا في هذا المجال في مختلف الرياضات ليس فقط في كرة القدم, وبالتالي نطالب بالمزيد والمزيد, هنا نتساءل حول ما هو دور وزارة الشباب في هذا الشأن, كما كنا نعلم فالجماعات الترابية تساهم بالأرض والتجهيز يكون من طرف وزارة الشباب والرياضة سابقا الان انقسمت اصبحت الشباب والثقافة واصبحت الرياضة مع التعليم لكن لازالت وزارة الشباب, حبذا لو ان الجماعة تساهم بالأرض ووزارة الشباب تقوم بالتجهيز ونستغل مبلغ 200 مليون في شيء اخر هذا ما نرغب فيه وهذا هو الطبيعي جدا, لأننا نتساءل اي ن وزارة الشباب ؟ لان هذا هو دورها وشأنها, لكن مادام المجلس الاقليمي في ميزانيته مبرمج ملاعب رياضية على مستوى الاقليم لما لا تستفيد جماعة تارودانت من ذلك, وفي هذا الاطار جاءت هذه الاتفاقية ليس هناك اي اشكال, نريد ان نستفيد مع المجلس الاقليمي وكذلك نستفيد مع وزارة الشباب.

بالنسبة لهذه الاتفاقية اطالب بتوحيد موضوعها لأننا نجد فيها :مرة انجاز الملاعب السوسيو رياضية للقرب, مرة اخرى انجاز ملاعب القرب, ومرة اخرى نجد انجاز 4 ملاعب للقرب, ثم نجد بناء مراكز سوسيو رياضية للقرب, لذا المرجو اختيار الصيغة المناسبة وتوحيدها في الاتفاقية.

مسألة اخرى وهي صاحب المشروع, اطالب بالتنصيص على صاحب المشروع في مادة مستقلة وهي تارودانت, وغياب التنصيص على ملاعب القرب, فقد تم ذكر ملاعب القرب دون تصنيف انواع الرياضة, وتبين من بعد ذلك على انها ملاعب

لكرة القدم, لذا علينا ان نبين بأن الملاعب مخصصة لكرة القدم, وسيتم انشاء 4 ملاعب ونريد ان نعرف اذا امكن مو اقع هذه الملاعب, وخصوصا انها اثيرت مشاكل عدة بحيث ان هذه الملاعب تكون قريبة من السكان فينتج عنها ازعاج, هناك عر ائض في هذا الاتجاه وعلينا ان نحاول ما امكن ان نتجنب مثل هذه المسائل, وخصوصا انه في بعض الاحيان تكون مباريات لكرة القدم في وقت متأخر من الليل, ولا ننسى بأن هذه الملاعب تدر بأموال محترمة على خزينة الجماعة, فمثلا يتم دفع مبلغ 50 درهم للعب نهارا و 100 درهم ليلا, ومسألة اخرى لم يتم ذكرها في الاتفاقية و هي صيانة هذه الملاعب وهذه الاخيرة تحتاج الى صيانة من وقت الى اخر, وشكرا.

حامد جودي.....مستشار جماعي

حقيقة النقطة التي كنت اود ان اتدخل فيها اشار اليها السيد احسان, حقيقة ما أحوجنا لملاعب القرب في مدينة تارودانت بالمقارنة مع المدن الاخرى, لكن لا يكفينا احداث الملاعب لأنه ان لم تكن الصيانة والمتابعة فهذه الملاعب ستصبح في خبر كان في اقل وقت, لأنه عندما نرى مثلا الملعب الحالي لحي سيدي بلقاس ودائما اقولها ان لم يكن هناك تدخل سريع ولم يتم اغلاقه ابتداء من اليوم سيتطلب اعادته بالكامل, لن تبقى فقط مسألة صيانة لأنني رأيته وحالته لا تبشر بالخير, بالإضافة الى الملعب الاخر بجانب الملعب الكبير, وكذلك الملعب الكبير بحي لاسطاح, هذه الملاعب كلها تحتاج للمتابعة والا فستصبح كلها في خبر كان, وبهذه المناسبة اتسأل ان كان من الممكن ان يصبح ملعب حي لاسطاح في المستوى المرغوب لأنه الملعب الذب تقام فيه مباريات اقسام العصبة ولا يتوفر على حمامات ولا على غرف تغيير الملابس ويفتقر الى النظافة, والخلاصة التي اريد ان اوصلها هي ان هذه الملاعب بدون صيانة ولا متابعة لا فائدة منها, وشكرا

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية

بالفعل احداث هذه الملاعب هو فكرة جيدة ولو ان بعض المدن تسبقنا بأشواط, فقط في اطار ميزنة النوع الاجتماعي واعطاء الحق للعنصر النسوي, لأننا نرى ميز انيات كثيرة تعطى لمشاريع ولا نستشعر هم النساء اللو اتي يفتقدن لمثل هاته الفضاءات في المدينة, ونحن نطالب بحق هذه النساء في المدينة وان يكون لديهن متنفس لممارسة الرياضة لأنها حق من الحقوق, وكذلك لا ننسى الفريق النسوي الذي يحتاج للتشجيع, ولدينا ايضا طاقات نسائية تزخر بها المدينة لكن لا تجد مثل هذه الفضاءات, لذا انا اقترح لا اريد ان اقول المناصفة و انما على الاقل ان يخصص ملعب واحد خاص بالعنصر النسوي وان يكون مسيج بالإسمنت صونا وحفظا لحرمة وكرامة المرأة, واضافة نحن لا نريد فقط ملاعب حصرا لكرة القدم او رياضيات اخرى لما لا يكون ضمن هذا المشروع مسبح بلدي خاص بالنساء, وكما نعلم ان هناك مسبح مخصص للنساء ولم يفتح لحد الساعة منذ السبعينيات و انا اتسلق الجدار لكي اسبح فيه لا اعلم لما لا تريدون فتحه في الوقت الذي تتنقل فيه النساء من تارودانت الى اكادير لممارسة السباحة وتدفع مبالغ مهمة من اجل ذلك. اقترح كذلك توزيع هذه الملاعب على الاحياء البعيدة وخصوصا حي "اكويدير" وحي "البورة", بما ان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تدعم مشاريع في مدن اخرى بشكل كبير لما لا تدعم كذلك مدينة تارودانت في مشروعها هذا وبما ان الجماعة تساهم ب 2 مليون درهم والشبيبة 2 مليون درهم من اجل 4 ملاعب قرب تقوم المبادرة بدفع 4 ملايين درهم من اجل انشاء 4 ملاعب قرب اخرى ويصبح العدد 8 ملاعب وبهذا نكون قد لبينا حاجيات الاطفال والشباب بتوفير فضاءات للعب والرياضة وتفجير طاقاتهم, اضافة لدعم المؤسسات التعليمية ببناء هذه الملاعب ايضا داخلها, والمسألة الاخيرة هي انه فعلا هذه الملاعب بالمقابل لكن لا ننسى انه توجد فئات هشة وهناك جمعيات اجتماعية

لديها اطفال في وضعية اعاقة اوالاطفال المتخلى عنهم فنحن نطالب بمجانية هذه الملاعب لهذه الفئة من الاطفال للاستفادة منها, وشكرا.

سعاد اوبلعيد.....مستشارة جماعية

بخصوص نقطة مشروع اتفاقية شراكة لإنجاز الملاعب السوسيو رياضية للقرب بجماعة تارودانت, لدي ملاحظتين : الملاحظة الاولى : وهي بما ان جماعة تارودانت هي صاحبة المشروع فبالتالي يجب تحويل مساهمات المجلس الاقليمي الى مجلس مدينة تارودانت حتى لا نقع في نفس مشكل القاعة المغطاة الذي تسبب في خروج المشروع الى حيز الوجود, والملاحظة الثانية : اطالب بالأخذ بعين الاعتبار بالعدالة المجالية في توزيع هذه الملاعب بحيث ليس علينا التركيز على فقط على منطقة معينة دون مناطق اخرى لذا ارجو ان يتم توزيع هذه الملاعب حتى تكون الاستفادة عامة لجميع ابناء مدينة تارودانت.

هشام امزراو.....نائب كاتب المجلس

كلنا نعلم اهمية الرياضة بالنسبة لصحة الانسان وكونها ايضا متنفس للشباب, كما جاء على لسان السيد النائب عبد العالي الحوس, الاخوان تقريبا تطرقوا لجميع النقط وكانت افكار في الصميم, اقترح ايضا الى جانب ملاعب القرب المخصصة لكرة القدم حبذا ان تكون اضافة تؤخذ بعين الاعتبار في الميزانية المقبلة بأن يكون تنويع في ملاعب القرب مثلا بان يكون ملعب لكرة السلة, وملعب اخر للكرة الطائرة, وان تكون هذه الملاعب موزعة في المدينة بطريقة عادلة كما قالت الاستاذة سعاد تجنبا للاكتظاظ, في انتظار ان تفتتح القاعة المغطاة خصوصا و اننا نعلم ان مدينة تارودانت تقيم مباريات و تستضيف فرقا اخرى من عدة مدن, علينا العمل بجد لافتتاحها, وما علينا الا ان نشجع الرياضة ونشجع شبابنا.

محمد حاتمي.....مستشار جماعي

لدي مجموعة من الملاحظات في هذه الاتفاقية, اولها : في المادة الثالثة تقدر الكلفة الاجمالية للمشروع بمبلغ 4 مليون درهم موزعة على الشكل التالي : لكن لماذا لا تكن 5 او6 ملايين ؟ هل هناك دراسة ؟ اعطونا هذه الدراسة جزاكم الله خيرا لنقوم بالتقييم لنعرف هل هذا المبلغ يشمل الارض ام الشباك ام العشب الاصطناعي؟ لا يجب التقصير في مثل هذه المسائل وقد اثرناها في العديد من المرات, والمادة السادسة تطرق اليها السيد احسان وهي "يعمل الطرفان المتعاقدان على توصيل كدا وكدا بالحساب المفتوح بالخزينة الاقليمية لتارودانت رقم كذا وكذا " هنا يتبين انه عليكم التركيز قليلا السيد النائب جزاكم الله خيرا, وفي المادة السابعة : "الاشراف على انجاز المشروع : تتبع الاشغال بناء على جميع التصاميم الهندسية والدراسة التقنية المتعلقة بالمشروع " هل هذه الدراسة موجودة ام هذا مجرد شفوي وذر الرماد على العيون, اذا كانت لديكم سيد النائب المرجو اعطائها لنا مع المرفقات لكي نقتنع ونترك المشادات الكلامية جانبا, ونحن كل ما هو في صالح المدينة فإننا نثمنه, وفي المادة العاشرة "مهام الشركاء : تحدد المهام الموكلة لمختلف المتدخلين حسب اختصاصهم في حدود(كلمة غير مفهومة)ويقوم كل متدخل بدور صاحب المشروع" هل يوجد صاحبا المشروع ؟ فقط صاحب المشروع واحد, هذا سيولد جدال بين المجلس الاقليمي مع المجلس الجماعي, ونجد التناقض في ما يلي : "تحدد مهام المجلس الإقليمي في المساهمة في انجاز المشاريع وفق التكلفة المالية المشار اليها في الجداول المشار اليها في مادتين" اولا قلتم تحدد مهامه في صاحب المشروع والان تقولون تحدد مهامه في المساهمة المالية, وارجع الى ملاحظة الاستاذة سعاد وهذا في الحقيقة مررنا به جميعا التي قالت انه اذا كان من الممكن ان المجلس الاقليمي يعطي المبلغ المتفق عليه للمجلس البلدي ويترك لكم حرية التصرف كي لا نبقى تحت اكراهات المجلس الاقليمي.

بالنسبة لجماعة تارودانت توفير العقار اللازم لإنجاز مشروع اربعة ملاعب سوسيو رياضية, هل ثمن العقار يدخل في تكلفة المشروع ؟ هل ستقتنون العقار ام لديكم وستعطونه ؟ لذا اقول انه عليكم اعطائنا دراسة لتوفير الوقت والاسئلة, وفي المادة الحادية عشر : " ينجز البرنامج موضوع الاتفاقية خلال سنتي 24/23 يعني 24 شهر لإنجاز اربعة ملاعب, اذا مشينا على الوثيرة فلن نبقى في مستوى تطلعات الساكنة.

تعقد اجتماعات التنسيق بصفة دورية كل ثلاثة اشهر بمقر, بأي مقر؟ هل اصبح من الضروري لديكم ترك الفراغ لكي نتكهن ونبحث عنكم ونتساءل اين مقر الاجتماع؟

المادة الخامسة عشر : تسوية الخلافات والنزاعات, هنا اريد مناقشة الامر مع ذوي الاختصاص في القانون الاستاذة زينب في حالة وجود خلاف بين الطرفين يتم حله بالتراضي واذا تعذر ذلك يتم اللجوء الى المحاكم المختصة, في مثل هذه الشراكات المعمول به حاليا وعالميا هو ان هناك مؤسسات التحكيم, اذا دخلنا في صراع مع هؤلاء سنبقى سنتين او ثلاث , وهذا النوع من المشاريع يحتاج الى النجاعة وعدم تضييع الوقت, وبالتالي اللجوء لمؤسسات التحكيم هو احسن اختيار لربح الوقت, نقوم بالاتفاق على محكم او ثلاثة ونحدد الزمن اما شهر او شهرين او ثلاثة ونتوصل بالحكم, اذا مثل هذه الاتفاقيات حبذا لو قمنا بإعادة الصياغة "في حالة وجود الخلافات نلتجأ الى المحاكم", والمحاكم نتركها في حالة وجود خروقات. وشكرا

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية

لدي ملاحظات دقيقة ومختصرة في ما يتعلق اولا بالاتفاقية, الملاحظ هو انه لا يتم الاشارة الى المقتضيات الدستوري في الديباجة, وكما نعلم انه في المقتضيات الدستورية وخاصة من الفصل 31 الى غاية الفصل 34 تحددت اختصاصات اشراك الشباب في المجال الرياضي والتربوي والاجتماعي, لذا اقترح اضافة المقتضيات الدستورية الى الاتفاقية, وهناك مقترح بضرورة استحضار مقاربة النوع الاجتماعي عند احداث الملاعب, وكذلك تخصيص ملعبين للأشخاص في وضعية اعاقة لان لديهم مواصفات خاصة يجب ان تكون في متناولهم ويجب استحضار هذه المسألة لنتمكن من تلبية حاجيات الفئات المستهدفة داخل الجماعة, كذلك استحضار البعد البيئي, وكذلك اقترح الابتعاد عن المدار الخارجي للسور لإحداث هذه الملاعب, والعمل في اطار العدالة المجالية لإحداث بعض الملاعب داخل المدينة العتيقة, ونعلم انه توجد العديد من القطع الارضية التابعة للأملاك الخاصة ومع الاسف تبقى فقط نقط سوداء لرمي الازبال والنفايات, وهذا لتقريب هذه الملاعب من الشباب والطفال داخل الاحياء التي تعرف هشاشة و انحراف وبعض الظواهر التي تمس شبابنا واطفالنا, هذا بالنسبة للمقترحات واؤكد على مسألة الاشخاص ذوي الاعاقة في إحداث ملاعب خاصة بهم.

شكيب اريج.....مستشار جماعي

اولا من حيث المضمون ومن حيث الجوهر نثمن هذا التوجه لتعزيز البنية الرياضية بالمدينة ونشكر السيد النائب على المعلومات التي ادلى بها والسيد رئيس المصلحة ايضا, لكن مع ذلك بداية اسجل شح وضعف في المعلومة وقلتها بخصوص هذا الموضوع, لأنه لم يتم اعطائنا اي جرد للملاعب الموجودة ولا التي هي مبرمجة واماكنها وامد واجل تنفيذها, لان منها ما هو مبرمج في برنامج العمل, ومنها ما هو في اطار الشبيبة والرياضة او في اطار سياسة المدينة, لكي يكون لدينا تصور واضح لأننا نتكلم على اربعة ملاعب من اصل كم؟ ويجب ان يكون تصورنا واضحا حسب توزيعها, يجب ان لا يقال لنا ان هذه الملاعب واحد منها يبنى والاخر مبرمج والاخر لم نجد بعد الارض التي سيقام عليها, علينا ان نوضح تصوراتنا, مثلا نقول انه في افق 2026 سيكون لدينا 10 ملاعب هذه مع هذا الاتجاه والاخرى مع ذاك, وبالتالي كان العرض و انا أؤاخذ المسؤولين عليه لو انهم

يقدمون لنا عرضا في هذا المجال ولم يفت الاوان بعد, لأنه سنتكلم عن ملاعب القرب ان شاء الله في دورات اخرى وفي اتفاقيات اخرى, لذلك اهيب بالسيد النائب المحترم المتعلق بالرياضة, و ايضا لا يفوتني الامر حتى اسجل ايضا المجهود الذي قامت به لجنة المالية في هذا الامر وجلسنا هنا بالساعة او اكثر لكن في الاخير لم يقدم لنا ولو تقرير لهذه اللجنة التي كانت تناقش هذا الموضوع بالضبط والذي كانت فيه افادات جوهرية جيدة كانت ممكن ربما اقول وليعذرني السادة المستشارين ان اغلب ما قيل لي في هذا الصباح هو تكرار لما كان في تلك اللجنة الذي لو قدم لنا لأعفانا من تلك الامور, ولذلك اؤكد على ان هذا الدور يجب ان يكون للجان ويجب دائما ان تكون لجنة, وحتى اذا لم يستطيع رئيس اللجنة ان يقدمه لنا قراءة فهناك نائب رئيس اللجنة واذا لم يتوفر فيوجد موظفين محترمين الذين احييهم على المجهودات التي يقومون بها بالمناسبة, هناك امور لا اريد الاطالة فيها لأنه سبق ذكرها لدي هواجس من الشراكة بين المجلس الإقليمي و اتمنى انها لأنه سابقا في مسألة القاعة المغطاة سجل تأخر وعدم الوفاء بالالتزام وفي الاخير تغيير بند اساسي الذي نتناقش عليه اليوم هو "صاحب المشروع" او المشروع الذي كان للمجلس البلدي واصبح للمجلس الاقليمي نحن ليس لدينا اي اشكال لكن ما دمنا نصادق عليه اليوم بانه باسم المجلس الجماعي يجب التنصيص على هذه النقطة ويجب الحرص على اننا نؤكد على هذه الامور وعلى الالتزامات المالية والزمنية, لان الزمن اصبح بثمن, واخيرا اتمنى ان تعطى لنا المعلومات نحن كمستشارين لإعطاء استشارتنا فقط, فنحن لا نقرر الذي يقرر هو المكتب المسير والمجلس ككل, ونتمنى ان تعطى لنا جميع معطيات هذه الملاعب لكي نعطي افادات واستشارات في الصميم. تحياتي. شكرا

سعاد اريب.....مستشارة جماعية

ايضا وفي نفس السياق اقول بأن ما اجده ربما يحتاج لإشارة داخل هذه الاتفاقية سواء ما يتعلق بالتمهيد او في المحتوى اود اذا ان اشير الى ان الجميع يعلم بانه في اطار اصلاح منظومة التربية والتكوين كان هناك حوار اكاد اقول حوار اجتماعي وفتحت بوابة وطنية للمشاورات من اجل الذهاب بالمنظومة الرياضية بل بالمنظومة التربوية ككل في اتجاه ايجابي حتى يكون تأثير على مستوى الاخلاق والمستوى الجسماني, لذلك اجد انه من الغرابة ان لا يكون في هذه الاتفاقية اشارة لوزارة التربية حتى تتحقق نتيجة ايجابية بشكل اكبر اعتقد انه من الضروري الاشارة الى المديرية الاقليمية على الاقل, والاخذ بعين الاعتبار المشاورات التي تم تقديمها من طرف جميع الشركاء ونبني عليها الان الاتفاقية فقط من اجل الانجاز ربما سيعتقد البعض انها تتحدد فقط في البناء او في الفضاء او التجهيزات, وهذا لا يمكن ان نحكم عبره بنجاح الاتفاقية او بنجاح الفكرة اصلا, و انا التمس ان تضاف الى هذه الاتفاقية سواء للتمهيد, لان هناك مذكرات وهناك ما يشير بالنسبة لوزارة التربية الوطنية الى ما يمكن ان ينجح هذا النوع من الخطوات او المشاريع فأرجو ان تضاف.

ايضا ما اريد ان اشير اليه ربما ان هناك نقطة تبدو ذات اهمية بالنسبة لي, و اثير حولها الحوار في مجال الملاعب السوسيو رياضية وهذا النوع من الملاعب التي لم يتم الاشارة اليها داخل الاتفاقية وهي تعتبر نقطة مهمة جدا في ما يتعلق بالتنوع, وقد اشار احدهم الى موضوع كرة القدم بدقة, وهذا النوع من الملاعب غير موجه فقط نحو نوع واحد من الرياضات, اذا فالتنوع مطلوب, بالنسبة للتجهيزات ارى انه من الواجب ان تتم الاشارة الى التجهيزات اللازمة, ايضا من المواد التي يجب الاشارة اليها داخل الاتفاقية وهي مسألة غياب التأمين وهو شيء ضروري بالنسبة لهذه المادة, ولي رجاء بان تدخل فئة وهي مكون اساسي في المجتمع وهي فئة المتقاعدين, وللأسف في مدن اخرى نرى ملاعب خاصة بهذه الفئة, وبالنسبة لتارودانت نجد فقط فضاء للكرة الحديدية بالنسبة للمتقاعدين, ويجب التفكير في هذا الاتجاه. هذا كل ما لدي وشكرا

زهرة دنبي.....مستشارة جماعي

فيما يخص هذه النقطة اثمن مداخلة الاخوان والاخوات, سأضيف اضافة وهي حبذا لو ان السيد النائب المكلف بالقطاع اعطنا قراءة لوضعية هذه الملاعب او هذه الرياضة, وكما قال السيد شكيب الملاعب المبرمجة والتي في قيد البرمجة والتي في طورالانجازوالتي انجزت, لكي يكون لدينا تصورعام او بطاقة تقنية حول الموضوع ككل اين نحن و اين وصلنا وكم بقي امامنا, يعني دراسة بسيطة جدا في قطاع التخصص في هذا النوع من الرياضة, والنقطة الثانية بالنسبة لتقرير لجنة المالية هناك عدد من الملاحظات التي طرحت ومنها ما لم يطرح, منها ما ادرج في هذه الاتفاقية, لان الاتفاقية عندما عرضت على لجنة المالية كان فيها 12 بند اي 12 مادة, وما بين يدي الاخوان المستشارين الان فيه 16 مادة يعني تم اضافة 4 مواد بناء على تعديلات التي ادرجت في لجنة المالية, بدل وان تقرير لجنة المالية تم قراءته للسادة المستشارين لمعرفة ماذا نوقش وماهي الامور المستجدة لكن هناك تقريبا 80% تداولها الاخوان المستشارين.

المادة الثامنة : المادة السادسة تقول بان صاحب المشروع هي جماعة تارودانت, لكن في المادة الثامنة نجد " تسلم الملاعب الرياضية بعد انجازها الى جماعة تارودانت" تساؤلي هو : ممن ستسلم ؟ فالجماعة هي صاحبة المشروع, لذلك ارى بان هذه المادة لا محل لها في الاتفاقية, لان الملكية في الاساس لجماعة تارودانت. هذه ملاحظاتي, وشكرا

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس

فقط بهذه المناسبة اود التذكير بما يخص تفعيل الاتفاقيات, لان عدد من الاتفاقيات تمت المصادقة عليها وبقيت معلقة والخوف ثم الخوف ان يكون مصير هذه الاتفاقية هو مصير الاتفاقيات السابقة, منها اتفاقية سياسة المدينة التي اتفق فيها المجلس على ان يوفر الوعاء العقاري للوزارة لإنجاز ملعبين, ولازالت تتملص من مسؤوليتها في انجاز هذه الملاعب, في الوقت الذي سيكلفها فقط 120 مليون سنتيم اي 60 مليون سنتيم لكل ملعب, جميع الوزارات التزموا بالاتفاقية الا هذه الوزارة , ونحن نعلم الحيثيات السابقة ولن ندخل في تلك الامور, ومبرراتهم الغير مشروعة تجاوزناها الان, وبالتالي لا يمكن تضييع على مدينة تارودانت ملعبين لان الوعاء تم شراءه وتحفيظه وتم ارسال المراسلة لهم والاتفاقية نهائية وليس لديهم اي مبرر يجعلهم يرفضون انجاز هذه الملاعب, ولن اذكر الإجراءات والاتصالات التي اجريت, اذا هناك ملعبين يجب على وزارة التربية الوطنية والشباب ان تنجز هذه الملاعب.

كذلك قضية القاعة المغطاة, والاخوان يشيرون الي مسألة "صاحب المشروع" حيث كانت متابعة العمل في اطار المبادرة الوطنية والتنمية البشرية حتى وقع اشكال وقررت انها لن تتدخل في البنيات التحتية, وفي اطار التسهيل والخروج من هذه الحسابات الضيقة كان المجلس الاقليمي هو "صاحب المشروع", وبعض الاخوان واعضاء المجلس الاقليمي متابعين لهذه القضية ويعلمون حيثيات الموضوع, حيث تم اعطاء ما يناهز 235 مليون للمجلس الاقليمي, ولتسريع افتتاح القاعة التزم المجلس في اطار الجلسة التي كانت بحضور السلطات المحلية وحضور الجهات المعنية بانه سيتكلف بالتهيئة الخارجية في اطار التهيئة العامة للمدينة, لكن لحد الساعة لازال هذا المشروع لم يتجاوز بعد بعض الاجراءات الادارية .

بالنسبة للاتفاقية مع وزارة التربية الوطنية والشباب و انا اؤكد على القضية التي اشارت اليها "الاستاذة ازوران" وقد اشرت الى هذه المسألة مع الاخوان في المكتب انه من الجيد ان تكون اتفاقية مع وزارة التربية والشباب بان يتم استغلال الفضاءات المتواجدة داخل المدينة العتيقة اي داخل الاسوار, حيث اننا نواجه مشكلة الوعاء العقاري ولدينا فضاءات شبه مهيكلة فقط تحتاج الى بعض اللمسات وتصبح فضاءات ستحل لنا مسألة ملاعب القرب, وأعطيت مثال اعدادية الرحال مسكيني

التي تتوفر على قاعة مغطاة التي يمكن ان تخصص فقط للأطفال والنساء كما اشار بعض الاخوان, وكذلك المؤسسات التعليمية مثل الحسن الاول و ابن سليمان الروداني وهذا شيء يحل لنا مشكل الوعاء العقاري. واعيد التأكيد على قضية تفعيل الاتفاقيات مثلا مع الجماعة الملكية والجمعيات المتخصصة كذلك الجماعة الملكية لكرة القدم والدراجات والعاب القوى, اذا هناك العديد من الفضاءات والعديد من الاتفاقيات.

الاتفاقية التي نحن بصددها الان سنصادق عليها بإذن الله ويبقى الامر انه يجب انجازها, واعيد التأكيد على اتفاقية سياسة المدينة بان الملعبين يجب انجازهما وخصوصا ان وزارة التربية الوطنية والشباب هي الوحيدة التي لم تلتزم بعد في اطار سياسة المدينة. وشكرا السيد الرئيس

محمد حاتمي.....مستشار جماعي

فقط هذه النقطة التي تطرق اليها السيد الحريري وباقي الاخوان وهي وزارة الشباب في نظري انها يجب ان تكون شريك في هذا المشروع, هل قام المجلس بالاتصال بهم ورفضوا ؟ هل قانونيا لا يجب اشراكهم؟ لماذا لم تدرج وزارة الشباب في هذه الاتفاقية ؟ يجب ان يساهموا ولو بمواد او اعمال الصيانة.

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس

صراحة تدخلات الاخوان كلها جاءت في الصميم, وملاحظات قيمة يمكن اضافتها لهذا المشروع, فقط كتوضيح كان هناك ترافع للسيد الوزير الذي هو رئيس الجماعة حول ملف اضافة مجموعة ملاعب القرب بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة, في الزيارة الاخيرة للسيد الوزير شكيب بن موسى الى مدينة تارودانت وقام بالزيارة الى القاعة المغطاة لان التزام الوزارة هو التجهيز, فلما زار القاعة رأى بان المبلغ المرصد في سياسة المدينة غير كاف خصوصا مع ارتفاع الاسعار الحالي, ثم اقترح عليه السيد الرئيس اضافة الملعبين الذين ذكرهما السيد اسماعيل الحريري بان يضيف ثلاث ملاعب اخرى ليصبح العدد خمس ملاعب, وقد اعطى الموافقة المبدئية في اطار برمجتهم خلا سنتي 2024/2023, اذا هناك ترافع حول اضافة ملاعب القرب بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة, من جانب اخر عرض على المجلس الجماعي ان يساهم معنا في الملاعب لذلك قررنا تقييده في هذه الاتفاقية التي هي لصالحنا لأنه ان يعطينا المجلس الاقليمي ملعبين هذا امر ليس بالسهل في ظل هذه الظروف المتعلقة بتعبئة الموارد المالية, وكما نعلم انه لا وجود للموارد المالية لا لدى الجماعات ولا المجالس الاقليمية, لكن ولله الحمد عندما توصلنا منه بالموافقة المبدئية قررنا ان نبدئ بهذه الاتفاقية اولا, لكن هناك ترافع مع وزارة التربية الوطنية وهذا شق اخر قادم من الافق.

بالنسبة للملاحظات صراحة كانت قيمة وانه لمن الجيد ان نبرز ملاعب مقاربة النوع وتنوع الفئات منها المتقاعدين, ذوي الاحتياجات الخاصة, لدينا النساء, هذا امر جيد, وممكن ان نقوم بلقاء خاص للتفصيل جيدا في برمجة الاماكن, وسيقوم السيد النائب عبد العالي الحوس المكلف بالرياضة بعرض التقرير الذي ذكرته السيد زهرة دنبي حول : وضعية الملاعب, ماذا لدينا, وما هي التزاماتنا, وكل هذا في اطار ترافع السيد الرئيس ونقوم بالتحديد ساعتها, وهو لديه مجموعة من الاقتراحات لمجموعة من الأماكن, والمهم لدينا اليوم هو الاتفاقية لكي تكون برمجة المجلس الاقليمي , اما البرمجة المالية الخاصة بنا فهي موجودة, لدينا (l'article) الملاعب فيه مليوني درهم موضوعة في برمجة 2023.

فليتفضل السيد النائب عبد العالي الحوس لإعطائنا مجموعة من التوضيحات للاماكن المقترحة والتقرير الممكن انجازه, لتمكين الاخوان من الاطلاع بدقة اين وصلنا في موضوع ملاعب القرب. وشكرا

عبد العالي الحوس.....النائب الثاني للرئيس

كما احطت بنقطة الاتفاقية هذه التي قمنا بها مع المجلس الاقليمي التي جاءت بعد عدة تر افعات مع السيد رئيس المجلس الاقليمي من اجل الاستفادة من مجموعة الملاعب المخصصة لإقليم تارودانت حيث تواصل معنا على اساس ملعبين او ثلاث ونظرا لتر افعنا معه توصلنا الى اتفاقية اعداد اربعة ملاعب, وهذه الاتفاقية تعتبر خاصة بيننا وبين المجلس الاقليمي ولا نريد اضاعتها من بين ايدينا لانها تعتبر فرصة جيدة, وبالنسبة لاقتراحات انجاز هذه الملاعب فنحن بصدد تحديد مجموعة من الاقتراحات منها : منطقة اولاد الغزال, وكذلك المركب السوسيو اجتماعي هنا قرب وكالة المحافظة العقارية, ولدينا حي الزرايب اولاد بنونة, منطقة باب الحجر, و ايضا ملعب لاسطاح الجديدي هناك فضاء فارغ قررنا احداث ملعب فيه لفك الخصاص الذي تعاني منه منطقة لاسطاح, بالنسبة لحي الزيدانية وحي اكويدير ليدنا مشكل العقار حيث ان الجماعة ليس لديها عقار خاص في تلك المناطق, ونحن بصدد البحث عنه من اجل احداث الملاعب عما قريب ان شاء الله.

بالنسبة لنوع الرياضات التي ستزاول في هذه الملاعب فهذه الملاعب مفتوحة لاحتضان جميع الرياضات, لدينا فريق الهوكي لمدينة تارودانت الذي يعد من الفرق العريقة بالمدينة والذي سيمثل المنتخب المغربي في البطولة الافريقية قريبا بمصر.

بالنسبة لصيانة هذه الملاعب فقد عاينا الامرين في هذه السنة نظرا لمشكل الاعتماد المخصص للصيانة, ففي الميزانية السابقة كان فيها 0 درهم, ونحن بصدد تشكيل فريق الصيانة والمتابعة لجميع ملاعب المدينة بما فيها ملعب لاسطاح الذي عرف مجموعة من الاصلاحات, ونحن الان بصدد اعداد دراسة خاصة بالملعب من اجل ازالة المدرج الذي يشكل مشكل للمشجعين وكذلك تجهيز مر افقه وكذلك تجهيز الملعب المحاذي له من اجل تحضيره لكي تتم به الاتفاقية التي تجمعنا بالجامعة الملكية لكرة القدم .

وهنالك اتفاقية اخرى مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من اجل احداث ملعب اخر في القريب ان شاء الله.

جاء في المادة السادسة "جماعة تارودانت هي صاحبة المشروع وهي التي ستتتبع الانجاز من بدايته الى نهايته .

بالنسبة لمشكل القاعة المغطاة فقد تم حله وستبدأ الاشغال في القريب ان شاء الله, وبالنسبة للمدير الاقليمي للتعليم والرياضة تواصلنا معه لكونه الطرف الثالث من اجل اتمام الاشغال المتبقية في هذه السنة ان شاء الله.

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس

شكرا السيد النائب, فقط لدي اضافة باختصار بالنسبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية فهي مساهمة معنا في ملعب, بناء على اللجنة المحلية ليوليوز 2022 بحيث تمت المو افقة على بناء وتشييد ملعب القرب بمبلغ 300 الف درهم وتكملة المبلغ على الجماعة, وقريبا سترصد اعتمادات هذا الملعب, كذلك بالنسبة للإخوان الذين تكلموا على المؤسسات التعليمية التي تسميها وزارة التربية الوطنية المؤسسات ذات البابين مثل اعدادية الرحال مسكيني واعدادية الحسن الاول وثانوية ابن سليمان الروداني تجد الملعب منفصل على المؤسسات التعليمية, فقد قمنا بفتح نقاش مع السيد المدير الاقليمي للتربية الوطنية على اساس ان هذه الملاعب التي ستأتي من الوزارة نحاول تفرقتها على بعض المؤسسات التي ذكرناها, لأنه فعلا كما قالت الاستاذة زينب الخياطي بالنسبة لداخل الاسوار لدينا مشكل الملاعب بحيث لا يوجد غير ملعب واحد الموجود في احفير, وعدة ملاعب عشوائية اغلبها بقع ارضية تابعة للأحباس, فوجدنا ان احسن طريقة هي اللجوء الى المؤسسات التعليمية بحيث لدينا مؤسسة الرحال المسكيني داخل الاسوار والان نحن في صدد نقاش مع المدرسة الابتدائية الوفاق, ونحن نتمنى من الله ان تسرع الاتفاقية التي قمنا بها مع وزارة التربية الوطنية لدعمنا بالملاعب التي يتر افع عليها السيد الرئيس, وفي هذا النطاق

سندخل في باب المؤسسات التعليمية لنختار منها الانسب لتحقيق القرب, لان القرب لدينا في الملاعب غالبا خارج الاسوار, لأنه بداخلها لدينا اشكال في الوعاء العقاري الذي غالبا وكما تعلمون يا اما خاص وتقريبا يوجد ملعب او اثنين وهم "جنان القرع وجنان بلارج" وبالنسبة لجنان القرع يوجد فيه مشكل الورثة لم يتم تصفيته بعد, لكن اذا ذهبنا في اتجاه المؤسسات التعليمية يمكن ان نحقق القرب الذي نطمح له داخل الاسوار.

مولاي هشام اشرف .....مستشار جماعي

لدي نقطتان اود الاشارة لهما، اولا من المهم ان تكون هذه الملاعب خارج السور, لأنه رغم السياج الا ان المشجعين دائما ما يتركون وراءهم الازبال, والمسألة الثانية هي مسألة الصيانة، في الجلسة التي كانت مع لجنة الرياضة مع السيد عبد المنعم حاولت ان استفسر على كيفية اقتناء الشباب لتذاكر المباريات, لما لا نقوم بأحداث موقع على الانترنيت مع امكانية اعادة ضبط الوقت ويكون خاص بملاعب القرب في مدينة تارودانت, حيث يستطيع هؤلاء الشباب اقتناء تذاكرهم, التعرف على اثمنة التذاكر, توقيت المباريات, هذا سيشجع الشباب على الذهاب الى الملاعب وممارسة الرياضة. ومسألة اخرى يجب ان تكون صيانة هذه الملاعب بشكل مستمر, غير ان المدخول من هذه الملاعب غير مهم لكن ستكون لابأس بها لتدخل في صيانة الملاعب, لأنه في المدن الاخرى التي قامت بنفس التجربة من قبل ولا تحصل هذه الملاعب على صيانة تنسى وتصبح محطات لرمي الازبال وتصبح محط تشويه للمدينة, غير ان المغزى منها هو اعطاء جمالية للمدينة ومساعدة الشباب على ممارسة رياضاتهم المفضلة والابتعاد عن الانحراف. وشكرا

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس

شكرا دكتور اشرف, صراحة ملاحظة قيمة, لأنه من الجيد ان نفكر في برنامج لتسريع وتجويد الاداء.

عبد المنعم المناني.....رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية

شكرا السيد الرئيس, اشكر السادة الاعضاء على تدخلاتهم التي تدخل في اطار تجويد هذا العمل بما فيه القطاع الرياضي.

بطبيعة الحال كان هناك بعض التساؤلات حول وضعية قطاع الرياضة في مدينة تارودانت, وكما اشار السيد النائب ممكن ان يكون هذا موضوع لقاء يمكن ان نبسط فيه بشكل كبير وضعية الرياضة والملاعب, كذلك يجب التذكير انه في الرياضة ما هو داخل في المباريات الرسمية حيث تنافس الفرق في العصب والجمعيات المغربية, وكذلك هناك بعض المباريات التي تمارس في الاحياء.

كما نعلم جميعا ان الضغط يقع على رياضة كرة القدم, باعتبار ان المدينة يتواجد فيها حوالي 6 فرق كرة القدر بما يعادل 5 فرق للذكور وفريق واحد للإناث, بالإضافة الى كرة القدم داخل القاعة, اذا اصبحنا نتحدث عن 7 فرق لكرة القدم كلها تنافس ضمن المنافسات الرسمية لعصب الجامعة الملكية المغربية.

بالنسبة للفرق المتواجدة على صعيد مدينة تارودانت لدينا : اتحاد تارودانت, اجاكس الروداني, الرجاء الروداني, فضاء الاخوة, فلاح تارودانت, هذا بالنسبة لفرق الذكور, ولدينا امجاد تارودانت بالنسبة لفريق الاناث, بالإضافة الى المنارة لكرة القدم المصغرة, بالإضافة الى كرة اليد, كرة السلة, الكرة الطائرة, وناديين لكرة المضرب والهوكي, وهذا يجعل الضغط كبير على الملاعب, وكما نعلم ان مدينة تارودانت تتوفر على ملعبين : "ملعب الاب جيكو" و"ملعب محمد الجديدي" وهذا يجعلنا نعاني في اطار توزيع حصص التدريب وكذا المقابلات الرسمية, ويبقى لدينا هامش واحد يمكن ان تمارس فيه الرياضة وهو ملاعب القرب, لأنه مع الاسف الجماعة تتوفر على ملعبين مضغوطين بشكل كبير ويحتاجان للصيانة في الوقت الذي يتعطش

الشباب لممارسة الرياضة لأنه عندما تفتح الملعب امام الشباب ولو لساعة او ساعتين من الزمن فانه يبتعد عن الممارسات المشينة التي تقوده الى الانحراف والادمان.

موضوع الاتفاقية هو احداث اربعة ملاعب داخل المدينة بالإضافة الى خمس ملاعب اخرى التي هي الان موضوع النقاش مع الوزارة, بالإضافة الى ملعب مبرمج في اطار دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية, هذا سيعطينا زخم كبير لملاعب القرب ممكن ان تلبي من 60 الى 70 % من حاجيات شباب المدينة وبالتالي سنكون قد خلقنا توازنا.

الاشكال الثاني الذي اشار اليه السيد الرئيس وهو الوعاء العقاري في اطار خلق العدالة المجالية, هذا الاشكال يكمن في عدم توفير الوعاء داخل الاسوار لاحتضان هذه الملاعب, وهذا يمكن ان يكون موضوع نقاش المجلس مع الوزارة المكلفة بالرياضة والتعليم من أجل فتح هذه المؤسسات. وشكرا .

سعاد اريب.....مستشارة جماعية

تحية مجددا, اريد فقط ان اشير الى نقطة واحدة , لأنه بعد تدخل الدكتور اشرف اشار انه من باب الاجتهاد ان يتم خلق منصة وهذه مبادرة سبقت بمدينة الرباط التي تتوفر تقريبا على 160 ملعب قرب حيث تم فتح هذا الموقع للحجز, و انا حسب علمي فملاعب القرب مجانية للجميع يعني انه يمكن للجميع ممارسة الرياضة داخلها بالمجان, واريد توضيح هذه المسألة في موضوع الاتفاقية, اذا هل هذه الملاعب مجانية ؟ هل يؤدى عنها ؟ هل هناك فئة معينة ستؤدي؟ يجب توضيح هذا الامور لأنها من باب حق المواطن.

ايضا اريد ان اشير الى ان وزارة الداخلية منذ 2018 وهي تشتغل على الصيغة او الاطار الذي يجب ان يكون عليه ملعب القرب, فبالتالي يمكن البحث في هذا الاتجاه لإضافته للحصول على مشروع متكامل في صيغته النهائية. وشكرا

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية

شكرا السيد الرئيس , فقط اشارة اغفلتها في مداخلتي الاولى, هي اعتبار الرياضة الية من الية الادماج والاصلاح, لدي مقترح في ما يتعلق بتهيئة فضاءات الالعاب داخل السجن المدني حاليا لمدينة تارودانت خاصة جناح الاحداث للأسف غير مهيئ ولا يسمح بلعب الاحداث الجانحين و كدلك فضاء ساحة السجن الدي يهم جميع الساكنة السجنية, و بالتالي ضرورة التفكير في استفادت هده الفئة على اعتبار ان يكون الاشتغال مع الجميع وان لا يكون هناك اقصاء لبعض الفئات, و بالتالي ان لم يكن التفكير في تهيئ هده الفضاءات من خلال اما المبادرة الوطنية او المجلس الاقليمي بترافع من الجماعة الترابية, نعلم ان اشكالات الاصلاح و الادماج تدخل فيهم الرياضة لكن مع الاسف الفضاء غير صالح وغير مجهز باعتبار ان يؤدي الخدمات المطلوبة منه في اطار هدا المشروع المؤسساتي و مشروع الدولة المغربية في مجال الادماج بأحداث الجانحين و في مجال عدالة الجانحين و شكرا.

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس

شكرا الأستاذة الخياطي, في الحقيقة هده الفكرة عميقة, وبهذا علينا ان نفكر في هده المؤسسة السجنية وخاصة فئة الاحداث, جيد لنناقش هده الفكرة مع المجلس الاقليمي و بعد دلك المبادرة, في اطار اللجنة المحلية يتواجد معنا الان السيد الباشا, لنطرح هده الفكرة الصحيحة و خاصة فئة الاحداث.

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية

فقط في اطار البحث عن الوعاء يجب ان يفتح نقاش مع وزارة الاوقاف, لان هنا اراضي كثيرة وتشكل تهديد على الساكنة كنقط سوداء ولا يوجد اي اهتمام بها, ثانيا اريد الدخول لتسمية هده الملاعب, ملعب الجديدي, هدا السيد ليست له علاقة بتارودانت, اليس لنا الحق في تغيير الاسماء ونعطي اسم مثل المرحوم السيد فرحان و السيد حرار رحمهم الله, هؤلاء اعطو الكثير لأطفال تارودانت, هل هناك امكانية لتغيير الاسم لاحد الاسماء الوردانية؟ اضافة الى تسمية هده الملاعب بأسماء الافراد الدين اعطو في الكرة او في الرياضة ككل في المدينة او في الاقليم وشكرا.

محمد حاتمي.....مستشار جماعي

السيد هشام اقترحت في فكرة صيانة الملاعب بأن نأخذ الاموال التي نكسبها من كرائها لنصرفها عليها, هنا في مبدا الشمولية لا يمكن ان تأخذ اموال هده الملاعب وان تخصصها, لأنه للقيام بهده العملية يجب ان تأخذ جميع الملاعب وتخصصهم, الفكرة هنا جيدة لكن يجب ان نجعل لجميع الملاعب او بالأحرى جميع الرياضات حساب خصوصي و يصادق عليه في الميزانية, اي كل ما يكسب منه يصرف فيه مثلا لمستشفى و CHU .. وشكرا.

مولاي هشام اشرف.....مستشار جماعي

نعم, انا سأعقب على ما قالته السيدة ازوران لأنه قالت ان السيد الجديدي لم يعطي لمدينة تارودانت, بالعكس يجب ان تعرفوا قصة السيد الجديدي فهو اول لاعب مغربي ينتقل بعقد كان يلعب في مالاغا (MALAGA) و جاء لتارودانت كاول مدرب لاتحاد تارودانت اي انه سلف كرة القدم في مدينة تارودانت, يمكن ان السيدة ازوران لم يكن لديها علم, و توفي بمدينة تارودانت اي ان رجال تارودانت ليسوا من ازدادوا بها, مثل PERE JIGO ازداد بتارودانت ودهب الى الدار البيضاء,

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس

طبعا المرحوم السيد الجديدي فهو من الاشخاص الدين اعطوا في الكرة على المستوى الوطني والدولي والروداني. .

عبدالمنعم.المناني.....رئيس مصلحةالشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية

باختصار فقط فيما يتعلق بتسمية الملاعب, في اطار مداولة المجلس تمت تسمية تلاث ملاعب : ملعب الاب جيكو وهو الملعب المعشوشب الطبيعي, ملعب محمد الجديدي بلاسطاح, ثم ملعب حماد السرحاني يعني هو مسمى بفضاء العاب القرب بلاسطاح. وشكرا السيد الرئيس

<u>عملية التصويت</u>

بعد ذلك عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمجلس الإقليمي لتارودانت من أجل إحداث ملاعب القرب على تراب الجماعةللتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد2022/70	الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمجلس الإقليمي لتارودانت من أجل إحداث ملاعب القرب على تراب الجماعة.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 14 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمجلس الإقليمي لتارودانت من أجل إحداث ملاعب القرب على تراب الجماعة ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 23 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها.....: 23 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين.....: 23 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	محمد حاتمي	سعاد اريب	كنزة عزمي
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	محمد جبري	اسماء لقجدر
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	عبد الجليل ايت الجران	زهرة دنبي
فاتحة موفق	سعاد ابلعيد	محمد احسان	حامد جودي
رشيد فنان	نزهة ايت حبان	زينب الخياطي	مولاي هشام أشرف
هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	فضمة ازوران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت .....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمجلس الإقليمي لتارودانت من أجل إحداث ملاعب القرب على تراب الجماعة كما يلي:

المملكة المغربية
وزارة الـــداخلية
جهة سوس ماسة
إقـــليم تارودانت
جماعة تارودانت

اتـفـاقـيـــــة شراكـــــة
لإنـجـاز مـلاعب سوسيـو ريـاضيـة لـلـقـرب
بـجمـاعـة تـارودانـت

اتـفـــاقيــة شراكة لإنجاز ملاعب القرب بجماعة تارودانت.

بـيـن:

- **المجلس الإقليمي لتارودانت؛**
- **جماعة تارودانت؛**

تـمـــهيـــد

❖ استحضارااللتوجهات الملكية السامية الرامية إلى تطوير النسيج الحضري لمدن المملكة بشكله المتناسق والمتوازن، والارتقاء بها إلى مستوى تطلعات ساكنتها.

❖ وفي إطار تفعيل السياسة الحكومية المتعلقة بسياسة المدينة و القائمة على مقاربة أفقية تكفل التقائية تدخلات قطاعات متعددة، و الهادفة إلى ضمان نمو منسجم و متناسق للمراكز الحضرية التي تعرف تطورا سريعا وضغطا اجتماعيا وخصوصا على مستويات متعددة.

❖ تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 84-15-1 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

❖ تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات.

❖ وبناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 02-09-1 الصادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 08-45 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها.

❖ وبناء على المرسوم رقم 2.09.441 الصادر في 17 محرم 1431 موافق 3 يناير 2010 بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومجموعاتها.

❖ و بناء على القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 في 15 ذي الحجة 1412 موافق 17 يونيو 1992.

❖ واعتبارا للنقص الذي تشكو منه جماعة تارودانت والتي لا تزال تفتقد لبعض المقومات الضرورية كوسط حضري؛

❖ واهتماما بفئة الشباب وتمكينه من ممارسة أنشطته الرياضية من خلال إحداث تجهيزات سوسيو رياضية؛

❖ وتعزيزا لآلية الشراكة التعاقدية الرامية إلى تكثيف التعاون و تفعيله مع مختلف الفاعلين و المتدخلين و توظيف مواردهم ووسائلهم لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وفق أهداف نوعية وكمية مدروسة؛

❖ وبناء على رغبة الطرفين المتعاقدين، كل حسب اختصاصه، في المساهمة في تمويل مشروع انجاز ملاعب القرب بجماعة تارودانت بمدينة تارودانت .

❖ و بناء على محضر مداولات المجلس الجماعي في إطار دورته العادية أكتوبر 2022 خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 14 أكتوبر 2022.

تـــم الاتفـــاق علـــى ما يلـــــى:

المادة الأولى: موضـوع الاتفاقيـة

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد وتنظيم إطار تدخل الطرفين المتعاقدين من أجل إنجاز وتمويل الأشغال المتعلقة بإنجاز ملاعب القرب بجماعة تارودانت، كما تحدد هذه الاتفاقية التزامات الطرفين ومساهماتهم المالية ومدة وكيفية إنجاز المشروع.

المادة الثانية: أهداف الاتفاقية

يهدف مشروع تأهيل جماعة تارودانت إلى إنجاز الأشغال التالية:

- **إحداث أربعة ملاعب القرب بجماعة تارودانت ؛**

المادة الثالثة: الكلفة الإجمالية للمشروع

تقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بمبلغ .**4 000 000.00** .درهم، موزعة على الشكل التالي:

المشاريع	الكلفة بالمليون الدرهم
- إحداث أربعة ملاعب القرب بجماعة تارودانت ؛	4
المجموع العام	4

المادة الرابعة: الجدولة الزمنية لتعبئة الموارد المالية

تلتزم الأطراف المتعاقدة بتعبئة مساهماتها المالية وفق الجدولة الزمنية التالية:

الشركاء	المساهمة المالية (بالدرهم)	الجدولة الزمنية لتعبئة المساهمات المالية	
		2023	2024
المجلس الإقليمي لتارودانت	2 000 000.00	1 000 000.00	1 000 000.00
جماعة تارودانت	2 000 000.00	1 000 000.00	1 000 000.00
المجموع	**4 000 000.00**	2 000 000.00	2 000 000.00

المادة الخامسة: التزامات الطرفين المتعاقدين

يلتزم الشريكان بالمساهمة في تمويل المشروع حسب مجالات تدخلاتهما وفي حدود المبالغ المحددة كما يلي :

1- إحداث أربعة ملاعب سوسيو رياضية؛

المشروع	كلفة المشروع مليون درهم	الشـركـاء والمساهمات المالية للأطراف المتدخلة	
		الجماعة	المجلس الإقليمي لتارودانت
بناء مراكز سوسيو رياضية للقرب	**4**	**2 000 000.00**	**2 000 000.00**
المجموع	**4**	**2 000 000.00**	**2 000 000.00**

المادة السادسة : طريقة صرف المساهمات.

يعمل الطرفان المتعاقدان على توصيل مساهماتهما المالية الى ميزانية جماعة تارودانت بصفتها صاحبة المشروع بالحساب المفتوح بالخزينة الاقليمية تارودانت رقم .....في اسم الخازن الإقليمي لتارودانت كما يلتزم الطرفين المتعاقدين على تحويل هذه المساهمات بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية.

المادة السابعة : الإشراف على انجاز المشروع.

يعهد بالإشراف التقني وإبرام صفقات الأشغال إلى المصالح التقنية والمالية التابعة لجماعة تارودانت المكلفة بانجاز المشروع وتحدث لجنة تضم ممثلين عن الشريكين للحضور وتتبع الأشغال بناء على جميع التصاميم الهندسية والدراسات التقنية المتعلقة بالمشروع.

المادة الثامنة : التسليم.

تسلم الملاعب الرياضية بعد انجازها إلى جماعة تارودانت وتسجل في ملكيتها مباشرة بعد التسليم.

المادة التاسعة : التسيير.

يعهد بتسيير الملاعب الرياضية إلى جماعة تارودانت.

المادة العاشرة : مهام الشركاء

تحدد المهام الموكولة لمختلف المتدخلين حسب اختصاصاتهم في حدود مساهماتهم المالية. و يقوم كل متدخل بدور صاحب المشروع، كما يمكن له أن يعهد إلى هيئة أخرى بتنفيذ الأشغال المنوط به في إطار اتفاقية موضوعاتية طبقا للمسا طر الجاري بها العمل .

المجلس الإقليمي لتارودانت :

تحدد مهام المجلس الإقليمي في المساهمة في إنجاز المشاريع وفق التكلفة المالية المشار اليها في الجداول الواردة بالمادتين الرابعة والخامسة أعلاه و المتمثلة في ما يلي :

- المساهمة المالية في انجاز أربعة (04) ملاعب سوسيو رياضية بجماعة تارودانت.

❖ **جماعة تارودانت:**

تقوم جماعة تارودانت - في حدود الاختصاصات الموكولة إليها بموجب القوانين والأنظمة الجاري بها العمل في هذا الشأن- بما يلي:

- المساهمة في تمويل وانجاز المشروع وفق التكلفة المالية المشار إليها في الجداول الواردة بالمادتين الرابعة والخامسة أعلاه الخاصتين بتمويل البرنامج؛
- توفير العقار اللازم لإنجاز مشروع أربعة (04) ملاعب سوسيو رياضية بجماعة تارودانت.
- المشاركة في لجنة التتبع وتنسيق الأشغال الواردة بالمادة التاسعة أسفله ؛
- تقديم كافة التسهيلات الإدارية و المسطرية لمختلف الأطراف المتعاقدة من أجل الحصول على التراخيص الضرورية لإنجاز الأشغال الموكولة لها حسب المساطر القانونية الجاري بها العمل؛
- المصادقة على دراسة انجاز المشاريع، متابعة الأشغال (فتح الأظرفة، فتح الاوراش، حضور اجتماع الاوراش قيد الانجاز)؛
- التسليم المؤقت والنهائي للأشغال مشاريع موضوع هذه الاتفاقية حسب المساطر الجاري بها العمل.
- تدبير استغلال وصيانة المشاريع بعد إنجازها وتسلمها.

المادة الحادية عشرة : مدة الإنجاز

ينجز البرنامج موضوع الاتفاقية خلال سنتي **2023/2024**، ويلتزم الشريكان بتعبئة مساهماتهما المالية وإنجاز الأشغال الموكولة إليهم خلال نفس المدة المتفق عليها.

المادة الثانية عشرة : سريان الاتفاقية

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل الطرفين المتعاقدين ، كما تخضع كل إضافة في نص هذه الاتفاقية إلى مصادقة كافة الأطراف المعنية، وتتخذ صيغة اتفاق ملحق، وتنتهي بعد إنجاز كافة مكونات الاتفاقية.

المادة الثالثة عشرة : التتبع وتنسيق الأشغال

تحدث لجنة للتتبع والتنسيق برئاسة السيد عامل إقليم تارودانت، وتتكون من ممثلي الطرفين المتعاقدين على هذه الاتفاقية. ويمكن أن يضاف إلى هذه اللجنة كل طرف يرى رئيس اللجنة ضرورة في إشراكه.

تتكلف هذه اللجنة بتتبع الدراسات والأشغال المبرمجة، وتقوم باقتراح الحلول الناجعة لكل حادث عرضي يمكن أن يطرأ أثناء انجاز الأشغال.

تعقد اجتماعات للتنسيق بصفة دورية كل ثلاثة أشهر بمقر ..... وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الرابعة عشرة : تعديل الاتفاقية

يمكن تعديل بنود هذه الاتفاقية تبعا لتوافق الشريكين وينبغي وجوبا أن يخضع أي تعديل في مضمون هذه الاتفاقية لمصادقة الطرفين المعنيين في شكل وثيقة رسمية.

المادة الخامسة عشرة : تسوية الخلافات والنزاعات

في حالة وجود خلاف بين الطرفين يتم حله بالتراضي و إذا تعذر ذلك يتم اللجوء إلى المحاكم المختصة.

المادة السادسة عشرة : عدد نسخ الاتفاقية

تنجز هذه الاتفاقية و توقيع في 05 (خمسة) نسخة أصلية.

التوقيعـات

المجلس الإقليمي لتارودانت	جماعة تارودانت

نوقيع النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

نوقيع كاتب المجلس الجماعي

رشيد فتان

النقطة العاشرة:	الدراسة والمصادقة على : أ. إلغاء مكان إحداث المحطة الطرقية بجنان المرا. ب. إحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بوذهب.

في مستهل هده النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على الغاء المحطة الطرقية بجنان المرا واحداث المحطة الطرقية بمنطقة بسيدي بوالدهب، بعد دلك أعطى الكلمة السيد احمد الشافوررئيس مصلحة الشؤون القانونية والإدارية والممتلكات لتقديم عرض حول الموضوع.

احمد الشفور.....رئيس مصلحة الشؤون القانونية و الإدارية و الممتلكات

السلام عليكم بالنسبة للنقطة المتعلقة بمحطة جنان المرا تباشرت الاجراءات الاولى, انجزنا المقرر و صودق عليه من طرف المجلس السابق, لكن كان هناك اكراه لبعض ملاكي البقع (الدي يملك الجزء الاكبر) لم يقبلوا التفويت بالتراضي, و الاكراه الاخر هو (embouteillage) الازدحام المروري لذلك ارتأينا ان نتراجع عن هذا المشروع لكي نرى بقعة سيدي بو الدهب , سبق لمصلحة التعمير ان قامت بطلب معاوضة عينية لنظارة الاوقاف, فأجابنا السيد ناظر الاوقاف و اكد على ان نحدد البقعة التي سنخصص لهم وان نقوم بالاستخراج, و طلبوا بعض الوثائق التي تتمثل في رسم هندسي و شهادة الملكية و مدكرة الوكالة الحضرية. ولحد الان المسطرة لازالت في طريقها. وشكرا

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس

شكرا السيد احمد, ادن الحيثيات التي قدمها السيد احمد الشفور رئيس المصلحة حول منطقة جنان المرا على ان هناك مشكل في التصفية العقارية و كذلك مشكل(le plan d'aménagement) تصميم التهيئة, ثم محطة طلب المعاوضة في النقطة الثانية (الوعاء العقاري التابع للأحباس المسمى سيدي بوالدهب) حيت عبرت الاوقاف على مو افقتها و يجب ان نجهز سند ملكية الأرض التي سنعوضهم بها, هدا الامر الاخوان يشتغلون عليه على اساس ان يمر التفويت, الى حين ذلك سيلزمنا هدا المقرر(الغاء المقرر الاول تم المصادقة على المقرر الثاني) لان السيد الرئيس تواصل مع وزير التجهيز السيد نزار بركة على امر المحطة الطرقية و كذلك مع الوكالة المستقلة للسلامة الطرقية على اساس ان يكون هناك تمويل مشترك حول المحطة الطرقية لتخرج لحيز الوجود, فكما تعلمون المحطة الطرقية هي تر افع ل 30 سنة بالنسبة لمدينة تارودانت كي تظهر البنية التحتية الاساسية, والتي ستعطي دفعة كبيرة بالنسبة للمدينة, فبالنسبة لجل المدن لديهم محطة طرقية في المستوى, لكن الحمد لله هده المرحلة اخدت طريقها, سيلزمنا مقرر فقط لنباشر تعبئة الموارد البشرية والشركاء الدين يمكنهم مساعدتنا على هدا المشروع الحيوي والدي يدخل في البنية التحتية

محمد جبري.....مستشار جماعي

اولا اود شكر رئاسة المجلس على ادراجهم لهده النقطة الخاصة بالمحطة الطرقية لن اعود الى الوراء لكن ما سأقوله هو يجب ان نسرع بتسوية العقار لان تسيير وتجهيز المحطة و اعتماداتها جاهزة, وسأدكر الاخوان انه في 2008 العامل كان يخبر بان الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستيكية مستعدة لتجهيز و تسيير هده المحطة , من كل هدا انا اقول انه حان الوقت لتعمل الرئاسة على تسوية العقار لأنه هو الاساس لكي لا نقع في نفس التماطل من 2008 الى الان. ومنه ادا انتهت الجلسة

اليوم, غدا على الرئاسة ان تعطينا جواب على ما فعلته في قضية تسوية العقار لأنه مع الاحباس هناك مجموعة من الخطوات. وشكرا

حامد جودي..... مستشار جماعي

فقط تتمة لما قال السيد محمد جبري انا سأتدخل لأني كنت مكلف بهذا الملف و بتسويته مع المجلس السابق, والمشكل الدي وقعنا فيه هو التحفيض, لانه كانت تعرضات في المنطقة التي كانت ستعطى للأحباس، مسالة اخرى عن منطقة سيدي بو الدهب التي نسمع عنها, هناك من يعتقد انها تلك المنطقة الشاسعة امام الضريح, لكن المعني بالمعاوضة هو "فدان البرغي" و"حفرة الجماهير" قربه . ثم هناك مسالة على المجلس ان لا يغفل عليها كما قال السيد محمد, لأنه ما دام المجلس مدين للأوقاف فهو كدلك حجرة عطراء في اتمام المعاوضة و انا كما اعلم هناك ديون فيما يخص السوق النموذجي في المعديات, المرجو ان تأخذ هده المسالة بعين الاعتبار وشكرا.

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية

شكرا, تحية للإخوان و الحضور الكرام, سأنطلق من النبذة التي قدمها السيد رئيس المصلحة حول المحطة الطرقية بجنان المرا, فربما اعطى المبرر بان الملاك لم نستطع ضبطهم في تفويت العقار, و انا سأسرد بعض الكلمات لما حدث في المحطة, تم عقد يوم دراسي حول مكان المحطة و سير الجولان بمدينة تارودانت الدي من خلاله سنحدد مكان المحطة الطرقية, في 2016 الدي شارك فيه جميع المتدخلين بما فيهم النقابات, جمعيات النقل, و الجمعيات التجارية, الوكالة الحضرية, وزارة التجهيز والنقل, و هم من خرجوا بمقترح جنان المرا, اي ان هدا اليوم الدراسي هو من اعطى هدا المقترح, الا ان المجلس الدي كنت ضمنه لم تكن له الارادة بان يكون هناك مخرج لهدا المعطى, بناءا على ان في 2016 خرج بيوم دراسي بان جنان المرا هو المناسب لهدا المعطى و في 2017 نأتي كمجلس ونضع في تقسيم جنان المرا تقسيم سياحية R+1 . الملاك سأذكرهم بالأسماء لأنه كان لنا معهم لقاء و كانت يدهم ممدودة لكي يتعاونوا في تحقيق هده الثورة الاقتصادية, لان المحطة ثورة اقتصادية تنتعش منها المدينة, سأتحدث عن عبد الرحيم لزرق هو احد ملاك منطقة جنان لمرا ورئيس جمعية العقار من هناك الى المنطقة التي بها مربح، تقريبا 17 هكتار, جلسنا معه انا والسيد الحريري كرئيس و كان يمد يد العون . قال باني رهن الاشارة الا انني لن استطيع ان اتقدم في هدا لأنني رئيس الجمعية لكن سأحضر لكم الأشخاص واحدا تلوى الاخر. النقطة الثانية السيد مصطفى ايت السمسار, اتى و جلس معنا و اكد لنا ان كل ايت السمسار فوضت له التفاوض مع المجلس , لكن نحن لم تكن لدينا الارادة لتنزيل هدا المشروع, انا اقول قراءتي بحكم كنت في تلك اللحظة وكنت من احد المتفاوضين بجانب الرئيس و ومجموعة من المستشارين والموظفين, لكن ان كانت هناك اسباب اخرى فالله اعلم بها, وبالتالي الكلام الدي قاله السيد رئيس المصلحة غير صحيح, بان الملاك ليست لهم ارادة , لانهم جاءوا عندنا ومو افقين, لكن لأبين عدم ارادة المجلس, لأنه برمج التقسيم السياحي هناك , هنا ظهرت عدم ارادت المجلس, سأغلق هدا القوس. نمر الان للمكان المقترح, نطلب من السادة اطر الجماعة بان يمنحونا رسم للمكان الدي ستنجز به المحطة بدل اعطائنا مبررات على عدم إحداث المحطة فيما مضى بمبررات غير مقبولة, بل ان يضعونا في الصورة اي رسم للمكان والتقسيم وهل المكان مناسب ام لا و هل يسهل الولوج لها ... هدا ما ننتظر منهم ان يقدموه وليس مبررات لما لم يتم إحداثها فيما مضى. وشكرا

شكيب اريج.....مستشار جماعي

شكرا, السلام عليكم تحية مجددة. اولا دائما اسجل اننا كمستشارين فقط باجتهادات شخصية نحاول الوصول للمعلومات, في حين انه يجب ان تعرض في عرض واضح به مسار هدا الامر لأننا نحن نكرر ملامستنا كما سياتي في مداخلتي. احداث المحطة الطرقية هو موضوع جوهري لا نختلف في هدا, يلامس انتظارات الساكنة و المهنيين وزوار المدينة , مشكلتنا بهذا الصدد اننا ندور في حلقة مفرغة, هناك مقررات متتابعة ومسجلة عبر سنوات كلها بها اختيار المكان و دورة اخرى الغاء المكان, وهنا ادكر بمصادقة المجلس في نسخته السابقة بدورة فبراير 2018 مكان جنان لمرا, و كدلك ادكر باليوم الدراسي حول السير والجولان الدي كانت به الجهات المعنية ,السلطات, التجهيز, المهنيين, المجتمع المدني, الدي تحدثوا به عن المحضر, لدلك بحكم ان هدا القرار استراتيجي و مصيري لن ادخل في تفاصيله سأتوجه مباشرة صلب الموضوع, هدا القرار لا يحتمل المزايدة فيه وحدد مستقبل المدينة , وهو قرار رغم انه متدبدب و متغير ماهي الضمانة التي ستثبت ان المكان الدي سنصادق عليه اليوم (سيدي بو الدهب) المرتبط بالأوقاف سيبقى؟ خاصة اننا نعلم الالتزام مع الاوقاف و لازلنا لا نعلم ما هو جواب الاوقاف, هل سنبقى رهينين الزمان؟ لان الزمان الضائع الاكبر هو هده المدينة التي ترهن مستقبلها و الزمن الدي نبدره لهدا المرجو ان نسرع بهذا القرار و عدم البقاء في قاعة الانتظار, اليوم سنخرج بقرار جيد سنثمنه لكي لا نضع اي عطرة في المصار الصحيح لكن ضروري من جواب الاوقاف لتسوية العقار, ادا لم يكن هناك مثلا جواب للأوقاف او جاء متأخر (3 سنوات) او غيره يعني عمر هده المدينة من او مستقبلها من عمر ابنائنا, لدلك بروح جماعية و مسؤولية جماعية نحن مع هدا التقدم خطوة الى الامام و شكرا.

محمد احسان.....مستشار جماعي

السلام عليكم مجددا للجميع, فقط فيما يخص هده النقطة الخاصة بالمحطة الطرقية, في الحقيقة نحن لا نحتاج لمحطة طرقية فقط بل أيضا محطة الخدمات اللوجستية لان هده المنطقة معروفة بمصانع التعبئة والتغليف . لان ما يهمنا هنا هو ما يخدم مصلحة المدينة وساكنتها, خصوصا أن جنان المرا كان خطا, بغض النظر على من كان وراءه و هل هناك قبول... لن ندخل في هده المسائل لن ندخل في صراع, والاقتناء سيكون مكلف و تلك المنطقة كما تعرفون قيمة المتر المربع فيها مرتفعة, وان كانت ستحدث بها تجزئة 40% منها ستذهب في الطريق, وهناك البقع بها ورثة , تجد في بعض البقع عدة اسر ورثة , و بالتالي يصعب حل المشكل بها لأنها معقدة جدا, كما انها كانت قرب الاسوار و الاخوان الباحثين يحثون على ان نبتعد ما امكن عن السور لأنه في حالة هشة قابل للسقوط, وبالتالي ذبذبات وسائل النقل يمكن ان يكون له تأثير سلبي عليه, وان نبقى خارج المدينة لان المتوخى منها هو توسيع المدينة, وبالنسبة للمحطة بسيدي بوالدهب غير مكلف ماديا تعويض الارض بالأرض خصوصا ادا انحل مشكل التحفيظ, و خارج المدينة ستشع على التوسع العمراني في تلك المنطقة وستخلق مشاريع و ستخلق انشطة اجتماعية و اقتصادية يعني ان الكل سينتعش , ستعمل وسائل النقل ومنه اضافة لصالح ساكنة المدينة. اما بالنسبة لوضعية المحطة الحالية بباب الزركان فهي تفتقر الى ابسط المرافق, تشتكى الساكنة من المرافق الصحية هناك, لأنها في وضعية يرثى لها ومزرية لا يلجها الارباب ولا المواطنين اي انها لا تؤدي دورها, ادن المرجو من المجلس التدخل لصيانة و اصلاح المراحيض و المرافق الصحية المتواجدة بالمحطة حاليا, ثانيا ملف النقل العمومي ملف كبير الكل يتهرب منه وبه عدة متدخلين, قطاع نقل عمومي غير منظم ويعيش عدة اختلالات و الكل يتحمل المسؤولية, وهنا نقول لجميع المتدخلين والمسؤولين انه لابد من لقاء لإيجاد حلول متفق عليها من خلال المهنيين و اصحاب النقل العمومي المهتمين لصالح المدينة و شكرا

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم شكرا سيدي الرئيس, ملف المحطة الطرقية, ملف قضية قديمة جديدة و نشكر السيد الرئيس لانه اضافة الى المحطة الطرقية هناك ملف محطة التصفية وهي ملفات اساسية, و هنا التدخل على المستوى المركزي, لان هده الملفات ان لم يكن هناك تدخل على المستوى المركزي لن يكون على المستوى المحلي شيء, والسيد جبري اشار الى دلك مند 2008 ويمكن اكثر منها هناك مقرر على ان المحطة ستحدث بسيدي بوالدهب, فعلا المجلس السابق دهب بهذا الاتجاه و ف اطار التعويض وكان اشكال التحفيض لكنه تعالج واستخرجنا بقعة بها هكتارين وكانت جلسة مع السيد العامل بحضور المندوب المكلف و تمت مراسلة وزارة الاوقاف على اساس ان البقعة جاهزة ومحفظة بها هكتارين مستخرجة جاهزة, لكن كان جواب وزارة الاوقاف هو ان لدينا تلاث حلول اولهم اعطاءنا اراضي في تجزئة جاهزة للبيع, او ان تعطونا دكاكين صالحة للكراء و البيع في اي سوق من الاسواق, او ان تدخل معكم الوزارة كمستثمر. هده هي شروط وزارة الاوقاف, ادن هل مازال هدا الاكراه حاضر او هل تراجعوا لا اعلم انا شخصيا، في مسالة ان المجلس السابق ليست له ارادة من جهة كلام المسيرين به انداك كلام غير مقبول لان المجلس لم يضع قرار و مر بدورة الا لينجز المشروع, و تم عقد ايام وليس يوم دراسي ليتم اختيار المكان, وتم اختيار 5 اماكن مقترحة, لكن كانت هناك ضغوطات قامت باختيار جنان لمرا لن ادخل في هده الحيثيات, تمت المصادقة عليه, فعلا في تصميم التهيئة كانت هناك مشاريع سياحية في الطابق الارضي لكن هدا ليس بعرقلة لان هناك ما يسمى باللجنة الجهوية للاستثمارات. انا شخصيا وهدا ما اريد ان اطرحه في هده الدورة انني لست مع مكان سيدي بوالدهب للعديد من الاعتبارات اولها حصار او انسداد الطريق و انتم تعلمون ان هدا المكان به هكتار و 200 , و شكله الهندسي طويل و مزدحم مع الطريق, اي انه غير لائق. انا اقترح ان نضع مع سيدي بوالدهب اقتراحات اخرى وان نترك السيد الرئيس ليرسل لجنة متخصصة ليقوموا بالمعاينة, انا اقترح الارض المتواجدة بالزيدانية في طريق الحومر بها 4 هكتارات مربعة و تحيط بها الطريق من جميع الجوانب, كان لقاء للسيد العامل في هدا الموضوع, واكد على هدا الموضوع و تحدث مع مندوب الاملاك المخزنية, و كان على استعداد ليضع تمن رمزي, وبه ستكون محطة بمكان استراتيجي قريب للطريق, و 4 هيكتارات جيدة ان كانت محطة لجميع انواع النقل و بها مكان للاستراحة او الانتظار و ممكن ان يكون بها فندق بالنسبة للغرباء. و شكرا

عبد العالي الحوس..... النائب الثاني للرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم, السلام عيكم مجددا, من وجهة نظري انا ارى بان قرار احداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بو الدهب يعتبر قرار صائب, اذ ان هده المنطقة تعتبر النقطة الرابطة بين جميع الاتجاهات في المدينة حيث ستكون هي نقطة مركز المدينة . من هنا جاء التفكير في احداث محطة طرقية جديدة بمواصفات حديثة بغاية المساهمة في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين و كدلك معالجة الاشكاليات المرتبطة بركن الحافلات وسيارات الاجرة لتعويض المحطة الحالية, وبالتالي اخراج هده المحطة حيز الوجود هو اكبر اولوياتنا في هدا المجلس حيث ان هدا المشروع سيمكن من تنظيم قطاع النقل في المدينة و سيعطي دفعة قوية لعجلة التنمية بالمدينة وستساهم في تعزيز مداخيل الجماعة.

من هنا اتمنى صادقا ان يرى هدا المشروع النور في القريب العاجل و ان تعطى له الاهمية التي يستحق وان نتجنب كل ما له علاقة بتأخيره, وكدا ان نستغل علاقة السيد الرئيس بباقي الوزراء . والسلام

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية

شكرا السيد الرئيس فقط ادكر بمسالة التأخير الدي عرفته احداث المحطة الطرقية, الاشكالية التي خلقها تصميم التهيئة العمرانية لمدينة تارودانت , والتي نعلم انه دام لعشر سنوات من 1983 الى 1994 و كان المجلس بعد 94 اشتغل على هدا الملف و بسنة 2004 تمت المصادقة مركزيا على تصميم التهيئة وبالتالي انطلقت مسالة التفكير في احداث المحطة الطرقية في 2008 في دورة اكتوبر(22 و 23 اكتوبر 2008) التي قرر فيها احداث المحطة الطرقية بسيدي بوالدهب بعد الدراسات والمشاورات مع السلطات المحلية مع شخصيا السيد العامل والشخصيات المشاركة, الاشكالية التي طرحها جنان لمرا, اولا كان اختياره عن طريق القرعة, و اتذكر انني قلت لا يمكن رهن تنمية المدينة بقرعة لكي نختار المكان لان تنمية المدينة عندها استراتيجيات اخرى متعلقة برؤية بعيدة في افق الاحداث والانجاز. مسالة سيدي بوالدهب قطعت اشواط كبيرة في احداث محطة بها, و هناك مراسلات اخرها شرط استخراج البقعة و فلا تم استخراجها في 2013, عندما ارسلت مراسلة لوزارة الاوقاف بشهادة المحافظة العقارية بتاريخ 2 ماي 2013 بعدم تسجيل اي تعرض على المطلب, و في 2014 هناك مراسلة خاصة بالأوقاف لكن مع الاسف نحن دائما ما نعانيه على المستوى الوطني وليس محلي هو احترام استمرارية المبدأ للمرفق العام وهدا ما يعطل التنمية على المستوى الوطني, يأتي المسؤول و يقطع معنا كل ما فات ونبقى في حلقة مفرغة . مسالة المساحة اظن انها كافية لأنه كما تعرفون في 2008 تم انجاز تصميم نموذجي الذي قام به مشكورا المهندس السيد جلال ابراهيم و الدي يجسد المحطة بجميع المواصفات, وهو متواجد بأرشيف الجماعة, به محطة لسيارات الجرة والحافلات وبه فندق صغير و مقهى وسيتحول له كذلك اصحاب الميكانيك المتواجدين بباب الزركان. كانت الارادة قوية في احداث هده المحطة وقطعنا اشواط كثيرة و هنا اريد ان اشير لمسالة انه ضروري من الرئاسة ان تتواصل مع la société national du transport et logistique التي عقد معها لقاء على مستوى تارودانت بحضور السيد العامل, حيث عبرت عن ارادتها, والمراسلة الخاصة ب société SNTL متواجدة لان الكتابة تؤرخ كل شيء و هناك كدلك مراسلات بين السيد الرئيس

و السيد العامل لتدخله لدى الاوقاف للمساعدة ودعم مطلب المعاوضة. و حاليا ارى بان الموقع المختار هو المناسب مع تأكيد ان السيد الرئيس شخصيا يقف على هدا المشروع و بالتالي تخوفاتنا وتخوفات باقي المستشارين والمستشارات يمكن ان لا تبقى مشروعة على هذا الاعتبار لهدا علينا ان نستغل الوقت ولا نضيعه في وضع عراقيل واحتمالات مادام هناك اشراف مباشر للسيد الرئيس على هدا المشروع وشكرا

سعاد اريب ..... مستشارة جماعية

تحية من جديد للجميع في الحقيقة انا فاجأتني صورة هده النقطة التي لازلنا بصددها ونحن في 2022 نتحدث عن الغاء مكان احداث المحطة, ما يؤسف له هو اننا اليوم نحاول كل من موقه ان يوجه الاتهام لطرف اخر في مسؤوليته في تأخير مشروع حيوي و تستحقه تارودانت بالصيغة التي يتواجد عليها الان في مثل القمرة و فاس و سلى, للأسف الشديد لازلنا نتحدث عن الالغاء و الاحداث انا بطبيعة الحال بحكم انني عايشت في مدة تاريخ هده المحطة وما رافقها من تجاذبات الى غير ذلك اريد الرجوع الى 1975 عندما قال المغفورله الحسن الثاني بخطاب بعد المسيرة الخضراء و قال فيه ان المقطع الطرقي بين مراكش و تارودانت سيصبح عبارة عن ممر مهم واكيد كانت اشارة بان الاشخاص التي تدبر الشأن المحلي ان يهيئوا امرهم لهده الطفرة التي ستعيشها تارودانت و أؤكد ان اليوم الدي ستكون فيه المحطة الطرقية في تارودانت سيكون يوما مشهودا لها واعتقد ان هده هي التي ستكون مرحلة التنمية الحقيقية. وبالتالي ما اريد ان اقوله هو ان الجميع معني, ما الدي يحقق مثل

هده المشاريع لمدن اخرى بالقرب منا وما الدي يمنعها من ان تتحقق في مدينتنا, فانا اعتقد بان الاوقاف مسؤولة و المجلس البلدي مسؤول و السيد العامل مسؤول السلطات مسؤولة, ان كنا نتر افع فعلا عن هده المدينة ونريد ان يتحقق هدا فيجب ان يتحقق وليس في كل مرة نأتي و نعود الى تاريخ لا يجدي. اصلا في هده المحطة التي لدينا الان سبة في حقنا جميعا, لا تنسوا ان هناك صورة الصقت بمدينة تارودانت من خلال هده المحطة الا وهي اغتصاب وقتل الاطفال هل نستمر بهده الصورة , اعتقد ان هده اشارة الى ان الرغبة منعدمة في ان يتحقق و الا فليس ضروري ان نربط هده المحطة بالأوقاف لأنه من اعطى هده الاراضي للأوقاف ؟ اجدادنا, ادن مادا يعني اليوم ان وزارة الاوقاف لا تساهم و لا تساعد في تحقيق هدا المشروع وهو مشروع حيوي, اعتقد ان وزارة الاوقاف لن تقول ان بهده المحطة الطرقية الحالية لا يمكن ان تنتعش المدينة , ادن هده النقط مهمة جدا ليتر افع الجميع من اجل تحقيق هدا المشروع و يجب تحديد الاجل الدي حدوده تتحقق المحطة الطرقية بتارودانت و بالمواصفات التي نراها في المحطات المتواجدة في جل المدن المغربية و شكرا

هشام امزراو.....مستشار جماعي

السلام عليكم, بالنسبة للمحطة الطرقية لن اضيف اكثر مما قاله الاخوان, لكن يبقى الاشكال في المشروع ان هناك نقط استر اتيجية داخل و خارج المدينة التي و للأسف نجدها دائما تابعة للأحباس وعند تنفيد اي مشروع تعرقل, فان كانت هناك مشاريع قرر احداثها في القريب العاجل فالإخوان كلهم يشتغلون عليها فقط يجب التسريع و ان يقف الرئيس زمم الامور, لأنه ادا وجد حل لهدا المشكل بتارودانت ستحل مجموعة من المشاكل العالقة, اي ان تفك المو اقع التابعة لأراضي الأحباس و ان نرى امكانية المعاوضة هده الاخيرة تخلق مشكل هو ان الاراضي التابعة للجماعة مثلا بلاسطاح غير مجزئة و بالتالي نجد عرقلة, لهدا انا اقول بان نأخذ جزء من هذه الاراضي ونجزئها حتى لا تكون عائق عند المعاوضة , وبالتالي نكون قد حللنا المشكل من صلبه. بالنسبة لمكان المحطة الطرقية يظهر انه استر اتيجي و جيد مناسب لكونه مفتوح على الطريق الوطنية و يتواجد بمدخل المدينة فقط كما قال السيد الحريري ان نفكر في اراضي اخرى بالجوار ليتم التوسيع لأنه يمكن ان تتطلب اكثر من المساحة المتواجدة, ادن لنرى الاراضي المجاورة هل نقتنيها من اصحابها ام مادا ؟ لنحل المشكل وان نحدث محطة تتوفر فيها المعايير المطلوبة وان تكون في المستوى, ولا ننسى اننا نلعب على طول وعرض المحطة وننسى بانه حاليا العالم ككل متماشي مع مسائل المستوى, يعني على الطو ابق اي ان تستغل المساحة بشكل ذكي. بالنسبة للمشاريع بصفة عامة ارى ان توزيعها على مداخل المدينة بشكل استر اتيجي, اي كل منطقة مدخل المدينة ان نحال توجيه نوع من المشاريع التي تتماشى مع الموقع بحيث جميع جهات المدينة يمنح لها رواج و قابلية , فالمحطة الطرقية مهمة للبلاد لا يمكن ان تتطور مجموعة من الامور من دونها و من دون محطة تصفية المياه. هده مشاريع مهمة في المدينة, ادا استمرت الولاية على ان تحرر المشروعين وان تتقاتل من اجلهم باي و سيلة كانت فسوف نحل مجموعة من المشاكل التي تعاني منها تارودانت وشكرا

محمد حاتمي .....مستشار جماعي

لا اريد اعادت ما قاله الاخوان لأنه لا اظن اننا سنختلف نحن 30 بين النواب والمستشارين حول إيجابيات و فو ائد المحطة على الساكنة سواء اجتماعيا او اقتصاديا, لا يمكن سوى ان نثمن كل هدا ويجب علينا كما قال السيد المستشار ان نسرع هدا الاجراءات لكي يخرج هدا المشروع حيز الوجود, لكن ما شد انتباهي هو ما قالته الأستاذة زينب بان اختيار هدا العقار مر بالقرعة , لأنه في غياب المعلومات لم نعلم بهذا لأننا لم نكن حاضرين فيما مر, لهدا يجب ان تحيطونا بمعلومات, هل نقول اننا سنأخذ سيدي بو الدهب من دون اجراء دراسة؟ وكدا جنان لمرا, لأنني ارى ان هدا هو العبث، لأنه قبل اي مشروع يجب

القيام بالدراسة من الناحية الاقتصادية ومن ناحية التصميم و من جميع النواحي قبل تقديمه للمجلس, في الحقيقة تثمينا لهدا علينا ان نتفادى هده المماطلات التي مرة, لكن نريد ان نعرف بصفة واضحة وو اقعية ما هي الخطوة المقبلة, سنصوت مع المجلس لأنني اظن انه لا يمكن ان يختلف احد على اهمية المحطة, لكن ما هي الخطوة المقبلة والتي ستضمن لنا بان هده المحطة سيكون هناك تحركات ؟ تحدث السيد الحريري عن المعاوضة وقال بان اصحاب الاحباس طلبوا محلات تجارية, اظن ان هذا يجب ان يدفعنا بالتسريع في مشروع جنان الجامع ان نضيف به محلات اخرى و هده المحلات نتركها للمعاوضة , و لا تبقى وزارة الاوقاف و مصلحة الاحباس عائق , اظن ان المجلس يجب ان تكون لديه الشجاعة و ان يتخذ قرارات امنية و ان يسرع في قضية تحرير الاراضي و المعاوضة بأشياء يمكن ان تقبلها الاحباس. وشكرا

رشيد فنان.....كاتب المجلس

في الحقيقة هده النقطة افاض فيها الاخوان و أشاروا لمجموعة من الحيثيات التي تخص هدا المرفق, خلاصة الامر انني مع الموضوع, فقط للأمانة المجلس السابق و تتمة لما قام به المجلس الاسبق, قاموا بمجهودات لتصفية العقار الخاص بالأوقاف و انا شهدت بذلك, فالعائق الاكبر الدي كان ودائما ما يكون امامنا في جميع المشاريع التي تفرضها الجماعة هو الاوقاف, يجب ان نعترف بان هذه المدينة الغارقة في عقارات الاوقاف وهده الاخيرة التي لا تريد اعطاء عقاراتها لأي كان, ما عدا الكراء للخواص بثمن زهيد جدا و لا تعطي للجماعة او لمؤسسة ما لإحداث مشروع الدي يمكن ان يفيد المدينة, في هده المقاربة فعلا يجب ان يكون تر افع للمجتمع المدني و الفاعلين لكي تتراجع الأوقاف عن هذا النهج، لأنه عندما نذهب للمدن الاخرى لا توجد بها عقارات بهذا الكم المتواجد في مدينة تارودانت, وبالتالي كانت مجهودات في هدا الاطار قد دكرها السيد اسماعيل مشكورا, اليوم الدراسي ايضا كانت فيه مشاورات متعددة و كانت فيه اراء مختلفة حول الموقع, وللأمانة كذلك انا شهدت ان الوكالة الحضرية كانت ر افضة رفضا باتا لموقع جنان لمرا و هي مكون اساسي, و بالتالي هناك عرقلة متوقعة, انا اقول اصل المشكل هو الاوقاف و حتى الخواص, لأنه لا نتحدث عن المحطة الطرقية الان في حالتها المزرية كما دكر الاخوان , مر افقها الصحية لا تشرف, فأي زائر للمدينة اول ما يراه في تارودانت هو المحطة الطرقية و مر افقها الصحية و تلك المقهى المكلومة بجانبها ، العقار بجانب المحطة الحالية صاحبه ر افض رفضا باتا ان يبيع للجماعة, اجريت معه عدة مفاوضات و طرح الملف على نزع الملكية ولازال الملف لم يبرح مكانه, فهذا الملك بجانب المحطة كان رغبة المجلس ان يوسع المحطة لتظهر في صورة شاسعة, لكن كان المجلس يجد عرقلة، وبالتالي انا مع ان يصفى و يأخذ جنان سيدي بوالدهب وبطبيعة الحال كذاك اضافة مساحات اخرى لانه قد لا يكون كافيا, مع طرح اخر و هو البحث على بدائل اخرى تكون مفتوحة على الطريق الوطنية لكي تكون لدينا خيارات متعددة, و ادا راهنا ان السيد الرئيس سيحل لنا مشكل العقار الكائن مع الاحباس فسنكون سعداء جدا لكي نخرج من عنق الزجاجة الخاص بالمحطة الطرقية و شكرا

مصطفى المرتقي.....مدير المصالح

فقط احاطة علما للسيدات والسادة الاعضاء لأنه في جميع المشاريع الاستثمارية التي يتداولها المجلس الموقر ندور دائما و نعود لمشكل العقار, و هدا الاشكال كان دائما في الولايات السابقة بحكم كنت حاضر في مجلسين و هدا المجلس الثالث, كان هناك قصار لليد و امكانيات الجماعة, لأنه ادا اعطيناكم فقط الرقم الدي سوية به الاملاك المخزنية اي املاك الدولة التي نحن نقيم عليها مشاريع او نعتزم اقامة عليها مشاريع فهدا القدر يلزم 5 مليار و 700 مليون, هدا اخر معطى في 2021, ادا اضفنا لها ما يلزمنا لنعوض الاحباس على مستوى لسطاح في المؤخر لأنه في بداية مشروع سواء المحطة الطرقية او مجموعة من

المشاريع الاخرى كانت الاحباس قد رفضت لأنه لم تكن وضعيتها مسواة بشكل قانوني, كان هناك فقط مطلب التحفيض, في المجلس السابق كما اشار السيد المستشار كان مجهود و مجهود في المجلس الاسبق لكن كلها مجهودات لم تصل لكي تتحرر, لكن راكمت مجموعة من الدراسات و مجموعة من الملفات التي في هدا اليوم يطلب منا ان نراها على انها مندمجة, تقتضي ان نشتغل وبتعليمات من الرئيس هناك فريق عمل يشتغل على اعادة هيكلة جميع فضاءات المدينة منها تهيئة و هيكلة الاحياء الناقصة التجهيز منها الاشتغال على المدينة القديمة , ولكن الفريق التقني الدي يجتمع مرتين الى تلات بمقر المديرية والسكنى للتعمير و به تقنيين الجماعة و التحق بهم تقنيو الوكالة الحضرية و تقنيو قسم التعمير بالعمالة , والمجلس الموقر يعرف جيدا على انه ادا كنا نريد ان نصفي مع الاملاك المخزنية لا يمكن في هده السنة او في هده الولاية ان نعبئ 5 مليار لكي نؤدي, ادن سنعود الى انه لحسن حضنا اليوم ان هده المشاريع كلها بإشراف مباشر و يومي من السيد الرئيس, اليوم هناك اتصالات مع وزارة المالية على مستوى مديرية املاك الدولة لتيسير عملية الاقتناء لان هدا المقر الدي نتواجد به الان نحن لازلنا لم ندفع ثمنه و ملعب كرة القدم كدلك و المستودع الجماعي, المجزرة الجماعية, منطقة البئر, عمارة الموظفين, ملعب الاب جيغو, القطعة الارضية المشيد عليها دار المواطن, هده كلها لم يدفع حقها فهي املاك الدولة يجب ان نسوي وضعيتها, هدا مع الاملاك المخزنية و الكلفة قد سمعتموها, مع ادارة الاحباس بتعليمات من السيد الرئيس عقد اجتماع المستوى المركزي مع ممثلي وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامية اعطية التعليمات للمديرية المكلفة بالممتلكات, قامت بزيارة و تم حصر جميع الممتلكات التي نطلبها, لأننا اليوم امام مشكل السوق النموذجي سيفتتح برئاسة السيد الباشا و بتعليمات منه السادة القياد عقدوا مجموعة من الاجتماعات, اعتقد كل اسبوع تلات اجتماعات , تم حصر لائحة المستفيدين وو وضعية العقار ستسوى انشاء الله قريبا, يجب كذلك ان نسوي وضعية جميع المرافق منها دار الدباغ المقبلة على مشروع اعادة الهيكلة الدي به الجماعة و شركاء منهم الغرفة و الوزارة الوصية, لم يسوى بعد العقار, اليوم تم حصر اللائحة لجميع القطع الارضية التابعة للأحباس لتسوى بالمعاوضة, لكي نسوي هده الاخيرة نحن اليوم مطالبون بالدراسات, على المجلس الموقر ان يفكر بان يعطي قيمة كبيرة لهدا الباب و هدا الفصل, و هنا يجب ان يكون لدينا ما يكفي لكي نقوم بالدراسات الكافية وكدا الاستخراج لأنه كان من بين الاشكالات مع الاحباس ،و نحن اليوم نبحث في الامكانات المالية لكي تكون لدينا مقاربة مندمجة لجميع المشاريع المالية والاستثمارية التي ستحدث على تراب الجماعة.

محمد احسان.....مستشار جماعي

اولا نجدد تنويهنا و تشجيعنا للسيد الرئيس على هده المبادرات التي يقوم بها ليفتح عدة مشاريع عالقة و البحث عن التمويلات للمشاريع, و هناك قضية نحن نتفق عليها جميعا هو ان هناك ارادة لانشاء المحطة فقط مسالة الموقع, لمادا سيدي بو الدهب؟ لأنه جاء على الطريق الوطنية رقم 10 , لأنه لا يمكن ان نترك الطريق الوطنية لمثل هدا المشروع و اختيار طريق اخرى. شيء اخر ان قربها عقارات عارية يمكن اضافتها اي ان امكانية التو سيع متوفرة, كدلك اريد ان اشير لمسألة أساسية بانه في اللقاء الخاص بالسير والجولان و انشاء المحطة غاب عليه بعض الفرقاء و بعض المهنيين وعلى راسهم ارباب الطاكسيات الكبيرةقاطعوا ذلك اللقاء. وشكرا جزيلا

زينب الخياطي..... مستشارة جماعية

للإشارة فقط ليس جنان البركي لوحده مطلب بل اثنان, لكن لا ادري الان هل حفظوا؟ هل لهم رسم عقاري؟ لأنه كان مطلب تحفيظ الاول 5848 و 5994 لكي لا نحصر المقرر و نقول فقط البركي , لان في فترة 2008 كان مطلبين ربما يكون التحفيظ نهائي للإشارة اليه بالرسم العقاري . للإشارة كذلك الى انه كان هناك استخراج و كان هناك رسم بياني للموقع, كان ملف متكامل فيما يتعلق بهذا المشروع و شكرا.

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية

شكرا , اريد ان اضيف بعض المعلومات, بان العقار المتواجد بسيدي بوالدهب مساحته 2 هكتارو 250 متروليس 2 هكتارو شيء كما سمعت على لسان بعض الاخوان, بالنسبة لليوم الدراسي سأعود اليه واعطي فيه نقطتين اولهما في ورشة التحديد لمكان المحطة الطرقية تراستها الوكالة الحضرية , ان كانوا ضد فهما من احضروا المحضر, ثانيا بانهم اختاروا المكان بالقرعة هدا غير صحيح بل اختاروا اي مكان سيبدؤون فيه النقاش, اعطو المحضر على انهم اختاروا اولا جنان لمرا تانيا كدا ... , الغياب لأرباب الطاكسيات لانه كان لديهم نزاع مع النقل المزدوج و رفضوا الحضور لان النقل المزدوج حاضر. و بالتالي انا اقول ادا حضرنا للقاء ان ننقل بأمانة , انا عندما نقلت هدا نقلته كما عشته و بتحليلي الشخصي, انا قلت ليست عند المجلس الارادة لانني عضوة فيه وليس لاني ابخس عمل المجلس, قام بالعمل لكن لم يصل الى نتيجة. وشكرا

إسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس

فقط باختصار ما المانع ان نوسع المقرر و نضع اقتراحات ونترك السيد الرئيس كما قلت ليكلف لجنة تقنية لترى. انا بالنسبة للمكان المتواجد في الزيدانية تربطه طريق مدارية و مربوطة بالطريق الوطنية و بها 4 هكتارات, اما بالنسبة لجنان لمرا كانوا رافضين و من بينهم السيد لزرق. المهم انا ارى ان نقترح 5 اقتراحات و نترك السيد الرئيس ليحدد, و ان كنتم ستذهبون في هدا النطاق انا او افق و مع ان نسرع بهذا المقرر و شكرا

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس

السادة الاخوان حتى لا نعود الى الوراء و بحكم ضيق الوقت, خلاصة القول ان السيد الرئيس يحمل هدا الملف على عاتقه فهو شخصيا يتبعه و إن شاء الله سيتم حل مشكل الارض, ادن نمر للمصادقة على الغاء مكان المحطة الطرقية بجنان لمرا و احداث المحطة الطرقية بسيدي بو الدهب.

عملية التصويت :

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على :

أ. إلغاء مكان إحداث المحطة الطرقية بجنان المرا.

ب. إحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بوذهب للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد2022/70	الدراسة والمصادقة على : أ. إلغاء مكان إحداث المحطة الطرقية بجنان المرا. ب. إحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بوذهب.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 14 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على :

أ. إلغاء مكان إحداث المحطة الطرقية بجنان المرا.

ب. إحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بوذهب. وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 24 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 24 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 24 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	محمد حاتمي	مينة فريسي	فضمة ازوران
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	سعاد اريب	كنزة عزمي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	محمد جبري	اسماء لقجدر
فاتحة موافق	سعاد ابلعيد	عبد الجليل ايت الجران	زهرة دنبي
رشيد فنان	نزهة ايت حبان	محمد احسان	حامد جودي
هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	زينب الخياطي	مولاي هشام أشرف

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت .....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. إلغاء مكان إحداث المحطة الطرقية بجنان المرا.

ب. إحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بوذهب.

نوقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

نوقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الحادية عشرة:	الدراسة و المصادقة على إعفاء مستغلي المرافق العمومية الجماعية من رسوم الاستغلال برسم سنة 2020 بسبب ظروف جائحة " كوفيد 19 ".

في مستهل هده النقطة أشار السيد النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة و المصادقة على إعفاء مستغلي المرافق العمومية الجماعية من رسوم الاستغلال برسم سنة 2020 بسبب ظروف جائحة " كوفيد 19 "، بعد دلك أعطى الكلمة للسيد عبد السلام الراضي شسيع مداخيل جماعة تارودانت لتقديم عرض حول الموضوع.

عبد السلام الراضي .....شسيع مداخيل الجماعة.

السلام عليكم، السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة الادارية المحلية، السادة الأعضاء، أخواتي وإخواني الموظفين، الحضور الكرام، بالنسبة للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على إعفاء مستغلي المرافق العمومية الجماعية من رسوم الاستغلال برسم سنة 2020 بسبب ظروف جائحة " كوفيد 19 "، هذه النقطة تتعلق أساسا بالشركة التي تستأجر عندنا استغلال اللوحات الاشهارية الكبرى وهي 7 لوحات، فهذه الشركة تطالب بالاعفاء من الرسوم خلال فترة تتعلق بسنة 2000 معتمدة على الدورية للوزارة الصادرة انذاك بخصوص الاعفاء بعض مستغلي الملك العام.

ما يظهر لنا هو أن الدورية لا تنطبق على هؤلاء المستغلين ، بالتالي نحن كمصلحة طرحنا هذا الملف امام انظار السادة الاعضاء للبث فيه لنستطيع اجابتهم وذلك اما ان نطبقى معهم الاعفاء او متابعة جميع المستحقات والاتاوة التي في ذمتهم، وهؤلاء المستغلين عدرهم هو الضرر الذي لحقهم جراء فترة كورونا ، وبالنسبة للاعضاء لهم كامل الصلاحية ليتحققوا من الاعفاء لكونه هل ممكن اولا. والسلام عليكم.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

كما قال السيد عبد السلام على هذه النقطة التي لها علاقة بجائحة كوفيد وعملية الاستخلاص كان عندنا فيها اشكال مع بعض الانشطة التجارية التي توقفت بسبب كوفيد وجاءت دورية لوزارة الداخلية التي أعفت الربع الاول وهو من 2020. بقي لنا الربع الثاني والثالث والرابع في 2020، هؤلاء الاشخاص لا زالوا لم يضعوا المستحقات في المصلحة، عندنا اشكال تقني قانوني لذلك وضعنا هذه النقطة للتداول. إذن لنضع هذه نقطة للتداول ولكن باختصار من فضلكم لانها واضحة وتقنية، هل نسير في منحى الاعفاء اولا، هذا ماسنناقشه الآن .

محمد احسان.....مستشار جماعي.

فيما يخص هذه النقطة لطلب الاعفاء التي تقدمت به الشركة المستغلة للوحات الاشهارية، اولا تطلب الاعفاء لمبلغ 24 مليون و 800 زائد 18 مليون و500 الف رانك، كم تقريبا؟ نصبح في 36 مليون تقريبا هذا فيما يخص مداخيل الجماعة. لدينا مبدأ أساسي السيد الرئيس هو ان من يربح مع الجماعة يجب أن يعطي جزءا للجماعة هذا هو المبدأ الأصلي.

ثانيا أرى أننا لدينا ثلاث إقتراحات وبخصوص هؤلاء الاشخاص، أولا نحتاج إثبات بأن لم تتقاضى اي مبلغ تجاه الناس الذين اقامت لهم اشهار نحتاج مايفيد والمبررات والحجج التي تفيد أنها لم تقبض اي مال من اي شخص، ثانيا الناس الذين نتعامل معهم هل النشاط الذي يمارسون هل هو مزدهر او متضرر تم نرجع للمقترح الاول للتشبت ويدفع ما عليه ما دام يربح مع الجماعة يلزمه جزء من الربح، لانه اصعب شيء هو ان تظلم شخص وتزيد عليه ومن بعد يتضرر ويطلب باسترجاع ماله ولكن ان نقص من موارد الجماعة فسيتحمل المسؤولية تجاه جميع الاجهزة

الرقابية لا الادارية ولا القضائية تتحمل المسؤولية إذا لابد من استحضار هذه المسؤولية، وخصوصا إن رجعنا للصلاحيات المعطية في إطار القانون التنظيمي إن تبحث عن الاعفاءات لن تجدها، لأنني قمت بالبحث عن الاعفاء هل من صلاحيات الرئيس او صلاحية المجلس لم أجدما يفيد ان المجلس له صلاحيات الإعفاء، لا يوجد نص ينفي ولا نص يزكي، أما مسألة أن هناك ثلاث اقتراحات، الاقتراح الاول هو أن الشركة تؤدي. الاقتراح الثاني هو ان الشكاية التي تقدمت بها ستحال على وزارة الداخلية من اجل إبداء الرأي. تم المسألة الثالثة هو أنه إذا تبين أنه هناك صلاحية للمجلس ليعفي بعدها ممكن أن ننظر في الامر ونربطه بالاداء الكلي لجميع الديون المستحقة لهذه الشركة وهذا ما اقترحه وشكرا للجميع.

محمد جبري.....مستشار جماعي.

بالنسبة لي أريد أن أعرف المرجعية القانونية لوضع النقط في هذه الدورة، اذا كانت دورية وزير الداخلية تجيز الاعفاء تطبق مباشرة .. لايمكن أن نعفي هذا الشخص، لأننا سنفتح بابا كبير ، لا المجلس ولا الرئيس له الحق في إعفاء أي شخص إن كانت دورية وزارة الداخلية تجيز الإعفاء يطبقها الرئيس. إن كنتم ستقومون بتسهيلات الأداء ممكن، أما قضية الإعفاء فنحن كمجلس ليس لدينا الحق و ليس على المجلس ان يتخد أي قرار.

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية.

فيما يخص هذه النقطة وهي النقطة 11 المتعلقة بإعفاء مستغلي المر افق العمومية الجماعية من رسوم الإستغلال برسم سنة 2020 الذي نخص بالذكر شركة MNN إضافة لما جاء به الإخوان الذين سبقوني في التدخل بان قضية الإعفاء بناء على عدد من القو انين ليست من حقنا أن نعفي من إتاوة ، هده الشركة تباشر عملها لغاية شهر شتنبر 2022 و العقد نفد في شهر يونيو ، وقد استغلت لمدة ثلاث اشهر مجانا خارج الإطار القانوني خارج العقد المبرم معها . إذا ذهبنا بمبدأ الإتفاقية فمذكرة وزير الداخلية لا تدخل هذه الشركة ضمنها لكي نقول أنه بناء على المذكرة . إن ذهبنا بمبدأ القياس كما أشار الإخوان في لجنة المالية سنقيس عليه كذلك الأشخاص الموجودين بجنان الجامع . الناس التي تشتغل في الاكشاك عدد من المر افق التابعة للجماعة وسنذهب بمبدأالقياس . هل المجلس مستعد أن يعفي الأشخاص المستأجر لهم سواء احتلال الملك العمومي أو إحتلال الملك الخاص بناءا على مبدأ القياس على الشركة التي ستستفيذ من هذا الإعفاء . الشركة أيضا لديها متأخرات ، سنتحدث عن 2020 و الأول في 2021 و 2022 . إن استطاع المجلس أن يبث في الزيادات التي على الشركة فهو امر ممكن ولاباس به ، مع انه كان علينا نطبق عليهم مسطرة التاخير ولانترك هذه الديون حتى تتراكم ، اما بالنسبة لمسألة الإعفاء فعليها عدة علامات إستفهام .

نزهة ايت حبان.....مستشارة جماعية.

في الحقيقة اريد أن أتسائل لماذا بالضبط هذا الاستثناء لهذين الحالتين. لأنه كما قالت الاستاذة زهرة جنان الجامع كذالك يؤدي واجب الكراء وهو كذالك متضرر من جائحة كوفيد و المقاهي كذالك يؤدون الواجب و اغلقوا في فترة الكوفيد . لماذا بالضبط هذا الإستثناء . أنا ضد هده المسألة، سيطالب كل المستغلين للملك العمومي بالإعفاء .

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم أؤكد على نفس الملاحضات التي شار إليها الإخوان هي من الناحية القانوية للإعفاء لأن مذكرة وزارة الداخلية التي جائت بالإعفاء للناس المتضررين من الجائحة . كانت مذكرة منصوصة و مدققة وحددت

حتى النسب المئوية بالنسبة للإعفاء لا أظن أن هناك قانون يعطي للمجلس و لا للرئيس صلاحيات الإعفاء، وبالتالي فانا مع الإخوة الذين أشارو أن تكون هذه القضية محط مراسلة للإستشارة من وزارة الداخلية ونخرج من المشكل أو سنتحمل المسؤولية في مسالة ليست لدينا فيها صلاحية .

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

شكرا السيد اسماعيل،لدينا توضيح من السيد محمد المطلب لخلفية وضع هذه النقطة في جدول الأعمال خصوصا هذا الإعفاء ، فسيقدم لنا عرض ليرى الإخوان الخلفية القانونية التي دفعتهم لطرح هده النقطة .

محمد الحبيب المطلب.....رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة.

سنقدم عرض حول الدو افع التي تجعلنا نعرض هده النقطة على المجلس للتداول بشأنها و اتخاذ القرار، شركة NMN تقدمت يوم 23 أبريل 2021 بإقرار بعدم مزاولة النشاط، وضمنته طلب إعفائها من أداء رسوم الربع الثاني و الثالث و الرابع لسنة 2020. و اعتمدت لذلك على مراسلة والي جهة سوس ماسة عدد 1552المواجهة للجمعية المغربية لشركة اللوحات الإشهارية وعلى دورية السيد وزير الداخلية عدد 1890 هذه الوثائق الجماعة لم تتوصل بها وليس لها علم بها وبمضمونها. ثم هذا الطلب أكدته الشركة بواسطة كتاب توصلت به الجماعة بتاريخ 31 غشت 2022 معتمدة هذه المرة على دوريات السيد وزير الداخلية عدد 11252 المؤرخة في 2020/08/06 هده الدورية تجيز الإعفاء من الرسوم المفروضة على شغل أملاك الجماعية مؤقتا يعني يمكن اعفاء المستغلين الذين يؤدون رسوم بموجب القانون 30/07 في حالة التوقف الإضطراري خلال فترة جائحة كوفيد . القانون 39/07 المذكور في الدورية يحيل على القانون 30/89 المحدد بموجبه نظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وحينما نرجع لهذا القانون نجد انه يفرض رسم على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا بواحد أو أكثر من المنقولات المشار إليها في المادة 192 وهذه المادة لا تتحدث عن اللوحات الإشهارية. من هنا يمكن القول بعدم شمول تلك الدورية لحالة شركة NMN لأن نوعية اللوحات الإشهارية التي تستغلها تلك الشركة غير مدرجة في جدول المادة 192 وأن أساس فرض الرسم على إستغلال اللوحات الإشهارية يختلف عن الأسس المحددة في القانون 30/89 لأن الرسوم المحددة في القانون 30/89 تفرض على أساس نسبة مئوية من القيمة الإيجارية المتخدة أساسا لتقدير الضريبة المهنية Patente بينما الرسم الذي يجب على الشركة أداؤه يحدد بناء على نسبة مئوية من رقم المعاملات المحقق من مداخيل اللوحات الإشهارية ولايمكن أن يقل في جميع الأحوال عن حد أدنى حددته تلك الشركة في عرضها المالي، ولكن من جانب آخر نستطيع القول أن تلك الدورية يمكن تطبيقها على حالة تلك الشركة بإعمال مبدأ القياس لأن العلة و القصد من اعفاء مستغلي الأملاك العمومية الجماعية مؤقتا هي التوقف الإضطراري عن ممارسة النشاط خلال فترة الإغلاق و القصد هو تخفيف الآثار و الصعوبات الإقتصادية التي واجهها مستغلي الأملاك الجماعية في ذلك الوقت يعني من هنا نفهم العلة و القصد اللذان تعتمد عليهما شركة NMN لطلب إعفائها ثم إمكانية تمسكها بظروف القوة القاهرة التي تشكلها جائحة كوفيد للمنازعة القضائية في رفض طلب إعفائها من الرسم وبالطبع يجب علينا أن نأخذ عامل المنازعة القضائية بعين الإعتبار في أي قرار سنتخذه وحينما نرجع لقرار للغرفة الإدارية في محكمة النقض عدد 970 صادر بتاريخ 2017/12/26 في الملف 2017/2/4/223 نجد أنها سبق لها أن طبقت مبدأ القياس وأسست فعلا لهذا

المبدأ بالقول أن العبرة في النصوص بغاياتها و مقاصدها، فيجوز قياس وسيلة على أخرى تماثلها إذا كان لهما نفس القصد وهذا يقتضي شمول النص للحالات المذكورة فيه وما يقايسها إذا اتحدت الغاية و انتفى الدليل على الحصر، بمعنى أن مقتضيات دورية السيد وزير الداخلية عدد 11252 وإن كانت لا تنطبق حرفيا على شركة NMN إلا أن العلة والقصد المعتمدين في تلك الدورية هما نفسهما العلة والقصد الواردان في طلب تلك الشركة ويجوز تطبيق تلك الدورية على حالة تلك الشركة. وكخلاصة فالدورية المذكورة استخدمت عبارة الجواز، بمعنى لا شيء يفرض على الجماعة ان تستجيب لذلك الطلب خصوصا ان الشركة المذكورة لم تقدم للجماعة النصوص التي تعتمد عليها في طلبها يعني كمراسلة السيد والي جهة سوس ماسة عدد 1552 ودورية السيد وزير الداخلية عدد 1098 والجماعة غير مخاطبة بهذه الوثائق ولا تتوفر على نسخة منها. لكن من جهة اخرى هناك مبررات المو افقة على الاعفاء لإمكانية قياس حالة تلك الشركة على حالات باقي مستغلي الاملاك العمومية الجماعية الذين استفادوا من الاعفاء بناء على تلك الدورية وهناك أيضا امكانية اعتبار الجائحة قوة قاهرة حالت دون وفاء الشركة بالتزاماتها. وهذه الاعتبارات ترتب عنها اشكال بالنسبة لنا كإدارة بشأن اتخاذ القرار بالنسبة لهذه الشركة لهذا ارتأينا أن نعرض هذا الامر على المجلس ليتخذ القرار المناسب إما بإعفاء الشركة المذكورة أو رفض طلبها لماذا لان اختصاصات الرئيس المحددة في القانون 113- 14 التي تستمد منها إدارة الجماعة اختصاصاتها ليس من بينها اختصاص الاعفاء من الرسوم من جهة ومن جهة اخرى لأن المقررات ذات الوقع المالي يختص باتخاذها مجلس الجماعة ولا تكون قابلة للتنفيذ سوى بعد وضع التأشير من طرف عامل إقليم، بالتالي سيكون هناك أساس قانوني لأي قرار سواء كان بالاعفاء او برفض الاعفاء، وإدارة الجماعة ستنفذه. فيما يخص الرسم المتخد في ذمة الشركة عن ربع السنة الثاني من سنة 2020 هو حوالي 120 ألف درهم ومثلها حوالي 120 ألف درهم تقريبا على ربع الثاني سنة 2020 يعني مجموع 240 ألف درهم تقريبا. شكرا على انتباهكم..

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

اذا من خلال المداخلة تتضح الأمور، نحن نقترح الرفض والشركة اذا ظهرلنا ان القرارمجحف يمكنها ان تتجه لوزارة الداخلية ، اذن مادا تقترحون ؟

محمد حاتمي.....مستشار جماعي.

في الحقيقة اتساءل ان كان بناء على هذا التقديم ان كان مبدئيا هذه الامورلا يو افقها القانون لماذا تعرضونها علينا للمداولة؟ اولا ثانيا الان اصبحنا نناقش نقطتين ستعيدون للمشكل الذي تنازعنا حوله سابقا، دعونا نسير بترتيب بنقطة بنقطة لنفهمو اعطيتمونا نقطتين النقطة الاولى شخصيا ليس لدي فيها اي معطى : الدراسة والمصادقة على اعفاء مستعملي المر افق العمومية الجماعية ؟ من هم هؤلاء الناس؟ فقط النقطة 12 عندنا ملف واضح بحيثياته اما نقطة المصادقة على اعفاء من استغلال المر افق العمومية الجماعية من رسوم استغلال سنة 2020، من هؤلاء المستغلين كم عددهم؟ بالنسبة لهذه لحصيلة شركة " انيمين " يتبين لنا من خلال المعطيات ان هذا عبث . ليس لدينا معطيات، و التقرير لم أفهمه شخصيا، ونحن نعرضه للتصويت، ومجموعة من النقط يقدم المجلس أو المكتب الذي أعد هذ الملف بان هذا الشخص لا يجب أن يؤدي ؟ اذا عرفنا كذلك لمادا نعرضه للتداول؟ أريد أن أشيرلشيء مهم السيد النائب والمكتب والمجلس الذي يقرر. قمت ببحث عن بيان الحساب لهؤلاء الأشخاص لم أجد سوى بيان

حساب لسنة 2019 و لا يوجد لسنتي 2020 و 2021 ، من خلال جدول tableau dégressif عليه ان يؤدي 20 في المئة على المبيعات المتفق عليه يجب ان يعطينا مجموع المبيعات والجرد لمن اكترى اللوحات الاشهارية وكم استخلص منهم لكي يؤدي نسبة 20 في المئة التي تطبق عليها الضرائب وضريبة القيمة المضافة ، وبما أن هذا السيد لا يؤدي واجباته للجماعة فاكننا نخرق القانون في هذا الملف؟ وجدت ايصا أن هذا السيد لم يصع بيان الحساب سنة 2020 و 2021 واضع فقط 2019 ، بالتالي ليس لديه أهلية قانونية ليدخل التنافس على العروض ، مجموعة من الوثائق تطلب اثناء طلبات العروض التي تبين ان المتنافسين يحترمون القانون، وهؤلاء الناس لايحترمون القانون ، إذا لماذا سنتناقش ونضيع الوقت؟ قمت بدراسة مالية من خلال بيان حساب هذه الشركة ومعاملاتها وجدن ان هذه الشركة خلال سنة 2019 عندها الوسائل والإمكانات المالية؟ أتسائل هنا هل المكفلون بالتحصيل قاموا بالإجراءات تجاه هذه الشركة؟ هل شسيع الجماعة راسل أصحاب هذه الشركة؟ اليوم السيد محمد الحبيب المطلب يطالبنا بأن نتوجه للحل المحكمة ، هل ملفنا كامل؟ هل هؤلاء الناس قمنا معهم بالمسطرة وعلمناهم أن يؤدوا الواجب؟ هل كل من وضع لنا طلب نتفاعل معه بهذا الشكل؟ المسائل المالية السيد النائب يجب أن يدقق فيها لأنكم تورطونا، أولا المجلس ليس له الحق في استصدار إعفاءات من الضريبة، الذي يقوم بذلك هي الدولة، اووزارة الداخلية عن طريق السيد العامل أو السيد الوالي أو المصالح المختصة ، ونحن ليس لدينا الحق لنعفي أي شخص، تحكم علينا دورية السيد وزير الداخلية.اذا يظهر لي انه اولا يجب علينا القيام بمسؤوليتنا والمصالح المالية كذلك، ثم يجب ان نتخد معهم الاجراءات ،لانه اذا وصلنا مع احد المزمين النزاع القانوني سنجد ما نعتمد عليه؟ ثانيا تلزمنا المتابعة؟ الى الان سنة 2022 نقول ان هؤلاء لم يؤدوا الواجب ، حقيقة ليس فقط نسبة 50 في المئة التي يجب ان تطبق عليهم ، هناك طرق لحساب عدع اتاوات تؤدي عن هذه فترة التاخير ، أظن أن ليس من صالحنا الدخول مع شركائنا في هذه المشاكل ، شركاؤنا لازم علينا أن نتركهم يحترمون القانون باحترامنا للقانون، ومثل هؤلاء الأشخاص يجب الإبتعاد عنهم و ابعادهم ، هناك العديد من الشباب لديهم شركات يمكنهم المشاركة وخوض هذه التجربة ونقوم بتشجيعهم، ونكون بذلك في سياق الدينامية الاقتصادية المحلية ، وليس شخص لديه مقر في طنجة في الحقيقة يلزمنا التفكير بعقلانية في تسيير هذه المسائل المالية ، في الحقيقة أريد التأكيد على أنني مع من قال لا يجب الإعفاء وشكرا.

محمد الحبيب المطلب.....رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة.

على العموم ربما العرض الذي قدمته لم يكن واضحا، مسألة الإعفاء من عدمها يجب عرضها على المجلس ليتخذ القرار المناسب لأنه المختص باتخاذ هذا القرار، نظرا لأن هذا القرار سيكون له وقع مالي على الجماعة، أما إدارة الجماعة فتستمد اختصاصاتها من اختصاصات الرئيس، وسبق وقلت أن الرئيس ليس من اختصاصاته الإعفاء من الرسوم، ولهذا لابد من التداول بشأن هذه النقطة في المجلس، وكيفما كان مقرر المجلس سواء برفض الإعفاء أو قبوله فإن إدارة الجماعة ستنفذه..

سعاد اريب.....مستشارة جماعية.

باختصار شديد وشكرا، انا اعتقد في قرائتي للوثيقة وجدت على ان الخلاصة ككل تختزل نقطة واحدة وهي البث في الطلب الذي تقدمت به الشركة ، لكن أتسائل هل لنا الاهلية للبث في هذا الطلب ؟ نحن مجلس يفترض فيه بموجب الدستور والقانون التنظيمي ان نحافظ عن كل ما هو ممتلك وان نحافظ على سيرورة التنمية المحلية. لكن ليس من حقنا ان نتحمل مسؤولية تذهب عكس دورنا ومسؤوليتنا والتزاماتنا، اذا اعتقد ان هذه المسألة يجب تجاوزها لانها مطلب يعاكس تماما التزامات المجلس الجماعي ، وبالطبع يهضم حقوق الجماعة ككل وبالتالي هي مسألة لا تعطينا

الحق في ان نقرر او نبث بما سيفيد مطلب الشركة لانها تتعارض مع القوانين التنظيمية الذي تسير طبقه طبقه والمجالس الجماعية.

زهرة دنبى.....مستشارة جماعية.

بالنسبه للموضوع المناقش 11 و12 او11 فقط النقطة11 حسنا .

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس.

السيد الرئيس فقط ليكون المقرر مقنن نكتب ان الامر يخضع لمذكرة وزارة الداخلية

سعاد اريب مستشارة جماعية.

السيد الرئيس هناك قانون 03-19 المتعلق باستغلال المؤقت للملك العمومي في مذكرته يتحدث عن كل ما هو ممتلك في عموم التراب الوطني هذا ايضا مرجع مهم جدا في هذه النقطة .

عملية التصويت:

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على عدم إعفاء مستغلي المرافق العمومية الجماعية من رسوم الاستغلال برسم سنة 2020 بسبب ظروف جائحة " كوفيد 19 " للتصويت فتمت المصادق بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد2022/72	الدراسة و المصادقة على عدم إعفاء مستغلي المرافق العمومية الجماعية من رسوم الاستغلال برسم سنة 2020 بسبب ظروف جائحة " كوفيد 19 "

✓ إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 14 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على إعفاء مستغلي المر افق العمومية الجماعية من رسوم الاستغلال برسم سنة 2020 بسبب ظروف جائحة " كوفيد 19 ". وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 19 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبرعنها.....: 19 صوتا.

✓ عدد الأعضاء المو افقين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: 19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	محمد حاتمي	مينة فريسي	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	سعاد اريب	زهرة دنبي
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	محمد احسان	حامد جودي
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	فضمة ازوران	مولاي هشام أشرف
رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	كنزة عزمي	

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين المصادقة على مقررالنقطة المتعلقة بإعفاء مستغلي المر افق العمومية الجماعية من رسوم الاستغلال برسم سنة 2020 بسبب ظروف جائحة " كوفيد 19 "

نوقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

نوقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الثانية عشرة:	الدراسة والمصادقة على حصر ديون شركة NEW MEDIA NORD (N.M.N) المستحقة لفائدة جماعة تارودانت إلى غاية 2022/06/30 والمترتبة عن استغلال اللوحات الإشهارية المقامة بالملك العام التابع لجماعة تارودانت.

في مستهل هده النقطة أشار السيد محمد أمهرسي أن العرض الذي تقدم به السيد محمد الحبيب المطلب هو نفس العرض بالنسبة للنقطة ،12 نفس تقديم الدراسة والمصادقة على مقرر يحدد طريقة حصر ديون شركة (N.M.N) NEW MEDIA NORD المستحقة لفائدة جماعة تارودانت إلى غاية 2022/06/30 والمترتبة عن استغلال اللوحات الإشهارية المقامة بالملك العام التابع لجماعة تارودانت

المناقشة

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية.

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بحصر ديون شركة ا (N.M.N)بالنسبة لهذا التقديم عندي فيه تساؤل اريد ان اعرف مبلغ الاتاوة الموجود في التقديم هل هو الحد الادنى الموجود في دفتر التحملات او تصريح للشركة، على ماذا بنينا حتى نضع هذا المبلغ؟ هل هو الموجود في دفتر تحملات كحد ادنى او صرحت به الشركة، بالنسبة لديون الشركة ، هناك ديون بدون غرامات و ديون بغرامات ، حينما حصرنا المبلغ المستحق للديون، أي نوع منهما سنحسب؟ حصرنا الديون لغاية 30/ 6 ، و لدينا ديون على الشركة لغايه 1 /9 تقريبا، ولانا حصر الديون لغاية 6/30 ، ما مأل الديون المترتبة في الاشهرة الثلاثة الأخرى ؟ له لها مسطرة خاصة ام ماذا؟

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

هناك زيادات في الجدول الثاني

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية.

زيادة تأخر الاداء وليس ثلاثة اشهر مستغلة من طرف الشركة، لانه حينما نتحدث عن شهر مارس 2020 اكثر من سنة، الزيادة تحسب بنسبة 100% وليس 50% بناء على دفتر التحملات، بالنسبةلسنة 2022 يجب ان يزداد بنسبة 20% وبالنسبة لسنة 2021 ب 50 في المئة، لان الاكثر من سنة تضاعف 100% ، بالتالي هل سنقوم بحصر الديون بهذه الزيادات او من الصافي الذي في ذمة الشركة فقط؟ بالنسبة للمدة المحضورة بين شهر يونيو وشهر شتنبر ما هو مألها ؟

محمد الحبيب المطلب.....رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة.

بالنسبة للنقطة المتعلقة بحصر ديون الشركة هناك إشكال في تأويل مقتضيات دفتر التحملات، فشركة (N.M.N) كما سبقت الإشارة إلى ذلك توقفت عن الاداء منذ 2020/04/01 الى غاية 06/30/ 2022 هذا في المدة التي كانت تستغل اللوحات الإشهارية بالترخيص، ترتب عليها حوالي 112 مليون سنتيم تقريبا، هذا المبلغ يشكل اصل الدين، بعد رفض الاعفاء عن ربعي السنة الثاني والثالث من 2020 سيتبقى هذا المبلغ الذي هو حوالي 112 مليون، الاشكال المطروح لحصر ديون تلك الشركة هو وجود نوع من الغموض في الفصل 17 من كناش تحملات الذي يقول تترتب عن كل التأخير في التسديد عن الدفع علاوة تساوي 10% من مبلغ الاتاوة اذا تم الدفع بصورة عفوية خلال الشهر الذي يلي انصرام الفترة المستحقة الاتاوة. 20% من مبلغ الاتاوة إذا تم الدفع بصورة عفوية بعد الشهر المذكور، 50% من مبلغ الاتاوة إذا تم الدفع بصورة عفوية بعد السنة المستحقة عنها الاتاوة 100 % من مبلغ الإتاوة إذا تم اثبات تأخير مهما كانت مدته بمحضر، هذا الفصل مأخوذ من دفتر التحملات النموذجي الذي وضعته وزارة الداخلية، الاشكال

المطروح هو ما المقصود بفرض علاوة تصل الى نسبة 100% مهما كانت مدة تأخير إذا تم اثباته بمحضروما هي الحالات التي يتم اللجوء فيها لانجاز المحضر؟ وما جدوى اثبات التأخير في الاداء بمحضر ما دام ان اثبات أداء رسوم الجماعات يتم حسب القواعد المحاسبة المعمول بها في اثبات الاداء من عدمه؟ وحتى لو أردنا اثبات التأخير بواسطة محضر، فمن المختص بإنجاز المحضر؟ الى غير ذلك من الاشكالات المطروحة في تأويل الفصل 17، في مثل هذه الحالات يفسر الشك لمصلحة الشركة لأن الالتزام بالأداء يقع على عاتقها حسب الفصل 473 من قانون الالتزامات والعقود. لا يمكن ان تقوم بتأويل سيضرها، لهذا في هذه الحالة اقترحنا اننا نطبق نسبة 20% او 50% حسب مدة التأخير ونقتصر عليها، يعني سنصل إلى حوالي 153 مليون سنتيم تقريبا مع تطبيق زيادة قدرها 20% على رسم ربع السنة الاول من 2020، لأنها تأخرت في الدفع لغاية نهاية 2020، اما المسألة التي قالتها الاستاذة الزهرة ذنبي على فترة الاستغلال ما بين 01/07/ 2022 الى غاية 22 /09/ 2022 الفترة التي كانت تشتغل فيها الشركة بدون ترخيص فما دامت الرخصة انتهت في 2022/06/30، الاستمرار في الاستغلال بدون ترخيص يترتب عنه تعويض يصل إلى خمس مرات مبلغ الاتاوة المستحقة طبقا للفترة الثانية للمادة 27 من القانون 19/ 57 الاتاوة التي اعتمدناها في تحديد هذا الدين ستعطينا 61 مليون ، خلاصة الدين الذي نطلب من المجلس ان يو افق على معايير حصره هو 1563443,55 درهم بالنسبة لفترة الاستغلال الممتدة من ربع السنة الثانية 2020 الى غاية ربع السنة الثانية 2022، و 611397,10 درهم بالنسبة للفترة من 01/ 07/ 2022 لغاية 09/22 /2022. اسباب عرض هذه النقطة على المجلس لحصر ديون شركة (N.M.N) يعود للاشكالات التي سبق ان ذكرنا ان الفصل 17 من كناش تحملات يطرحها، وطرح لنا اشكال بشأن تأويله، ولكن إلغاء ذلك الفصل او تعديله يجب ان يتم بمقرر المجلس لان ذلك الفصل ما دام موضوع بمقرر المجلس لا يمكن إلغائه او تعديله الا بمقرر المجلس، وإن الامر يتعلق ايضا بمقرر له وقع على مالية الجماعة ويجب اتخاذه بمقرر المجلس وعرضه لتأشيرات السيد العامل طبقا للمادة 118 من القانون التنظيمي رقم 113/ 14 وهنا سأضيف أن اي قرار سيتم اتخاذه بناء على طلب الشركة المذكورة سيكون قرار اداري وسيكون معرض للطعن امام القضاء لذلك يجب أن يكون مبني على اسس قانونية ويجب ان يكون معلل لكي نحصنه امام القضاء الإداري، لهذا طرحنا هذه النقطة على المجلس ليتداول ويعطي رأيه لنعتمد عليه في القرار الذي سيتم اتخاذه.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

شكرا السيد محمد على التوضيحات التي قمت بتقديمها، ادن يتضح للسادة الاعضاء الاشكال المطروح فيما يخص عدم الاستخلاص لأن هناك اشكال يتعلق بثلاثة اشهر تقريبا ولهذا فإن الاشكالين سيتم حصرها،

محمد جبري.....مستشار جماعي.

سي المطلب قال بأن كناش التحملات لم نعرف التعامل مع فصل فيه، عندما يكون هناك لبس في قراءة قانون ما عند أي مصلحة لها ان تلتجأ لمراسلة وزارة الداخلية ، وليس ان نبقى ثلاث اشهر دون فعل أي شيء ،يجب على الادارة ان تراسل الجماعات المحلية ووزارة الداخلية هناك مديرية للشؤون القانونية.

محمد احسان.....مستشار جماعي.

السلام عليكم مجددا، فيما يخص هذه النقطة تداولنا في النقطة الاولى بأنه بالنسبة للاعفاء غير موجود اذن هذا السيد مطالب بأداء أصل الدين كاملا بما فيه زيادات التأخير ولكن نريد الاخوة ان يخبرونا هل انتهت مدة صلاحية الاستغلال، هل 30/06 أو 09/30 يعني 30/ 06 اذا هو اشتغل بدون مبرر قانوني لثلاثة اشهر الاخيرة ،إن جئنا نطالبه بها لسنا على حق لانه يجب علينا ان نوقفه من الأول لأنه لايمكننا المطالبة ،لانه سيقول لنا انه انتهت صلاحية في 30/06 لديه الحق المطالبه بثلاثة اشهر سنطالبه بشكل غير قانوني،

يستطيع ان يربحنا فيه قضائيا، كان علينا ابتداءا من 01/07 بتوقف الاستغلال بانه ليس لديه الحلق بالاستغلال، إذن مطالب بالأداء بجميع المستحقات التي عليه من 1 /4 / 2020 الى 06/30/ 2022 بما فيها الزيادات عن التأخيران كانت 10% 50%، مئة في المئة لا يمكن تطبيقه لانه ليس هناك محضرلان شرطها مرتبط بمحضر، مئة في المئة مرتبطة بالمحضر، لكن في المراسلة يجب ان نبلغه ونطالبه بأداء ماعليه من الديون بزيادة تأخيرها الى غايه 06/30 وتنبه بأنه استغل 3 اشهربدون وجه حق ،وبالتالي ممكن الاتخاد فيحقه من اجراءات عن طريق المحكمة، وثانيا ممكن ان نهدده إن لم يرد تأدية 20 في المئه وخمسين في المئه ممكن ان ننجز محضروتؤدى مئة بالمائة، وكل ذلك بالقانون.

مولاي هشام اشرف.....مستشار جماعي.

سأتسائل هل نتوفرعلى مصلحة للمنازعات، فهي أهل الاختصاص في مثل هذه الأمور، كما قال الاخ محمد الحبيب المطلب بأن تأويل البند او المادة لا يمكن ان يفهمها إلا ناس الاختصاص، فنحن نتوفرعلى محامي لماذا لا نلجأ اليه ، ليعطينا المادة الصحيحة وعلى ضوئها نتخد الاجراءات لانه نحن كأعضاء المجلس لا يمكن لنا ان نفهم المسائل التقنية والقانونية، يمكن ان نخطئ، ارى انه يجب ان يكون لدينا مصلحة المنازعات تبث في هذه الأمووتتبع التأخيرفي الاداء ونطلب توضيحات في المسائل القانونية على ضوئها يكون لدينا القرار السليم .

محمد حاتمي.....النائب الاول للرئيس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ، تحية مجددة للاخوان والاخوات ، اظن انه عندنا مشكلين: المشكل الاول هو تحديد الدين كما والمشكل الثاني هو تحديد الأتاوات ، بالنسبة لتحديد الدين واضح هذا السيد كان من واجبنا القيام بمحضر المعاينة بمفوض قضائي عندما تجاوز المدة 06/30 وهو مازال يستغل اللوحات الاشهارية،ونرسل له إشعار بطريقة قانونية وذلك يثبت بأن الجماعة قامت بدورها. بالنسبة لفوائد التأخير يظهرلي بأن حصر ديون الشركة المذكورة بما فيها غرامة التأخير يطرح صعوبة نظرا لغموض المعايير التي جاءت في الفصل 17 من كناش التحملات الذي يتم على اساس ترخيص شركة كذا وكذا.لكن كل شيء واضح، الفصل يضعنا امام اربع حالات اووضعيات، صاحب الشركة لاتنطبق عليه أية حالة من الحالات المذكورة في الفصل 17 بالتالي هو يبقى الاختيار الرابع. هو 100 في المئة من مبلغ الاتاوة اذا تم اثبات التاخير مهما كانت مدته بمحضر، لماذا نحتاج لمحضر،و من سيقوم بهذا المحضر.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

محضر مشترك مع السلطة والجماعة.

محمد حاتمي.....النائب الاول للرئيس.

اذا أدى يقدم ما يثبث ذلك ، هل ضروري سنقوم بمحضر. من بعد نهاية الاستغلال سيكون عندنا وقت لنقوم بمحضر،اظن السادة المستشارين انه يجب علينا نلتزم بالبند 17 وهو يتضمن حرفيا نفس ما جاء في دفتر التحملات النموذجي المرفق بدورية السيد وزير الداخلية رقم 118، ادن لدينا السند، هناك شروط في دفتر التحملات لدورية السيد وزير الداخلية لماذا نبحث عن الاجتهاد، سيتعرض لنا المجلس الاعلى للحسابات او المفتشية ونبحث عن كيف نبرر شيء لا نستطيع تبريره.

سعاد اريب.....مستشارة جماعية.

هناك طرف مؤكد على انه مهم في عملية اتخاذ القرار وهو السيد عبد السلام الراضي هو القابض طرحت عليه سؤال وهو ما رأيك في هذا هل انت متفق؟ فقال لا غيرمتفق، هذه نقطة اولى ندرجها كحجة بأن هذه الاشياء في

الحقيقة خارجة عن دورنا في اتخاذ القرارات المسألة الثانية: اعتقد بأن هذه المذكرة تعطف على هذه الجهة التي تطلب الاعفاء من المستحقات. اصلا وضعية الشركة غيرقانونية واعتقد بأن الشكل الذي جاءت به المذكرة فيها نوع من طلب شرعنة وضعية غيرقانونية وبالتالي اعتقد بأن جميع الكلمات التي كتبت بخط كبيرالقصد فيها اننا نضع الشركة كضحية لبرنامج ما ،علاوة على انه عندما يكون المطلب مطلبا بالطبع جميع الاطراف تجد نفسها مؤهلة لتتخذ القرار او فقط تجتهد، هذا من جهة من جهة ثانية اريد ان أحيلكم رجاء عن القانون التنظيمي فيما يتعلق بصلاحية مجلس الجماعة لكي لا نخرج عن الوضع الذي يخوله لنا هذا القانون من ان دورالمجلس الجماعة لا يجب ان يتخذ قرارات من هذا النوع بل وظيفته فيما يتعلق بالمالية والجبايات والاملاك الجماعية هي فتح الحسابات الخصوصية، فتح الاعتمادات جديدة تحديد سعرالرسوم والاتاوة. تحديد النسب احداث اجرة عن الاقتراضات تدبيراملاك الجماعة والحفاظ عليها، اقتناء العقارات الى غيرذلك لا يوجد اي عنصرمن هذه العناصريقول لنا الحق في ان نبث في طلب من هذا النوع وبالتالي فهذا الطلب في الحقيقة خارج عن مسؤوليتنا اوعن التزاماتنا ولا يمكن البث فيه بالرجوع الى قرارالمجلس شكرا.

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية.

في ما يخص التساؤل المطروح ربما تساؤل طرحته بصيغة غيرمفهومة سأعود لأطرحه بصيغة اخرى، قمنا بحساب ديون هذه الشركة ، بناء على ماذا حددنا ديونها، على بناء على تصريحها ، اذا كان بناء على الحد الأدنى فقد تضررت الجماعةّ، لان الحد الادنى ممكن ان نحسبه لها في سنة 2020 خلال ست اشهركورونا ، ولكن من بعد الشركة اشتغلت ، اذن لا يمكن ان نعتمد الحد الادنى في 2021 و2022 وإلا ستتضرر ميزانية الجماعة ومستحقاتها، قمنا بحساب الحد الادني من 2020 شهرمارس لغاية شهريونيو2022 هذا ليس حصرالديون هذه هدية نهديها للشركة وهي في صالحها ان لا تصرح لنا، حصرالديون يكون بناء على تصريحها ، ولا يمكن حصرللديون ان لم تصرح لنا الشركة، لانه في هذه الحالة أكيد سنزيد على هذا المبلغ ، اذن ليس في صالحنا ان نحصرديونها الا في المحكمة ان ذهبنا للتقاضي وستدلي بوثائقها الثبوتية لنشاطها ومزاولته في تلك الفترة، ويبقى هذا اقل شيء سنستخلصه، اذا لن نحصرالديون في أقل شيء وشكرا.

سعاد ابلعيد.....مستشارة جماعية.

السلام عليكم تحية للجميع الصراحة هذه النقطة آثارني فيها نقطتين، اولا استغلال ملك العمومي برخصة لفترة واستغلال الملك العمومي بدون رخصة. استغلال ملك العمومي برخصة فالشركة لم تلتزم بدفع الاتاوة في وقتها مما يترتب عليه ان الغرامات يجب ان تؤديها، لا توجد لا 20% ولا 50 في المئة، القانون يقول 100% من مبلغ الاتاوة اذا تمت اثباث الأخيرمن 2020 الى 2022، النقطة الثانية وهي استغلال الملك العمومي بدون رخصة لشركة انتهت رخصتها في 2022/06/30 وبقيت مستغلة الملك العمومي لغاية 2022/09/22 وبالتالي يطبق عليها قانون استغلال ملك العمومي بدون ترخيص يظهرلي أن المسألة واضحة ولا تحتاج لشيء شكرا.

محمد الحبيب المطلب.....رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة.

على العموم السادة الاعضاء الذين تساءلوا هل راسنا الشركة من اجل وضع حد لنشاطها تمت مراسلة الشركة مرتين من أجل وضع حد لاستغلال الملك العمومي بدون ترخيص وعندما لم تستجب تم التدخل وتم تحرير الملك العمومي عبر إزالة اللوحات الاشهارية، بالنسبة للسادة الاعضاء الذين كانوا يتساءلون هل تمت استشارة وزارة الداخلية، لقد ارسلنا استفسار لوزارة الداخلية لكن لحد الآن لم تجبنا ونحن يجب علينا ان نتخذ القرار لمباشرة اجراءات التحصيل لنحصر الدين ويكون لدينا مبلغ محدد بناء عليه سنباشر إجراءات التحصيل، بالنسبة لمسألة فرض التعويض بالنسبة للفترة التي كان فيها الاستغلال بدون ترخيص فرض التعويض يتم بواسطة امر بالتحصيل يتخده السيد رئيس مجلس الجماعة بناء على محضر يعده موظفون محلفون بالجماعة، لن نحتاج مفوض قضائي، بالنسبة لنا نحتاج فقط الموافقة على الاساس الذي سبق عرضه لتحديد التعويض في 5 مرات من مبلغ الاتاوة، بالنسبة لتأويل الفصل 17 اذا تم اثبات التأخير بمحضر هذا هو الاشكال الذي استفضنا في شرحه، من سيقوم بإنجاز ذلك المحضر المتعلق بالتأخير مهما كانت مدته والعديد من العبارات لم تستطيع تأويلها. والداخلية لم تجبنا. يعني الحل مادام الفصل 17 طبق بمقرر المجلس فتأويله او تعديله او إلغائه، يكون بمقرر المجلس في جميع الحالات سواء كانت وضعية الشركة القانونية او غير قانونية. نحن لدينا طلب الشركة و اي اجراء سنتخده نحن لا يجب أن يكون كمعيار هل الشخص الذي يتعامل مع الجماعة يخرق القانون او لا، نحن يجب ان يكون قرارنا مبني على القانون في جميع الحالات لأن ذلك الشخص إن خرق القانون هذا لا يعطينا الحق لخرقه ايضا، قرارنا يجب أن يكون قرار مشروع يمكن أن يصمد في حالة الطعن فيه، بالنسبة للسيدة المستشارة زهرة دنبي التي قالت بأن الرسم قمنا بالتقدير بناء على الحد الادنى وليس على التصريحات اولا الشركة لا تعطينا تصريحاتها، ثانيا لا يمكننا ان نفرض عليها تقديم التصريحات برقم المعاملات التي حققت في تراب الجماعة، وأصلا في الوقت الذي كانت فيه تعطي التصريحات كانت تعطي التصريحات لتكون الاتاوة التي تترتب عنها اقل من الحد الادنى الذي اقترحته في عرضها المالي، من يوم بدأت الاشتغال لحد الآن. بالنسبة لنا المقرر الذي سيتخذ نحن سننفذه. ان صادق عليه عامل الاقليم يكون لديه قوة القانون ونحن كموظفين وكإدارة ان قمنا بتنفيذه نحن كذلك سنكون محميين هذا هو القصد.

محمد حاتمي.....مستشار جماعي.

أولا يظهر لي تقول لنا بأننا يجب أن نحترم القانون كمؤسسة لأنه لا دخل لنا،يجب أن يحترموا القانون هم اولا، يجب أن يحترموا القانون لأن الاتفاقية التي بيننا ظاهر ما فيها، ان يؤدو ا الواجب والنسبة من المبيعات من اللوحات الاشهارية، هل لدينا عائق لأننا نمثل المواطنين هذا المال العام، لأنه ان لم نقم بهذا العمل سيصبح هذا هدر وتقصير في انجاز مهمة التي هي جمع وتحصيل المال العام، اذن لا يمكن ان نقول ان الشركة لم تقدم تصريحها ونبقى مكتوفي الأيدي ، وعندي تساؤل هل تم إصدار أمر بتحصيل الديون العمومية لفائدة الجماعة هل قمنا به على مستوى الجماعة، وبلغنا به الخازن؟ لانه اذا لم نقم فهو تقصير من طرف الجماعة ومن طرف إدارة الجماعة، لا يمكن ان نتكلم مع الناس ونحن لم نقم بشيء تجاه هذه الوضعية، هناك تقصير من جهتنا ،لدينا أناس مختصين ، ومصالح المالية عندنا يجب ان يكونو حرصين على ذلك والمكتب كذلك، ا اذن يظهر لي ان ما قاله السيد محمد الحبيب المطلب غير مفهوم لم افهم جيدا ما شرحته وشكرا.

محمد احسان.....مستشار جماعي.

هل هذه النقطة داخلة في اختصاص المجلس أولا، لأن التساؤل دائما قائم، لأن إن بحثنا في الإختصاصات وصلاحيات الرئيس نرى أيضا صلاحيات المجلس ؟ قبل إحالته على المجلس في الدورات، و مسألة الإعفاء غير واردة في القانون التنظيمي لا في صلاحيات الرئيس ولا صلاحيات المجلس لا توجد صيغة واضحة، وكيل المداخيل يريد أن يحمي نفسه ويلزمه شيء قانوني ليعتمد عليها ويواجه الشركة. لكي لا يسقط في مشكل قانوني ولكن هذا لا يمنع كما قال الإخوان الأخ المستشار السيد محمد جبري و السيد محمد بأنه توجد وزارة الداخلية لتقديم استشارة قانونية،. سنذهب مع الطرح الذي قال السيد محمد هو انه يترتب في اي تأخر في التسديد علاوه تساوي 10 في المئة في الاتاوة اذا تم الدفع بصورة عفوية دون الفرض عليها، اذا لم يأتي تلقائيا ستكون لجنة تقوم بمحضر وتطبق عليه 100% أصل الدين زائد الزيادة. كذلك يبقى هناك تساؤل هذه المبالغ التي وضعت امامنا من اين اتت وما هي ارضيتها ،لنرى مثلا انه بدأ الاستغلال سنة 2012 ،اذن سنرى متوسط السنوات الفارطة التي تم التصريح بها ، وعلى ضوء ذلك المتوسط والأداءات إلى غاية التوقف سنعتمد عليه مع الاخد بعين الاعتبار الحد الادني.

عبد السلام الراضي.....شسيع المداخيل

توضيحات على غرار ما جاء به السادة الاعضاء, هو على ماذا نعتمد في الاستخلاص من هذه الشركات؟ عندما تمت الصفقة هناك رخصة تخص سبع لوحات اشهارية، ثلاثة لوحدها واربعة لوحدها, والاتاوة المحددة في الترخيص لديهم بناء على نتائج الصفقة تعطى كل ثلاث اشهر, وكل سنة تزداد ب 4% يعني من 2012 وهي تزداد فهي ليست قارة, وهي تعتبر الحد الادنى للذي سيؤدي في انتظار مراجعة اقراره, الاقرارات التي لم نتوصل بها هي منذ 2020 الى حد الساعة, ونحن كمجلس نطالبهم بالحد الادنى, في انتظار التصريحات ، و سنعتمد 100 % بالجزاءات, وهم كشركة يسمح لهم الحق بطلب الاعفاء من تلك المبالغ, يمكنهم ان يدفعوا لنا الضريبة المبدئية، ويمكن ان نقوم بطلب ويأتينا القرار بانهم اعفوا انفسهم وليس المجلس, تلك الجزاءات لن يحسم فيها المجلس كإعفاء، لأنه من الضروري ان نطالبهم بهم في الحد الاقصى الذي هو 100%, ربما بدأوا ب 9 ملايين في مدة 3 اشهر وحاليا اصبحت 12 مليون في 3 اشهر بالنسبة لهذه الشركة لم تبقى قارة, يعني ان هذا هو الحد الدنى الذي نعتمد عليه, لكن اذا جاءوا بالبيان سنقوم بالمحاسبة معهم ولدينا الحق في الرجوع الى اربع سنوات ، لدينا الحق الرجوع في اي رسم او اي اتاوة في حدود 4 سنوات, ولاستحضار امر بالاستخلاص وتقوم بدفعه للمالية وخصوصا في استغلال الملك العام ليس بالأمر الهين لان معه كناش التحملات والالتزام والرخصة يجب تطبيقها معه, وعلينا مطالبته اولا, ونأخذ الضمان الذي هو 36 مليون ونقوم بمصادرته وفي نفس الوقت سيضيعون الاخرى وتزيدهم المطالبة, واذا لم يقدموا التصريحات سنعتمد رقم المعاملات الذي يظهر لنا مناسبا ونقوم بتبليغهم, واذا لم يناقشوه نعتمده فالاشعار التالي. وشكرا

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس

ارى ان التوجه الذي جاء به السيد عبد السلام هو الانسب, اذا سنعتمد زيادة العقوبة لكي نزيح عنا المسؤولية, وفي نفس الوقت هذه المراسلة التي ارسلنا الى وزارة الداخلية ننتظر ردها ونحاول القيام بتذكير في المقرر بناء على مراسلة وزارة الداخلية ونعتمد فصل كناش التحملات الذي سنتجه فيه في الزيادة لأعلى قيمة كي لا تحسب علينا ادنى قيمة, وفي نفس الوقت لدينا في كناش التحملات الفصل 23 للمنازعات "في حالة حدوث منازعات بين الطرفين يعرض الامر على السلطات المحلية للبث فيه بطريقة ودية اذا تعذر الوصول الى حل يتم اللجوء الى المحاكم المختصة".

شكيب اريج.....مستشار جماعي

فقط اريد التطرق الى النقطة 12 "الدراسة والمصادقة على حصر الديون", نحن الان كمجلس هل نحن هنا لحصر الديون ؟ اصلا هي تحصر نفسها بنفسها, لا اجتهاد مع وجود النص, واذكر بان هذا خاضع لدفتر التحملات والذي

وضعناه بأنفسنا, يعني انه في حالة اردنا ان نقوم بحصر الديون بطريقة اخرى يجب علينا ان نقوم بإلغاء او تعديل للنقطة, وبالتالي ارى انها ليست مسألة مصادقة, هي ابداء رأي ونقاش صحي واضح, لذا لا اظن اننا امام اجتهاد, وحتى اذا قمنا بعمل شيء لأنفسنا فالشركة او الطرف الاخر الذي لديه دفتر التحملات ووقع عليه قبل الدخول الى الاتفاقية فهو ملزم به كما نحن ملزمين، لااعلم لماذا جميع الاتفاقيات فيها الدراسة و المصادقة ؟ هناك ايضا ابداء الرأي, مناقشة الخ... وشكرا

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس

لدينا مقرر مقترح اذا اراد الاخوان سماعه : "اعتبارا لكون مصالح الجماعة راسلت مديرية الشؤون القانونية بوزارة الداخلية قصد طلب توضيح، واعتبارا لمقتضيات كناش التحملات، فان المجلس يوصي بإعمال مقتضيات كناش التحملات فيما يخص الاستخلاص وذلك باعتماد الحد الاقصى الممكن احتسابه والاحتكام للفصل 23 من هذا الكناس فيما يخص فض اي نزاع محتمل مع المستفيد". اذا هل نستمر بهذا المقرر؟ جيد

محمد احسان.....مستشار جماعي

علينا ان نحاول ان لا نحدد اصل الدين, ما يهمنا يجب ان نقول يجب تحديد هذا الدين طبقا لدفتر التحملات والقوانين الجاري بها العمل, وفي حالة ما كان هناك غموض او شيء اخر نطلب استشارة من وزارة الداخلية, مع تطبيق الحد الاقصى للزيادات والغرامات ان اقتضى الحال دون حصر المبلغ.

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس

لدي توجيه منهجي و عام بالنسبة للإخوة الموظفين وهذه المسألة يعرفونها اكثر منا انه كل من مفتشية وزارة الداخلية و مفتشية وزارة المالية و المجلس الجهوي للحسابات يتحدثون بلسان واحد، اي نص قانوني خصوصا ما يتعلق بالجانب المالي دائما يؤول لصالح الجماعة، واي تأويل لأي طرف معني يكون محط شبهة, و انا مع 100 % في الجزاءات لحرص الديون والمتضرر يرفع امره . وشكرا

عملية التصويت:

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على مبلغ الإتاوة الدنيا للإستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية.للتصويت فتمت المصادق بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين مع التأكيد أنه " اعتبارا لكون مصالح الجماعة راسلت مديرية الشؤون القانونية بوزارة الداخلية قصد طلب التوضيح واعتبارا لمقتضيات كناش التحملات فان المجلس يوصي بإعمال مقتضيات كناش التحملات فيما يخص الاستخلاص وذلك باعتماد الحد الاقصى الممكن احتسابه والاحتكام للفصل 23 من هذا الكناش فيما يخص فض اي نزاع محتمل مع المستفيد".

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/73	الدراسة والمصادقة على حصر ديون شركة NEW MEDIA NORD (N.M.N) المستحقة لفائدة جماعة تارودانت إلى غاية 2022/06/30 والمترتبة عن استغلال اللوحات الإشهارية المقامة بالملك العام التابع لجماعة تارودانت.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 14 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على حصر ديون شركة NEW MEDIA NORD (N.M.N) المستحقة لفائدة جماعة تارودانت إلى غاية 2022/06/30 والمترتبة عن استغلال اللوحات الإشهارية المقامة بالملك العام التابع لجماعة تارودانت، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 19 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها.....: 19 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين.....: 19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	محمد حاتمي	عبد الجليل ايت الجران	مولاي هشام أشرف
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	محمد احسان	كنزة عزمي
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	فضمة ازوران	زهرة دنبي
فاتحة موافق	ابراهيم المدلاوي	مينة فريسي	حامد جودي
رشيد فنان	هشام امزراو	سعاد اريب	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على مبلغ الإتاوة الدنيا للإستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية مع التأكيد ان المجلس يوصي بإعمال مقتضيات كناش التحملات فيما يخص الاستخلاص وذلك باعتماد الحد الاقصى الممكن احتسابه والاحتكام للفصل 23 من هذا الكناش فيما يخص فض اي نزاع محتمل مع المستفيد

توقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الثالثة عشرة:	المصادقة على مبلغ الإتاوة الدنيا للإستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية.

في مستهل هده النقطة أحال السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس الكلمة على السيد محمد الحبيب المطلب رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة لتقديم عرض حول الموضوع.

محمد الحبيب المطلب.....رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة.

دفتر التحملات الذي على اساسه كانت شركة NMN تستغل الملك الجماعي بواسطة اللوحات الاشهارية يوجد فيه فصل ينص على انتقال ملكية تلك اللوحات الى جماعة تارودانت اذا لم تقم تلك الشركة بإزالتها بعد انتهاء مدة الاستغلال بأسبوع، لذلك فملكية تلك اللوحات انتقلت لجماعة تارودانت وبالتالي هناك امكانية استغلالها مباشرة من طرف الجماعة في حالة كان لدينا طلب عروض غير مجدي. لكي نقوم بالإعلان على طلبات العروض حسب التعديلات المقترحة, يجب تحديد الحد الادنى لإتاوة الاستغلال المؤقت للوحات الاشهارية بالملك العمومي خلال سنة واحدة لذلك اقترحنا 280657,44 درهم بالنسبة للوحات المشكلة للحصة الاولى وهي 7 لوحات القائمة حاليا و200469,60 درهم بالنسبة للوحات المشكلة للحصة الثانية وهي 6 لوحات وتم تحديد ذلك الحد الأدنى حسب المعايير الموجودة في المذكرة التي سبق توزيعها على السادة اعضاء المجلس, ويبقى لهم واسع النظر اما الزيادة في ذلك الحد او إنقاصه.

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس

شكرا السيد محمد, اذا كما قال السيد رئيس القسم لدينا الحد الادنى والحد الاقصى, لدينا مبلغين هل هما مناسبين ؟ ام نرفع فيهم او ننقص ؟ ليبقى كحد ادنى او اقصى للإتاوة عند انقضاء مدة الاستغلال.

محمد حاتمي .....مستشار جماعي

في هذه النقطة سنتحدث عن تحديد كما قلت السيد النائب عن الحد الادنى والحد الاقصى, اولا : في نظري اذا اردنا تحديد الحد الاقصى نتركه عادة للصفقة، ومن قدم اكثر نقول له مرحبا, والحد الادنى على الاقل يجب ان نعرف القدرة, وان نعرف هذه اللوحات اين تتواجد وبكم تم كرائها مدة 10 سنوات يجب اعطاءنا المتوسط السنوي بثمن كرائها, ونقوم مثلا بتقدير المبلغ محددا في سنة ونرى اذا كان مناسبا للطرفين, ونترك هامشا يمكننا من اصلاح ذلك.

ثانيا : هل طريقة تحديد الحد الادنى معمول بها في جماعتنا بحيث انها اول مرة اسمع بهذا ! كما تم في صفقة مو اقف السيارات العام الفارط, حيث استسلمنا للأمر الو اقع وقبلنا بعرض 70 الف درهم لأنه كان العرض الاكبر, وفي العام قبله او الولاية السابقة كان المبلغ 150 الف درهم, و انا اتساءل كيف انه في مجموعة من الصفقات نضع الحد الادنى وفي بعض الصفقات لا نضع الحد الادنى, مثلا مو اقف السيارات لا يمكن ان اقبل على نفسي بان مدينة تارودانت فيها 30 هكتارات ان تكرى ب 70 الف درهم, قمت بعملية حسابية وجدت اننا نؤجر المتر المربع ب 3 سنتيم يعني لا يساوي ولو ريال, اذا هذا السؤال اعيد طرحه هل طريقة الحد الادنى يجب ان تكون اولا بطريقة علمية؟ كي لا نضيع انفسنا ونسقط في حالة التقصير في استخلاص الاموال العمومية وكذلك الشريك يجب ان يشتغل ويحقق الربح وتكون حركة اقتصادية داخل المدينة. وشكرا

محمد احسان.....مستشار جماعي

السلام عليكم مجددا, فقط فيما يخص نقطة تحديد المبلغ الح الادنى لإتاوة الاستغلال المؤقت للملك العام الجماعي التابع لجماعة تارودانت فكرة ايجابية, لحماية الجماعة من المنافسة الغير الشريفة, وكذلك من التحريف , لأنه كما تعرفون بالنسبة للسماسرة الخاصة بالأسواق يحدد ثمن الافتتاح في مبلغ معين, ان حددته جيد اما ان لم تحدده فسيتفقون عليك ويأتي احدهم يأخذ منك والكل اخد نصيبه في دلك, لكن السؤال المطروح هل المبلغ المطروح هنا 2800657 درهم هل تم تحديده بالطريقة التي لا تتضرر فيها الجماعة؟ هنا نجد رقم المعاملات المحقق من لوحة اشهارية داخل سنة واحدة في الاول 167000dh و انتم وضعتم 280000dh, يعني ان هناك فرق كبير, اريد هنا ان توضحوا لنا لما هدا الفرق او ما علاقة المبلغين, ثانيا قضية الحصة الثانية انا متفق معها لان هدا الشخص يجد اللوحات الاشهارية جاهزة اي انه نقصنا عليه مجموعة من المصاريف وبالتالي يقوم فقط بالقليل من الصيانة ويبدا عمله, وبالتالي الجماعة لديها الحق من الرفع من قيمة الحصة الثانية الى 20%, ادن ان كان المبلغ ليس به ضرر للجماعة مرحبا وكذا بالنسبة ل 20% ان كانت لا ضرر ولا ضرا رجيدة ايضا, هنا خلاصة القول اننا لا نريد خسارة للجماعة ولا للشركة وشكرا.

محمد حاتمي .....مستشار جماعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ انا اتفق مع السيد احسان في توجه لا ضرر ولا ضرار، لكن عندي فكرة ان كانت فرص جديدة نعطي الاسبقية لشباب المدينة بصفة تشجيعية ، علينا ان نقوم بعرض لمدة سنة كتجربة للشباب مثلا نأخذ 7 منهم لهم دراية نقسمهم على قسمين او ثلاثة لكي نعطي فرصة لشباب تارودانت وليس ان نبقى دائما على اخد المستشهرين من الخارج, ويمكن ان نساعدهم, وحتى الجماعة يمكن ان تكتري من عندهم لمساعدتهم مثلا في المناسبات والاعياد الوطنية، اي ان تكون للشباب الأسبقية ضمن شباب البلاد.

زهرة دنبي .....مستشارة جماعية

شكرا, في ما يخص هده النقطة موضوع التداول الخاصة بتحديد الاتاوة, المقترح الدي قدمته الرئاسة (7 لوحات ب 28 مليون في السنة) سأعود الى النقطة الفائتة هو ان 28 مليون في السنة تعطينا 7 ملايين في كل 3 اشهر, ونحن الان في حصر الديون وجدنا باننا نتقاضى 12 مليون و 8000 درهم في كل 3 اشهر, اتحدث على كناش التحملات 2012 و نأتي في 2022 ونبدأ بسبع ملايين, كنا نتقاضى 50 مليون ونصف في السنة والان الحد الادنى سنضع 28 مليون في 7 لوحات, بالعكس نضع في اللوحات الجديدة 200 الف درهم في حين ان اللوحات كانت في 2012 كما اشار السيد عبدالسلام بدأت بتسع ملايين في 3 اشهر وفي 2022 سنبدأ 6 لوحات بأربع ملايين, 10 سنوات نقصت بالنصف تقريبا لا ادري كيف درس الاخوان هده المقاربة حتى قدموا هده المبالغ التي ليست و اقعية ولا موضوعية, كنت افضل ان يكون لدينا محضر لجنة التقييم على غرار المر افق الاخرى التي تكتريها الجماعة, ان تكون لجنة بها اطر و الموظفين لديهم دراية بهذا الموضوع و يعطونا محضر مدقق لكيفية اختيار هده المبالغ, انا تساؤلي واضح واريد جواب عليه و شكرا.

مولاي هشام اشرف.....مستشار جماعي

تحية مجددة, انا بالنسبة لي لكي نكون موضوعيين يجب ان نرى الاتفاقية الاولى التي اجرية في 2012 مع هده الشركة, في الغالب ستكون هناك معايير حتمت على الجماعة ان تضع الحد الادنى للإتاوة , ادن ان كانت تلك المعايير فلا مشكلة ان نعمل بها حتى الان و ان نرى هل كانت معايير علمية و منطقية؟ فان كانت كذلك, فهناك نسبة علمية نضيف اليها 5% او 10% لكن ان تعطى الينا هده المعطيات كيف حدد الحد الادنى للإتاوة هل جاء مقارنة مع مدن عندها تجربة سابقة و لديها نفس معايير تارودانت مثلا او انه كانت دراسة للصفقات التي كانت من قبل, يجب ان تعطى لنا المعلومات لان هده هي الرؤية المنطقية الوحيدة لكي نستطيع ان نضع حد ادنى لن نحاسب عليه بعد دلك, فالأخت زهرة احيها لأنها اعطت هده الملاحظة , لأنه لا يمكن ان تتراجع الاتاوة ب 30% او 20% او اكثر ما بين العقد الدي كان قبل و العقد الحالي, ادن انا اطالب بهده المسالة,. شكرا

محمد الحبيب المطلب.....رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة.

على العموم بالنسبة لسؤال السيد حاتمي عن مسألة هل سبق تحديد الحد الادنى بالنسبة للمر افق الاخرى, فعلا تم تحديد الحد الادنى بالنسبة للمر افق الجماعية الاخرى التي تتمثل في مو اقف السيارات والسوق, يعني تم تحديد مبلغ الاتاوة الدي صادق عليه المجلس و كنا نعلن عليه في طلبات العروض و من اعطى اقل منه يلغى عرضه, بالنسبة لتدخل الدكتور اشرف بالنسبة لطلب العروض السابق لم يكن هناك حد ادنى, على اساس ان دورية وزارة الداخلية التي تنظم طلبات العروض لا تشترط تحديد الحد الادنى, لكن الاشكال الدي وقعنا فيه هو اننا مؤخرا اعلنا على احد طلبات العروض من اجل استغلال تلك اللوحات وشارك فيه متنافس واحد قدم 78000 درهم سنويا مقابل استغلال 13 لوحة اشهارية في حين ان الجماعة كما سبق للسادة الأعضاء ان دكروا كانت تستخلص مبالغ اكبر, يعني 78000 درهم مقابل 13 لوحة اشهارية في حين كانت الجماعة من قبل تستخلص اكثر من هدا المبلغ مقابل استغلال 7 لوحات فقط , ولكي يكون هناك معيار واضح لاستبعاد العروض الهزيلة يجب ان يحدد حد ادنى لكي نستبعد من اعطى اقل منه, اي اننا نحدد فقط الحد الادنى ولا نحدد الحد الأقصى. نحدد الحد الأدنى ويفتح المجال للمنافسة ومن أعطى أعلى عرض يتم اختياره لاستغلال اللوحات الإشهارية. المعايير التي اقترحنا هدا الحد بناء عليها معايير غير ملزمة للمجلس, يمكن له ان يزيد في الحد الأدنى أو ينقص, نحن فقط نعطي مقترحات و المجلس يتداول ويتخذ قراراته. عندما نعود للإقرارات التي قدمتها شركة NMN في سنوات 2017,2013, و 2018 , فخلال هده السنوات وجدنا ان المتوسط الدي كانت تجنيه تلك الشركة هو تقريبا 6960,75 درهم شهريا للواجهة الوحيدة. أي أنها تجني تقريبا 13.921,50 درهم شهريا عن كل لوحة, يعني انه مادام ان الاتاوة التي تستحقها الجماعة تكون على شكل نسبة مئوية من رقم المعاملات المحقق نحن اقترحنا 20% التي اقترحت في اخر طلب عروض , طبقناها وتعطينا في السنة الواحدة 33.411,60 درهم عن اللوحة الواحدة , اي انه ان ضربناها في 6 هي التي تعطي 200469,60 درهم هدا بالنسبة للوحات التي ستضاف, بالنسبة للوحات 7 التي انتقلت حاليا لملكية جماعة تارودانت اخدنا بعين الاعتبار ان من سيدخل سيجد اللوحات جاهزة وبالتالي اضفنا 20% عن الإتاوة السابقة, ومنه توصلنا لهدا المبلغ يعني بالنسبة للحصة الاولى التي بها 6 لوحات التي ستضاف وضعنا الحد الادنى هو 200469,60 درهم وبالنسبة للسبع لوحات

القائمة حاليا زدنا نسبة 20% بالنسبة لكل لوحة عن المبلغ المحدد للوحات التي ستضاف. أي 280.657,44 درهم سنويا بالنسبة لسبع لوحات انتقلت ملكيتها لجماعة تارودانت. في جميع الاحوال ما فائدة الحد الادنى ؟ ليس اننا نحد من مداخيل الجماعة نحن فقط نحدد حد أدنى إذا عرض اقل منه سنرفضه ومن اعطى اكثر سنقبله, لكي لا نسقط في اشكالية عدم وجود أساس لاستبعاد العروض الهزيلة، ولهدا حددنا هدا الحد الادنى و سندمجه في دفتر التحملات و شكرا.

محمد حاتمي .....مستشار جماعي

تعقيب على نقطة الحد الادنى والثمن لماذا كان في 2012 مرتفع والان انخفض , ليس تبخيسا لتارودانت.الذي يجب معرفته في ميدان الاشهار سوق الاشهار متحرك و يتغير.في وقت كانت اللوحات في التلفاز هو الملاذ الوحيد للمستشهرين يعمل الاشهار في التلفاز. هناك الان فايسبوك و أنستغرام ، الناس أصبحوا مرتبطين بالهاتف والحاسوب ,هذا في الحقيقة قد أثر على الأثمنة.عندي تصور اخر بالنسبة لنقطة الايداع ,اذا استطعنا أن نفكر فيها نحن نريد أن نطور المدينة في هذه النقطة ، نضيف مثلا علامات الترقيم وتستطيع الجماعة ان تقوم بدراسة في هذا الباب، ,لتنمية المداخيل بطريقة اخرى ولا نبقى محصورين في 7، يجب علينا فتح أبواب أخرى للتنمية ونرجع دائما لنقطة تنمية مداخيل الجماعة التي يجب أن تكون بطرق اخرى مغايرة لما قدمته , ولا نبقى في نفس تاريخنا يجب أن نرى المستقبل الذي يشتغل بها شباب اليوم.

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس

فكرة قيمة أن نقوم بدراسة حول الأماكن التي ممكن أن تضع فيها الالواح ونوعيتها التي ترفع من مداخيل الجماعة.

زهرة ذنبي.....مستشارة جماعية.

النقاش سوف ينصب على الفكرة التي تطرق اليها المطلب حول المبلغ الذي تصرح به الشركة , وهذه الشركة انمين تصرح بأقل من 7 ملايين , تصوروا شركة تصرح ب 7 ملايين أو أقل وتدفع 11 مليون أو12 مليون من 2012 الى 2017 وتطلب التمديد هي عندها خسارة بناءا على اقرارها وتصريحها التي تغطي الجماعة يعني هي عندها خسارة.تربح 7 ملايين وتدفع لنا 12 مليون أو11 مليون ذهبت في هذه الخسارة منذ 2012 حتى 2017 وجاءت تطلب في المجلس لكي يمدد لها بناءا على أنها عندها عقود مع شركات , ومدد لها المجلس منذ 2017 الى 2022 .هل عندها خسارة ؟ أنا أطرح هذا السؤال على أعضاء المجلس , هل توجد شركة تعيش الخسارة وتطلب التمديد، أنا أقول أنهاتدفع 12 مليون ومنضبطة عليها يجب أن نبني عليها أما نخفض ب 5 ملايين فهذا غير صائب.

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس

المقترح هل نقوم ب20 في المئة اضافية.

محمد الحبيب المطلب..... رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة

نحن عندما اقترحنا هذا المقترح اقترحناه بناء على المعايير المتوفرة لدينا, يعني اذا كان المجلس سيزيد فيه يبقى له واسع النظر ،لكن مسألة يجب أن نكون منها على حذر, اذا حددنا الحد الادنى وكان مرتفعا وفي الصفقة قدم من أقل منه سوف نلغي طلب العروض ،حينئذ سوف نخسر المداخيل يعني هذا العامل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس

يوجد هذا الهاجس عندما نرفع الحد الأدنى سوف يكون عندنا مشاركة قليلة واذا كان هذا المبلغ معقول أو ظهر لنا تعديله نطرحه على المداولة ونرفعه مثلا،

سعادأريب.....مستشارة جماعية.

أعتقد أن عمل من هذا الوزن يتطلب في الحقيقة الاتقان بالنسية لي، اللوحات كما نراها وكما يجب أن تكون يجب أن تخضع بطبيعة الحال لمعايير محددة , المقترح يجب أن يذهب في اتجاه أن نقوم بملحق يحدد بعض المعايير التي تكون حجة لنا لا علينا من باب رفع هذا المبلغ الأدنى , سأشير الى مسألة مواصفات اللوحات أعتقد بأن اللوحات نحن نرى تنوع كبير عندما نقول اللوحات فنحن نتكلم عن بناء فيه مواصفات معينة وقد تكون لها واجهة واحدة أو واجهتان أو تلاثة الأوجه أو ربما تكون دائرية أنا هكذا أفكر في اللوحات الاشهارية وسوف تكون فيها الانارة.أيضا الشروط التي تتطلب أن نفكر فيها جديا، ليس فقط المواصفات ولكن حتى التموقعات مابين اللوحة ومقاييسها هل هذه المسائل كلها لا تستدعى اعادة النظر في هذا المبلغ.

الاماكن التي يرتادها الكثير من المرتفقين والتي يشاهد فيها الاشهار ليس هي نفس الأماكن التي تكون فيها فقط لتوجيه الاشخاص كلها تفرض نوع من الهندسة يعني خبراء في الميدان ،نحن من موقع الدفاع على مداخيل الجماعة يجب أن نستحضر كل المسار الذي يجب أن يكون حتى تتحقق هذه النواصب بالشكل المطلوب وبالشكل الذي سوف يكون مؤثر فعلا وتكون عنده مردودية، اذن أنا أقترح وألتمس أن يكون هناك ملحق ويشار فيه الى أن مبلغ من المحتمل أن يرفع على أساس الشروط أو المتطلبات التي يتطلبها هذا النوع من أليات الاشهار.

محمد احسان.....مستشار جماعي.

المسألة التي اعتمدو عليها الاخوة في تحديد هذه المبالغ هو تصريح برقم المعاملات ، هنا تم بناءا على تصريح الشركة ونعرف بأنه سيكون أكثر من ذلك بكثير, ولكن هذا هو المعتمد واذا ذهبنا على هذا النمط المحدد هنا يعني هذه الأرقام تحدد الأتاوة على حسب 20 في المئة لرقم المعاملات واللوحة.الان عندنا اما أن نعتمد هذه النسبة أو نزيد وتصبح 25 في المئة لكي نحاول أن نحسم في الموضوع اما 20في المئة او نزيد 5 في المئة . الان 20 في المئة الأتاوة معتمدة في الحصة الأولى التي فيها 7 لوحات الحصة الثانية فيها 6 لوحات 20 في المئة للأوتاوة, نحن المطلوب منا هل 20 في المئة كافية أو تصبح 25 في المئة لكي نحسم في هذه المسألة وخصوصا المنافس الوحيد هي شركة وحيدة أظن لم ننفتح على باقي الشركات لان اخر اعلان عن العروض التي كانت هو في الشهر الفائت ربما ألغي لأنهم قدموا ثمن أقل يعني يريدون السيطرة على السوق،لأنهم الوحيدين فيه . لو كانت التحفيزات سوف نظبط المبلغ لأنه تقريبا نفس القانون الذي يطبق في هذه القضية هو قانون الصفقات العمومية, حاليا لا أظن أن هذه الشركة وحدها هي التي تقدم عرضها ونتمنى ان ننفتح مستقبلا على شركات أخرى وتكون المنافسة ويتم الرفع من هذه المبالغ ان شاء الله.

مولاي هشام أشرف.....مستشار جماعي.

الشيسيع تدخل وشرح لنا بأنه أشار الى أن الحد الأدنى هو الذي تدفعه شركة للجماعة ولكن من بعد تتم المراجعة على حساب البيان. و أنا كذلك لم أفهم صراحة من 2012 التصريح أقل من السومة التي تدفع مبدئياو عفويا .بالنسبة لي يجب أن نقوم بالزيادة.نحن لسنا مستتمرين نحن نريد المداخيل لهذه الجماعة , ما يظهرلنا ليس منطقي ،نحن دورنا كمستشارين جماعيين دورنا أن نحافظ على المال العام. ليس لدينا معطيات كاملة.

محمدحاتمي .....مستشار جماعي.

أنا أقتنع بطرح الأخت زهرة ذنبي ومولاي هشام ولكن أريد الرجوع للمسألة التي يجب التطرق اليها في المسائل الاقتصادية ،نحدد المبلغ كما قال الاخوان على الأقل يكون مثل ما كان.أو نمر الى الاقتراح الثالث وهو أن مثلا الجماعة تتكلف وهناك شركات الجودة... نحن استبشرنا خيرا بمجيئ كارفوروالآخرين , يجب أن نجتهد قليلا لكي نرفع المستوى و لا نبخس سلعتنا.

عملية التصويت:

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالمصادقة على مبلغ الإتاوة الدنيا للإستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية للجلسة الموالية فتمت المصادق بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة الرابعة عشرة:	**الدراسة والمصادقة على تعديل دفتر التحملات الخاص بمنح الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية.**

في مستهل هده النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها مرتبطة بالنفطة 13 لدلك اقترح تأجيل البث فيها للجلسة الموالية.

عملية التصويت:

وفي غياب أي ندخل ذلك السيد النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل دفتر التحملات الخاص بمنح الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية للجلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادق بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة الخامسة عشرة:	**الدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي.**

في مستهل هده النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها مرتبطة بالنفط السالفة لدلك اقترح تأجيل البث فيها للجلسة الموالية.

عملية التصويت:

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي للجلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادق بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة السادسة عشرة:	الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية.

في مستهل هده النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنه مرتبطة بالنقط الموالية لدلك اقترح تأجيل البث فيها للجلسة الموالية.

عملية التصويت:

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية للجلسة الموالية للتصويت فتمت المصادق بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة السابعة عشرة:	**الدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023.**

في مستهل هده النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنه لعدم توصل الجماعة بالدورية الوزارية المنظمة للميزانية سيتم تمديد الدورة الى جلسة ثالثة.

عملية التصويت:

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023 للجلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادق بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة الثامنةعشرة:	الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض التقديري برسم السنة المالية 2023.

في مستهل هده النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنه لعدم توصل الجماعة بالدورية الوزارية المنظمة للميزانية سيتم تمديد الدورة الى جلسة ثالثة.

عملية التصويت:

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023 للجلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادق بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

وزارة الداخلية
جهة سوس ماسة
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت

جلسة علنية: الجلسة الثالثة

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت
في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022
الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ: الأربعاء 26 أكتوبر 2022

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2022 خلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة يوم الأربعاء26 أكتوبر2022 ، على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت، تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيدة فاطمة الزهراء شوخماني رئيسة قائدة المقاطعة الرابعة والسيد عبد العالي التهلي خليفة بباشوية تارودانت ، والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العـــدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31
- عـــدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31
- عـــدد الأعضاء الحـــــاضـريـــن : 26

وهم السادة :

اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة
محمد أمهرسي	النائب الأول للرئيس	شكيب اريج	مستشار جماعي.	فضمة ازوران	مستشارة جماعية
عبد العالي الحوس	النائب الثاني للرئيس	سعاد ابلعيد	مستشارة جماعية	كنزة عزمي	مستشارة جماعية
شرف الدين اسقارو	النائب الثالث للرئيس	نزهة ايت حبان	مستشارة جماعية	اسماء لقجدر	مستشارة جماعية
اسماعيل الحريري	النائب الرابع للرئيس	براهيم المدلاوي	مستشار جماعي	زهرة دنبي	مستشارة جماعية
فاتحة موفق	النائبة الخامسة للرئيس	مينة فريسي	مستشارة جماعية	حامد جودي	مستشار جماعي
عائشة تاغموت	النائبة السادسة للرئيس	الزهراء رحمون	مستشارة جماعية	مولاي هشام أشرف	مستشار جماعي
رشيد فنان	كاتب المجلس	فاطمةالزهراء خلوفي	مستشارة جماعية		
هشام امزراو	نائب كاتب المجلس	محمد جبري	مستشار جماعي		
محمد حاتمي	مستشار ماعي	محمد احسان	مستشار جماعي		
رشيد وحيد	مستشار جماعي.	زينب الخياطي	مستشارة جماعية		

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: لاأحد.
- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر : خمسة (05) أعضاء و هم السادة:

الاسم	الصفة
عبد اللطيف وهبي	رئيس المجلس الجماعي
عبد القادر هرماس	مستشار جماعي
عبد الحق يسري	مستشارجماعي
سعاد اريب	مستشارة جماعية
عبد الجليل ايت الجران	مستشار جماعي

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

- مصطفى المرتقي.....: مدير المصالح.
- محمد الحبيب المطلب.....:رئيس قسم الشؤون الادارية و المالية و القانونية.
- عبد المنعم المناني.....: رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.
- عبد الله الحمري.....: رئيس مصلحة الشرطة الإدارية.
- فؤاد دعداع.....: رئيس مصلحة خدمات القرب.
- ادريس ورزيكن.....: رئيس مكتب النفقات.
-مصطفى حنون.....: عن مكتب النفقات.
- بوجمعة المرواني.....:رئيس مكتب الوعاء الضريبي

افتتح السيد الرئيس أشغال الجلسة الثالثة من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 مرحبا بالسادة الأعضاء وبالسيدة فاطمة الزهراء شوخماني قائدة رئيسة المقاطعة الإدارية الرابعة و السيد عبد العالي التهلي خليفة بباشوية تارودانت والسادة أطر الجماعة والموظفين والجسم الإعلامي و الحضور الكريم، بعد ذلك أعطى الكلمة للسيد محمد جبري في إطار نقطة نظام.

نقطة نظام محمد جبري مستشار جماعي.

شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، الاخوان والاخوات أعضاء المجلس الحضور الكريم، لدي إقتراح فيما يخص ترتيب النقط بما أن دورة أكتوبر النقطة الأساسية هي الميزانية. أنا أقترح أن نبدأ بالنقطة الاولى التي هي الدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية ، تم مشروع البرمجة الفائض التقديري ثم مشروع التحويلات، ثم النقط المتبقية الأساسي في هذه الجلسة هو دراسة الميزانية وشكرا.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

نعم إذن الإخوان ماذا تقترحون؟

نقطة نظام هشام امزراو نائب كاتب المجلس.

نفس توجه السيد المستشار محمد جبري لأنه نظرا لأهمية التي تكتسيها الميزانية تتطلب الطاقة، جيدا لو أننا نبتدأ بالنقط التي ذكرها السيد المستشار محمد جبري وشكرا.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

إذن نبدأ أولا بالنقطة 17 الدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية ثم النقطة 18 الدراسة والمصادقة على البرمجة الفائض التقديري ثم النقطة 16 هي التحويلات ثم نحتفظ على الترتيب من بعد 4-5-6 من 13-14-15، إذن من مع هذا التعديل على بركة الله النقطة الأولى في هذه الجلسة، الدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023.

نقطة نظام محمد حاتمي مستشار جماعي.

السلام عليكم ورحمة الله ، تحية للسيد ممثل السلطة المحلية ، السيدات المستشارات والمستشارين، لدي 3 نقط بعجالة، أسجل أولا غياب الرئيس كما العادة في دورة أساسية تحدد توجه وإختيارات المجلس، والرئيس هو الأول من يجب أن يحضر ليعطينا توجهه في هذه السنة، كما جاء في السنة الفارطة. النقطة الثانية هذه الجلسة تعقد خارج الأجل الذي يحدده القانون 14-113 ويقول بأنه لا يمكن أن تتجاوز مدة كل دورة عادية 15 يوما متتالية، غير أنه يمكن تمديد هذه المدة مرة

واحدة بقرار من رئيس المجلس على أن لا يتعدى 7 أيام متتالية من يوم العمل من الاثنين إلى يوم الجمعة، إذن اليوم الثامن نحن خارج الإطار، سجل هذه النقطة السيد النائب من فضلك التي تستطيع أن تؤدي بنا لبطلان هذا العمل. أن نعمل كل الايام ونتوجه للمحاكم لنقوم بالبطلان.

النقطة الثالثة هي أننا نطالب وبإلحاح بتسجيل دورات المجلس صوت وصورة وتسخير جميع الآليات والوسائل، كما حددنا مجموعة من الأموال لنصرفها في أشياء أخرى، نحدد لنضبط هذا المشكل الذي يستطيع أن يؤدي بنا لأشياء لا تحمد عقباها وشكرا.

<u>نقطة نظام زهرة دنبي مستشارة جماعية.</u>

فيما يخص في هذه النقطة النظام أتحدث عن إنعقاد اللجنة المالية وأستنكر الطريقة التي يتعامل بها المرشحين المنتخبين داخل هذه اللجنة والديكتاتورية التي تمارس علينا في هذه اللجنة و أتمنى من رئاسة المجلس أن تتدخل في تصويب التعامل مع المنتخبين في إطار اللجان الدائمة للمجلس التي نتوخى منها أن تعطينا عدد المخرجات المشتغلة عليها في جلسات الدورات وشكرا.

بعد ذلك عرض ترتيب نقط جدول أعمال الجلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادقة باجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين على ترتيب النقط كما يلي:

- **<u>الجلسة الثالثة: الأربعاء *26* أكتوبر *2022* على الساعة العاشرة (*10:00*) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت</u>**

17- الدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023.

18 -الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض التقديري برسم السنة المالية 2023.

16-الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية.

13. -المصادقة على مبلغ الإتاوة الدنيا للإستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية.

14. - الدراسة والمصادقة على تعديل دفتر التحملات الخاص بمنح الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية.

15. - الدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي.

النقطة السابعة عشر:	الدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023.

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس الكلمة للسيدة الزهراء رحمون رئيسة اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة لتقديم تقرير اللجنة .

الزهراء رحمون..... مستشارة جماعية.

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله، تحية للسيد الرئيس، تحية للسيد الخليفة، تحية للسيدات والسادة المستشارات والمستشارين وأطر الجماعة والحضور الكريم. بالنسبة للمحضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي اطار التحضير لهذه الدورة العادية برسم ميزانية 2022، وطبقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1/15/85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 الموافق للسابع يوليوز 2015، بتنفيذ القانون رقم 14/113 المتعلق بالجماعات وتطبيقا النظام الداخلي للمجلس، عقدت اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة جلستها الثالثة يوم الجمعة 21 أكتوبر 2022 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة، تحت رئاسة السيدة رئيسة اللجنة وبحضور بعض أعضاء اللجنة وبعض المستشارين، في بداية هذا الاجتماع بعد الشكر والتقدير للسادة الأعضاء على تلبيتهم الدعوة، تم الانتقال لدراسة النقط المطروحة أمامكم والمتعلقة بالميزانية، بعد ذلك تم فتح باب المناقشة حول إعداد مشروع ميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2022 من طرف رئاسة المجلس وفقا للصلاحيات التي يخولها له القانون و انسجاما مع مقتضيات المادة 185 من القانون التنظيمي للجماعات رقم 14/113 التي تنص على انه تعرض الميزانية مرفقة بالوثائق الضرورية لدراستها على لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وهو ما توصلت به اللجنة في هذا الصدد اعتبارا لما تكتسبه هذه الوثيقة من أهمية خاصة بإعتبارها الإطار المرجعي السنوي الذي يؤطر التصرف المالي للجماعة وما يقترن به من تدخلات على مستوى تدبير الشأن المحلي ومواجهة متطلبات التدبير الحضاري التي هي في تزايد مضطرب فقد حرص اعضاء اللجنة على ايلاء دراسة مشروع ميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2023، عناية كبيرة واهتمامات خاصة، انسجاما مع الاختصاصات الموكولة للجنة ولاسيما ما يرتبط بدراسة ميزانية الجماعة، قبل عرضها على انظار المجلس للتداول، كما تم التذكير بأهم القواعد التي تؤطر إعداد ودراسة مشروع الميزانية والتي تتمثل أساسا في الحرص على احترام الأحكام المنصوص عليها في القانون التنظيمي والأنظمة الجاري بها العمل، احترام مبدأ التوازن الميزانية على أساس صدقية المداخيل والنفقات تسجيل النفقات الإجبارية المحددة لائحتها في المادة 181 من نفس القانون، وضع التقديرات الخاصة بالمداخيل على ضوء الاستخلاصات الفعلية برسم السنوات المنصرمة مع استحضار مبدأ الصدقية عقلنة وترشيد نفقة تسيير، ضمان لاستمرارية المرافق وجودة الخدمات المقدمة، للحفاظ على التوازن البنيوي للميزانية من خلال ربط وتيرة النفقات بنمو وتيرة المداخيل، كما تم التذكير على أن أهم مرتكزات إعدادية الميزانية التي نصت عليها دورية وزير الداخلية وللاشارة توصل السادة أعضاء اللجنة المالية بهذه المذكرة والأكيد ان كل المستشارين تم الاطلاع عليها ومن خلالها تم الإبقاء على ترشيد النفقات أيضا ورش الرقمنة وإضفاء الطابع لامادي على عمل مالية الجماعات الترابية وورش تحسين أداء ونجاعة التدبير المالي للجماعة الترابية، اذن بعد هذا التقديم مررنا الى الدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة 2023، في مستهل هذه النقطة تم إعطاء الكلمة للسيد مصطفى المرتقي مدير المصالح الجماعية لتقديم

توطئة حول مشروع الميزانية تم عرض السيد عبد السلام الراضي شسيع المداخيل الجماعة، حيث عرض بعض المعلومات الخاصة بالشق المتعلق بالمداخيل في حين عرض السيد ادريس ورزيكن موظف بمكتب النفقات والمالية شق يتعلق بميزانية التسيير، وعليه انطلاقا من المادة 185 من القانون التنظيمي رقم 14/113 المتعلق بالجماعات، شرعت اللجنة في دراسة هاته الميزانية مسترشدة بالعرضين السالفي الذكر مستحضرة للضروف التي رافقت تحضير المشروع واعتبارا للوضعية التي يعلمها الكل. السيد الرئيس وإعتبارا للأوضاع التي صاحبت جائحة كورونا والتي تحكمت في إعداد فصول الميزانية والبحث عن ضروف ملائمة لتنزيل بهدف تحقيق نمو مقبول ضمن تحقيق التوازن صارم بين المداخيل والمصاريف وفق معادلة ترشيد وعقلنة المصاريف مع جدية و متابعة استخلاص المداخيل وعليه، فإن مشروع الميزانية لسنة 2023 إحترم في خطوط العريضة التوقعات الجادة في تحصيل المداخيل وصرف النفقات وذلك في حدود تكلفة إجمالية تقدرب64 مليون و514 الف درهم، أما الجانب الخاص بتقديرات للمصاريف فكان في نفس حدود فيما تم، بالنسبة للفائض التقديري قدرب 2 مليون درهم و923 ألف 404 درهم و55 سنتيم، الكل يعرف بأن هته الميزانية مقسمة إلى مجموعة من الأبواب لكل باب مختص مثلا الباب 10 الادارة العامة لا داعي لذكر هته الأمور فالسادة المستشارين ملمون بها وعلى العموم ناقشت اللجنة هذه المقترحات من شطر الميزانية سنة 2023، التي أعدته مع الادارة ومكتب المجلس، حيث قدمت بعض الملاحظات والاستفسارات التي لقت عنها اجابات جعلتها تقتنع بغايات وأهداف المشروع، وبالتالي حضي لديها هذا المشروع بالقبول من طرف أغلبية الأعضاء الحاضرين وبالتالي فهي تدعو المجلس الموقر للمصادقة مع التأكيد على مضامين المشروع وفق ماصدرته الدورية الوزارية والاجتهاد في عقلنة ترشيد النفقات والسعي بكل السبل المشروعة لإستخلاص حقوق الجماعة المالية والتفكير في خلق موارد مالية لتلبية أهداف الجماعة المالية التي تم إدراجها بالنموذج الجديد وخرجت بمجموعة من التوصيات يلخصها في مايلي : السعي بكل السبل المتاحة الى تنمية المداخيل توسيع قاعدة الملزمين بدل مجهودات حقيقية و ملموسة لملاحقة الباقي إستخلاصه مع تصفيته من الميؤوس منهم العمل مع المصالح المالية الخارجية عبر تفعيل لجنة إحصاء الميزانية، فرض الصرامة والحزم في متابعة حقوق الجماعة المالية ،تقوية آلية الاستخلاص وجعلها فاعلة في التنقيب عن مداخيل إضافية، والأهم ضرورية عقلنة وترشيد النفقات ،إذا مقرر التصويت على هذا الشق أغلبية السادة أعضاء اللجنة الحاضرين، بالنسبة للنقطة الثانية المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برمجة الفائض بعد المناقشة من طرف السادة الحضورتم التصويت بمصادقة أغلبية السادة أعضاء اللجنة الحاضرين في حيت تمت المصادقة على مشروع التحويلات بإجماع السادة الحاضرين التحويلات التي عرفتها بعض فصول الميزانية، هذا فيما يخص مشروع الميزانية في حين أن النقطة الأولى في هذه اللجنة والتي هي المصادقة على مبلغ الاتاوة الدنيا، أشرنا السيد الرئيس على أن اللجنة قد ناقشتها في الجلسة الثانية في اللقاء الثاني للجلسة. وتم إرجاءها للمجلس الموقر ليتم المناقشة، في حين تمت الدراسة والمصادقة بأغلبية الأعضاء الحاضرين على النقطة المتعلقة بتعديل دفتر التحملات الخاصة بمنح الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت. فيما يخص نصوب اللوحات الاشهارية أيضا على التعديلات القرار الجبائي الجماعي ، هذا فيما يخص تقرير اللجنة، أنا أترفع على مجموعة من الامور التي للأسف اللجنة المالية مند بداية عقدها من السنة الماضية، ونحن نمر اللقاءات في جو لا يخدم للأسف مصلحة المدينة للأسف السيد الرئيس المواطن وضع تقثه فينا لندافع عن مصالحه وليس لنتبارز من هو الأقوى فينا ومن هو الذي لديه القدرة على التنابز وعلى التشهير وإهانة أعضاء اللجنة المالية وبالتالي

أرفع هذا التدخل في هذا الموضوع بإعتبار أن أمامنا الشيء الكثير لمناقشته وهو تنمية المداخيل لهذه المدينة وتنمية المشاريع التي تحتاجها المدينة وشكرا السيد الرئيس.

بعد ذلك أعطى الكلمة للسيد ادريس ورزيكن رئيس مكتب النفقات لتقديم عرض حول الموضوع.

ادريس ورزيكن.....رئيس مكتب النفقات.

شكرا السيد الرئيس، السيد الخليفة الأول ، السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون وزملائي الموظفين الحضور الكريم، تفعيلا لتوجيهات المذكرة الوزارية حول إعداد وتنفيذ ميزانيات الجماعات الترابية برسم سنة 2023، وبعد مدارسة مشروع ميزانية جماعة تارودانت لسنة 2023 من طرف لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة التي انعقدت في 21 أكتوبر الجاري نعرض عليكم المشروع النهائي لميزانية سنة 2023 قصد الدراسة والمصادقة.

وقبل عرض الخطوط العريضة لمشروع الميزانية، تجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد في صياغته على التحكم وضبط الموارد المرتقبة قدر الإمكان مع ترشيد النفقات تماشيا مع توجهات المذكرة السالفة الذكر.

1. **مداخيل ميزانية التسيير**

ونتيجة هذا التحكم ومراعاة لمزيد من الصدقية والواقعية على مداخيل الجماعة، عرفت هذه الأخيرة تراجعا مقارنة بالسنة المالية 2022 بنسبة تقارب 4% ، إذ تم حصر مشروع مداخيل السنة المالية 2023 في: 64 514 000,00 درهم مقابل 67 063 000,00 درهم سنة 2022، بتراجع قدره 2 549 000,00 درهم، و يأتي هذا التراجع في المداخيل تماشيا مع القدرة الجبائية الحالية للجماعة وأخذا بعين الاعتبار الموارد المحققة خلال تسعة أشهر من السنة الحالية، حيث عمدت الجماعة إلى مراجعة بعض الفصول في مداخيل الجماعة لا سيما تلك التي تدبرها المصالح المالية للدولة والتي تسجل ضعفا في الاستخلاص كرسم الخدمات الجماعية والرسم المهني.

وقد بلغت المداخيل المقبوضة خلال تسعة أشهر من سنة 2022 حوالي 49 531 852,66 درهم أي بنسبة استخلاص تقارب 74%، و تجدر الإشارة إلى أن الضعف المسجل في وثيرة نمو بعض فصول المداخيل مرده أساسا إلى تفاقم الباقي استخلاصه في فصول الموارد المحولة التي تدبرها المصالح المالية للدولة، و قد أفضت لجنة الميزانية و الشؤون المالية والبرمجة إلى مخرجات بشأن تحسين موارد الجماعة في السنة القادمة أبرزها :

- القيام بعملية الاحصاء الضريبي و الترقيم و العنونة .
- توسيع الوعاء الضريبي للجماعة.
- توفير الوسائل الضرورية للمصالح المكلفة باستخلاص مداخيل الجماعة.
- التنسيق و تبادل المعلومات و الوثائق بين مختلف المصالح المتدخلة في عملية استخلاص موارد الجماعة.

و غيرها من الإجراءات التي من شأنها زيادة وثيرة نمو مداخيل الجماعة، و تعزيز و تقوية الموارد الذاتية منها في ظل جمود الضريبة على القيمة المضافة في مبلغ 36 884 000,00 درهم.

و تشكل الموارد الذاتية للجماعة نسبة 23 % من المجموع الكلي للمداخيل63 484 000,00 درهم أي ما مجموعه 14 900 000,00 درهم ، أما الموارد المحولة فتشكل نسبة 19% بما مجموعه 12 730 000,00 درهم، أما بخصوص حصة الضريبة على القيمة المضافة فتشكل نسبة % 58 من مجموع المداخيل.

و بالنظر إلى تصنيف المداخيل حسب الأبواب فقد عرفت هذه الأخيرة تسجيل تطورات متباينة حسب المجالات مقارنة مع مثيلاتها في تقديرات 2022 حيث سجل الباب العاشر ارتفاعا بنسبة 23,2% و الباب 20 الخاص بالشؤون الاجتماعية بنسبة 21.72% في حين تراجعت الأبواب 30 و 40 و 50 بنسبة 9.31% و 13.44% و 35.07% على التوالي.

	2022	2023	نسبة التطور
الإدارة العامة(10)	37 563 000,00	38 399 000,00	2,23%
مجال الشؤون الاجتماعية(20)	511 000,00	622 000,00	21,72%
مجال الشؤون التقنية(30)	15 036 000,00	13 636 000,00	-9,31%
مجال الشؤون الاقتصادية(40)	12 935 000,00	11 196 000,00	-13,44%
مجال الدعم(50)	1 018 000,00	661 000,00	-35,07%
المجموع الإجمالي للمداخيل	67 063 000,00	64 514 000,00	

الرمز الاقتصادي	الفقرة	الفصل	السطر	نوعية الرسم أو الاتاوة	المداخيل المقبوضة 2020 خلال سنة	المداخيل المقبوضة 2021 خلال سنة	المداخيل المقبوضة تسعة أشهر من خلال سنة 2022	الاعتمادات المقبولة لسنة 2022	الاعتمادات المقترحة 2023 لسنة
401	10	10	11	رسم تصديق الامضاء والاشهاد بالتطابق	257 000,00	634 000,00	440 000,00	600 000,00	600 000,00
5106	10	10	31	رسوم الحالة المدنية	99 000,00	318 450,00	224 086,00	250 000,00	260 000,00
5102	10	20	31	ترقيم العقارات	0,00	0,00	0,00	2 000,00	1 000,00
5104	10	20	33	صوائر ابحاث المنافع والمضار	29 310,00	30 850,00	2 400,00	20 000,00	3 000,00
5201	10	30	21	منتوج بيع اتات وادوات ومواد استغني عنها	0,00	3 100,00	14 500,00	10 000,00	10 000,00
5202	10	30	22	منتوج بيع الفواكه والنباتات والزهور والحطب	4 100,00	8 000,00	5 600,00	5 000,00	5 000,00
5203	10	30	23	منتوج بيع التصاميم والمطبوعات وملفات المزايدة	50 970,00	61 090,00	41 660,65	50 000,00	50 000,00
5206	10	30	24	منتوج بيع الحيوانات والاشياء المحجوزة والتي لم تسحب داخل الآجال المحددة	0,00	339 300,00	400 500,00	400 000,00	400 000,00
405	10	40	11	المتحصل من الدعائر الجبائية والتراضي فيما يتعلق بالضرائب	0,00	0,00	0,00	1 000,00	1 000,00
5105	10	40	14	النسبة المئوية المقبوضة في البيوعات العمومية	410,00	35 040,00	42 060,00	30 000,00	30 000,00
5101	10	40	31	اقتطاع من المداخيل المحققة لفائدة الغير	5 509,41	6 035,40	4 266,84	5 000,00	5 000,00
5107	10	40	32	رسم المحجز	157 240,50	140 563,00	65 983,50	150 000,00	100 000,00
5109	10	40	33	استرجاع صوائر النقل بواسطة الالة الرافعة	54 555,00	35 690,00	19 272,00	40 000,00	50 000,00
5932	10	50	10	حصة من منتوج الضريبة على القيمة المضافة TVA	36 884 000,00	30 675 295,00	30 736 670,00	36 000 000,00	36 884 000,00
مجموع الباب 10					37 542 094,91	32 287 413,40	31 996 998,99	37 563 000,00	38 399 000,00
5278	20	10	22	حق الامتياز في مصلحة سيارة الاسعاف الجماعية	0,00	100,00	0,00	1 000,00	1 000,00
5171	20	10	31	استرجاع صوائر النقل بواسطة سيارة الاسعاف	0,00	0,00	0,00	1 000,00	1 000,00
5173	20	10	32	مدخول مصلحة افراغ حفر المراحيض وتنظيف القنوات	0,00	0,00	0,00	1 000,00	1 000,00
5177	20	10	35	استرجاع صوائر التنظيف	1 650,00	400,00	0,00	1 000,00	1 000,00
–	20	20	10/ 11	الرسم على مؤسسات التعليم الخاصة	0,00	42 684,40	110 472,20	40 000,00	1 000,00
5161	20	20	32	مدخول الخزانة الجماعية	4 240,00	5 830,00	3 550,00	4 000,00	4 000,00
421	20	30	11	الرسم على الاقامة بالمؤسسات السياحية	85 929,00	43 447,91	94 624,35	80 000,00	160 000,00

1 000,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00	الضريبة المفروضة على الملاهي	12	30	20	424
140 000,00	70 000,00	110 800,00	118 600,00	500,00	مدخول استغلال الملاعب الرياضية	21	30	20	5221
312 000,00	312 000,00	0,00	62 400,00	78 000,00	مدخول استغلال المسابح	22	30	20	5222
622 000,00	511 000,00	319 446,55	273 462,31	170 319,00	مجموع الباب 20				
3 000 000,00	2 500 000,00	1 634 944,05	2 102 091,80	1 983 262,72	الرسم على الاراضي الحضرية الغير مبنية	14	10	30	417
1 500 000,00	1 300 000,00	1 273 760,00	1 573 536,60	1 365 578,00	الرسم على عمليات البناء	15	10	30	414
300 000,00	300 000,00	37 437,36	369 292,73	459 579,99	الرسم على عمليات تجزئة الاراضي	16	10	30	415
740 000,00	500 000,00	466 807,80	475 252,22	381 948,04	رسم السكن	18	10	30	416
7 240 000,00	10 000 000,00	5 862 898,63	7 058 336,66	6 001 322,53	رسم الخدمات الجماعية	19	10	30	416
1 000,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00	الرسم المفروض على البروزات الى الاملاك الجماعية العامة	21	10	30	5211
450 000,00	350 000,00	374 469,54	495 982,15	290 360,00	الرسم المقروض على شغل الاملاك الجماعية العامة مؤقتا لاغراض ترتبط بالبناء	22	10	30	5212
1 000,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00	منتوج كراء بنايات للسكنى	23	10	30	5215
1 000,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00	محصولات اخرى للعقارات	25	10	30	5209
400 000,00	80 000,00	128 354,78	64 310,03	78 366,69	الرسم المترتب على اتلاف الطرق	11	20	30	404
1 000,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00	حق الامتياز في نقل الاموات	21	20	30	5271
1 000,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00	رسوم رفع نفايات الحدائق وبقايا المواد االصناعية ومواد البناء المتروكة على الطريق العمومية	32	20	30	471
1 000,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00	منتوج مصلحة نقل الاموات	33	20	30	5179
13 636 000,00	15 036 000,00	9 778 672,16	12 138 802,19	10 560 417,97	مجموع الباب 30				
200 000,00	150 000,00	83 429,19	87 406,74	78 094,13	الرسم على محال بيع المشروبات	11	10	40	4316
1 000,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00	الرسم المفروض على استخراج مواد البناء من المقالع	15	10	40	4321
200 000,00	200 000,00	166 601,60	233 218,80	207 846,40	ضريبة الذبح	18	10	40	4322
4 750 000,00	6 000 000,00	3 598 769,12	3 680 259,76	3 315 145,03	الرسم المهني	25	10	40	4316
60 000,00	100 000,00	50 605,00	24 925,00	25 475,00	واجبات مقبوضة في الأسواق وساحات البيع العمومية (مداخيل القباض)	21	10	40	5231
78 000,00	300 000,00	26 560,00	141 880,00	168 000,00	واجبات أسواق البهائم (كراء سوق البهائم)	22	10	40	5232
850 000,00	1 200 000,00	256 160,00	1 100 096,50	260 394,00	واجبات الوقوف والدخول إلى الأسواق الاسبوعية	23	10	40	5233
1 000,00	1 000,00	90,00	0,00	0,00	منتوج كراء واستغلال مواد في حوزة الجماعة	25	10	40	5209
2 000 000,00	1 700 000,00	1 073 884,99	1 608 577,48	1 121 016,82	منتوج كراء محلات تجارية أو مخصصة لمزاولة نشاط مهني	26	10	40	5209
5 000,00	2 000,00	6 480,00	2 480,00	10 480,00	منتوج الملك الغابوي التابع للجماعة	30	10	40	5209
330 000,00	200 000,00	163 500,00	316 800,00	66 000,00	منتوج كراء عقارات أخرى ومختلف الاكرية (المراحيض العمومية)	31	10	40	5237
800 000,00	850 000,00	416 541,60	903 194,60	590 930,60	الرسم المفروض على شغل الاملاك الجماعية العامة مؤقتا لاغراض تجارية او صناعية او مهنية	37	10	40	5213
700 000,00	800 000,00	159 663,36	432 539,20	542 147,68	الرسم المفروض على شغل الاملاك الجماعية العامة مؤقتا بمنقولات او عقارات ترتبط بممارسة أعمال تجارية أو صناعية أو مهنية	38	10	40	5214
1 000,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00	منتوج استغلال الاراضي الفلاحية	39	10	40	5205

2 000,00	8 000,00	0,00	0,00	0,00	رسوم قلع الحيوانات الميتة	31	10	40	5109
30 000,00	30 000,00	20 076,00	30 155,00	29 642,00	رسوم مغسل الامعاء	35	10	40	5109
1 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	رسوم التبريد	36	10	40	5109
50 000,00	50 000,00	37 104,00	55 383,50	54 084,50	رسوم الربط بالاسطبل	37	10	40	5109
1 000,00	0,00	6 990,00	10 151,00	1 916,50	الرسم المفروض على سوق الجلود	41	10	40	5109
1 000,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00	الرسم المفروض على استغلال رخص سيارات الاجرة وحافلات التنقل العام للمسافرين	11	20	40	445
120 000,00	120 000,00	91 298,25	139 882,00	94 364,75	الرسم على النقل العمومي للمسافرين	16	20	40	445
1 000,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00	حق الامتياز في نقل اللحوم	21	20	40	5241
800 000,00	1 000 000,00	427 500,00	891 500,00	283 420,00	منتوج محطات وقوف الدراجات والسيارات	32	20	40	5142
65 000,00	60 000,00	48 550,00	64 150,00	54 000,00	واجبات الوقوف المترتبة عن السيارات المخصصة للنقل العمومي للمسافرين	33	20	40	5143
150 000,00	160 000,00	130 627,20	183 823,60	164 032,30	نقل اللحوم	34	20	40	5144
11 197 000,00	12 927 000,00	6 764 430,31	9 906 423,18	7 066 989,71	مجموع الباب 40				
650 000,00	1 000 000,00	671 626,65	935 443,97	862 423,24	منتوج فائدة الاموال المودعة بالخزينة	10	10	50	5911
1 000,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00	انذارات مرسمة	20	40	50	5925
9 000,00	17 000,00	678,00	647 390,96	57 166,20	مداخيل مختلفة وطارئة+ (مداخيل ايداع الجلود بالمجزرة+مداخيل مختلفة غير مذكورة بالميزانية)	40	40	50	5926
660 000,00	1 018 000,00	672 304,65	1 582 834,93	919 589,44	مجموع الباب 50				
0,00	0,00	0,00	1 348 000,03	318 166,52	المداخيل المرحلة من ميزانية التسيير	60	10	10	5926
0,00	0,00	0,00	1 348 000,03	318 166,52	مجموع الباب 60				
64 514 000,00	67 055 000,00	49 531 852,66	57 536 936,04	56 577 577,55	المجمـــــــــــــــــوع				

2- نفقات ميزانية التسيير

بالنسبة للشق المتعلق بالمصاريف، و بناء على المداخيل المحددة سلفا فقد تم تقديرها في 64 514 000,00 درهم موزعة بشكل متفاوت على أبواب الميزانية، حيث يستحوذ الباب العاشرعلى 68% من مجموع الميزانية باعتمادات تقدرب 43736705,62 درهم، و تشكل منه نفقات الرواتب و تعويضات الموظفين و ما يتبعها من تغطيات و فوائد اجتماعية نسبة 75% ، يليه الباب 30 باعتمادات تبلغ 10 390000,0 درهم أي نسبة 16 % من المجموع الكلي للنفقات، ثم الباب 20 الذي يشكل نسبة 7% من نفقات التسيير أي 4 835 322,12 درهم، يليه الباب 60 باعتماد 2 923 404,55 درهم أي نسبة 5 % و أخيرا الباب 50 باعتمادات تبلغ 2 628 567,71 درهم أي نسبة 4 % من مجموع النفقات.

وبالنظر إلى تنفيذ الميزانية الحالية (ميزانية 2022) والتي على ضوئها يتم استشراف تقديرات السنة المقبلة، نجد أنه إلى حدود 30 شتنبر 2022 تم الالتزام بمبلغ 53 366 174,36 درهم من أصل 69 921 326.87 درهم الذي هو مجموع الاعتمادات المفتوحة برسم سنة 2022 أي بنسبة التزام تقدرب 76%، أما الأداءات فبلغت إلى غاية نهاية شتنبر من السنة الحالية ما مجموعه 40 273 794,37 درهم و هو ما يمثل 57.60% من مجموع الاعتمادات المفتوحة بميزانية التسيير، و يمثل أيضا 81% من مجموع المداخيل المحققة إلى غاية نهاية شهر شتنبر 2022.

تهيمن النفقات الإجبارية على المجموع الكلي للنفقات بنسبة تتجاوز80% من مجموع النفقات المقترحة أي 171 52 837,18 درهم وهي بذلك تشكل العصب الرئيس لنفقات ميزانية التسيير، وهو ما يطرح إكراه الاستجابة لباقي النفقات الملحة ويضيق هامش تدخل الجماعة في تدبير باقي الفصول خاصة تلك التي لها علاقة بالشأن اليومي للمواطن.

ورغم هذه الإكراهات فإن مراجعة جل فصول الميزانية، وضبط حاجياتها وترتيب أولويات الجماعة في مجالات تدخلها على مستوى التسيير أمكن من توزيع نفقات التسيير على أبواب الميزانية وفق ما ذكر سلفا.

Partie	Chapitre	Article	Programme	Projet/Action	Ligne	المشروع	الميزانية المقبولة 2020	الميزانية المقبولة 2021	مشروع ميزانية التسيير 2022	مشروع ميزانية التسيير 2023
02	10	10	10	10	11	تعويضات للرئيس، ولذوي الحق من المستشارين	412 800,00	412 800,00	381 600,00	381 600,00
02	10	10	10	10	12	مصاريف نقل الرئيس والمستشارين داخل المملكة	10 000,00	10 000,00	50 000,00	5 000,00
02	10	10	10	10	13	مصاريف نقل الرئيس والمستشارين بالخارج	20 000,00	0,00	30 000,00	5 000,00
02	10	10	10	10	14	مصاريف تنقل الرئيس والمستشارين داخل المملكة	20 000,00	20 000,00	50 000,00	20 000,00
02	10	10	10	10	15	مصاريف المهمة بالخارج للرئيس والمستشارين	10 000,00	0,00	40 000,00	5 000,00
02	10	10	10	10	16	مصاريف تأمين الأعضاء	10 000,00	10 000,00	10 000,00	10 000,00
02	10	10	10	20	21	شراء عتاد صغير للتزيين	50 000,00	50 000,00	80 000,00	50 000,00
02	10	10	10	20	22	اكتراء عتاد الحفلات	80 000,00	40 000,00	100 000,00	120 000,00
02	10	10	10	20	23	شراء التحف الفنية والهدايا لتسليم الجوائز	100 000,00	50 000,00	60 000,00	90 000,00
02	10	10	10	20	24	مصاريف الإقامة والإطعام والإستقبال	60 000,00	40 000,00	60 000,00	100 000,00
02	10	10	10	20	25	مصاريف النشاط الثقافي والفني	250 000,00	50 000,00	150 000,00	300 000,00
02	10	10	10	50	51	اشتراك في الجرائد الرسمية والجرائد والمجلات	5 000,00	5 000,00	5 000,00	0,00
02	10	10	10	50	55	اشتراك في شبكات الماء والكهرباء	15 000,00	15 000,00	15 000,00	10 000,00
02	10	10	10	60	61	مصاريف الإستقبال	60 000,00	40 000,00	60 000,00	100 000,00
02	10	10	10	60	62	مصاريف الإيواء والإطعام	250 000,00	150 000,00	100 000,00	200 000,00
02	10	10	10	60	64	لوازم ومطبوعات	160 000,00	140 000,00	100 000,00	160 000,00
02	10	20	20	10	11	الرواتب والتعويضات القارة للموظفين الرسميين ومتلانمهم	22 560 000,00	21 412 254,42	21 900 000,00	19 981 751,77
02	10	20	20	10	14	أجور الأعوان العرضيين	4 700 000,00	4 700 000,00	6 684 192,00	6 000 000,00
02	10	20	20	20	21	تعويضات عن الأشغال الإضافية	20 000,00	20 000,00	20 000,00	20 000,00
02	10	20	20	20	22	تعويضات عن الصندوق	2 000,00	2 000,00	2 000,00	2 000,00
02	10	20	20	20	24	التعويضات عن الأشغال الشاقة والموسخة	780 000,00	780 000,00	1 000 000,00	800 000,00
02	10	20	20	20	26	تعويضات عن المسؤولية	234 000,00	234 000,00	234 000,00	432 000,00
02	10	20	20	20	27	تعويضات عن الإشراف على المباريات والامتحانات	5 000,00	5 000,00	40 000,00	0,00
02	10	20	20	30	31	مساهمة أرباب العمل في الصندوق المغربي للتقاعد	2 680 000,00	2 757 787,71	2 705 000,00	2 522 491,78
02	10	20	20	30	32	المساهمات في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	630 000,00	630 000,00	716 000,00	720 000,00
02	10	20	20	30	33	المساهمات في منظمات الإحتياط الإجتماعي	460 000,00	471 000,00	465 000,00	421 937,20
02	10	20	20	30	34	التعويض عن الولادة	3 600,00	3 600,00	3 600,00	3 600,00
02	10	20	20	30	35	تأمين الوظفين والأعوان	120 000,00	130 000,00	130 000,00	130 000,00
02	10	20	20	30	36	الإعانة الإستثنائية للسكنى	0,00	0,00	0,00	0,00
02	10	20	20	30	37	إعانات لتأدية فريضة الحج	0,00	0,00	0,00	0,00
02	10	20	20	30	38	لباس الأعوان المستخدمين	200 000,00	200 000,00	300 000,00	200 000,00
02	10	20	20	30	39	إعانات بمناسبة عيد الأضحى	200 000,00	200 000,00	200 000,00	250 000,00
02	10	20	20	40	41	مصاريف التنقل داخل المملكة	40 000,00	40 000,00	40 000,00	40 000,00
02	10	20	20	40	42	مصاريف المهمة بالخارج	10 000,00	10 000,00	50 000,00	5 000,00
02	10	20	20	40	43	مصاريف النقل داخل المملكة	5 000,00	5 000,00	5 000,00	5 000,00

02	10	30	30	10	اكتراء بنايات إدارية	11	10	30	30	100 000,00	84 840,00	240 000,00	84 840,00
02	10	30	30	10	اكتراء دور للسكنى	12	10	30	30	0,00	0,00	0,00	0,00
02	10	30	30	10	اكتراء أراضي	13	10	30	30	200 000,00	50 000,00	200 000,00	200 000,00
02	10	30	30	10	اكتراء آليات النقل وآليات أخرى	14	10	30	30	200 000,00	200 000,00	200 000,00	300 000,00
02	10	30	30	10	اكتراء عتاد معلوماتي	15	10	30	30	0,00	0,00	0,00	0,00
02	10	30	30	20	الصيانة والمحافظة على البنايات الإدارية	21	20	30	30	140 000,00	0,00	200 000,00	70 000,00
02	10	30	30	20	الصيانة والإصلاح الإعتيادي للعتاد المعلوماتي	23	20	30	30	5 000,00	0,00	40 000,00	5 000,00
02	10	30	30	20	الصيانة الإعتيادية لعتاد وأثاث المكاتب	24	20	30	30	100 000,00	30 000,00	30 000,00	100 000,00
02	10	30	30	20	الصيانة الإعتيادية لشبكة الهاتف والماء والكهرباء	25	20	30	30	10 000,00	0,00	0,00	0,00
02	10	30	30	20	الصيانة الإعتيادية للعتاد التقني	26	20	30	30	5 000,00	0,00	20 000,00	0,00
02	10	30	30	30	لوازم المكتب ، مواد الطباعة ، أوراق ومطبوعات	31	30	30	30	200 000,00	200 000,00	300 000,00	270 000,00
02	10	30	30	30	لوازم العتاد التقني والمعلوماتي	32	30	30	30	90 000,00	150 000,00	200 000,00	120 000,00
02	10	30	30	40	شراء الوقود والزيوت	41	40	30	30	2 258 000,00	2 500 000,00	2 500 000,00	3 000 000,00
02	10	30	30	40	قطع الغيار والإطارات المطاطية للسيارات والآليات	42	40	30	30	450 000,00	500 000,00	400 000,00	400 000,00
02	10	30	30	40	صيانة وإصلاح السيارات والآليات	43	40	30	30	200 000,00	300 000,00	300 000,00	200 000,00
02	10	30	30	40	مصاريف تأمين السيارات والآليات	44	40	30	30	230 000,00	300 000,00	300 000,00	300 000,00
02	10	30	30	40	الضريبة الخاصة على السيارات	45	40	30	30	5 000,00	5 000,00	5 000,00	5 000,00
02	10	30	30	50	شراء المواد الخام من المقالع	51	50	30	30	500 000,00	500 000,00	250 000,00	300 000,00
02	10	30	30	50	شراء الإسمنت والأرصفة والزليج	52	50	30	30	650 000,00	918 828,65	350 000,00	600 000,00
02	10	30	30	50	شراء الخشب	53	50	30	30	40 000,00	40 000,00	40 000,00	40 000,00
02	10	30	30	50	شراء مواد حديدية وقوادس وجامع المياه	54	50	30	30	900 000,00	1 500 000,00	200 000,00	500 000,00
02	10	30	30	50	شراء الصباغة	56	50	30	30	250 000,00	300 000,00	100 000,00	200 000,00
02	10	30	30	50	شراء اللوازم الصحية ومواد الترصيص	57	50	30	30	150 000,00	150 000,00	150 000,00	120 000,00
02	10	30	30	50	شراء العتاد الكهربائي الصغير	58	50	30	30	10 000,00	0,00	0,00	0,00
02	10	30	30	50	شراء الزفت	59	50	30	30	300 000,00	300 000,00	100 000,00	180 000,00
02	10	30	30	50	شراء الجير	60	50	30	30	10 000,00	10 000,00	10 000,00	10 000,00
02	10	30	30	50	شراء الطوب	61	50	30	30	50 000,00	50 000,00	50 000,00	40 000,00
02	10	30	30	60	شراء مواد الصيانة المنزلية	61	60	30	30	50 000,00	100 000,00	50 000,00	40 000,00
02	10	30	30	60	شراء المواد المطهرة	62	60	30	30	50 000,00	100 000,00	80 000,00	60 000,00
02	10	30	30	60	شراء المواد البلاستيكية	63	60	30	30	60 000,00	100 000,00	80 000,00	100 000,00
02	10	30	30	80	دراسات عامة	81	80	30	30	20 000,00	20 000,00	200 000,00	80 000,00
02	10	30	30	80	أبحاث	83	80	30	30	0,00	0,00	100 000,00	0,00
02	10	30	30	80	أتعاب	84	80	30	30	100 000,00	80 800,00	200 000,00	100 000,00
02	10	30	30	80	استشارات قانونية	85	80	30	30	0,00	0,00	100 000,00	0,00
02	10	30	30	80	مصاريف تهييء لوائح أجور الموظفين من طرف مـ ؤسسات أخرى	86	80	30	30	32 000,00	32 000,00	40 000,00	35 000,00
02	10	30	30	90	مصاريف مختلفة للخدمات الرقمية	90	90	30	30	0,00	50 000,00	50 000,00	80 000,00
02	10	30	30	90	مستحقات استهلاك الكهرباء	91	90	30	30	150 000,00	150 000,00	150 000,00	150 000,00
02	10	30	30	90	مستحقات استهلاك الماء	92	90	30	30	20 000,00	20 000,00	20 000,00	20 000,00
02	10	30	30	90	رسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية	94	90	30	30	350 000,00	400 000,00	400 000,00	350 000,00
02	10	30	30	90	رسوم بريدية ومصاريف المراسلات	95	90	30	30	10 000,00	10 000,00	10 000,00	20 000,00
02	10	30	30	90	التأمين عن الحريق وعن المسؤولية المدنية	96	90	30	30	30 000,00	30 000,00	50 000,00	50 000,00
02	10	30	30	90	إعلانات، إدراجات ومصاريف النشر	97	90	30	30	80 000,00	80 000,00	90 000,00	60 000,00
02	10	40	40	10	فوائد القرض رقم ACL 5163 MAD الممنوح من طرف ص ت ج	12	10	40	40	1 386 264,77	1 265 716,17	1 042 366,56	935 973,16
02	10	40	40	10	فوائد القرض رقمACR003776MAD الممنوح من طرف ص ت ج	13	10	40	40	0,00	0,00	0,00	0,00
02	10	40	40	10	فوائد القرض رقم ACL MAD4955 الممنوح من طرف ص ت ج	15	10	40	40	239 555,36	215 629,68	170 145,93	146 441,22

02	10	40	40	10	16	فوائد القرض رقمACR 005641 MADالممنوح من طرف ص ت ج	214 619,90	199 692,80	164 596,50	237 394,01
02	10	40	40	10	17	فوائد القرض رقمACR MAD 005640 الممنوح من طرف ص ت ج	69 710,30	64 861,85	53 462,29	50 075,04
02	10	40	40	10	18	فوائد القرض رقم ACR 005639 MAD الممنوح من طرف ص ت ج	134 480,50	125 127,20	103 135,91	96 601,44
02	20	40	40	10	21	فوائد التأخير	11 365,06	18 858,43	18 858,43	0,00
مجموع الباب 10							**44 223 395,89**	**44 179 796,91**	**45 143 957,62**	**42 351 705,62**
02	10	10	10	20	11	إعانات مقدمة لجمعيات الأعمال الإجتماعية للموظفين	500 000,00	500 000,00	500 000,00	500 000,00
02	10	10	10	20	12	إعانات مقدمة للمؤسسات الخيرية العمومية	70 000,00	70 000,00	150 000,00	150 000,00
02	10	10	10	20	13	مساعدات ودعم الجمعيات	780 000,00	300 000,00	780 000,00	780 000,00
02	10	10	10	20	14	إعانات لمؤسسات أخرى اجتماعية	100 000,00	0,00	0,00	0,00
02	30	10	10	20	33	مصاريف تسيير دور حضانة الأطفال	0,00	0,00	0,00	0,00
02	30	10	10	20	35	مصاريف نقل الأطفال للمخيمات	40 000,00	0,00	60 000,00	40 000,00
02	10	20	20	20	11	إعانات للجمعيات الرياضية	1 700 000,00	1 800 000,00	1 400 000,00	2 100 000,00
02	20	20	20	20	24	شراء لوازم الرياضة	200 000,00	200 000,00	200 000,00	200 000,00
02	30	30	20	20	11	شراء المواد الصحية للمكاتب البلدية الصحية والمراكز الإستشفائية	0,00	20 000,00	150 000,00	80 000,00
02	30	30	20	20	14	شراء المبيدات للطفيليات والحشرات	80 000,00	80 000,00	80 000,00	85 322,12
02	30	30	20	20	15	شراء عتاد صغير للمكاتب البلدية للصحة	0,00	60 000,00	100 000,00	50 000,00
02	50	50	20	20	11	شراء لوازم مدرسية	100 000,00	100 000,00	120 000,00	140 000,00
02	50	50	20	20	12	شراء الكتب لمنح الجوائز	10 000,00	10 000,00	20 000,00	20 000,00
02	60	60	20	20	11	شراء لوازم مدرسية	70 000,00	70 000,00	70 000,00	100 000,00
02	60	60	20	20	13	شراء كتب لمنح الجوائز	10 000,00	10 000,00	20 000,00	20 000,00
02	70	70	20	20	11	مصاريف التكوين المستمر للمنتخبين	10 000,00	10 000,00	10 000,00	5 000,00
02	70	70	20	20	12	مصاريف التكوين المستمر لموظفي الجماعة	80 000,00	80 000,00	90 000,00	10 000,00
02	80	80	20	20	11	شراء الكتب	20 000,00	10 000,00	100 000,00	100 000,00
02	80	80	20	20	12	الصيانة والإصلاح الإعتيادي للعتاد والأثاث	20 000,00	10 000,00	10 000,00	0,00
02	80	80	20	20	14	تسفير الكتب والسجلات المختلفة	3 000,00	3 000,00	3 000,00	5 000,00
02	80	80	20	20	71	منح لصالح الجمعيات الثقافية	600 000,00	300 000,00	600 000,00	600 000,00
02	90	90	20	20	22	الصيانة والإصلاح الإعتيادي للمقابر	60 000,00	20 000,00	200 000,00	0,00
مجموع الباب 20							**4 453 000,00**	**3 653 000,00**	**4 663 000,00**	**4 985 322,12**
02	30	10	10	10	11	شراء الأشجار والأغراس	160 000,00	200 000,00	200 000,00	200 000,00
02	30	10	10	10	13	شراء الأسمدة	40 000,00	40 000,00	40 000,00	30 000,00
02	30	10	10	10	14	شراء عتاد صغير للتشوير	100 000,00	100 000,00	100 000,00	100 000,00
02	30	10	10	10	15	شراء شارات لترقيم العمارات	0,00	0,00	20 000,00	20 000,00
02	30	10	10	10	16	شراء شارات أسماء الشوارع	20 000,00	0,00	0,00	100 000,00
02	30	10	10	10	17	شراء عتاد صغير	180 000,00	140 000,00	140 000,00	140 000,00
02	30	10	10	10	18	شراء القواديس ومجامع المياه من الصلب	0,00	0,00	0,00	0,00
02	30	10	10	20	21	الصيانة الإعتيادية للمناطق الخضراء والحدائق والغابات	150 000,00	200 000,00	200 000,00	200 000,00
02	30	10	10	20	22	صيانة الساحات العمومية والمنتزهات ومرافق السيارات والمزابل العمومية	0,00	80 000,00	0,00	0,00
02	30	10	10	20	24	صيانة مجاري المياه المستعملة	100 000,00	0,00	0,00	100 000,00
02	30	10	10	20	25	الصيانة الإعتيادية للطرقات	0,00	100 000,00	0,00	0,00
02	30	10	10	20	28	صيانة المنشآت الرياضية	100 000,00	100 000,00	0,00	200 000,00
02	30	20	20	10	14	شراء عتاد الصيانة	1 000 000,00	1 000 000,00	1 000 000,00	1 000 000,00
02	30	20	20	20	21	المستحقات الكهرباء	6 000 000,00	6 000 000,00	8 000 000,00	8 000 000,00
02	30	30	30	10	11	المستحقات الماء الصالح للشرب	250 000,00	250 000,00	300 000,00	300 000,00

مجموع الباب 30									8 100 000,00	8 210 000,00	10 000 000,00	10 390 000,00
02	50	10	10	20	21	مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية واتفاقيات الصلح	1 214 426,00	828 640,69	1 115 000,00	1 264 927,71
02	50	10	10	20	23	صوائر المسطرة وإقامة الدعاوي	30 000,00	30 000,00	200 000,00	0,00
02	50	10	10	30	31	مصاريف تأمين شسيعي المداخيل	50 000,00	50 000,00	50 000,00	50 000,00
02	50	40	40	40	41	دفعات لشراء مواد التلقيح	50 000,00	50 000,00	100 000,00	100 000,00
02	50	40	40	60	61	دفعات لفائدة الشركات الخاصة نظير الخدمات التي تسديها للجماعات الترابية	0,00	0,00	1 000 000,00	0,00
02	50	40	40	60	68	دفعات لحساب نظام المساعدة الطبية	794 689,00	791 417,00	899 160,00	853 640,00
02	50	40	40	60	69	دفعات واجب انخراط الجماعات الترابية في جمعية المنتخبين	10 000,00	10 000,00	10 000,00	10 000,00
02	50	40	40	60	70	دفعات للحساب معرض الصناعة التقليدية		0,00	0,00	100 000,00
03	50	40	40	60	71	دفعات لفائدة المجلس الاقليمي للسياحة	0,00	0,00	0,00	50 000,00
02	50	40	40	70	71	دفعات لفائدة الجمعيات المهنية	160 000,00	160 000,00	160 000,00	200 000,00
مجموع الباب 50							2 309 115,00	1 920 057,69	3 534 160,00	2 628 567,71
02	60	10	10	10	10	دفعات الفائض للجزء الثاني من الميزانية	6 270 489,11	2 205 145,40	3 721 882,38	2 923 404,55
02	60	10	10	10	13	فائض غير مبرمج	0,00	0,00	0,00	1 235 000,00
مجموع الباب 60							6 270 489,11	2 205 145,40	3 721 882,38	4 158 404,55
المجموع							65 356 000,00	60 168 000,00	67 063 000,00	64 514 000,00

أما الفائض التقديري المخصص للتجهيز فقد حدد في مبلغ 2.923.404,55 درهم، وقد خصص لتغطية أصل الدين الممنوح من قبل صندوق التجهيز الجماعي، وكذا تخصيص مبلغ 180 ألف درهم لسداد متأخرات مساهمة الجماعة في الجماعات الترابية المسماة " المحافظة على البيئة".

إجمالا فإن مكونات الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2023 ستكون كالتالي :

- نفقات التسيير..... : 61 590 595,45 درهم .
- الفائض التقديري ..... : 2.923.404,55 درهم.

3- <u>حسابات المبالغ المرصودة لأمور خصوصية :</u>

تقدر هذه الحسابات بما قدره 200 000,00 درهم و تتكون من حسابات الضريبة الزائدة على ضريبة الذبح المحولة إلى الخيرية الاسلامية بتارودانت ب 160.000,00 درهم أي بنسبة 80 % و الباقي منها يحول إلى مؤسسة التعاون الوطني في حدود المداخيل المحققة خلال السنة.

4- <u>حسابات النفقات من المبالغ المرصودة :</u>

وتتكون هذه الحسابات من حساب استهلاك الإنارة العمومية بمبلغ 8 000 000.00 درهم، و حساب استهلاك نقط الماء العمومي بمبلغ 300 000,00 درهم.

وبالتالي مجموع الحسابات الخصوصية المقترحة من حيث النفقات و المداخيل يبلغ ما قدره 8.500.000,00 درهم.

<u>محمد أمهرسي .....النائب الاول للرئيس.</u>

شكرا لمصلحة النفقات على هذا التقديم الذي شمل المداخيل والمصاريف، اذن نفتتح باب مناقشة الميزانية في شقيها، المداخيل والمصاريف يعني ميزانية التسيير وكذلك احتراما للمقتضيات القانونية للقانون الداخلي، عندنا مداخلة 4 دقائق تعقيب دقيقتين ونقطة نظام دقيقة، اذن نفتح لائحة واحدة.

محمد جبري.....مستشار جماعي.

انطلاقا من العرض المقدم لنا والوثيقة المعطات لنا للمداخيل، انطلاقا من دراسة سريعة لثلاث سنوات 2020 2021 و 9 أشهر لسنة 2022 يتبين بالنسبة للمداخيل، أولا هناك ضعف المداخيل الذاتية و انخفاض معدل التحصيل للمداخيل المقررة، الجماعة ايضا ليست قادرة على تحقيق موارد ذاتية كفيلة لتلبية جميع الحاجيات ،المداخيل المحققة على المداخيل التقديرية ونفقات التدبيروضعف مجهود التحصيل الجبائي، وكذا عدم استغلال المادة الضريبية وإن كانت متاحة ،تحصيل ضعيف و هذا يجعل أن ميزانية الجماعة معتمدة على ضريبة القيمة المضافة وإن ذهبنا بهذه الوتيرة غدا ستكون عندنا المداخيل لن تكفي لمصاريف التسييرل،ا أتكلم عن الفائض التقديري، حين تكون المداخيل لا تكفي التسيير، ماذا سيتبقى للبلدية لكي تؤدي للموظفين مع استهلاك الماء والكهرباء ومسائل النظافة، هذا يجعلنانفكر نفكربرؤية جديدة ،وهذا لن يكون في الدورة، داخل لجنة المالية، أولا لا بد من تفعيل آليات التنسيق والتواصل المؤسساتي مع العمالة والقباضة و الضريبة، كما لا يمكن لمصلحة الجبايات ان نطلب منها مجهود كبيروليس عندها وسائل العمل، مع ضرورة احصاء الضرائب المحلية المدبرة من طرف الدولة، رسم السكن والخدمات والضريبة المهنية احصائهم قديم من يؤدي هم سكان المنازل القديمة، عدد الملزمين الذين يؤدون رسم السكن والخدمات الجماعية، التي هي ضريبة النظافة المتوفرة لدينا حسب احصائيات 2020، 14 الف و553 ولكن الناس المتوفرين على الماء والكهرباء نجد 28 الف و 202 يعني ان ما يفوق 14 الف غير مسجلة غيرموجودة في الوعاء، 14,000 ان قمنا ب 300 درهم لشخص فإنها 600 مليون ضائعة للجماعة اذن فهي غير موجودة لهذا تلزمنا عدالة ضريبية، كذلك مشكل الترقيم ، كما يجب ان نطورالمداخيل حين نرجع للميزانية 2022 قلنا أننا سنحصل 67 مليون درهم في تسعة أشهرو حصلنا 49 مليون درهم، لنقل ان الضريبة على القيمة المضافة ستدخل كلها، اذن في الثلاث اشهر 67 مليون درهم يلزمنا مليارو200 مليون، هل الجماعة ستدخل مليار200 مليون في ثلاثة اشهر؟ مستحيل ؟ اذن فتقديرات المداخيل يلزم ان تكون موضوعية ولابد من بدل مجهود كبيرليمكن لنا الحصول على مداخيل اكبر، لانه لو لا الفائض التقديري ل 2020،2022،2021. ولو لا المشاريع التي قام بها السيد الرئيس 12 مليار الملعب 29 مليار الواد الحار40 مليارمثلا ، نحن نصل في الفائض لمليارتقريبا، ويخصص اغلبه للصندوق الوطني للتجهيزالجماعي، لذلك يلزمنا التفكير بشكل في الامكانيات الضريبية التي عندنا وتكون لدينا عدالة جبائية، ولابد من تعاون المصالح الأخرى مع الجماعة مثل القباضة والضرائب والسلطة الاقليمية والسلطة المحلية .

محمد احسان.....مستشار جماعي.

في البداية اود ان انوه بمجهودات السيد الرئيس بالبحث عن تمويلات لمشاريع المدينةK وهنا ننوه الى جانب الاخ محمد جبري بحصص الشركاء التي يحاول ان يعدها السيد الرئيس لفائدة مشاريع تارودانت، اما بالنسبة لوثيقة الميزانية بدون شك تعتبرمن بين أهم الوثائق التي يناقشهم المجلس، أهم وثيقة التي لديها علاقة بمصيرالمدينة وللساكنة هي الوثيقة التي بين ايدينا التي تحدد مالية الجماعة على مستوى الموارد والمصاريف، اذن اذا كانت هناك تنمية سنراها في الميزانية، و ان كان هناك استثمارسنراه في الميزانية، هنا يظهرمن له الارادة الحقيقية في مصلحة المدينة والساكنة، ارى بأن ما أتينا به السنة الماضية وقلنا ان هناك مبالغة في تقديرات الموارد والمداخيل وتم النفخ فيها هذه السنة تؤكد ذلك لأنه كانت 6 ملايير و700 مليون وحصلنا فقط الميزانية ل6 الملايير451 مليون، يعني بتخفيض الميزانية لهذه الارقام الموجودة في هذا المشروع حاليا ل 254 مليون ناقصة، اذن كنا على صحيح في الملاحظات السابقة، رغم انه لازال هناك نفخ ومبالغة في بعض فصول موارد هذه الميزانية ، كنا على حق نادينا بالواقعية والصدقية في تقديرالموارد ونادينا بالترشيد على مستوى مصاريف التسيير، وهذا ما أكدته هذه الميزانية والتي بدورها تعرف مبالغة على مستوى الموارد وذلك عدم الترشيد لبعض فصول ميزانية التسيير،

لنبقى في الموارد ان قمنا بالقاعدة الثلاثية التي جاءت بها المذكرة ، 2023 ان اعتمدنا هذه القاعدة الثلاثية واخذنا المداخيل المقبوضة 2020 أضفنا عليها المداخيل المقبوضة لسنة 2021، اضفنا عليها المداخيل تسعة اشهروقسمنها على 33 نضربها في عدد 12 ستعطينا التقديرات الحقيقية للموارد التي تعطي 5 ملايير و950 مليون ونحن بين ايدينا 6 ملايير و 451 مليون، اذن نلاحظ 500 مليون زائدة، اتت حين اضفنا عدةمداخيل ، بالنسبة لمداخيل هذه الميزانية ا لدينا المداخيل ضريبة القيمة المضافة 57,17 في المئة والرسوم المحولة 19,73 الموارد الذاتية 23,10، ان جمعتهم يعطيك 100 في 100حين نذهب الى ضريبة القيمة المضافة كانت ناقصة من 88 مليون، ازدادت هذه السنة وعادت كيفما كانت في السنوات الفارضة 2020 ، بالنسبة لبعض الرسوم مثل التعليم الخصوصي هل سيؤدي مبلغهم ام لا؟ قضية مسألة التعليم الخصوصي ما هو موقف المشرع والقانون فيها؟التحصيل متوقف ، وهو ما أيضا ما يحدث بالنسبة للرسم على الاقامة للمؤسسات السياحية وربما على حسب القانون الجديد 2020/07 للرسم على الاقامة لمؤسسات السياحية ربما هناك زيادة الدخل ما يبرربأنه إزداد من 8 مليون الى 16 مليون، اتمنى أن تدخل هذه المداخيل، بالنسبة للملاعب الرياضية تدخل قضية 14 مليون هي مازالت قليلة. تحدث السيد عبد العالي الحوس نائب الرئيس عن 20 مليون يجب ان نبدل مجهود في قضية الملاعب الرياضية، بالنسبة للرسم على الاراضي الغير مبنية، كانت في 250 مليون والان 300 مليون إزداد قليلا، إن رجعنا لسنة 2020 و 2021 نصل تقريبا 200 مليون، وتظهر لي للسنة الماضية 250 مليون وهذه سنة 300 مليون، يعني ازدادت في 50 مليون تقريبا يظهر لي 40,50 مليون زائدة، بالنسبة للرسم على عملية البناء والرسم المهني هناك زيادة كذلك، وتراجع على المستوى سوق البهائم هل تبقى لدينا زبناء ام ذهبوا للسوق المتواجد بجماعة أيت إعزة؟؟، هناك نوع من التراجع في عائدات المو اقف السيارات، ثم المنتوج الغابوي هل فعلا 2000 درهم السنة الفارضة 5000 درهم، يوم قمنا ببيع شجر الكاليبتوس هل الذي انباع قليل ونسبة تارودانت قليلة ؟، ارى الرسم المفروض على الاملاك الجماعية فيه نوع من التراجع فيه تراجع، سأختم بأن الباقي استخلاصه نعلم جميعا بأنه فيه تراكم وهو في تصاعد ، يجب تفعيل اللجنة المختلطة التي تجمع بين السلطة المحلية والمصالح الخزينة العامة للمملكة ، وتقام حملات من أجل تقوية التحصيل والاستخلاص، وكذلك اضم صوتي للسيد المستشار محمد جبري على مستوى الاحصاء الذي لدينا في الرسم المهني و الخدمات الجماعية، فهو قديم جدا وبأنه يلزمنا تفعيل لجنة الاحصاء التي تقام بين مصالح الضر ائب والسلطة المحلية والمصالح الجماعية من اجل التحيين في هذا المجال لان العديد من الموارد والمداخيل تضيع لمدينة تارودانت.

أسماء لقجدر مستشارة جماعية.

فقط لدي إضافة في باب المداخيل هي أنه أرى ان اهم مشروع يجب ان تنصب عليه الجهود هو الترقيم والعنونة ، وهو مصدر مهم للمداخيل بالنسبة للجماعة . وشكرا.

مولاي هشام أشرف مستشار جماعي.

في نفس السياق بنفس الاخطاء التي كانت في السنة الفارطة تعاد مرة اخرى رغم تنبيهنا الشديد في السنة الفارطة، لكي لا يكون هناك تضخيم المداخيل ،لانه على ضوء احصاء هذه المداخيل يتم بناء مشروع الميزانية وهذا يظهر في ما يخص المداخيل المحصل عليها في تسعة اشهرالاخيرة في 2022 وكذلك مقارنة مع المداخيل المحصل عليها بسنتين التي قبل 2022 اذن من هنا اقول بأنه تضخيم المداخيل سيترك ميزانية 2023 خاطئة وتعطينا نفس وضعية سنة ،2022 ولن يكون هناك فائض وسؤثر ذلك على الاستثمار، الملاحظة الثانية جماعة تارودانت تعتمد على ضريبة القيمة المضافة اذن يجب ان نفكر كيف نطور المداخيل الذاتية و بالنسبة للمداخيل المتعلقة بتحصيل الضر ائب يجب علينا بدل المجهود كبلدية ونتحرك في اتجاه المصالح الأخرى التي تشترك معنا التحصيل، الحسابات واضحة بان المداخيل لن تجاوز 5 المليارو 400 ونحن قدمنا ب 64 مليون و 514 درهم، لابد ان نأخذ العبرة من اخطاء السنة الفارطة 2022، وان نعطي ارقام حقيقية والقيمة المضبوطة لتكون التقديرات والميزانية صحيحة وشكرا.

محمد حاتمي.....مستشار جماعي.

القضية التي أشارلها السيد المستشار محمد احسان اي معادلة التقديرات والانجازات هذه النقطة ترتبط بالموارد البشرية ،بالتالي ان كانت الجدية في عمل موظفي مصلحة التحصيل، نستطيع ان نصل اكثرمن هذا، اليوم نلاحظ ان المدبر ومكتب المجلس لا يعطون أهمية لهذه الأمور، صراحة مكتب التحصيل ليس لديه وسائل العمل ، أيضا الباقي استخلاصه لم نتسلم اية معلومات واستراتيجية تصفيته، فهو من المؤشرات التي تواجهك به الدولة بأنك لديك فعالية، رسم الاراضي الغير مبنية هل تم القيام بإحصاء في هذا الجانب؟ المدخول هزيل، أما مدخول الملاعب 140 الف درهم في السنة معدل 400 درهم يوميا وعندنا 3 او 4 ملاعب، رسم السكن هناك مشكل في تحديد الوعاء، يجب اتخاذ التدابير اللازمة فيه، الخدمات الجماعية كذلك هناك رسم تكلمنا عنه السنة الماضية، هو الرسم على بيع المشروبات هي 200 الف درهم قسمتها على 360 يوم، اعطتني 555 درهم في اليوم التي تحصل البلدية يعني 7 في المئة من المدخول على المشروبات، وعيب ان نقول ان تارودانت تدخل في المحاصيل 550 درهم في المشروبات، جماعة قروية تحصل ب 9000 درهم في مبيعات المشروبات،النقطة الثالثة هي الرسم العمومي للمسافرين من 20 الف درهم تؤديها المحطة وقسمناها على 360 يوم اعطت 330 درهم في اليوم، لحارس سيارات يأخذ اكثرمنها، هنا يظهران هناك تقصيرفي العمل، موقف الحافلات ليس هناك أي مدخول، لماذا الحافلات لا يؤدون ، هناك تقصيركبيرهو الذي يفسربأنه لم نستطيع الوصول الأهداف التي رسمناها في العام الماضي وهي معادلة اقتصادية واضحة تطلب الفعالية والاجتهاد، ان اجتهد المكتب واعطى الوسائل والاهمية للتحصيل سندخل اكثرمن هذا،. الضريبة على القيمة المضافة تغطي 80 في المئة، فرضا انها ان الدولة اوقفتها، ماذا سنعطي للموظفين ، يجب ان تأخذ الامور بجدية ونترك الزبونية والانتخابات وشكرا.

زهرة دنبي .....مستشارة جماعية.

تحية مجددة في ما يخص هذه النقطة المتعلقة بشق المداخيل واخص النقاش بلجنة المالية ، حيث ان التقريرالذي قدم لنا كان فيه تحويرولا اريد ان اقول تزوير،

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

أنتظري أستاذة زهرة دنبي هذه المرة الثانية و أنت تقولين التزويرفالتزويرلا يناقش هنا بل يناقش في المحكمة، أو سنسجل في محضرللسلطة المحلية بأن السيد المستشارة زهرة دنبي تتهم المجلس بالتزوير.

زهرة دنبي .....مستشارة جماعية.

قل ما اردت وما يحلولك وما اقوله انا اتحمل فيه المسؤولية قلت في محضرتقريرلجنة المالية في هذه الجلسة فيه تزوير، لماذا؟ سأفسرذلك، تقدمت السيدة الرئيسة بأن الشق الخاص بالمداخيل قدم فيه عرض السيد سشيع المداخيل ولم يكن هناك أي عرض في المداخيل، سأذكربالحرف مداخلة السيد شسيع المداخيل لأبررالسبب لماذا؟ شسيع المداخيل اعطيت له الكلمة في اطارلجنة المالية ليعطينا عرض في المداخيل إلا انه تنكرلهذا المشروع، قال بالحرف انا لن اتبنى هذا المشروع لن اتبناه لانه لم يؤخذ رأينا فيه ولم يشتغلو معنا فيه فنتنكروله، هذا هو العرض الذي تقدم به السيد شسيع المداخيل، هل هذا تزويرام لا؟ (سأعود لمداخلتي) تقدمنا كذلك في لجنة المالية

محمد أمهرسي.....النائب الاول للرئيس.

نحن نكتفي بكلمة تزويرالتي قلتيها استاذة زهرة دنبي هذه الكلمة هي التي تهمنا

زهرة دنبي .....مستشارة جماعية.

انا اتكلم معك لأنني مسؤولة و افعل ما شئت اعطي لنا محضر المالية مزور ، تمت قراءة تقرير لجنة المالية مزور وحاضر معنا في اجتماع اللجنة المالية ممثل السلطة المحلية والسيد شسيع المداخيل لم يقدم بعرض، استنكر هذا المشروع وتبرأ منه وقال انا لن اتابع هذا المشروع لانني لم اشتغل عليه لكن القانون يفرض الاشتغال مع الجماعة في اطار القانون و في وظيفتي، النقطة الثانية و في اطار لجنة المالية طلبنا وثيقة الباقي استخلاصه على أساس ان المجلس في الدورة يعطينا الحلول ، الباقي استخلاصه في تفاقم ، لتظهر اثار الحلول والتقديرات التي عندنا، سأتطرق كذلك لمبلغ الميزانية الذي هو 64 مليون درهم ونصف، 6 مليار و 450 مليون، في اكتوبر 2022 اعطيت لنا الميزانية فيها 6 مليار 700 مليون وقلنا مستحيل ان ينفذ هذا المشروع على أرض الو اقع بناء على معطيات قدمناها، منها مرحلة الوباء التي انعكست على الملزمين،، لكن المجلس تعمد ان يذهب في الطرح الذي جاء به وهذه هي النتيجة. والنتيجة هي اننا في 9 اشهر نحصل على 4 ملايير و 950 مليون بما فيها الضريبة على القيمة المضافة ل 3 مليار و 73 مليون، بمعدل ان حصلنا مليار و 879 مليون ، يعني عندنا عجز مليار؟

هل ستحصل الجماعة على مليار و 200 ستحصل في 3 اشهر وهي في شهر شتنبر؟؟ ، اعيد نفس المداخلة للسنة الفارطة بأن المداخيل المقدمة لنا مستحيل ان نجمعها في ظل هذه الظروف التي نعيشها وفي ظل الوسائل التي نشتغل بها، والدليل هو ان شسيع المداخيل غير حاضر معنا لهذه الجلسة المالية المهمة ، لماذا تم تهميش هذا الاطار من أطر الجماعة الذي نفتخر به جهويا؟ بالنسبة لمدخول استغلال المسابح، نعلم ان مسبح مركب ماهر مكتري بعقدة كرائية التي تدخل في 2 المليون و 600 الف فرنك في الشهر، و نجد هنا في الوثائق في 9 اشهر من سنة 2022 مقبوطة فيها صفر ما هي الاجراءات التي اتخذتها المجلس او لماذا هذا المدخول فيه صفر؟هل هناك مشكل هل فسخت معه العقدة هل هناك تأخير في الدفع، بالنسبة للرسوم المحولة وهي رسم السكن والخدمات الجماعية، إرتفعت بشكل مهول، بناء على الوسائل التي عندنا لا يمكن أن نتدخل في المبلغ والرسوم المحولة ليست بيدنا ، مثلا رسم السكن من 50 مليون ل740 مليون هذا ليس بيدنا لأن رسم محول ، لم نستطع التحكم في الرسوم التي نستخلصها مباشرة و نقول الان اننا سنتحكم في الرسوم المحولة؟؟، سأتطرق لرسوم الخدمات الجماعية التي فيها 724 مليون درهم، ونحن دخلنا 586 مليون سنتيم وليس بالدرهم سأتطرق كذلك للنقطة اخرى التي هي الرسم المفروض على شغل الاملاك الجماعية العامة مؤقتا بمنقولات او عقارات ترتبط بممارسة أعمال تجارية وصناعية أو مهنية التي يدخل في شقها اللوحات الاشهارية التي هي موضوع المناقشة في هذه الجلسة، نرى أن اللوحات الاشهارية بناء على المقترح الذي أقترحه الاخوان ل 7 مليون لتبدأ 7 لوحات و 5 مليون لتبدأ الباقي وهي 12 مليون مضروبة في 4 ستعطينا 60 مليون او 48 او 50 مليون، نجد 70 مليون للجماعة، يعني هناك حل في هذا الفصل وربما أتذكر رسم الشبابيك البنكية هل داخلة في الرسوم؟، الرسم على شغل الاملاك الجماعية العامة، يجب ان نهتم به، سأمر كذلك لمنتوج كراء المراحيض العمومية التي فيها 33 الف درهم وسأذكر بأنه يمر في إطار العرض الذي اكترياهم لشركة ولكن للأسف غير مشتغلة، مثلا ساحة 20 غشت صرفت فيهم الملايين والآن مغلقة في وجه المواطنين بالاضافة الى انهم تعرضت لتلف ، ولكن لا حياة لمن تنادي شكرا.

شكيب اريج .....مستشار جماعي.

أولا أسجل أن الوثائق التي توصلنا بها والمتعلقة بالمالية، والتي ينص عليها المرسوم المنظم 2.16.316 وهي المتعلقة بتحديد قائمة الوثائق الواجب إرفاقها بميزانية الجماعة، أسجل أن الوثائق المتوصل بها غير كاملة، فهي تتكون على الأقل من ثماني وثائق وهذا أيضا منصوص عليه في المادة 185 من القانون المنظم للجماعات 113.14 وإذا شئتم قدمت لكم جرد هذه الوثائق فه، وكما نلتزم أمام السلطات الوصية عندما نريد التأشير على هذه الميزانية بتقديم هذه الوثائق كاملة غير منقوصة، فكذلك يجب الالتزام أمام السادة أعضاء المجلس المحترمين بتقديم كافة الوثائق.

النقطة الثانية أسجل أن هذا التطور السلبي في التحصيل هو راجع كما لا يخفى على الجميع إلى التهاون في استخلاص الرسوم وإلى عدم وجود إحصاء شامل. هذا السيناريو ومثل هذا الكلام تكرر في شهر نونبر 2021 في نقاش ميزانية السنة

الماضية، بنفس الشكل، وكنا تحدثنا عن ضعف التحصيل، وعن ضعف الإحصاء و أتذكر أن شسيع الجماعة كان حاضرا وأشار إلى أن المأزق الذي تقع فيه دائما ميزانية المداخيل هو هذا. أتمنى أن لا يتكرر هذا السيناريو في السنة المقبلة، ونبقى دائما كل سنة نكرر نفس الشيء، فالإرادة إذا لم تتوفر فإننا لن نسير إلى الأمام.

وجب التنبيه إلى أن ضعف الاستخلاص مرتبط بضعف الموارد البشرية، فالموارد البشرية التي يعتمد عليها القسم المالي قليلة، والمسؤولون عن القسم يعترفون ويقرون أن الموارد البشرية ضعيفة ولا تواكب شساعة المدينة وتزايدها، ولا تسعف للقيام بإحصاء شامل ولا في التحصيل. في نظري المشكل واضح، وعلينا اليوم نحن في المجلس أن نتحلى بمسؤوليتنا الكاملة، وبالدرجة الأولى المكتب المسير، وما دام مكمن الخلل معروفا، فلماذا التأخر عن معالجته. يجب أن تؤخذ يعين الاعتبار هذه التوصيات و أيضا التوصيات التي رفعها الإخوة قبلي، فللرفع من المداخيل، من الضروري تفعيل الآليات، و أقصد هنا تعبئة الموارد البشرية، ونؤكد أن الموارد البشرية التي يعتمد عليها القسم المالي غير كافية، وباعتراف الموظفين، و أقترح أيضا إضافة موظفين محلفين مع دعمهم بالمستخدمين، لدينا عدد قليل ونطالبه بأن يتجول تارودانت كلها.

ثالثا: بخصوص الموارد اللوجيستيكية أذكر بملاحظة لجنة المفتشية حول ضرورة توفير سيارة لهذه المصلحة، فالسيارات هي ليست للتنزه في المدينة، إنها لقضاء مصالح المواطنين، ومصلحة مثل هذه من الضروري أن توفر لها وسائل نقل، فهذا من الأمور الأساسية والبديهية، و أتمنى أن تدرج استفادة المصلحة من وسائل النقل وأن يعطى لها الأولوية، فلا يمكن حاليا محاسبة ومساءلة الطاقم المشرف على المالية ومؤاخذته على ضعف التحصيل وهو لا يملك الآليات والوسائل.

أضيف أن المداخيل هي أيضا بحاجة إلى الحكامة الجيدة وإلى الشفافية، فقد يفهم من ضعف التحصيل أنه تغاضي على بعض المقربين والمحسوبين على هذا أو ذاك. وأعطي مثال بالأنشطة التجارية والمهنية في المدينة فهي تدر أموالا كثيرة، لكن الجماعة لا تحصل بقدر الدينامية الموجودة والحال أن هذه الجماعة مطالبة أمام هذه الفئة نفسها من المهنيين والتجار والاقتصاديين بتنمية المدينة، فالشكاية التي نسمعها منهم هي مؤاخذة الجماعة على ضعف تنميتها للمجالات الاقتصادية وتوسيعها للأسواق، كيف ستقوم بالتنمية دون موارد ومداخل؟ كيف تنمي المدينة والتاجر أو الفاعل الاقتصادي يجني أرباحا ولا يعطي للجماعة حقها، لكي تسير عجلة التسيير من الضروري التحصيل الجيد والناجع.

من الضروري الاجتهاد في الاستثمار غير المباشر في الأسواق وفي العقار الذي تمتلكه الجماعة وفي الخدمات المؤدى عنها، اذا لم نطور ونبحث عن موارد ومداخل جديدة سندور دائما في نفس الدائرة وبنفس المبالغ، ادن التقصير والتهاون في التحصيل وعدم وجود إحصاء شامل، والسير بمبدأ كم حاجة قضيناها بتركها، وبعبارة أخرى: كم ميزانية تركناها بدون تحصيل. هذه هي عناوين ميزانية المداخل لهذه السنة، واذا ركزنا على هذه الأخطاء وهي ثقوب من الحجم الكبير توجد في شبكة مالية الجماعة وبالتالي تعيق تقدمنا الى الأمام ما دامت هذه الشبكة بثقوب كبيرة والأموال تهدر وتضيع.

فضمة إزروان ..... مستشارة جماعية

دورية الداخلية واضحة بالنسبة لعقلنة النفقات وترشيدها، وبالنسبة لنا كمستشارين فنحن نطالب بتنمية المداخيل، خصوصا الديون الكثيرة التي لنا في مازالت في ذمة مجموعة من الأشخاص ولم يتم استخلاصها، ففي جزء النفقات هناك فصل خاص بالمحامي لذا عليه العمل في هذا الاتجاه وسلك المساطر القانونية المتعلقة بذلك.

جاء في تدخلات الإخوة السابقة رقمنة العناوين الجديدة وكذلك التساؤل حول "0 درهم" للمسبح، وهنا أذكر أن العنصر الذكوري فقط من يستفيد من المسبح، مع العلم أن توجه الدولة ككل هو نحو ميزانية مستجيبة للنوع، فمن حق العنصر النسوي بالمدينة الاستفادة من هاته الخدمة والاستفادة من المداخيل، فلو كنا نتوفر على مسبح خاص بالنساء لما اضطررن إلى التنقل من وإلى أكادير لممارسة هاته الرياضة، واستفادة ذوي الإعاقة من المسبح كما نطالب باستفادتهم من ملاعب القرب وإضافة ألعاب أخرى التي يمكن لهاته الفئات أن تجد ملاذها فيها داخل المدينة.

مسألة أخرى حول الواجبات المقبوضة من الأسواق ومساحات البيع العمومية وما تسببه هذه الأخيرة من فوضى، فإذا استخلصنا منهم فكأننا نثبت أن لهم الحق في استغلال تلك المساحات، وهنا أسأل أين وصلت الأسواق النموذجية؟ نحن نريد تطوير المدينة ونريد أن نقطع مع الفوضى التي تعم الأرصفة واستغلال الأماكن العمومية بدون وجه حق.

اسماعيل الحريري ..... النائب الرابع لرئيس المجلس الجماعي

سأعود للنقطة التي أثيرت حول لجنة المالية وحول ما اتهمت به من تزوير، فمع الأسف لا نعلم وزن هاته الكلمة وأظن أن من أثاروا هذا المشكل لا يعرفون وزنها، وهذا يذكرني بحديث الرسول ﷺ "ألا أخبركم بأكبر الكبائر، الإشراك بالله وعقوق الوالدين، وكان متكئا فجلس وقال قول الزور، قول الزور، فما زال يكررها حتى قال الصحابة ليته سكت"، فهذا الاتهام خطير، كي نتهم به إخوانا بدون دليل وبدون حجة وأمام الملأ في دورة وازنة ورسمية، فما بني على باطل فهو باطل، فإذا كانت لجنة المالية مزورة فالباقي مزور ولنجمع أوراقنا ولا داعي للمناقشة، كنا نود حضور السيد شسيع المداخيل للإدلاء بأقواله فقد صرح بأنه ليس من وضع الميزانية، وهي ليست من اختصاصه، بل من اختصاص المكتب يقترحها على المجلس للمصادقة عليها بتواصل مع جميع المصالح، وشسيع المداخيل ليس إلا عنصر ومكون من مكونات منظومة الجماعة، و كان اتصال مع مصلحة النفقات ومصلحة المداخيل والوعاء الذي له وزن في هاته الميزانية والذي يضع الأرضية، لكن المكتب هو من يضع توجهات المجلس، بل أكثر من ذلك، شسيع المداخيل صرح بأن بإمكان الجماعة أن تستخلص أكثر من 9 ملايير، أليست هاته هي قمة الصدقية والواقعية وليس القاعدة الثلاثية وهذا ما دأبنا على قوله أيام المعارضة بأن القاعدة الثلاثية هي حيلة من لا حيلة له، هي ليست ضرورية أو مقدسة وليست الأصل، الأصل هو كم يمكن إدخاله، كم عدد الأراضي والممتلكات وكم عدد الموظفين وكم يمكن توفيره لهم من إمكانيات، تلك هي الصدقية والواقعية، هل بإمكاننا إدخال 9 ملايير، وما المطلوب لتحقيق ذلك، الأمر بسيط، المطلوب سيارة وموظفين، نحن نطلب فقط رفع الميزانية إلى 7 ملايير.

كما ذكرت قبل قليل للأسف لم يحضر السيد شسيع المداخيل ليدلي بكلمته، وهاته الكلمة تعنينا جميعا، وأنا كعضو رسمي باللجنة لن أقبل التزوير ولن أقبل التوقيع على محضر فيه تزوير، السيد شسيع المداخيل صرح بأنه لم يضع الميزانية لكنه أعطى رأيه بحضور السيد مدير المصالح الذي تدخل وقال بأنه تمت استشارة شسيع المداخيل مع مجموعة من المصالح وتم إخراج هاته الوثيقة التي نحن الآن بصدد مناقشتها. إذا أنا ضد مسألة التزوير لأنها تهمني كعضو باللجنة وتهم المجلس ككل وإلا فما بني على باطل فهو باطل.

وبالعودة لبعض الأمور فالإخوة أشاروا إلى مشكل المنظومة المالية، والسيد محمد إحسان إطار في المالية وملم به، وكانت دورات تكوينية ولقاءات في الموضوع، وأغلب المشاكل لا تأتي من المداخيل الذاتية وإنما من الرسوم المحولة، فحين نرى الباقي استخلاصه وتضخيمه كل مرة من مليار إلى مليارين، من أين؟ من إدارة أخرى فأنت تحكم على الجماعة من خلال إدارة أخرى، فرسم السكن الخدمات والرسم المهني هي الأساس وليست الدريهمات التي يستخلصها شسيع المداخيل من العربات أو من احتلال الملك العام. فهي الرسوم الكبيرة التي تستخلصها وتتحكم فيها إدارة أخرى، لذلك يجب إعادة النظر في المنظومة المالية للجماعات المحلية والتحكم فيها، إذ يمكن أن نستدعي الإدارات الأخرى وإبلاغها بالإجراءات كتعليق الافتات مثلا أو يمكن بعث مراسلات لإدارات أخرى ثم نتوصل بجواب بعدم تمكنها من الوصول إلى العناوين الصحيحة للمعنيين، طلك الأمر بالنسبة للترقيم، يجب أن تكون لنا إرادة قوية للتعامل مع الوضع، على اللجنة أن تتألف من عناصر من البريد، السلطة المحلية، إدارة الضرائب، الخزينة ومن الجماعات الترابية وأن تتحرك وتحصي وتحيل على إدارة الضرائب وعلى الخزينة لاستخلاص هاته الرسوم، هذا الاستخلاص موزع بين إدارة الضرائب وإدارة الخزينة، هناك إشكال مالي وهذا أمر على مستوى المغرب ككل، أنا لا أبرر هناك فعلا مشاكل، وكما ذكر السيد محمد الحاتمي يجب أن تكون الإرادة والجدية ليس فقط من طرف الموظفين وإنما من طرف مكتب المجلس ومن الجماعة، فحين يوضع القرار الجبائي وتصادق عليه السلطات المحلية يجب أن ينزل وينفذ، لا أن نتغاضى عن احتلال الملك العام أو عن أداء الكراء لأن لنا هناك خزان انتخابي، هذه أموال المواطنين ومسؤولية ليس فقط أمام الشعب وإنما أمام الله سبحانه وتعالى. أنا أزكي المسؤولية الجدية والإرادة من طرف

الإدارة (الموظفين) ومن طرف المستشارين (المجلس)، فإذا غابت هاته المسؤولية سنبقى دائما في نفس الدوامة وفي انخفاض إلى أن نتوقف عن الاستخلاص وذلك حتى لا نمس بفئة معينة، لدينا مجموعة من الممتلكات و الأكرية والأسواق واحتلال الملك العام وقرار جبائي كلها أموريجب أن تحصى وأن نرى الإمكانيات وما تحتاجه مصلحة الوعاء وشساعة المداخيل.

هناك أمور أخرى مع الأسف، وأعطي مثالا، تارودانت هي عاصمة الإقليم ويجب أن تكون لها مداخيل كبيرة، فلا يعقل أن تكون المقالع تابعة إداريا لتارودانت في حين أن مداخيلها من نصيب جماعة أخرى، هذا أمر غير معقول وللعلم فقد كانت لنا مراسلات في الموضوع إلا أننا توصلنا بأجوبة غير مقبولة، وكتوجيه أزكي البحث في جميع الأبواب التي من الممكن أن تعطينا مداخيل للجماعة وأن يعاد إرسال مراسلات في الموضوع.

وبالنسبة لما أشار إليه السيد محمد جبري حول مجموعة من التوصيات، فالسيدة الزهراء رحمون رئيسة لجنة المالية أعادت قراءتها وتمت مناقشتها والتأكيد عليها داخل اللجنة، كتوفير الوسائل وضرورة إحصاء المداخيل والترقيم والإحصاء الضريبي والتكوين والتنسيق مع المصالح المعنية بهذا الموضوع.

أما بالنسبة لتدخل السيد مولاي هشام أشرف حول الفائض والاستثمار، فأنا أعكس المعادلة و أقول الاستثمار ثم الفائض، فحتى لو حققنا فائضا فلن يصل إلى مستوى يمكننا من الاستثمار، علينا التفكير أولا في الاستثمار فحين ناقشنا الأراضي تم اتهامنا بتوزيع الأراضي بمنطقة لسطاح، علينا التفكير في الحي الصناعي وفي الشركات هذا هو الاستثمار الذي سيحقق الفائض، أما الجماعة وحدها فلا يمكنها أن تحقق فائضا يسمح بالاستثمار خصوصا مع الإكراهات والبنيات التحتية.

في الأخير، هاته الميزانية منظمة من طرف دورية جديدة توصل بها جميع الإخوة، غير أنها لا تلغي الدورية القديمة، هناك الدورية العادية وهناك دورية تؤكد على تنمية المداخيل وترشيد النفقات، وبالتالي هذه الدورية مع القاعدة الثلاثية، التي أقول بإلغائها وعدم الاعتماد عليها، خصوصا في هاته الدورة لأننا سنعتمد على حالة استثنائية، فالسنوات الفارطة هي سنوات "كورونا"، وسنعتمد على حالة غير واقعية فقد تجاوزنا الآن "كورونا" وتجاوزنا حالة الطوارئ وعلينا العودة للحالة العادية، وبالتالي أرى بأن 6 ملايير و 400 مليون هي الحد الأدنى لما يمكن أن يوضع كتقدير للميزانية، فمن خلال تدخلات الإخوة يظهر أنه بالإمكان استخلاص أكثر. هذا تقدير مناسب إنما علينا تحقيق أكثر 8 ملايير لتحقيق الفائض.

مصطفى المرتقي ..... مدير المصالح الجماعية

فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بآليات الاشتغال وبالموارد البشرية، هناك بعض التوضيحات، لأنه فيما يتعلق بضعف المداخيل فهي أزمة عامة في جميع الجماعات بالمغرب والدليل تظهره جميع خلاصات وتقارير الافتحاص من كل آليات الافتحاص، فالباقي استخلاصه دائما في تزايد لدى الجماعات وهذا موضوع تساؤل مرتبط بالتدبير الترابي ومشكل الاستقلالية المالية وواقع الآليات الجبائية، لأن موضوع الجبايات المحلية كان موضوع مناظرات، آخرها منذ سنتين، وكانت من بين مخرجاتها كل ما ذكره السادة الأعضاء، فمن أجل تنمية مداخيل الجماعات الترابية لابد من الآليات.

في هذا الإشكال كان مشكل ضعف المداخيل المحولة، وفي هذا الإطار تم عقد اجتماع يوم 12 أكتوبر 2022 بمكتب السيد مدير المصالح الجماعية بحضور جميع المصالح المعنية (مصلحة النفقات، مكتب الوعاء، شسيع المداخيل) وبحضور السيد نائب الرئيس وتم التداول في كل هاته القضايا، فقد تبين اليوم وبعد هاته المدة أن لدينا ضعف كبير في الآليات وليس فقط لأن موظفي الجماعة لا يقومون بدورهم.

هناك أيضا مسألة أخرى مهمة، فضعف الموارد البشرية غير مرتبط بإرادة المجلس أو المكتب أو الرئيس، إنما هو مرتبط بقرار اتخذ على مستوى الوزارة بوقف التوظيف، ومع وقف التوظيف لدينا مجموعة من الموظفين يحالون على التقاعد، واليوم نشتغل كموظفين بما هو متوفر، لكن هذا لا يعفي الإدارة من القيام بمهامها في التحصيل.

وفيما يتعلق بالرسوم المحولة التي أشار إليها السادة الأعضاء، ففي آلية التحصيل تم الاقتراح أن يتم الاتصال تحت إشراف السلطة المحلية حول إمكانية التواصل مع القابض على المستوى المحلي ومع البريد. لكن علينا أولا تفعيل نظام العنونة و أن نشتغل عليه وترقيم المحلات، واليوم اتخذ القرار مع المكتب وعلى مستوى الرئاسة أنه مباشرة بعد الدورة سيتم فتح استشارات عند مكاتب الدراسات التي اشتغلت مع الجماعات المجاورة ومكنت هذه الأخيرة من نظام للعنونة، فالجواب الذي نحصل عليه دائما من إدارة الضرائب هو "لا يوجد بالعنوان المذكور" وبقي الوضع على ما هو عليه.

ثم آلية أخرى كذلك، فالإخوة بتنسيق مع الشرطة الإدارية والوعاء تم ضبط جميع المحلات التجارية لنتمكن من ضبط الرسوم المهنية وما يترتب عنها في كل المحلات التي تعطى لها رخص الفتح، وكذلك في جميع عمليات إلغاء الرخص حتى نحظى بقاعدة بيانات محينة.

أما ما يتعلق بالهيكلة ودعم المصلحة، فكما هو معلوم فقد تمت المناقشة والتصويت داخل هاته القاعة على مشروع الهيكلة الإدارية، ونحن الآن بصدد دراسة المقترحات الخاصة بها، ففي الهيكلة المسموح بها كان مكتب للوعاء وليس مصلحة، وعندما يكون المكتب تبقى المصلحة مرتبطة بمصلحة الشؤون المالية والتعمير ما يشكل تداخلا، وهذا الموضوع تمت دراسته داخل هاته القاعة، واليوم في مشروع الهيكلة المقترحة ستكون مصلحة الوعاء لما لها من أهمية فهي التي ستقوم أولا بالعملية الأساسية وهي الإحصاء، ثم ستقوم بمعية جميع المصالح المعنية بعمليات متابعة الاستخلاص وعمليات استباقية في إعداد هذا النوع من الوثائق ذات الأهمية وهي الميزانية.

ثم سأمر لموضوع بعض التساؤلات وما ورد من كلام في لجنة المالية، ففعلا شسيع المداخيل أشار إلى ثلاث رسوم وهي كلها من الرسوم المحولة، وبما أن المكتب هو المسؤول الأول عن إعداد مشروع الميزانية، فقد تم تعديل النسخة ما قبل النهائية لمشروع الميزانية في شقها المتعلق بالمداخيل في الليلة ما بعد الاجتماع بمكتب المدير وبحضور السيد شسيع المداخيل والمسؤول عن الوعاء والسيد نائب الرئيس وبعض الموظفين.

السيد شسيع المداخيل في اجتماع لجنة المالية عبر وبكل احترام أنه لم يكن في علمه ما تمت إضافته من مداخيل مرتقبة فيما يتعلق بالرسوم المحولة، بعد ذلك شرحت له أن هذه النقطة كانت موضوع اجتماع بمكتب المدير وهي التي تم الاقتراح فيها بشكل استعجالي آليات التنسيق مع مصالح القباضة ونظم العنونة لسنة 2023، لهذا تم الرفع من تلك الرسوم ومن مداخيلها المتوقعة لسنة 2023.

أيضا السيد شسيع المداخيل أكمل اجتماع لجنة المالية وتدخل لثلاث مرات بشكل عادي، وبعد اجتماع اللجنة وفي الفترة بينها وبين هاته الجلسة كان يحضر تقريبا يوميا الاجتماعات لإعداد هذا المشروع، واعتبارا لكونه كان يتحمل في الفترة السابقة مهمتي شسيع المداخيل والوعاء، فهو من تلقاء نفسه اقترح علي وبعد إذن السيد نائب الرئيس أن إعداد الوثيقة وتقديمها أمام أنظاركم سيكون من طرف السيد المكلف بالوعاء وهو السيد بوجمعة المرواني والذي هو اليوم رئيس مكتب الوعاء مؤقتا إلى حين إنجاز الهيكل الإداري الجديد.

وفيما يتعلق بالوثائق التي أشير إلى أنه لم تتم الإشارة إليها فتقريبا جميع الوثائق تمت الإشارة إليها وهي البيان الخاص عن الأقساط السنوية، البيان الخاص عن المداخيل المستخلصة، مذكرة التقديم حول النفقات، كلها وثائق بين أيدي السادة الأعضاء، أما الوثيقة الخاصة بالنفقات الملتزم بها والمؤداة، فبعد تجميع كل هاته الجداول سنتمكن من معرفة ما كان ملتزما به وما هو مؤدى من خلال نتائج ما هو متبقي من كل باب من الأبواب المطروحة أمام أنظاركم.

وكما ذكرت سابقا ضعف الموارد البشرية يساهم في الضعف والتعطيل زائد مجموعة من الآليات، وبالنسبة للهيكلة الإدارية فسيتم تفعيلها ثم اللوجستيك، فالمجلس قريبا سيوفر بعض الآليات أما الآليات المتوفرة فهي موزعة بشكل يحول دون الفعالية، لكن سنحاول إعادة توزيعها بشكل سيعطينا إمكانية التحصيل بشكل أكثر في السنة المقبلة، أما عملية التنسيق التي لم تكن بالشكل اللازم بين المصالح المتدخلة، فجميع المصالح تتدخل في المداخيل، واليوم تم تثبيتها وعقدت بشأنها مجموعة من الاجتماعات حضرها السادة النواب، النائب الأول والنائب الثاني للرئيس وبعض النواب الآخرين على

مستوى قطاع التعمير، على مستوى قطاع الجبايات والوعاء وعلى مستوى قطاع الشرطة الإدارية، هذه كلها قطاعات تتدخل في ضبط مداخيل الجماعة، ونتمنى رفع الوثيرة سواء من طرف الموظفين أو من طرف السادة الأعضاء.

بوجمعة المروانى رئيس مكتب الوعاء الضريبى

تعينت حديثا كرئيس للوعاء الضريبي ريثما يتم التأشير على الهيكلة الجديدة. وتحدد المصلحة التي ستتكفل بالوعاء الضريبي والتي ستساير عملية التحصيل والإحصاء والعنونة. أهم أمر فيما ذكر هو تكثيف الجهود بين الموظفين والمكتب والمصالح الخارجية بما فيها السلطات المحلية والخزينة والقباضة ومديرية الضرائب، والتنسيق بين جميع هاته المصالح للخروج بنتيجة لتطوير ميزانية جماعة تارودانت التي هي فعلا كما قال السيد عبد السلام الراضي يمكنها أن تتجاوز9 ملايير، فالمشكل الحاصل هو عدم التنسيق وضعف الإمكانيات البشرية إذ يحتاج الأمر لموظفين متمكنين وفي المستوى، فالوعاء الضريبي يتوفر على أربع موظفين فقط والباقي كلهم أعوان، وعلى هؤلاء الموظفين الأربعة أن يشتغلوا على جميع الضرائب وأن يقوموا بتبليغ المواطنين وأن يستخلصوا، وهذا أمر مستحيل فهو يفوق طاقتها

مشكل آخر يتعلق بالإشعارات التي يجب أن تكون دائمة وأن توزع وقت استحقاق أي رسم، فالإشعار يضمن للجماعة حق عدم السقوط في التقادم، لكن مع الأسف هاته العملية لم تكن تنجز ما أضاع على الجماعة مجموعة من الديون، سأحاول ما أمكن أن أحين قاعدة بيانات جميع الرسوم وأن أساهم في عملية الإحصاء وعملية العنونة، وإذا كان من الممكن إضافة مجموعة من الموظفين وتخصيص سيارة أو اثنتين للتغلب على هذا الإشكال.

محمد حاتمي ..... مستشار جماعي

في الحقيقة أريد توجيه رسالة للسيد اسماعيل الحريري، نحترمك وسنحترمك على صراحتك وعلى قولك الحق مهما كان الأمر، وهذا يحيلني على "وشاهد شاهد من أهلها"، يقول السيد النائب "أستغرب – وأنا أستغرب لهذا– يقول بأن المكتب هو من يقوم بالتوجه ومن يضع الميزانية، ويقول بأن أهم شيء في هاته الميزانية هو الوعاء والإرادة في التحصيل، وأنا أقول لم تقوموا بهاته المجهودات السادة النواب بالمكتب؟ هل أنكم لا تريدون أم ليس لكم القدرة؟ ما هو المشكل؟

اليوم نعيد إثبات أن مكتبكم ضعيف وتلزمه إعادة التأهيل، و أقول للإخوة بالمجلس وفي المكتب أن هذه فرصة هاته السنة لتسليط الضوء على هذا الأمر فمن النقط التي ستعطي نجاحا للمجلس وللمكتب هي توفير إمكانيات الاشتغال، والجدية للرفع من مداخيل الجماعة.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

لم يكن في نيتي التحدث، كنا نريد المناقشة بموضوعية والنقاش الهادف، لكن...

في الحقيقة تدخلات الإخوة وخصوصا تدخل السيد محمد جبري كبداية هو جيد، فقد قال بأن تقديرات ميزانية 2022 غير واقعية وهذا أمر صحيح، والدليل أننا في التحصيل يلزمنا مليار و200 مليون ومازلنا لم نحصلها في الثلاث أشهر الباقية. وللتذكير فميزانية 2022 تم وضعها من طرف مكتب استشاري كانت لنا معه عقدة وذلك بمعية السيد المستشار محمد الحاتمي، وتم عقد اجتماع مع المكتب أقر فيه السيد المستشار أن له قراءة جديدة لميزانية جماعة تارودانت وأعطى مجموعة من المعطيات والاستراتيجيات، وبناء على ما أعطي لنا دافعنا بشراسة خلال الدورة على ذلك المشروع رغم أن الإخوة، كما ذكر السيد محمد جبري والسيد محمد إحسان، قالوا بأننا لن نصل لهاته التقديرات إلا أننا دافعنا بناء على استراتيجية أعطيت لنا في المكتب ولقاء الأغلبية الذي وضعه السيد محمد الحاتمي والسيد المستشار المذكور، هاته التقديرات أعطتنا استراتيجية لكن عندما أردنا وضعها وجدنا أن السيد المستشار انقلب ضدنا وأصبح يهاجم الأغلبية والمكتب والرئيس. لما طلبنا استراتيجية العمل لميزانية 2022 أخذ مكتب الدراسات يدور حول نقطة واحدة وهي الشرطة الإدارية، وبعدما تواصلنا مع السيد الرئيس بمعية مدير المصالح وأخبرناه بوجود إشكال مع مكتب الدراسات وبأنه لم يلزم ببنود العقدة ولم يعطينا التشخيص ولم يعطينا طريقة الحلول الاستراتيجية ما حدى بنا إلى إلغاء العقدة المبرمة بيننا، ما نناقشه اليوم سبقت مناقشته في دورة أكتوبر 2021 ، فالسيد المستشار محمد الحاتمي وخبير مكتب الدراسات ورطانا في هذا الأمر ونحن الآن نحاسب.

لكن في هاته الميزانية الحالية تناقشنا مع فرقائنا وعقدنا لقاءات موسعة، بأننا نريد ميزانية و اقعية يكون التحصيل فيها ممكن التحقق، حيث تم التوصل إلى المبلغ الذي نحن الآن بصدد مناقشته، فما ترونه الآن من الباقي استخلاصه والذي لم يحصل في سنة 2022 هو خطأ مكتب الدراسات الذي لم يكن عند كلمته. ونحن اليوم في ميزانية 2023 - وهذا من باب المصداقية والصراحة- جئنا وهدفنا هو التصحيح، فالمبلغ الذي وضع في الميزانية هو أقل بكثير من مبلغ 2022 فنحن نريد فعلا أن نكون يدا واحدة سواء مع الموظفين أو مع السادة المستشارين أو مع المكتب وأن تكون لنا الرغبة في تنمية المداخيل، وهي نفس الرغبة التي عبرعنها الإخوة في تدخلاتهم.

تناقشنا ورئيسة لجنة المالية بأن نمدها بمجموعة من الاقتراحات التي ستتم دراستها في اللجنة مباشرة بعد المصادقة على الميزانية وستبدأ في عقد مجموعة من اللقاءات التي سيحضرها الإخوة، وستكون تحت رئاسة اللجنة والتي ستضع فيها الاستراتيجية بتضافر الجهود مع الوعاء الضريبي ومع شسيع المداخيل ومع المديرية -مشكورة- التي تسهر معنا على مشاريع الميزانية.تعمدت إلقاء هذه الكلمة (بين قوسين) لأضع حدا للتدخلات التي تثير المشاكل.

محمد إحسان ..... مستشار جماعي

بالنسبة لجميع تدخلات السادة والسيدات المستشارون فهي تبقى محترمة، علينا احترام بعضنا البعض وتفادي الألفاظ الخادشة والمستفزة، أما دون ذلك فلنا كامل الحرية في التعبير عن آرائنا، ومناشدة مني للمجلس أرجو أن نبقى في مستوى يضمن لنا التقدير والاحترام المتبادل.

وبالنسبة لموظفات وموظفي جماعة تارودانت فلا يجب أن نحملهم كامل المسؤولية حول أمر يتجاوزهم ولا يدخل في اختصاصهم، ومن جهتي فإني أنوه بالموظفات والموظفين الذي يعملون في جميع المصالح وخصوصا المصالح المرتبطة بالشؤون المالية سواء على مستوى التحصيل والوعاء الضريبي والنفقات والمحاسبة وغيرها، و أنا أعرف جلهم وهم من ذوي الكفاءات لكنهم يشتغلون في الظروف التي يشتغلون فيها حاليا وبالإمكانيات المتوفرة وعلى قدر المستطاع وحسب المطلوب منهم، فالموظف لن يقدم أي وثائق إلا إذا طلب منه ذلك، لذلك يجب احترام الموظف وتقديره فهو يشتغل في نطاق معين ويبقى دائما موظف، والذي يتحمل المسؤولية هو المجلس وعلى رأسه المكتب، وما يلزم هي الهيكلة، إعادة التنظيم، التحفيز، توفير الإمكانيات، اللوجستيك، السيارات، الدراجات النارية، التنسيق بين المصالح المعنية داخليا وخارجيا، كلها المسائل ستعطي نتيجة جيدة.

أنا مع الميزانية الطموحة، قمنا بوضع ميزانية طموحة لسنة 2022، وللعلم كان معدلها في السنوات الفارطة قبل "كوفيد" 6 ملايير ونصف، وفي سنة 2022 رفعنا قيمتها إلى 6 ملايير و700 مليون، لكن على مستوى الاستخلاص والتحصيل لم نصل لتلك القيمة، وهذا يظهر أننا كنا طموحين أكثر من اللازم، وهنا توضع علامة استفهام، وأعود لما قلته وقاله الإخوة بأن علينا إعادة الهيكلة وتنظيم أنفسنا أولا قبل أن نكون طموحين ونتقدم للأمام، لذلك علينا البقاء في حدود المنطق وحدود الموضوعية وأن نبقى في متوسط الميزانية الذي هو 6 ملايير، وفي رأيي نبقيها في 6 ملايير و451 مليون، لكن الفرق 450 أو 500 مليون يحول إلى ميزانية التجهيز وهذا هو المطلوب لنسير في الطريق الصحيح.

زهرة دنبي ..... مستشارة جماعية

سأبدأ من حيث انتهى زميلي محمد إحسان "إعداد ميزانية الجماعة"، غريب أمر مجلسنا، السيد النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي يقول أن ميزانية 67 مليون درهم لسنة 2022 وضعت من طرف مستشار و أنه فرضها علينا، وللعلم فأثناء دراسة تلك الميزانية كنا مجموعة من المستشارين تنكرنا لهذا المشروع، ليس سياسيا و إنما تنكرنا له بأدلة، وها هي النتيجة، في ذلك الوقت كان المجلس يزكي طرحا أشار إليه السيد محمد الحاتمي (ليس عبثا) بأن مكتبنا ضعيف، فحين يضع مستشار

ميزانية المجلس فهذا يدل على أن المكتب غير موجود برئيسه وبنوابه وأننا نعترف بأن مستشاروضع الميزانية و"جكّرنا" بهذه الجملة، هذا عيب وعار وهذا تملص من المسؤولية، فقبل قليل ذكرتم أن المكتب هو المسؤول قانونيا عن وضع الميزانية وليس للموظف الحق في الاعتراض، والآن تقولون بأن مستشار "جكّرنا"، هذا يعد تملصا من المسؤولية، فإذا كان النجاح ننسبه لأنفسنا أما إذا كان العكس نعلقه على عاتق الآخرين، فلتبحثوا منذ الآن على من تعلقون فشل ميزانية 2023. أعود لنقطة أخرى أثيرت وهي تقرير لجنة المالية، وأتحدى السيد النائب وأشكره على تذكيرنا بحديث الرسول ﷺ فحين قال "قول الزور" توقف، وأنا أتحداك أن تشهد شهادة حق داخل هذا المجلس الموقر بأن شسيع المداخيل السيد عبد السلام الراضي قد قدم عرض المداخيل بلجنة المالية.

الزهراء رحمون ..... مستشارة جماعية

كما ذكرت السيد الرئيس، أترفع عن الإجابة بطريقة تهين قائلها قبل أن تهين المخاطب، وأعيد وأكرر أن المواطن وضع ثقته فينا كي نناقش الأمور التي تهم المدينة والتي ستساهم في تنميتها، مجموعة من التدخلات ومن الاتهامات اتهمت بها لجنة المالية وذلك منذ توليها لمهامها والكل يسمع ويرى، وأنا مع طرح السيد محمد الحاتمي الذي يدعو فيه إلى تصوير وتسجيل الاجتماعات، ففي بعض الأحيان "نخاف ولا نستحي"، فبإمكان الجميع رفع الصوت، والله عزوجل شبه رفع الصوت في آية، نحن هنا لندافع عما هو مفيد وليس التصارع بالأصوات بالاتهامات. وأنا شخصيا لن أدخل في هاته الخانة باعتبار أن المسؤولية الملقاة على عاتقي هي المساهمة مع بقية المستشارين في المسؤولية الملقاة على عاتقنا.

وكما قلت السيد الرئيس، لجنة المالية، أو بالأحرى رئاسة لجنة المالية، تتعرض لمجموعة من الضغوطات والعراقيل أثناء عقد لقاءاتها، فهل الأمر يتعلق بشخص رئيسة اللجنة أم بتنظيمها، لا أعرف ولا يهمني الأمر باعتبار أن الهدف الذي نعقد من أجله بجنة المالية معروف، فنحن نعقد اللقاءات للتداول في مجموعة من النقط ولنخرج برأي تداولي وبمجموعة من الاقتراحات التي تجود، علما أن السادة الأعضاء يعرفون دور اللجنة، والقانون التنظيمي واضح في الأمر، ومع ذلك أدعو السيد الرئيس إلى تنظيم مجموعة من اللقاءات التكوينية لمعرفة دور لجنة المالية، أصبحت رئاسة لجنة المالية تذكر أكثر من الرئيس، فرئيسة اللجنة تفعل كذا، رئيسة اللجنة تترك كذا، وآخرها أن رئيسة اللجنة تزور، عجبا، أنا قلت "عرض شسيع المداخيل" وأتحدى السيدة المستشارة أن شسيع المداخيل لم يقم بمداخلته، السيد الشسيع أعطى في البداية ملاحظاته حول الميزانية وحول التغييرات التي أضيفت، لن أدخل في التفاصيل إنما أنا أصف الأمر، والسادة أطر الجماعة، السادة المستشارين وكذا ممثل السلطة كلهم كانوا حاضرين في الاجتماع، وكما قلت في البداية أعطى ملاحظاته في إطار اللجنة، فهل من الضروري أن ينجز العرض على DATA SHOW كي يحتسب عرضا، فمثلا مداخلاتي تعتبر عرضا، فحين أعطي مجموعة من النسب وأشرح التقديرات والنفقات ألا يعد ذلك عرضا؟ لكن أن نحضر مجلسا موقرا ونتهم بعضنا بالتزوير، فهذا سيدخلنا دوامة المحاكم التي لا نهاية لها. يضيع الوقت في القيل والقال والأحرى بنا التصارع بالأفكار والاقتراحات، هذه هي الحلبة التي يجب أن نتصارع فيها وليس حلبة رفع الصوت والاتهامات، فما تعرضت له في آخر جلسة للجنة المالية شيء مهين ومع ذلك تجاوزته، تعرضت للتهديد في آخر الجلسة، السيدة المستشارة تهددني وتقول "إلى الدورة".

السيد الرئيس، أنا ملزمة بالتداول في مجموعة من النقط ولا يعقل أن نترك السيدة المستشارة تتحدث كما يحلو لها ونترك النقط، هذا بالإضافة إلى مجموعة من السيناريوهات الأخرى التي أصبحت تحدث في لجنة المالية، فمثلا بدأت الجلسة على الساعة التاسعة صباحا، ورغم توفر النصاب القانوني إلا أنني انتظرت نصف ساعة احتراما للأعضاء، بعد ذلك بدأنا النقاش وقبيل الساعة الواحد بعد الزوال في لحظة التصويت تطلب السيدة المستشارة مداخلة، هذه السيناريوهات تتكرر

دائما السيد الرئيس. لا أحب لغة التشاكي والتباكي، فالمهم هو ما أضفناه كلجنة لهاته الميزانية وبماذا ساهمنا في ظل الإمكانيات المسموح لنا بها وفي إطار القانون، هذا هو الأساس وما سيحاسبنا عليه المواطن، نحن لسنا مصلحة النفقات أو غيرها إنما لجنة المالية التي لها اختصاصات والتابعة للسيد الرئيس، فما يحيله علينا نناقشه، نريد التطبيق ونريد ما طمح له شسيع المداخيل أنه بإمكاننا تحقيق 9 ملايير، هذا ما يجب النقاش فيه وليس زورت وزورت، هذا بالإضافة إلى أن لي الحق في كتابة التقرير، والعيب أن أزور في النسب مثلا، أما تقرير المالية فقد تمت فيه مجموعة من النقاشات، نحن أعطينا فقط رؤوس الأقلام الكبرى، وللعلم فالنظام الداخلي نص على أن التقرير يودع لدى رئاسة المجلس وليس من الضرورة أن يقرأ على الأعضاء داخل الدورة. وبدوري أسجل هذا التزوير وذلك بحضور السيد ممثل السلطة.

شرف الدين اسقارو ..... النائب الثالث لرئيس المجلس الجماعي

كنت أكثر شخص متحفظ في التدخلات خلال دورات المجلس، لكن البعض يزايد علينا كمكتب، يزايد علينا في الأخلاق ويعتبرنا فاشلين وضعفاء، فإذا كنا فاشلين فنحن كذلك بكم، وإذا كنا ضعفاء فبكم، فلنرفع من مستوى النقاش، فمن المؤسف أن يكون نقاش البعض يتمحور حول الاتهامات بالتزوير، وهنا أحيلهم على مقتضيات الفصل 224 من القانون الجنائي للتعرف على معنى التزوير حتى لا يطلقوا الاتهامات بالتزوير في حق المكتب المسير وفي حق اللجنة، البعض لا يفقه في القانون شيئا، فلو كان على دراية به لتوجه إلى المحكمة الإدارية وطعن في مقررات الدورات، فالمحكمة الإدارية بأكادير مثلا مليئة بطلبات الطعن من مستشاري الجماعات الذين يطعنون في مقررات الدورات وحتى في مقررات اللجن، هذا هو الفهم الصحيح للقانون، والأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية للتوجه الصحيح للقانون التنظيمي 113.14 وقس على ذلك الأحكام، هنا نحتكم للقضاء وللقانون، وليس الحضور للدورة والتحدث عن التزوير عن ضعف وعن فشل المكتب، ما نحتاجه هو المقترحات فجميعنا نمثل ساكنة تارودانت، وكما ذكر السيد الرئيس عبد اللطيف وهبي في أول لقاء له بأن مدينة تارودانت لا تحتاج للسياسة فالنقاش السياسي فارغ ولا تحتاج للنقاشات العديمة بل هي تحتاجنا جميعا بأغلبية ومعارضة، وتحتاج لمقترحات، تحدث البعض عن استراتيجية أزمة الباقي استخلاصه، وزارة الداخلية في حد ذاتها لم تجد حلا لها، ففي آخر لقاء لها مع رؤساء الجماعات فيما يخص استراتيجية الباقي استخلاصه، صرحت بأن هناك فعلا أزمة في الجماعات فيما يتعلق به (أي الباقي استخلاصه)، فأغلبها تعيش على الضريبة على القيمة المضافة، وهذا واقع لا يعلى عليه. تارودانت في مشروع ميزانيتها هي كباقي الجماعات وكمشروع ميزانية الدولة، هناك توازنات، السيد مدير المصالح والسادة النواب والمستشارين قدموا مجموعة من المقترحات، وما هي هذه المقترحات، هل نزل للشارع؟ فالتوازنات الاجتماعية في الشارع الروداني ليست كالتوازنات الاجتماعية في أكادير أو مراكش أو الدار البيضاء، كيف سنتعامل مع المواطنين، فالجانب الاقتصادي بالمدينة هش وضعيف، فنحن لا نقوم بالسياسة عند التحصيل، هذا واقع اقتصادي ضعيف جدا يمس فئة كبيرة جدا.

أغلب المستشارين - نقدرهم ونحترمهم- تقدموا بمجموعة من المقترحات البديلة، وفي الحقيقة هناك إشكال بالميزانية، ما يحتم علينا التعامل بنوع من العاطفة، فتارودانت كباقي الجماعات رغم تحقيقها لفائض إلا أنه وكما قال السيد اسماعيل الحريري لن يحقق التنمية بالمدينة، والسيد محمد جبري تحدث مشكورا عما يقوم به السيد الرئيس لجلب الاستثمارات لمدينة تارودانت، أما ميزانية تارودانت فهي ميزانية التسيير بأخطائها ونعترف بذلك، فهي لم توضع من طرف الملائكة وإنما أشخاص موظفون مشكورين يبذلون جهودا لإخراجها، والجميع تحدث عن الضعف، ضعف في الموارد البشرية، ضعف في التكوين في القانون الجبائي والقانون الضريبي لدى الموظفين، والسيد رئيس المكتب تحدث عن أربع موظفين والباقي أعوان، فما الذي يفهمه الأعوان في القانون الجبائي والقانون الضريبي وكيف سيطبقونه على أرض الواقع

مع انعدام الوسائل وغيرها، هذا أمر نعترف به كمكتب، هناك إكراهات نعيشها ليس فقط في الجبايات لكن في جميع المصالح وبدون استثناء، وهي مشاكل نعانيها يوميا، ما نحتاجه الآن هي المقترحات لا فرق بين أغلبية ومعارضة ومكتب مسير، تارودانت تحتاجنا جميعا. البعض يتحدث عن القانون وأكبرهم فهما سوء للقانون، فلنكن و اقعيين التحصيل الجبائي بتارودانت ليس سهلا نظرا للعلاقات المتشابكة بالمدينة قد تصل إلى العلاقات الأسرية، وبالتالي أقترح على المكتب تنظيم لقاء للتحدث عن بعض المقترحات التي يمكن أن يقدمها أي شخص عن كيفية التحصيل الضريبي والجبائي بجماعة تارودانت.

رشيد فنان .....كاتب المجلس الجماعي

في الحقيقة الخلاصة قدمها الإخوة، خصوصا تدخل السيد مدير المصالح الذي أشار إلى مجموعة من الأمور المتعلقة بالإكراهات الحالية التي عرفها مكتب الوعاء والمتعلقة بو اقع الظرفية الحالية وو اقع توقف التوظيف وتوفير الموارد اللوجستيكية.

ما أريد الإشارة إليه هو مسألة مهمة عرج عليها السيد النائب وهي الميز انية في شقها المتعلق بالمداخيل، ففي السنوات الماضية (2017-2018)، نجد أن هذا المدخول ممكن بل إن الجماعة حققت أكثر منه و اقتربت من 7 ملايير وهذا ليس بغريب على جماعة تارودانت، لكن فترة كورونا أضعفت ميز انية جميع الجماعات بالمغرب، وعند إلقاء نظرة على الفائض التقديري الذي اقترحته مجموعة من الجماعات الكبرى نجد أن لديها عجز، فمثلا جماعات قريبة منا كانت تحقق فائضا يفوق المليارات أصبح لديها عجزا في الميز انية وهذا عائد للوضعية الراهنة والإشكالات المتعلقة بالتحصيل في ظل هذه الظرفية، غير انني أؤكد على نقطة مهمة وهي المتعلقة بالرسوم المحولة التي تعرف عر اقيل كبيرة، وهنا أحث المجلس على وضع توصيات في هذا الجانب، وأن تعيد لجنة المالية عقد لقاء لوضع توصيات تدخل في إطار تحسين التواصل والتنسيق بين المصالح الخارجية التي تشرف على عملية التحصيل، فهي التي تحصل أكبر مدخول، أما المداخيل الأخرى التي تحصلها الجماعة، فأنا أظن أنه في إطار الدورة السابقة، وحتى في الميز انيات التقديرية، نحن نحتاج لمجموعة من التجهيزات اللوجستيكية منها السيارات والموارد بشرية التي بدأت تتو افد على الوعاء، وبهذه المناسبة نتمنى الشفاء للسيد سعيد إبورك الذي هو طريح الفراش حاليا والذي كان يقوم بمجهود كبير جدا في مصلحة الوعاء، فهو موظف كفء ويرجع له الفضل رفقة فريقه في الرفع من مداخيل السنوات التي ذكرت.

وبالنسبة للميز انية الحالية فأعيد التأكيد على أنه كان فيها إشكالا مع مكتب الدراسات الذي أعد الميز انية، وهنا أصحح فالسيد الرئيس لم يقل بأن المستشار هو من أنجز الميز انية و إنما قال مكتب الدراسات بإشراف مستشار، وهذا أمر تدارسناه كما أن مجموعة من الأعضاء حاولوا القيام بتعديلات و اقعية، غير أننا وجدنا إشكالا بأن مكتب الدراسات له معلومات وقام بعدة لقاءات مع الموظفين ومع المصالح واستجمع المعطيات، نحن احترمنا مكتب الدراسات، ونحن الآن كما قال السيد مدير المصالح، سنلجأ لمكتب دراسات في جانب الترقيم والعنونة، نحن نحترم الكفاءات المتخصصة، أما بالنسبة لمكتب الدراسات المذكور فرغم أننا طالبنه بتزويدها بخلاصة لقاءاته وتشخيصه إلا أنه أعطانا خلاصة واحدة مفادها أن موظفو الجماعة لا يريدون العمل، بهذه العبارة، ما أثار ردة فعل لدى مكتب المجلس تجاه التشخيص الذي لم يكن مناسبا، وسنرجع لميز انية التسيير الذي يظهر فيها التأثير السلبي على هاته الميز انية في مقترحات مكتب الدراسات.

السياق العام للدولة يتجه نحو تحفيز الجماعات لتطوير مداخيلها، والقانون 07.20 الذي ذكره السيد محمد إحسان جاء بمجموعة من المقترحات الجديدة في هذا الجانب كتوسيع الوعاء الضريبي وإضافة رسوم جديدة، كما عزز مكانة الجماعة في ظل أزمة كورونا، وهذا أمر غير مفهوم، كيف للدولة أن تسن قانونا سنة 2020 يحث على التحصيل أكثر ويحدد رسوم التحصيل، في الوقت الذي تعرف فيه إكراهات كما تعرف أن الجماعة من الممكن أن تحصل أكثر، وفي هذا السياق

وضعنا الميزانية (6 ملايير و400 مليون) ونقول أن بإمكان الجماعة تحصيل أكثر، كما أن تعزيز الموارد البشرية هو في إطار استراتيجية المكتب، كما أن السيارات مبرمجة وبمجرد دخولها ستستفيد منها المصلحة.

عائشة تاغموت ..... النائبة السادسة للرئيس

عيب علينا كمجلس أننا نرخص في مجهودات السادة النواب و المستشارين, نعم نعترف بكل صدق أن هناك عجز في ميزانية 2022 ولكن هناك العديد من الأسباب من ضمنها عدم توفر وسائل العمل , ومن جهة أخرى ضعف الموارد البشرية.

أما دور السادة أعضاء المكتب كل يقوم بمجهوده الخاص وبشكل خاص .من أسباب هذا العجز المسألة المجانية التي كانت في بداية السنة لمدة شهرين الى تلاثة أشهر خاصة مسألة فيما يتعلق بمجانية المواقف والأسواق هذا من جهة . هذا الأمر خلق عجز للجماعة ولكي نزيل لغة الخشب كانت هناك فترة قطيعة عدد من المستشارين والسيدة النائبة التي كان عندها قطاع مهم, والتي كان بامكانها أنها توفق أنها ترفع من المداخيل تبع الجماعة . هذه من بين الأسباب الكبيرة التي دفعت لكي يكون عندنا عجز ولكن هذا لم يمنع أن كل نائب يشتغل ليل نهار وبمجهودات , بحيث أنهم يتركون منازلهم وأعمالهم. هناك العديد من الأمور أننا نحسن هذه الجماعة ولكن للأسف الشديد لا يوجد من يعترف بهذه المسألة ,دعونا نتعاون فيما بيننا كأغلبية و كمعارضة لاخراج جماعة تارودانت الى الأمان.بصريح العبارة هذا العجز مسؤولية لأنه كان بامكاننا أن نصل الى 67 مليون درهم, وأكثر من ذلك هذه الخلافات البسيطة التي بيننا يجب أن نتعاون فيما بيننا .

حامد جودي ..... مستشار جماعي:

في الحقيقة السيد الرئيس أنا عندي تساؤل و اقتراح وملتمس بحيث أن الملتمس تفضلت الأخت عائشة و قالت ما أريد أن أقوله في ذلك الملتمس ومضمون الملتمس هو المرجو من الجميع أننا نتفادى هذه التدخلات التنائية لكي نصل الى البر الذي نتمنى جميعا ,والعمل جنب الى جنب للمصلحة التي كنا ننادي بها جميعا أولا وهي مصلحة مدينة تارودانت وتنميتها ,ومن جانب التساؤل أنه لم يتبين لي هل المجلس عنده ديون لفائدة الغير أو لا توجد ,أنا لم تظهر لي ديون.

بالنسبة للاقتراح قال لي أسقرو اقتراح من أجل التحصيل الجاد الفعال دي مردودية أقول هل ممكن المجلس سلك مسلك بعض الادارات ؟ أنا أخد مثلا الأوقاف والشؤون الاسلامية عندها خبراء متخصصين بتحصيل المداخيل ,وذلك مقابل نسبة مئوية 5 في المئة كل شهر لأنه اذا جاء ب 50000 درهم تعطيه 2500 درهم يعني الشهر التالي يأتي ب 30000 أو 40000 يعني 70000 و 80000 عندما يزيد تكون حصته ترتفع.

شكيب أريج ..... مستشار جماعي

لم أكن أود التعقيب لكن صراحة هناك سؤال يطن في رأسي وضروري أن أجد له جواب، السؤال هو من يضع ميزانية الجماعة؟ هو سؤال بديهي لم يكن من الضروري طرحه، ولكن رجاء لا بد من طرحه حتى لا تأتوا غدا وتقولون لنا ان الموظف هو المسؤول أو مدير المصالح، أو مكتب الدراسات، أو المستشار فلان، الميزانية التي بين يدينا توصلنا بها من رئاسة المجلس، وهو المسؤول رقم واحد حول اعدادها، نحن على اطلاع على القانون وهذا ما يوجد فيه، والمكتب المسير مسؤول باعتباره هو من سيسهر على تنفيذ الميزانية، ثم نحن المجلس الجماعي باعتبارنا مستشارين حاضرين كل من موقعه، حتى لا نحمل مسؤولية الرئيس لأحد المستشارين، ومسؤولية المستشارين نحملها للرئيس لا يجب أن نقلب الأمور، أرجوكم لنسمي الأشياء بمسمياتها، لا نريد هنا لغة الخشب والتنابز السياسي، لنتركها جانبا ، وبلغة القانون تضبط الأمور.

النقطة الثانية لا نبخس قدرنا، إذا بخسنا جزءا من هذا المجلس بخسناه جميعا، إذا قلنا هذا المكتب ضعيف فهذا المجلس ضعيف، ولنتقبل بكل صدر رحب الانتقاد، وإذا كان العيب فينا فهو فينا، وإذا كان الضعف فينا فهو فينا، وكل حسب مسؤوليته، من الرئيس إلى نوابه إلى السادة المستشارين. إننا لا نقلل من قيمة هذا المجلس الذي يرأسه السيد وهبي والذي نتوسم فيه كل الخير، لكن حرصا منا ونحن أيضا في موقف مسؤولية، وإلا فلنصمت ولنقل "العام زين" في رأيي أننا

تجويدا لأداء هذا المجلس ولوضع النقط على الحروف ضروري أن ننتقد، ليس لضرب أو تقليل احترام على هذا المجلس، فقط من موقع أننا جزء لا يتجزأ من هذا المجلس ومن هذه المدينة، من الضروري أن ننتقد، وبالتالي رجاء، إذا كان هذا الضعف حاصلا فهو ضعفنا كلنا، وإن كان هناك نجاح فهو نجاحنا كلنا، وعليه فيجب أن تتظافر جهودنا في إطار من الاحترام والمحافظة على هذه اللحمة. وفي الأخير هذا نقاش رغم أنه يحتد فهو نقاش صحي، خاصة والغاية نبيلة ولا نشكك في نو ايا أحد، فإن كانت الغاية نبيلة فرجاء ولأجل أن نكون فاعلين هناك توصيات رفعت اليوم ورفعت السنة الماضية وقد ترفع مستقبلا ونحن لا نريد أن نبقى ندور في دائرة مفرغة، حسسونا بجدوى تدخلاتنا، فنحن نضع التوصيات لتوضع في مقام الأجرأة، من يضعها في مقام الأجرأة، هل هو المستشار؟ هل هو الموظف؟ من الضروري تشغيل الآلية الأساسية التي تبدأ من السيد الرئيس والمكتب المسير، وهو المخاطب الأول، ثم بعدها نتدرج في مخاطبة كل حسب ستواه ومسؤوليته. هذه توصيات رجاء لا تجعلونا نعيدها العام المقبل حتى لا ندور في حلقة مفرغة، وكل يتحمل مسؤوليته.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

يظهرلي بأنه خصصنا لهذه النقطة ما يجب من المناقشة إذن التوصيات سوف نأخذ بها نبدأ بالتوصيات على

- مستوى الإدارة :هيكلة الوعاء العقاري بتوفيرالإمكانيات و تحفيز الموظفين ،
- بالنسبة للرسوم المحولة لابد من الدعوة لعقد اجتماع موسع بحضور السلطة المحلية و مصلحةالخزينة العامة ومديرية الضر ائب ،
- الدعوة لعقد اجتماع اللجنة المكلفة بالميز انية والشؤون المالية والبرمجة من أجل برمجة مجموعة من اللقاءات بحضورجميع المستشارين للبدأ في إستر اتيجية تحصيل الباقي إستخلاصه .
- فيما يتعلق بالعنونة ودورها الكبيرفي قضية الإستخلاص الرسوم لابد من اعتماد دراسة شاملة في الإطارسيتكفل بها السيد ممصطفى المرتقي مديرالمصالح و السيد بوجمعة المرو اني رئيس مكتب الوعاء الضريبي للبدأ في الأجرأة بداية من الأسبوع القادم إن شاء الله ،
- تحيين قاعدة البيانات و توسيعها .

محمد جبري .....مستشار جماعي:

نحن تقريبا عندنا الشئ الكثير من المداخيل و أتمنى أن هذا النقاش في المداخيل يتم أجر أته مستقبلا. بالنسبة للمصاريف من خلال تفحصنا لهذا مشروع الميز انية ، هناك بعض الفصول عرفت نقصان للتوقيع سنة 2022 ، وهناك بعضها بقيت إعتماداتها بنفس الشكل وهناك بعض الفصول عرفت زيادة.

مسألة أخرى من خلال هذا مشروع الميز انية المصاريف نجد بأن الدفعات فائض الجزء الميز انية عرفت تراجع يقدر الان في 292 مليون، و في السنة الماضية كان الفائض التقديري يقدرب 372 مليون إذن نحن أمام معادلة، أولا نريد أن نحاول ان نرفع من الفائض التقديري ، إذا أردنا ان نرفع منه يجب علينا أن نخفض الاعتمادات من بعض الفصول، والرفع من اعتمادات من بعض الفصول التي بها مشكل ، ومن بين الفصول التي بها مشكل: إستهلاك الإنارة العمومية اليوم المكتب الوطني للكهرباء لديه ديون على الجماعة ، والإستهلاك الذي قمنا به هو 800 مليون زائد الديون السابقة وهذا يمكن مستقبلا ان يتسبب في توقف الانارة العمومية . في هذا الإطارأنا أقول و أقترح بعض الفصول

أولا : أجورالأعوان العرضيين الميز انية المقبولة في 2020 هي 470 مليون و في 2021 هي 470 و 2022 668 مليون و 2023 مقترح 736 مليون ، نحن نعرف بأن أجورالأعوان العرضيين 2022 إزدادت كان قبل 76.70 درهم و 2020 كانت 84.37 يعني إزداد أجرالأعوان العرضيين.

أنا أقترح بدل 736 نضع 600 ، يعني ننقص مبلغ 136 مليون سوف نرى المساهمة في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد هذا مرتبط بأجور أعوان العرضيين بعددهم.

مساهمة في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، المشروع يقترح 882336 سوف يرجع إلى 720000و نربح مبلغ 162336 هذا مرتبط بالأجور.

- مسألة أخرى شراء الوقود والزيوت وقطاع الغيار والإطارات المطاطية للسيارات ،الوقود كان 250 مليون في 2021 و 2022 250 مليون و في 2023 اصبح 300 مليون.
- قطاع الغيار والإطارات المطاطية : في 2020 كانت 500000 درهم 50 مليون سنتيم ، 2022 كانت 40 مليون سنتيم و في 2023 كانت 45 مليون سنتيم هذه المسألة للوقود و الزيوت ممكن أن نتفهم بأن هناك زيادة في الأسعار ولكن المشكل في الوقود و الزيوت طريقة الصرف لا تعقل بتاتا أننا نصرف الوقود عن طريق البون.

أنا أقول بأن هذه سمعة المجلس وسمعة الرئيس وسمعتنا جميعا، تحصيل المداخيل، إحصاء الوعاء الضريبي، صرف هذه الاعتمادات فهناك مجموعة من الجماعات القروية تستخدم وصل vignette إلا جماعة تارودانت. أنا أتفهم بأن هناك زيادة في بعض الأسعار ولكن قطاع العيار والإطارات المطاطية للسيارات و الأليات كانت 45 مليون و عادت للاعتماد السابق الذي هو 40 مليون، إذن هذه مجموعة من الفصول التي يمكننا أن ننقص منها ونترك مبلغ للإذخار.

مولاي هشام أشرف ..... مستشار جماعي:

في نفس السياق أستدل بمدكرة وزارة الداخلية حول موضوع إعداد و تنفيد ميزانية الجماعة الترابية يرسم سنة 2023. العديد من الإخوان تحدثوا عن جائحة كوفيد ولكن ننسى أن الظرفية العالمية فيما يخص حرب أوكرانيا و روسيا و ما خلفت من ارتفاع في الأسعار المهولة للطاقة بما فيما الغاز و البترول، انطلاقا من هذه المذكرة التي تنص و تلح على نجاعة و عقلنة التذبير المالي للجماعات الترابية فيها خمس نقاط : التذبير الترشيد النفقات التسيير للجماعات الترابية وتحديد الحصص الإجمالية من الضريبة عن القيمة المضافة ، ترشيد نفقات التجهيز للجماعات الترابية، مواكبة الجماعات الترابية في تنزيل برنامج أوراش،تذبير العمليات بالحسابات الخصوصية للجماعات الترابية و تحسين أداء الجماعات الترابية. إذن هذه الملاحظات و هذه التوصيات للمذكرة نقسمها وتعطينا أولويات إذن داخل ميزانية 2023 يجب أن تكون أولويات.

الأولويات أولا هي الموظفين يعني النفقات الإجمالية التي هي الموظفين الإنارة العمومية وأرجع لما قدمه جبري حول الإنارة العمومية التي فيها 800 مليون سنتيم قبل كانت 600.

لا أعرف إذا كانت 800 مليون سنتيم كافية للإنارة وفي هذا الإطار وجب علينا ترشيد إستهلاك الطاقة بما فيها الكهرباء و الماء بالنسبة للجماعة الترابية خاصة أننا نعرف أزمة الماء التي يعاني منها العالم حاليا وخاصة المغرب، ضعف التساقطات إذن بالنسبة للمقترحات أولا لكي لا نكون متعجرفين هناك مسائل إيجابية التي تتماشى مع مذكرة الوزارة الداخلية لوزير الداخلية هي إنخفاض في الميزانية المرصودة لتعويضات الرئيس ودوي الحق المستشارين مصاريف نقل الرئيس و المستشارين داخل المملكة مصاريف النقل و للمستشارين بالخارج ، مصاريف النقل و المستشارين داخل المملكة بقيت بنفس الشكل ، هذه المسألة أراها إيجابية لأنها داخل إطار ترشيد نفقات التنقل. أول ملاحظة هي مسألة الميزانية المرصودة لإكثراء أتاث الحفلات كانت في ميزانية 2022، 80 ألف درهم و 2021 كانت 40000 درهم و 2022 كانت 100000 درهم والان 120000 درهم ، أنا أقترح أنها تخفض تماشيا مع سياسة تدبير النفقات والنجاعة كذلك في النفقات.

البند الاخر هو شراء التحف الفنية و الهدايا لتسليم الجوائز هذا الأخير يجب التخفيض فيه لأن الميزانيتين السابقتين 2021-2022 كانت 50000 درهم الان وصلت 100000 درهم إذن هذه المسائل تدخل في إطار ترشيد النفقات. بالنسبة لأجور الأعوان العرضيين أقترح أن يتقلص بصفة مهمة من 7 ملايين و 62000 درهم وكذلك في إطار الترشيد و الشفافية يجب أن نعرف عدد الأعوان العرضيين لأنها داخل النجاعة والترشيد يعني يجب أن نعرف عدد أعوان النضافة والبستنة والصيانة مثلا يجب معرفتهم و هل توجد النجاعة ؟ هل يشتغلون أو لا يشتغلون؟ نحن مع الطرح الاجتماعي لأن هؤلاء الناس يجب أن يشتغلوا و لكن يجب أن تكون النجاعة وهذه الميزانية يجب أن تتقلص.

فيما يخص ترشيد شراء الوقود والزيوت أن يظهر لي بأن 300000 درهم كثيرة لأنها كانت 250000 درهم، يظهر لي بأن المشكل ليس في الزيادة في سعر الوقود أو الغاز المشكل في ترشيد النفقات. هذه هي الخطوط الكبرى التي نقترحها كمعارضة بالنسبة لمشروع ميزانية تسيير برسم السنة المالية 2023.

محمد إحسان ..... مستشار جماعي:

فيما يخص نقطة ميزانية التسيير يعني نفقات الجزء الأول من الميزانية ،لدي ملتمس للرئاسة لو أن السيد الرئيس يشخصه موجود وتقدمنا له بهذا الملتمس ;هو أنه نحاول أن نكون طموحين وفي نفس الوقت و اقعيين.و في نفس الإتجاه نترك هذه الميزانية تبقى في نفس المبلغ 6 مليارات و 451 مليون ولكن على أساس أننا نرى 300 مليون نقوم بترشيد النفقات. عيب أننا نخرج بصفر للإستثمار والتجهيز، ملتمس نحاول أن نقتصد من ميزانية التسييير ما بين 200 الى 300 مليون ونضيفها إلى 292 وفي ذلك الوقت لكم الإختبار إما نضيفها الى التجهيز وبالتالي سوف تذهب الى المسائل التي أعطتها الوزارة الأولوية . أقترح ان نشتري بعض أليات النظافة التي تدخل أحياء وأزقة ضيقة، هناك بعض الأحياء فيها أزبال يجب علينا معالجة الأزقة الضيقة عندنا مستحقات ب 800 مليون وتقريبا عندنا متأخرات بين 600 حتى 700 مليون يعني هل نأخذ النصف لتجهيز الاليات الضغرى للنظافة والنصف لمتأخرات الكهرباء. شراء التحف الفنية و الهدايا لتسليم الجوائز كانت فيها 50000 درهم، 60000 درهم والأن فيها 100000 درهم علما كانو فصل اخر للوازم الرياضية ، نقلص من 100000 درهم لشراء التحف الفنية نقلص منها 60000 درهم .

هناك ثلاث فصول للإطعام و الإستقبال:

- مصاريف الإقامة والإطعام و الإستقبال.
- مصاريف الإستقبال.
- مصاريف الإيواء والإستقبال .

سوف نوفر 230000 درهم هناك 6 ملايين و 4 ملايين وهناك سوف نوفر 23 مليون وسوف ندهب لفصل العرضيين كما قال جبري نوفر فيه 136 مليون. شراء الوقود نقلص 25 مليون من المحروقات ونأخذ 50000 درهم من قطع الغيار.سوف نذهب لشراء عتاد الصيانة تقريبا جميع السنوات 4 سنين مليون درهم يعني 100 مليون كل سنة، نأخذ 20 مليون وسوف نجمع في الأخير 500 مليون الدورية تقول لنا الترشيد إذن يجب علينا الترشيد، القضية التي لا أريدها أنا هي لا تشرفني ميزانية لا توجد فيها ميزانية التجهيز ومن بعد سنوات تراكم التجهيز ، وثانيا هو أننا نقدم مقترحات ونقدم ملتمسات وفي الاخير لايؤخد بها.

أسماء لقجدر .....مستشارة جماعية:

في مداخلتي سوف أتطرق الى نقطتين: *النقطة الأولى:

متعلقة بمساعدات دعم الجمعيات لا يخفى علينا جميعا الدور المهم الذي يقوم به المجتمع المدني، كما أن هذه الجمعيات تعتبر كذلك شريك أساسي للجماعة في المساهمة في التنمية ونشر الوعي، في حين أننا نرى المبلغ لم يطرأ عليه أي تغيير في حين انه في الميزانية للسنة الفارطة كنا اقترحنا ان يكون الرفع ولجأنا لهذه القضية في المنح وكنا قدمنا توصية بأنه يتم الرفع من هذا المبلغ في ميزانية 2023.

***النقطة التانية:**

تتعلق بالفصل المخصص لشراء الكتب، نلاحظ بأن المبلغ نقص ب 50 في المئة في حين أننا لدينا كلية متعددة التخصصات بالمدينة ونحن على أبواب فتح كلية جديدة. أنا هنا أتحدث بكوني طالبة باحثة فنحن طلبة تارودانت والإقليم من ضعف أو قلة المراجع لكي نغني بها بحوثنا ونساهم في البحث العلمي للمدينة.

سوف أضيف النقطة التي تهم الأعوان العرضيين : أنا اقترح أنه يكون من بين اللقاءات بأننا نرفع من المداخيل، تكون لقاءات التي نحاول من خلالها أن نجد طريقة لتسوية وضعية الأعوان العرضيين خصوصا أننا نعرف أنها تشمل فئة كبيرة من الطلبة المجازين وحاملي الشواهد العليا.

زهرة دنبي .....مستشارة جماعية:

قراءتي في هذه الوثيقة المتعلقة بمشروع الميزانية في شق التسيير برسم سنة 2022 سوف أعطي قراءة بسيطة للنسب المئوية حسب هذا المشروع، في إطار هذا المشروع تقدر لنا على شكل أبواب كما ينص على ذلك القانون الباب 10 خاص بالإدارة مبلغ الميزانية 6 ملايين و54 مليون قسمناها على حسب التبويب :

***الباب الأول: فيه شق الإدارة بنسبة 68 في المئة التي تشكل 4 ملايين و386 مليون وقدإستحوذ على الشق الأوفر للميزانية.**

***الباب 20: يهتم بالشق الاجتماعي نسبته من مبلغ الميزانية 7،41 في المئة التي تشكل 4 ملايين و780000 درهم.**

***الباب 30: يهتم بالبنية التحتية نسبته من الميزانية 16،11 في المئة يعني مليار و39 مليون.**

***الباب 50: فيه الالتزامات والاتفاقيات يشكل من الميزانية 4،03 في المئة يشكل 259 مليون.**

***الباب 60: يعتني بالتجهيز أو الفائض نسبته 4،53 في المئة خصصناه للديون التي تأخذها الجماعة.**

بناءا على هذه القراءة يتبين لنا بأن الشق الأوفر إستحودة عليه الباب 10 الذي هو الإدارة في هذا الباب ، هناك بعض الفصول التي أشارو لها الإخوان وهي مصاريف الإستقبال ومصاريف الإيواء والإطعام التي تثمتل في 45 مليون في هذا الباب كثيرة على هذا الأمر او يقدموا لنا الإخوان ماذا سنطعم بها خلال سنة 2023 في ظل مذكرة وزير الداخلية التي تحثنا على التقشف ونكون حازمين في صرف مال الجماعة نرى العكس من خلال هذا المبلغ.

هناك كذلك مصاريف النشاط الثقافي فيها 30 مليون الحمد لله جماعتنا كانت عندها في إطار الإتفاقيات في الجمعيات التي تدعمها الجماعة ونأتي كذلك إلى هنا ونقوم ب 30 مليون ، هناك كذلك النقطة التي التي أشار إليها الإخوان ونتحدث فيها بحزم و بكل مسؤولية هو أجور الأعوان العرضيين: 736 مليون ب تعطينا 400 عامل في الشهر هل الإخوان يعرفون 400 عون الإنعاش في الشهر، ليس كثير على تارودانت ولكن في الظروف التي نعيشها نرى بأن الميلغ يزداد .

أتطرق كذلك لشراء الزيوت و الوقود الذي هو 3 ملايين الدرهم في ظل الأزمة التي نعيشها في المدينة و في ظل الموظفين يحتاجون للسيارات. بالنسبة للاعانات بمناسبة عيد الأضحى هذه الإعانة هل هي التي تتحول لجمعية الموظفين؟ بالنسبة ل

شراء المواد المطهرة عندها علاقة بشراء المواد الصحية معها في نفس الخط شراء المبيدات للطفيليات و الحشرات ، هذه الفصول الثلاث تصب في المكتب الصحي البلدي .

النقطة الأخرى هي مستحقات إستهلاك الكهرباء و مستحقات إستهلاك الماء الفصل الأول بالنسبة للكهرباء فيه 15 مليون، و الفصل التاني فيه 800 مليون بالنسبة للماء الفصل الأول فيها 2 مليون والأخر فيه 30 مليون ، هذه المستحقات التي نتحدث عليها ما هو الفرق و لما تم تقسيمهم بهذه الطريقة ؟

هناك كذلك مصاريف تأمين المداخيل فيها 22800 كنا قمنا بتصحيحها القانون يحدد بأنها 50000 درهم التي يجب أن تكون كرسم مسؤولية.

النقطة الأخرى شراء لوازم مدرسية التي توجد في فصلين الفصل الأول : فيه 14 مليون و الفصل التاني فيه 10 ملايين إذا كان ممكن السادة المستشارين و السيد الرئيس أنكم تقدموا لنا شرحا p ;g اللوازم المدرسيةK هل تعني بها الحصة التي توزعها الجماعة § حبذا لو أنكم قدمتم لنا تقرير حول هذا التوزيع في هذا الدخول المدرسي الذي كان في الحقيقة توزيع محتشم ولم يتم التنسيق المجلس مع المستشارين ؟

محمد حاتمي ..... مستشارة جماعية:

يجب أن نقوم بمجهود جميعنا في هذه المصاريف لكي نحاول أن نضبط أمر الميزانية بصفة نهائية لكي لا يبقى عليها إختلاف . لدينا خمس نقاط كبرى،

الصنف الأول : شراء التحف ، مصاريف الإقامة و الإطعام ، مصاريف النشاط الثقافي و الفني ، مصاريف الإستقبال مصاريف الإيواء ، مصاريف التنقل داخل المملكة ، مصاريف مهمة بالخارج ،مصاريف التنقل داخل المملكة. هناك 92 مليون كلها للإطعام يجب أن تقومو " بريجيم " في 2023 يجب إعادة النظر لانه لا يعقل و لا نعرف إطعام من أولا؟

أنا شخصيا لم أتناول شيئا في البلدية و لم أسمع أبدا شخص أكل في البلدية إذا كان الشاي و الحلوى يساوي 92 مليون فهذا سؤال كبير ، إذا كنتم تريدون إقتراحات فنحن نفترح يجب أن تقوموا بخصم على 70 في المئة لكي تبقى 270000 درهم. يعني إذا قمنا بمجهود في هذا الباب عندنا 644000 درهم التي سوف نقتصدها .

شراء الوقود و الزيوت 300 مليون ، قطع الغيار و الإطارات 450000 درهم ، صيانة السيارات 200000 درهم ، هذه الصيانة الخاصة بالسيارات يظهر لي كأن هناك عمل مزدوج لم أفهم عندنا صيانة السيارات و لدينا في المستودع البلدي ميكانيكي هناك وسائل حديثة للتذبير هذه الوسائل الموجودة ،يجب ان تكون رهن إشارة المواطن وليس النواب و المستشارين ويجب أن نتقي الله يجب أن نقوم بخصم 40 في المئة لكي نربح 140 مليون ، بالنسبة للعمال العرضيين طلبنا اللائحة لكي نعرف من هم الأشخاص الذي يستفيدون وصلنا 375 لا نعرف أين هم ولم نعرف ماذا يشتغلون؟ هل البستنة ؟ هل النظافة ؟ هل عمال جمع الأزبال ؟

هناك كلام خطير يقال في هذا الشق .ننتظر منكم الجواب على الرسالة و السؤال الذي طرحناه مرارا و تكرارا و بلغناه لكم برسائل و بلغناه لكم بمفوض قضائي ، ودائما ننتظر الجواب على هذه الأسئلة .

في هذا الإطار نقترح خصم لأننا نريد العمل الاجتماعي نريد الناس أن تشتغل لكي تكون دينامية إقتصادية و لكن الناس التي تستحق ، الناس التي لديها الأحقية ، بالنسبة للعمال العرضيين أقترح أن يكون هناك خصم 30 في المئة و نتركها في 5 ملايين أو 200000 درهم .

امر اخر هو مشتريات مواد البناء ، مواد المقالع 30 مليون، الإسمنت 500 مليون ، الخشب 4 ملايين ،القوادس 40 مليون ،الصباغة 20 مليون ، الترصيص 120000 درهم ، الزفت 180000 ، الجير 10000 درهم ، البريك 40000 درهم ، شراء مواد الصيانة المنزلية و شراء البلاستيك هنا أطرح سؤال ، شراء البلاستيك أظن بأنه ذلك البلاستيك الذي تعطونه في عيد الأضحى. هنا يجب علينا طرح السؤال الكبير ما هو دور الجمعيات ؟ ودور البلدية و المنح التي تقدها للجمعيات؟

بالنسبة للشق الاجتماعي أعتبره خرق للقانون لأننا صوتنا على دفتر التحملات مع الجمعيات و يتم توزيع المال على الجمعيات حسب الأهداف ، هذه الجمعيات يجب أن تكون حاملة للمشاريع و المشروع الذي يجب أن تعطى له 10000 درهم تعطى له 10000 درهم.في هذا الشق نقترح أن نقلص هذه الميزانية 40 في المئة و نقلص ل 3 ملايين درهم بتقليص 193 مليون.

الباب الأخير الذي هو الباب 30: اشارة ترقيم العمارات لم أفهم ما هي ؟ هل البلدية التي تعطي الأرقام للعمارات ؟ أولا ، هل نحن مسؤولين عن ترقيم العمارات ؟

شراء شارات أسماء الشوارع 100000 درهم ، و هنا نرجع للمجتمع المدني ،عندنا جمعيات يجتهدون و نحييهم في هذا المنبر ، لماذا نقصيهم؟ بالنسبة لصيانة المنشأت الرياضية 200000 درهم ، شراء عتاد الصيانة 100 مليون ، لم أفهم أنا ما هو شراء عتاد الصيانة و نجد بأن هذا فيه 300 مليون ، هل كل عام نشتري 100 مليون ؟

إذا أردنا أن نقوم بجرد و خلاصة لكي أتمم هذا التدخل نجد بأن الإطعام نخصم منه 644000 درهم .

*شراء المواد 140 مليون أو 146 مليون.

* العمال العرضيين 200 مليون.

*شراء المواد 772 مليون .

*الشق الاجتماعي 190 مليون.

*الصيانة 500 مليون.

نرى بأنه يمكننا أن نزيدها للفائض الذي برمجتموه لتكون عندنا 10 ملايين درهم على الأقل ، ستحسب للمجلس و المكتب بأنه قام بقفزة نوعية و حقق فائض و حتى الشراكات نجد بما نساهم فيها.

كنزة عزمي.....مستشارة جماعية

سأبدأ مداخلتي ببعض المسائل المتعلقة بجميع انواع التعويضات, وسأبدأ بالشق الاول : بالنسبة للمداخيل يؤخذ كعذربأن هناك كورونا, وهنا يجب ان يكون المجلس قدوة لغيره, يجب ان نكون من يتنازل حتى تمر هذه الازمة بسلام, بالنسبة للمداخيل عذر كورونا لازال حاضرا, لكن المصاريف كالإطعام والاستقبال والنشاط الفني والسهرات والتنقلات الى غير ذلك هنا لا توجد كورونا, اذا هذا العذر هنا مقبول ويمر بأريحية يا سلام.

الشق الثاني : ولو انه سأتحدث عن العمال العرضيين, السادة المستشارين والمستشارات سبق وتطرقوا للمسألة, مزيدا من العقلنة والترشيد وازالة الضبابية لا في القرارات ولا حتى في الخطاب, العام الفائت تطرقنا الى هذه المسألة في الميزانية وطلبنا منكم هويات الموظفين العرضيين كم عددهم, وفي ميزانية هذه السنة ارى انه ازداد عددهم, والعجيب انكم قلتم ان الميزانية فرضها عليكم المكتب, هذه المرة من فرضها ؟ وامر الى مسألة شراء الملابس للأعوان المستخدمين وهذا العدد ايضا يثير تساؤلات, ولن اعيد التحدث على مسألة الصيانة والاليات وما الى ذلك فقد قيل فيه الكثير, سأذهب مباشرة الى مسألة الوقود الذي ايضا طرحت فيه العديد من التساؤلات واعطينا فيه اقتراحات والسيد النائب الاول يقول باننا لا نعطي اقتراحات بل العكس لكن لا يؤخذ بها, وبما انني لا اجيد لغة الخشب, في جلسة بحضور السيد الرئيس بشخصه وقال "انا لن اخذ المقترحات وسأمر للتصويت كما اعطي لي", وهذا خط سافغ للقانون اولا, وبالتالي مقترحاتنا تسجل في المحاضر لكن لا يؤخذ بها, وهذا من باب التشاركية والديمقراطية تحدث فانت لا تعنيني.

بالنسبة لشراء اللوازم المدرسية ذكرت مرتين, الاولى حدد فيها مبلغ 100 الف درهم والثانية بمبلغ 140 الف درهم, نحن الان نتساءل هل هذا سهو ؟ نحن نعلم ان شراء اللوازم المدرسية لتوزيعها في بداية السنة مثل هذه الاعمال لا يمكن الا ان نحييها, هناك ايضا مسالة اخرى ذكرت مرتين وهي "شراء الكتب لمنح الجوائز" بميزانية تقدر ب 20 الف درهم, و "شراء الكتب لمنح الجوائز" ايضا بميزانية تقدر ب 20 الف درهم, هل هذا سهو ؟ ام ان هناك مسائل اخرى؟, لدينا كذلك شراء الصباغة , في السنة الماضية كان المبلغ يقدر ب 100 الف درهم, وهذه السنة تقدر ب 200 الف درهم, انا سأتطرق الى ما قيل في 100 الف درهم في السنة الماضية اريد ان شخصيا ان اعرف ما تم صباغته؟ في تارودانت لم المح اي شيء تمت صباغته ,

ممكن الارصفة او ممرات الراجلين, اذا هل هذا يبرر هذا المبلغ لا السنة الفارطة ولا السنة الحالية؟ نمر كذلك الى مسالة البستنة وفي السنة الماضية قيل فيها الكثير, في السنة الفائتة ممكن انا كنت خاطئة والمكتب المسير على حق, لكن في السنة الحالية اريد رؤية اين هذه الاشجار اين وضعت اين غرست في المدينة, الجفاف, مذكرات وزارة الداخلية, المجتمع المدني, كثير من الامور ولا تؤخذ بعين الاعتبار, مسألة اخرى وهي الاخلاق واحترام القانون والعدالة هي عناصر يجب ان تتوفر للتحدث عن الديمقراطية الحقة وليس فقط مجرد كلام فقد شبعنا منه وشبعنا من الشفوي مثل "اصبروا هناك مشاريع قادمة" تضليل سأدعه لوقته, السادة داخل المكتب يتجردون من المسؤولية, سأشير الى مسألة وسأعطي بها مثالا وهي الشؤون الاجتماعية والجمعيات, انا انتمي الى لجنة الشؤون الاجتماعية والرياضية والثقافية واجتمعنا مرارا وتداولنا بعض المسائل والافكار ووضعنا مقترحات وارى انه في هذه الجلسة لم يتم ذكرها, وقلنا بانه في هذه الميزانية يجب اخذها بعين الاعتبار, وعندما طرحنا التساؤل قيل لنا انه ليس نحن من وضعنا الميزانية بل مستشار, وفي هذه المرة نفس الرقم, وهذه المرة من وضعه ؟ كذلك تكلمتم عن اهمية الجمعيات في المدينة, وهي كذلك ذكرت مرتين : الجمعيات, والجمعيات الرياضية, وهنا اتساءل هل تعطى المنح للجمعيات الرياضية لوحدها, والجمعيات الاخرى لها منحها ؟

المكتب المسير هو الذي يسهر على الميزانية فهو عليه ان يقوم بجميع المبادرات والمهم على احس وجه, لأنه من السهولة القاء المسؤولية على الاخرين يعني المكونات السياسية الادارية الخ...وبالتالي لدي تساؤل لبعض المستشارين الذين سبق لهم التسيير في الميزانيات ويعلمون المشاكل التي تعاني منها مدينة تارودانت ويتعاملون في خطاباتهم كأنهم يكتشفونها لأول مرة, انا مستشارة جديدة. المقترحات تعطى ولا تؤخذ, وهنا قلتم السيد النائب الاول ان الدراسات سيقوم بها مكتب اخر, من طبيعة الحال اذا اعطيت لكم وثيقة من الواجب عليكم مراجعته, ليس فقط ان تقولو امين وفي المجلس تضعوننا امام هذا الموقف الحرج, وشكرا

نقطة : نظام الزهراء رحمون مستشارة جماعية

رحمة ورأفة بنا نريد معرفة افق هذه المناقشة, الان الساعة تشير الى 45: 14 ولم نتناول بعد وجبة الغذاء.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس

الافق هو ضبط التوقيت, اعطينا فسحة للإخوان كي لا يقولوا اننا حجرنا عليهم, لكن 10 دقائق كثيرة.

سعاد اوبلعيد ..... مستشارة جماعية

انا ارى انا هذا النقاش فعال ولديه مردودية على الجماعة حيث يحمل في طياته مجموعة من الاقتراحات كما قال السيد النائب, واطلب من المجلس ان يأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي جاء بها مجموعة من المستشارين في اطار الديمقراطية التشاركية طبعا والتي تتماشى مع مذكرة وزير الداخلية ولكي لا اطيل عليكم انا كذلك اضم صوتي مع الاخوان الذين يطالبون بتقليص مبلغ مصاريف الاطعام والاستقبال والتي فعلا تكررت مرتين.

مسالة اخرى وهي اجور الاعوان العرضيين كذلك اضم صوتي لتقليص المبلغ ليكون لدينا مسألة ترشيد النفقات, بالنسبة لشراء الوقود والزيوت ارى كذلك ان المبلغ ازداد واعلم ثمن الوقود مرتفع وهذا لا يشكل اشكالا بالنسبة لي لكن طريقة الصرف افضل ان تكون مقننة وواضحة كما تشتغل جميع الجماعات الترابية كما قال السيد جبري ب(la vignette) وتحسب عدد الكيلومترات التي تمشيها كل سيارة وعدد استهلاك الشاحنة وهذا تفاديا لأي شبهة لتكون المسائل واضحة لدينا بنوع من الشفافية والعقلانية في التدبير.

لاحظت في لجنة المالية عندما اشرنا الى مسألة شراء الكتب كانت تلك الخانة ناقصة وتم استدراكها بزيادة 50 الف درهم, وفيما يخص هذه القضية يمكننا في اطار الشراكة مع وزارة الثقافة انها تمدنا بالعون, وقد تحدث سابقا مع مندوب الثقافة وقال لي بانه مستعد للتعاون معنا بمد الخزانة بمجموعة من الكتب.

بالنسبة لموضوع صيانة واصلاح المقابر الاعتيادي ناقشناه في لجنة المالية لكن لا ارى فيه اي زيادة بحيث انه في العام الماضي حدد له مبلغ 200 الف درهم وهذه السنة 0 درهم وهذا عيب على مجلس الجماعة ونعلم ما تعانيه المقابر من تهميش و اتلاف وازبال...والحفاظ عليها وعلى نظافتها من دور الجماعة. وشكرا

فضمة ازوران ..... مستشارة جماعية

السلام عليكم, بصفة عامة نرى نفقات الجماعة التي تصل الى 80% وهي نفقات اجبارية, بصفة عامة نحدد عمل الجماعة وسياساتها في تحقيق برامجها الخ...ونحن نتحدث عن الارقام فنجاعة الميزانية يجب بناؤها على النتائج المحصل عليها وعندما نخرج سنرى و اقع الامر.

قلت بأن عمل الجماعة نتحكم فيه من النتائج اكثر من الابواب والفصول الخ...وتحدثت عن نفقات الجماعة في التسيير, ولاحظت بعض النقط مثلا كراء البنايات الجماعية والادارية, لما لا توسيع هذه البناية المتواجدين فيها للتخفيف على مصاريف الجماعة وكذا لما لا بناء بناية اخرى تابعة للجماعة ولدينا وعاء عقاري نحن اولى به من الشركات والجمعيات لبناء الادارات العمومية .

واستجابة لدورية وزارة الداخلية في شق الحفاظ والتدبير الجيد للنفقات اقترح بخصوص الكهرباء الذي يستهلك ميزانية 80 مليون سنتيم, وقبلها نسأل عن الديون الحقيقية علينا كجماعة, و اقترح لما لا نتجه نحو الطاقة المتجددة والتي لديها ميثاق وطني والقانون الذي يتحدث عن التدبير واحترام البيئة, نستعمل الطاقة الشمسية للإنارة العمومية في بعض المناطق, كذلك ضخ المياه من الابار حبذا لو نستعمل الطاقة الشمسية للتوفير من الميزانية, النقطة الثانية وهي التحكم في الوقود بالشكل الذي اقترحه السيد جبري, وكذا استغلال تلك سيارات الجماعة فقط في الغرض الاداري فقط وخصوصا في الشق المالي والبحث عن استرجاع مداخيل الجماعة. وشكرا

عبد العالي الحوس ..... النائب الثاني للرئيس

سأتجه نحو الاعتماد المخصص للوقود والزيوت, ونظرا لهذه الازمة العالمية التي تشهدها جميع الدول ارى ان نرفع من الاعتماد المخصص للمحروقات وذلك نظرا للزيادة في عدد الاليات ومنها الاليات الجديدة التي ستدخل الى المستودع تقريبا 12 الية, نفس الاقتراح للاعتماد المخصص لشراء الاسمنت والارصفة والزليج نظرا الى ان مجموعة من الاحياء في المدينة تعاني نقص في التهيئة الاساسية في انتظار الشروع في سياسة المدينة في القريب العاجل ان شاء الله, لدينا ايضا الاعتماد المخصص لشراء الكتب عوض 5 ملايين نضع 10 ملايين, وبالنسبة للجانب الخاص بي كنائب مكلف بقطاع الرياضة لدينا مجموعة من الشراكات مع مجموعة من الفرق فقد عانينا الامرين في السنة الفارطة من اجل توزيع المنح ورغم ذلك فجل الجمعيات خرجت للإعلام غير راضية على التوزيع الذي كان في السنة الماضية ومن هنا ارتئينا للرفع من هذا الاعتماد المخصص لهذه الجمعيات الرياضية والكثيرة الموجودة في هذه المدينة لدعمها نظرا للالتزامات التي تجمعنا معها في العقود المبرمة من قبل الجماعة, الاتفاقيات القديمة فيها 170 مليون والباقي 30 مليون لا يمكن تقسيمها على جميع الجمعيات المتبقية وعليه ستواجهنا مشاكل لذلك نرتئي ان نزيد ولو 10 مليون في هذا الدعم لسد الخصاص الذي لدينا وكذلك للتعاون مع الفرق التي تعاني مشاكل بحيث ان العصبة فرضت عليهم ان تكون لديهم مجموعة من الفئات (الكادي, الميني, الجونيور) وكذلك مشكل التنقل بحيث منعت عليهم الجماعة استعمال حافلاتها, علينا ان نساهم في تطوير هذه الاندية المحلية لتتماشى مع التطور الكبير الذي تعرفة الرياضة في المغرب وكذلك لتمثل المدينة في المنافسات التي تخوضها احسن تمثيل. امر الى صيانة الملاعب في السنة الماضية اعطي لنا 0 درهم وهذا مشكل كبير كيف يمكننا صيانة هذه الملاعب وعانينا منه كقسم للشؤون

الاجتماعية والثقافية والرياضية وبفضل الله تجاوزنا هذا المشكل, ولو ان 20 مليون غير كافية الا انها ستسد طرفا من الخصاص, اخيرا وللأمانة الميزانية قام رؤساء الاقسام بوضعها بموضوعية والذي اشرف عليهم السيد المدير, و بدورنا نقدرهم ونشكرهم جزيل الشكر. وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون,

رشيد فنان كاتب المجلس الجماعي

في الحقيقة مجموعة من المقترحات اردت ان اشير اليها اشار اليها مجموعة من الاخوان وكذلك السيد النائب, ما ذكره السيد احسان بدوري اتفق مع مجموعة من المعطيات المتعلقة بتخفيض مجموعة من الفصول, لكن في المقابل اريد تعزيز مجموعة من الفصول ذات الاهمية بغض النظر عن الازمة والاشكالات المطروحة, حيث اشار السيد النائب الى الاشكال المتعلق بالإسمنت وقنوات البلاستيك هذه المواد حاليا متوفقة وعليها طلبات كثيرة من لدن الاحياء التي تطلب تجديد قنوات الصرف الصحي, و اقترح ان نتجاوز هذه الازمة في السنة الحالية, لأنه في السنة الماضية صادفنا مشكل اننا نقصنا من عدد الاعتمادات الى 10 مليون في كل فصل، انعكس على الوضعية الحالية حيث ان هذه المواد تم انفاقها بالكامل في وسط السنة وهذا سيشكل لنا اشكالا في بداية السنة الثانية في انتظار اطلاق الصفقات الخاصة بهذه المواد.

ايضا اقترح في الجانب الاجتماعي ان نضيف في مبلغ المنحة الخاصة بعيد الاضحى التي تهم الاعوان العرضيين, كان المبلغ 20 مليون سنويا من الافضل زيادتها الى 30 مليون في هذه السنة نظرا للزيادة في عدد الاعوان, و ايضا ان تشمل حتى السلالم الدنيا الخاصة بالموظفين لأنها منحة مهمة جدا في ظل الوضعية التي يعيشها الموظفين خصوصا في السلالم الدنيا وكذلك الاعوان العرضيين .

وبالنسبة للكتب كما قال السيد النائب انا اقترح تعزيز هذا الفصل الذي دائما ما يكون مهمشا, وحاليا لدينا مجموعة من الكليات في المدينة لذا على الخزانة ان تنشط اكثر و ايضا لدينا اقبال كبير من الطلبة, لذا علينا من الرفع من ميزانية شراء الكتب وعوض مبلغ 5 مليون حبذا لو يرفع المبلغ الى 10 مليون.

بالنسبة للوقود ايضا, اذا كنا نتحدث عن الوضعية الحالية فهو كافي, لكن عندما راجعت الاعتمادات التي خصصناها من خلال الاعتمادات التي جاءت من منحنة تحسين اداء الجماعات التي تم صرفها في اقتناء اليات جديدة والان تم ادخال اليتين جديدتين في انتظار قدوم 10 اليات اخرى يعني في ما مجموعه 12 الية وهذا سيفرض علينا الرفع من ميزانية الوقود, وانا مع ان قسم من الميزانية يمشي ب(la vignette) هذا مقترح جيد تدارسه الاخوان في المجلس في اطار الحكامة, ولكن الرفع من هذه الميزانية اصبح مطلوبا حسب عدد الاليات كي لا يكون لدينا عجز او اشكال في هذا الجانب.

محمد جبري ..... مستشار جماعي

لم أفهم ! من وضع الميزانية ؟ المكتب ونائب الرئيس يقومان بالتعديلات وكذلك كاتب المجلس, التعديلات يجب ان تكون داخل المكتب؟ ، داخل هذه الجلسة لا يمكن ان يقوموا بالتعديلات.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

هذه فقط مجرد اقتراحات السيد محمد جبري.

شكيب اريج ..... مستشار جماعي

أول أضع علامة استفهام كبرى بخصوص الرفع من ميزانية الاستقبال والإيواء والإطعام، ويبقى السؤال معلقا ووجب على الجهة المعنية أن تعطينا مبررا، فإذا كان المبرر مقنعا نقبله طبعا، فنحن بلاد كرم وليست بلاد شح، وكما نصرف في التغذية في منازلنا لأجل الضيافة ففي المجلس أيضا نستقبل ضيوفا بشرط أن يكون الأمر مبررا، فقد كنا نستغرب من الاعتماد السابق فإذا بالاعتماد الحالي أكبر.

ثانيا: بخصوص الرفع من ميزانية أجور العمال العرضيين، فإذا كان عددهم سيبقى كما هو مع زيادة أجورهم فنحن مع هذه الزيادة، ونتمنى أن يكون هذا هو المقصود، فنحن مع الرفع من الأجور وليس مع الرفع من عدد المستخدمين. ودائما وفي نفس الموضوع هناك 13 مليون مخصصة لتأمين الموظفين والأعوان، لكن وفي حدود علمي بالنسبة للعمال العرضيين فهم غير مؤمنين، اذا كان هناك تأمين لاثنين أو ثلاثة كتحايل في حالة اذا ما مرض او أصيب واحد يدفع للآخر، لا أعرف؟ هل هو كذلك أم لا؟ أكرر العمال العرضيين غير مؤمنين وأطلب أن يسجل ما أقول، لأنه لا يجب أن نشغل أحدا بدون تأمين، خاصة اذا كانت هناك ميزانية مرصودة لذلك وسبق وصادقنا عليها. وفيما يتعلق دائما بنفس الفئة وهذه المرة عن الاعتماد المخصص للباس الأعوان، كيف يمكن أن يكون هناك عمال يشتغلون في مجال النظافة وليس لديهم قفازات ولا احذية؟ ! هل يكفي أن يتوصل العامل بقميص وسروال، هؤلاء العمال يعملون في ظروف خاصة و أقول كلامي و أتحمل مسؤوليتي فيه، فعمال النظافة يقفون في أعلى شاحنات قمامة بدون لباس كامل، ولا يقول لي أحد أن العامل يترك حذاءه أو قفازاته في البيت، ولدي التأكيد أنه لم يستلمه أساسا، إلا إذا كان بعض المقربين والمحظوظين وحدهم من استلم، وأؤكد أن استلام اللباس كاملا لم يشمل الجميع خاصة أولئك الذين هم في أمس الحاجة للقفازات والأحذية و أقصد عمال النظافة، ولكل هذا أركز على أن يذهب الاعتماد المخصص لمكانه.

وبمناسبة عيد الأضحى أثمن المنحة التي صرفت، وأتفق مع الزيادة فيها، فقط عندي تساؤل: لماذا دائما يوضع الاعتماد المخصص لإعانة عيد الاضحى للعمال العرضيين في سطر من الميزانية، ثم نقوم بتحويله لفائدة جمعية الموظفين، هو مجرد تساؤل، فهو نفس ما نقوم به أيضا في الميزانية الحالية، خصصنا اعتمادا لإعانة العمال العرضيين بمناسبة عيد الأضحى، وستكون هناك دورة وسنطلب مرة أخرى من المجلس الموقر المصادقة لأجل تحويلها، أريد فقط أن أعرف لماذا؟ وإذا كان ولا بد نوجهها لجمعية الموظفين بشكل مباشر حتى لا نقع في هذا التحايل القانوني أو لتقم الجماعة بصرفها لفائدة العمال العرضيين بشكل مباشر. وهذا أمر جيد و أثمنه مرة أخرى لأن هذه الإعانة أفرحت هؤلاء العمال رغم كونها مبالغ زهيدة و أنا مع زيادة هذا الاعتماد.

ثالثا: شراء الوقود والزيوت لا بد من الحديث عنه رغم أن الجميع تطرق إليه، وأكرر الكلام عنه من زاوية أخرى، فالرقم بالنسبة لي ليس هو المهم، فليكن الاعتماد المرصود 400 مليون أو 500مليون، الأهم هو تقنين هذا الاعتماد المرصود، عدم وجود تقنين يطرح شبهات، نحتاج جوابا لنقدمه للمواطنين "بوجهنا احمر" فإذا كانت هناك طريقة Vignette فأنا أول من يدافع على السيد المستشار والموظف، فلدي الدليل لكي أدافع عنهم، لكن بدون Vignette يبقى هذا الباب مفتوحا، وهذا الأمر تكرر، وفي كل مرة نقول أنه يجب أن يدبر بشكل مقنن. من له المصلحة في ترك الباب مفتوحا هكذا؟ ومن يعارض تقنين هذا الأمر؟ من يعارض الاعتماد على Vignette ؟ من يعارض عليه أن يقول ذلك الآن؟ ما دامت إرادة المجلس تتجه نحو تقنين استهلاك الوقود، والمستشارون من قبلي أكدوا على أن الوقود يجب أن يقنن.. يجب أن تسير الأمور بوضوح وأن يخرج السيد المستشار والسيد النائب بوجهه أحمر بسيارة الجماعة لقضاء مصالح الجماعة.

رابعا: مستحقات الكهرباء والماء، أذكركم بأن هذا يدخل ضمن الواجبات التي تدخل ضمن النفقات الإجبارية، والتي لا يؤشر السيد العامل إلا بعد تأديتها، ونحن نؤديها بأقساط، اذن فالمقترح في هذا الباب واضح وهو من الضروري وبشفافية تامة عرض جميع عدادات الجماعة واستهلاكها ومعرفة مواطن الخلل وترشيد الاستهلاك، والا سنبقى دائما في التقسيط رغم أن دفع مستحقات الكهرباء والماء من النفقات الإجبارية، ولا أحد منا في بيته لم يدفع فواتير الكهرباء والماء، واذا لم يدفع لن

يستفيد، فهل الجماعة خارج القانون، فهي أيضا يسري عليها نفس القانون، لا يجب أن تستمر الجماعة في التقسيط على هواها، لا بد من حل الاشكال، و اقتراحي واضح: يجب جرد جميع العدادات ومعرفة استهلاكها واذا كان هناك أي تضييع نمنعه، وأي واجب ندفعه.

خامسا: الإعانات المقدمة للمؤسسات الخيرية، فنحن نخصص 15 مليون للخيرية الإسلامية، ونحن على يقين أنها لن تصرف لها، أستغرب !! وفي النهاية هناك فئة اجتماعية تضيع حقوقها، تضيع لأننا نتعامل مع المساطر بشكل حرفي وجاف. السطر في الميزانية يلزمنا القانون به، فلنضع فيه حتى مئة مليون فهي لن تصرف. إذن فالأمر سيان مثل صفر مثل 15 مليون مثل عشرين مثل ثلاثين. من الضروري أن نجد حلا لهذا الأمر، لأنه من العار عدم اعتبار هذه الفئة الاجتماعية المكونة من العجزة، هناك جماعات قروية وتولي اهتماما لهذه المسألة الاجتماعية.

سادسا: صيانة وإصلاح المقابر، فمن العيب والعار أن لا نخصص أي شيء لها وأن تبقى صفر درهم، هناك مشكل الإنارة والناس تدفن مواتها بمسلط الضوء من عندهم، وأعتقد أن صيانة هذه المقابر لا تحتاج الكثير: أضعف الإيمان دفتر سجل، ونحن نعرف من يولدون ولا نعرف الأموات، والسلطة مشكورة هي التي تقوم بهذا الدور وإلا فلن نعرف إلى أين نتجه. قد تمر خمس سنوات ويأتي من يسأل عن ميت فلا نعرف له خبرا، وعليه فهذا الورش من الضروري اعطاؤه قيمته.

سابعا: ترقيم العمارات والشوارع ترصد له اعتمادات لكن لا ينفذ على أرض الو اقع، ونشكر مدير المصالح أن بشرنا ببدأ أجرأة هذا الأمر، فلنأمل خيرا.

ثامنا: اللوازم المدرسية وقد كنت وجهت بهذا الصدد مراسلة إلى المجلس، وكان الجواب مشكورين، وينبغي هنا أن أوضح أن مراسلتي كانت تتساءل عن الاعتماد المرصود للوازم المدرسية في ميزانية 2020 وهي التي لم تنجز إلا في الموسم الداسي 2022 ، إذن ما محل ما صادقنا عليه نحن حول نفس الموضوع سنة 2021 من الإعراب. قيل لي أن اللوازم ستعطى سنة 2023، اذن يبقى السؤال حول ما رصدتم اليوم في ميزانية اللوازم المدرسية، هل سينجز في 2024 أو 2026 أو 2028 علينا ان نكون واضحين، فهناك فارق. ما زلنا نحتاج إلى جواب حتى لا نسير بهذا الفارق، نبرمج اليوم في 2022 ما لن ينجز إلا في 2026، يجب ضبط الأمور.

تاسعا: مصاريف تكوين المنتخبين والموظفين علما أن هناك شركاء وفروا على الجماعة الكثير، لكن أسائلكم، من هم المستفيدين من الموظفين؟ وهل يراعى التخصص والتنوع وأن تشمل التكوينات كافة الموظفين. أما عن المنتخبين فلا يظهر بالنسبة لي شخصيا أي عدالة في هذا الجانب، فللشفافية المطلوب تحديد عدد المستشارين وعدد الأيام التي استفادوا فيها من التكوينات، فهذا حق للمستشار، فحتى نطالبه بأداء واجبه، من الضروري تكوينه من طرف المؤسسة التي ينتمي إليها.

عاشرا: مسطرة إقامة الدعاوي والاستشارات القانونية فيها صفر درهم، ألا يفترض أن هذه الجماعة ستحرك دعاوى لأجل حقوقها وحقوق ساكنتها؟ ألن تلجأ إلى الاستشارات القانونية؟ مشكل المداخل الذي سبق وتحدثنا عنه، فحتى لو عبأنا الموارد البشرية واللوجستيكية الخ.. فهي لن تؤدي أي تحصيل بدون فعالية قضائية، وتوفر الجماعة على إمكانية تحريك دعاوى لكي تسترجع حقوقها التي هي حقوق المواطنين. ولذلك أسائلكم لماذا ألغيت مخصصات هذا الأمر؟ هل هناك مخرج آخر؟ اذا كنا غدا مضطرين لتحريك دعاوي قضائية لاسترجاع حقوق الساكنة فما العمل.؟

زينب الخياطي .....مستشارة جماعية

لن ادخل في التفاصيل لان الاخوان من الفريق سبق ان وضحوا الاشكالية على مستوى الميزانية, لكن سأذهب مباشرة الى اشكال الاعوان العرضيين الذي يسائلنا جميعا كنخب وكسياسيين ليس فقط في مسألة مناقشة عددهم وكيف سنتصرف فيهم لكن الذي سنساءل عليه هو الملائمة في ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية الحقة, الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و خاصة الاقتصادية, في هذا المجال ومن الضروري ان نرفع توصية للقطع مع نظام السخرة على اعتبار اننا نعطي الحق لشبابنا في التشغيل بكرامة و انسانية على اساس ان نمشي في اتجاه جرد لائحة الاعوان العرضيين ونمشي في اطار التخصصات لأنه لدينا مجازين ومجازات ونبحث عن الخصاص في الجماعة ولدينا اساليب اخرى للتوظيف اما بالتعاقد او الاساليب المعروفة قانونيا في مسألة التوظيف لكن يجب القطع مع الريع لا يشرفنا جميعا الاستفادة لبعض الاشخاص الذي يقبعون في بيوتهم وتؤدى لهم اجور الاعوان العرضيين ،هذا لا يشرف الجماعة ونحن نسمع من هنا وهنا ونرى ما يقع, وبالتالي عند الحديث عن مسألة الاعوان العرضيين يجب ان نذهب في مستويين : مستوى المقاربة الحقوقية في نقاش الوضعية والمستوى المحلي الذي يجب حله بأقل الاضرار بالنسبة للمستفيدين والمستفيدات, وهذا مثل ما يقع في برنامج اوراش اننا اعطينا لمجموعة من الناس اجرة 4 او 6 اشهر معطل ويشغل بعد...تصريف فرص التشغيل الى فرص مؤقتة هذا اولا, وبالتالي قبل هذا يجب على المجلس ان يرفع توصية في هذا الباب كي نكون في مستويات اكبر وهذا المطلوب منا. مع الاسف الاحظ التقليص في الباب العاشر فيما يتعلق بمصاريف تكوين المنتخبين والموظفين وهذا اشكال كبير اذا كنا نمشي في اتجاه النجاعة والتدبير الجيد والحكامة ونقلص من مصاريف التكوين لا بالنسبة للموظفين ولا بالنسبة للمستشارين وهذا اشكال كبير وبالتالي يجب اعادة النظر واذا كانت هناك اي تحويلات او اضافات ان تكون في هذا الباب بالضبط. انا مع الاخت اسماء في ما يتعلق بإشكالية الطلبة الباحثين على مستوى تارودانت نعرف بان خزانة البلدية كانت تتوفر على قاعة اعلاميات تم مع الاسف اعدامها وتحويلها الى صالون ادبي لأننا في عقليتنا نربط صالون ادبي ب (بمضربة وسداري) مع الاسف وبقيت معلقة, وكان يلجأ اليها الطلبة والباحثون والكتاب وفلاسفة مدينة تارودانت وكذلك الاجانب لكن مع الاسف بعد اعدامها توقف كل شيء, وانا مع ان نخصص فائض ونخصص اعتمادا لإعادة هيكلة تلك القاعة بأحدث الاجهزة في مجال التواصل والمجال الالكتروني كي نفتح الباب امام الطلبة والطالبات والباحثين والباحثات على مستوى المدينة.

امر الى مسألة الاستشارات القانونية حدد لها 0 درهم انا اعلم انكم قلتم هناك اتعاب المحامي لا داعي للاستشارات القانونية, بل الاستشارة القانونية يجب ان تكون مصاحبة لعملنا اليومي كجماعة كي لا نسقط في اخطاء وندخل في تداعيات اخرى كالأحكام القضائية, لذلك علينا اضافة مبلغ في باب الاستشارات القانونية كي ندبر بطريقة تحترم القانون حتى في اتخاذ قراراتنا, وهنا سأرجع الى الاشكال المطروح في الشراكات مع جمعيات المجتمع المدني والمادة 149 من القانون التنظيمي الذي يلزم عقد الشراكات في اطار اعداد المشاريع بإلزامية توفر الجمعية على شرط المنفعة العامة وهذه الاشكاليات المطروحة التي وجدناها في التقارير التفتيشية على المستوى الوطني بحيث هناك اختلالات قانونية يمكن تفاديها اذا قمنا باستشارات قانونية قبلية من ذوي الاختصاص, هذا جانب, وفي جانب بيان الاحكام النهائية لاحظت مسالة في اطار التعويض لاحظت تعويض بقعة ارضية لشركة "ليبا اونلين" للمغرب, في ساحة عشرين غشت لم يكن لدي علم بأن هناك شركة الا اذا كانوا ورثة الهلالي لأنه على حد علمي لم تكن هناك شركة لديها بقع ارضية من بقي منهم في مجال التعويض هم ورثة الهلالي, هل

تحولوا الى شركة كورثة ؟ واذا كانت هناك شركة فهناك اختلال في مجال الصفة والاهلية في مسألة رفع الدعاوى وبالتالي ارى كيف ان هذه الشركة هي التي ستعوض في هذه البقعة الارضية رقم 438 واذا كانت ذاكرتي تنفعني فهذه البقعة تعويض لورثة الهلالي, فقط اريد توضيحا في هذا الباب.

مسألة ترشيد الوقود وسأربطه ايضا بالمسألة البيئية على اعتبار اننا نحن كمستشارين ومستشارات ومنتخبون يستغلون سيارات الخدمة يجب ان نكون قدوة للمواطنين والمواطنات ولا نبقى نصول ونجول بسيارات الخدمة ايام السبت والاحد واليوم بأكمله في تارودانت, فنحن نعلم المسافة الفاصلة بين بيوتكم والجماعة وخصوصا من يأتي الى الجماعة بانقطاع لهذا لا داعي لان نراه يتجول بالسيارة يوميا ويقضي اغراضه الشخصية وحتى العطلة مع الاسف فقط نستحي ونحترم الناس ويمكننا ان نصور الاماكن التي كانت فيها السيارات وفي المدن الاخرى ايضا الخ... يجب ان نكون قدوة للأخرين وهنا يمكننا ان نرشد في مسألة الوقود انطلاقا من الذاتية منا نحن كأشخاص ولا ان ننتظر المر اقبة الخارجية للمواطن يجب ان نر اقب ذاتنا ونحاسب انفسنا على المال العام كذلك. وشكرا .

اسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس

شكرا السيد الرئيس, فقط بعض الملاحظات التي اشار اليها الاخوان تقريبا ركزت على الرفع في بعض الفصول المتعلقة بالإواء والاطعام والاستقبال واعداد الحفلات, فصل الاعوان العرضيين, الوقود والزيوت قطع الغيار والصيانة, و الاسمنت والزفت... وكان هنا نوع من التداخل في مقترحات الاخوان ما بين مقترحات ووضع الميز انية وبين تنفيذ وتنزيل الميز انية, لأنه في اطار التدخل نلاحظ مجموعة من الاخوان يشيرون الى قضية الرفع او الخفض يربطونه مباشرة بتنزيل الميز انية يعني تنفيذها, هل هذا الاعتماد و اقعي وصادق؟ وبالتالي يجب الفصل في هذه المسألة, وبالنسبة للإواء والاطعام والاستقبال اذا كانت نية المجلس واظن انها كذلك ان يدخلها في باب الاستثمار والتواصل والعلاقات مع اطراف خارجية كاستقبال رؤساء الجماعات ليس فقط داخل المغرب بل خارجه كذلك من لديهم العملة الصعبة وسيستثمرون في البلاد اين المشكل اذا استقبلته ووفرت له الاواء والاطعام وبنى معي اتفاقية وعلاقة ومشاريع واغلب الاخوان يعلمون ان المدن التي حققت نجاحات كان ذلك في اطار الشركات والاخوان يتحدثون ان تارودانت لن تحقق النجاح عن طريق ميز انيتها بل عن طريق الشراكات وهذه الاخيرة لا تبنى من فراغ بل بنوع من التواصل وحسن الاستقبال, وبالتالي ميز انية الاستقبال والاطعام والهدايا و و و اذا تم الاستثمار فيها في هذا الاتجاه فهي ناقصة لان هذا الاستثمار فيه ربط علاقات خارجية فيه جانب تنمية المداخيل الخ لما لا ارفع من هذه الميز انية .

بالنسبة للأعوان العرضيين كم 700 مليون اذا قمنا بإحضارهم وتصنيفهم و انا مع مسألة توصيف المهام هذا شيء ضروري كما لدينا توصيف مهام الموظف كذلك يجب توصيف مهام العرضي, ماذا تعمل لا شيء اذا مع السلامة, لكن انا مع مجموعة من الامور فمثلا نرى عمال عرضيين يهتمون بالأليات من غسل وصيانة وهذا كان يحدث خارجا وكانت ميز انية ثقيلة, وبالتالي لما لا يفتح مجال التشغيل في وجه الشباب مثلا في باب الميكانيك وكما نعلم ان اغلبية سائقي اليات النظافة هم عرضيين كذلك عمال الميكانيك عرضيين و60% من ثقل الجماعة يحمله العمال العرضيين في جانب الخدمات وحتى داخل المكاتب لذلك ليس علينا ان نقول كم سندفع لهم بل ماذا يحملون من ثقل, اذا ابعدناهم هل سيقع مشكل ام لا؟ اذا انا مع احصائهم وتوصيف المهام, فعلا العامل الاجتماعي حاضر لكن يجب ان يخدم البلاد ليس شبحا , وما احوج الجماعة الى

اعوان عرضيين و انا مع هذا المبلغ, لدينا خصاص خاصة في الحراسة والواحة والحدائق وما الى ذلك, وبالتالي سنضطر الى تشغيل المزيد لكن يجب اولا اعادة انتشار العرضيين وبالتالي تشغليهم.

وبالنسبة للوقود والزيوت فقد اشار اليه السيد عبد العالي, تقريبا 20 الية ستدخل في اطار البرمجة وفي اطار رفع اثمنة الوقود هذا ترشيد جيد لكن ليس على حساب الخدمات وتارودانت تكبر في هذا الاطار, المجلس كانت لديه رقابتان في النظام القديم كانت لديه الرقابة القبلية التي تكون في شهر اكتوبر والبعدية تكون في شهر فبراير في اطار ما يسمى الحساب الاداري, لكن رغم ان المجلس ازيلت عنه الرقابة البعدية لكنها اصبحت اخطر على المكتب وعلى الرئيس, كان فقط المستشارون يعطون اراءهم ويقام التقرير ويوضع في الارشيف ممكن ان يفعل او لا, لكن الان تأتيه الضربات من ثلاث جهات مفتشية وزارة الداخلية, مفتشية وزارة المالية, والمجلس الجهوي, يعني في التنزيل المجلس يتحمل كامل المسؤولية في هذا الاطار, لكن السادة الاعضاء لديهم افق ورؤيا, فاغلب التدخلات تصب نحو تنزيل المداخيل والاجراءات اشار اليها السيد مدير المصالح في اطار الحديث عن الشق الاول للمداخيل وهذه المسألة تمت تحت اشراف المصالح المعنية حيث تمت مراسلة جميع المصالح, منها مديرية المصالح, البارك, الكل اعطى اين يكمن الخصاص لديه سواء على مستوى البنية التحتية, تحريك الاليات, النظافة, و الملحقات كذلك.

بالنسبة للقضية التي اشار اليها السيد احسان كإشارة ان يكون هناك فائض, حتى بالنسبة للكتب كانت 0 اصبحت 5 ملايين فهي اشارة سلبية لأننا يجب ان نشتغل على الثقافة, كم من الامور لديها علاقة بالهدم وسلوكات سلبية مرتبطة بالثقافة, والاستاذة زينب اشارت الى قضية التكوينات وان كان فهي مبنية على شراكة, توازن المجلس هو عقد شراكات مثل شراكات التي عقدتها الجماعة مع عدة مؤسسات لا تدفع فيها الجماعة شيء ،وبالتالي هذه قراءتي "انما الاعمال بالنيات ولكل امرأ ما نوى", لدينا استراتيجية جلب الاستثمارات يجب ان ننفق مثل التجارة. وشكرا.

<u>محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس</u>

مجموعة من التوضيحات سيعطيها لنا الموظفين بمصلحة النفقات ومجموعة من التساؤلات سيجيبون عليها.

<u>ادريس ورزيكن.....رئيس مكتب النفقات</u>

شكرا السيد الرئيس, في الحقيقة أثناء التحضير الاولي لمسودة الميزانية في خطواتها الاولى كان هناك اعتماد على توجيه مراسلة رسمية من رئاسة المجلس الى جميع المصالح بدون استثناء المكونة للجماعة وتم التوصل بالحاجيات المطلوبة لكل مصلحة بدقة بجميع الفصول المكونة للميزانية كل مصلحة حسب اختصاصها, وبعد ان توصلت مصلحة المالية والمكتب بالاقتراحات المقدمة من السادة رؤساء المصالح طبعا لا يمكن ان يستجاب ل 100% مما هو منتظر لان الاحتياجات كثيرة, في المقابل يحكم ذلك أمران :المبلغ المقدم من طرف المصلحة المكلفة بالمداخيل يعني لا يجب ان نتجاوزه, الامر الثاني هو الاسبقية التي يجب ان تعطى للنفقات الاجبارية والتي ذكرنا سابقا انها تشكل لنا ازيد من 80% من ميزانية التسيير يعني يتبقى لنا 20% فقط لتتدبر به الجماعة الفصول الاخرى لجميع ابوبها, الباب العاشر :الشؤون الاجتماعية, والتقنية والاقتصادية الى غير ذلك.

ربما التساؤل عن الفائض التقديري وامكانية تمويل حصص كما ورد في تساؤل السيد المستشار المحترم حول تمويل حصة الجماعة في الشراكات المحتملة مستقبلا, طبعا اثناء اعداد الفائض التقديري يكون وضع حصة الجماعة في الشراكات هو نفقة اجبارية والتزامات مالية يجب ان يحترم, الذي توصلنا به هو التزام الجماعة في اداء حصصها من القروض يعني سداد اصل الدين, ثم التزام الجماعة في مساهمتها في مجموعة الجماعات الترابية المسماة "المحافظة على البيئة", هذان

الالتزامان يجب ان تلتزم بهم الجماعة في رسم سنة 2023, غير ذلك مستقبلا يمكن للجماعة انها تعبئ اعتمادات اضافية, في دورة سابقة اثناء برمجة الفائض الحقيقي هناك مبلغ 200 مليون التي لم تستعمل بعد تعتبر كادخار لحد الان يمكن لها ان تستعمله الان, هناك ايضا دفعات التي ممكن ان تأتي من الشركاء الاخرين الذين تم تفويتهم بقع ارضية في مختلف المجالات, ومن المرتقب ايضا ان تلك الاعتمادات تدخل في سنة 2023, هناك ايضا امكانية اعادة النظر في ميزانية التجهيز عن طريق تحويل بعض الارصدة الجاهزة وغير المستعملة الى استعمالها في اطار الشركات, وعلى العموم هذا هو التوجه الذي كان في اطار الفائض التقديري و اننا اكتفينا فقط بتغطية النفقات الاجبارية التي هي سداد اصل الدين ومجموعة الجماعات الترابية. وشكرا

مصطفى حنون .....عن مكتب النفقات

بالنسبة لبعض التساؤلات التي طرحت بشأن الكهرباء, لوحظ أن استهلاك الكهرباء 91/90/30/30/10 وكذلك مستحقات استهلاك الماء 92/90/30/30/10 هذا فيما يخص الادارة, أما بالنسبة للاستهلاك الثاني المتعلق ب 21/20/20/20/30 و 11/10/30/30 المتعلق بمستحقات الكهرباء مع الماء الصالح للشرب هذا بالنسبة للكهرباء العمومية ومستحقات الماء, بالنسبة للتساؤل الاخر الذي يتعلق بشراء الكتب المدرسية مع الجوائز المدرسية في فصلين, فصل متعلق بالسلك الابتدائي 11/10/50/50/20 وفصل يتعلق بالسلك الثانوي 11/10/60/60/20 . وشكرا السيد الرئيس.

مصطفى مرتقي ..... مدير المصالح

فقط مجرد توضيح بسيط, فيما يخص اولا الاعتماد الخاص بتكوين المنتخبين اصبح من اختصاص الجهة, بالنسبة لتعويض التكوين الخاص بالموظفين بدأت اليوم اجراءات الاحصاء لأنه يجب ان يكون لدينا مخطط تكوين, اليوم لدينا شركاء اشار اليهم السيد اسماعيل الحريري يساهمون معنا في بعض التكاوين ، سنحاول ايجاد الخصاص المتعلق بالتكوين في كل ما لا يمكننا ان نغطيه من خلال علاقاتنا سواء مع التعاون البلجيكي ولا الالماني ولا المؤسسات الاخرى التي تساهم معنا في هذا الاطار. منذ التحاقي بهذه الجماعة حاولت ما امكن على ان احصر لائحة الاعوان العرضيين الموسميين المشتغلين مع الجماعة, وحاولنا قدر الامكان بان نجعل لكل من هؤلاء الاعوان ملف خاص به في مصلحة الموارد البشرية, وحاولنا معرفة الكفاءات الموجودة لدينا, لأنه حاولنا ان نكون علاقة ما بين الملف الشخصي والمهنة, ونحن نعلم انهم يؤدون دورا كبيرا على مستوى الخصاص الموجود في الادارة, لكننا نمشي في اتجاه اننا نوجه عمل العمال العرضيين وفق الخصاص مثل ما اشار السيد الحريري كي لا يكون فقط ادخال, وفي افق سنة 2023 كل ما يتعلق بالموارد البشرية لا القارة (الموظفين) ولا المتعاقد معها سيكون هذا وفقا لدراسة معمقة لحاجيات الادارة وفقا كذلك لبرنامج العمل الذي سيكون في 2023 ان شاء الله وسنبين خصاص كل مصلحة والمؤهلات والكفاءات التي ستكون بها وفقا لمخرجات التشخيص الذي سنقوم به في هذا المجال. وشكرا سيد الرئيس

عبد المنعم المناني.....رئيس مصلحةالشؤون الاجتماعية و الرياضية و الثقافية

بطبيعة الحال تدخلي سيكون في ما يتعلق ببعض الملاحظات التي كلفني بها لسادة النواب ان اشير اليها, فيما يتعلق بالكتب المدرسية كما قال السيد حنون انها تهم فصلين : فصل يهم الابتدائي وفصل يهم الثانوي و الاعدادي, ووردت علينا مراسلة من السيد شكيب حول مأل الاعتماد المخصص للدعم المدرسي لسنة 2020, خلال الاجابة الدعم المخصص للتلاميذ سنة 2021 تزامن الدخول المدرسي مع الانتخابات التي عرفتها المملكة, وبالتالي من خلال مذكرة النفقات الاستعجالية تم رفض المصادقة على صرف هذا الاعتماد مما ادى بالجماعة الى صرفه في دجنبر سنة 2021 وتم الاحتفاظ بهذه الادوات المدرسية والتي تم توزيعها خلال هذه السنة في الدخول المدرسي, وبالتالي اعتماد هذه السنة لن يصرف لأننا برمجنا اعتماد

السنة المقبلة, ومن خلال الاقتراحات التي فدنا بها المصلحة المعنية من خلال المراسلة بالرفع من هذا المبلغ وذلك لارتفاع اسعار الادوات المدرسية, وكذلك لطلب المؤسسات التعليمية بالزيادة في الادوات نظرا لزيادة عدد التلاميذ خصوصا الاولى الابتدائي والاولى اعدادي, وللإشارة خلال هذه السنة استفاد حوالي 2810 تلميذ وتلميذة من الادوات المدرسية موزعة بين الابتدائي والاعدادي والثانوي بما مجموعه 1810 تلميذ على المستوى الابتدائي تهم 16 مؤسسة ابتدائية وعلى المستوى الاعدادي 600 تلميذ وعلى المستوى الثانوي التأهيلي 400 تلميذ.

بالنسبة لما يتعلق بالإيواء والاستقبال طالبنا من خلال المصلحة بالرفع منه لأن هناك مجموعة من الانشطة تدعمها الجماعة وتساهم فيها وبالتالي لا يمكن لهذه الانشطة ان يكون تدخلهم الا من طرف الاواء والاطعام والاستقبال. خاصة و اننا في هذه السنة مقبلين على البداية في اعداد برنامج العمل الذي يكون فيه لقاءات للتشخيص التشاركي على مستوى الاحياء و مع المصالح, وهذا يتطلب منا الرفع من هذه المصاريف.

بالنسبة للجمعيات الرياضية فعلا طالبنا بالزيادة في اعتماداتها لأنه في هذه السنة تم صعود فريق اتحاد تارودانت وفريق فلاح تارودانت وكذلك فريق كرة السلة وأمجاد تارودانت, يعني هذا الاجتهاد من الجمعيات الرياضيات يفرض من خلال الاتفاقيات التي صادق عليها المجلس وهي الرفع من اعتماداتها, كذلك كانت المطالبة بالزيادة في الجمعيات الاجتماعية خصوصا ما يتعلق بمرضى القصور الكلوي طالبنا بالرفع من مبلغ الاعتمادات لكن المكتب ارتأى ان يبقى في نفس اعتمادات السنة الماضية .

بالنسبة للكتب كما اشار الاخوان ان تارودانت تتوفر على كليتين لدينا اعتماد 100 الف درهم ونسقنا في صرف هذا المبلغ مع كلية متعددة الاختصاصات وكلية الشريعة ونحن في صدد اعداد صفقة لشراء هذه الكتب بناء على اقتراحات الكليتين وكذلك المقررات المطلوبة. وشكرا

مصطفى حنون .....عن مكتب النفقات

السؤال الذي جاء على لسان السيد شكيب بخصوص العدادات الخاصة بالكهرباء والماء الصالح للشرب فان جميع العدادات محصية بالمكان وبرقم العقد لا بالنسبة للكهرباء ولا حتى بالنسبة للماء الصالح للشرب, اذا توصلت بالفاتورة وكان المبلغ كبير نذهب مباشرة لرقم العقدة نحدد مكانه و نقوم برفع شكوى للفريق المتخصص في مصلحة الكهرباء بالتحقق من العداد.

حامد جودي .....مستشار جماعي

فقط تذكرت مسألة عندما تحدثت الاستاذة سعاد والاستاذ شكيب على صيانة المقابر فعلا المقابر في امس الحاجة الى الصيانة وخاصة لدينا في تارودانت وهنا نقصد مقبرة باب الخميس الرسمية رغم ان لدينا مقابر اخرى منها من اصبحت موقف للسيارات ومنها من في وضع يرثى له ومنها مقبرة سيدي بلقاس الى غير ذلك, طبعا هذا ليس موضوعنا, فقط في مرة كنت في فرنسا ومعي السيد مصطفى مرتقي كنا نتجول وراينا مكانا جميلا مسيجا وبالحارس اعتقدت انه حديقة واذا به مقبرة والاغرب من ذلك انها مقبرة الكلاب وليست للإنسان, فعلا تدخلات الاخوان كانت قيمة خصوصا في موضوع ترشيد النفقات عن طريق تخفيض بعض الاعتمادات المرصودة لبعض النفقات حيث ان هناك مسائل اخرى تفرض نفسها خاصة وما يعرفه العالم وبلدنا من الظروف الصحية والاقتصادية جراء الحرب القائمة بين روسيا واوكرانية, ومسألة اخرى لاحظتها وهي اعانات تأدية فريضة الحج وجدت فيها 0 ربما أضفتموها لإعانات الاعمال الاجتماعية للموظفين لكن كان من الاحسن انها تكون لحالها, وما دمنا نتحدث عن تحفيز الموظفين والاعوان للقيام بواجبهم واي واحد منهم عندما يشرف على التقاعد يتمنى قرعة الحج ان تكون من نصيبه. وشكرا

كنزة عزمي .....مستشارة جماعية

شكرا السيد النائب الاول, على اثر المداخلات في ما يخص الزيادة في الوقود منذ البداية ونحن نتحدث عن الحرب في اوكرانيا لكن الاثمنة مرتفعة منذ السنة الماضية قبل الحرب على أوكرانيا, لذلك لا يجب ان نتحجج بهذا ونعلم خلفياتها في المجلس, ثانيا سأقول لا يعذر احد بجهله القانون ولا يعذر احد بعدم تطبيقه وبالتالي عدم القيام بواجبه. وشكرا.

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس

بناء على ملاحظة الاخوان, التعديلات المقترحة : هناك شراء التحف الفنية والهدايا سننقص منها 10 الاف درهم, ثم مصاريف الايواء والاطعام سننقص منها 50 الف درهم ونضيفها للوازم المطبوعات بناء على انها عرفت ارتفاعا كبيرا في المواد الاولية ثم تخفيض أجور الاعوان العرضيين من 7 ملايين و362 الى 6 ملايين, ثم إضافة 50 الف درهم بالنسبة لإعانات عيد الاضحى, ثم ننقص من اعتماد قطع الغيار والاطارات المطاطية للسيارات من 450 الف الى 400 الف, لدينا ايضا اقتراح الزيادة في الاسمنت والارصفة والقواديس, والجمعيات الرياضية ب 100 الف درهم بناء على صعود الاندية الرياضية لمجموعة من الاقطاب التي تستدعي ان نرفع من الإعتمادات الخاصة بالجمعيات الرياضية, وهذا النقصان سيتم حسابه من طرف الاخوان وهذا يتطلب قليلا من الوقت والباقي سيذهب نحو الفائض التقديري واذا اخذنا منه التزامات الجماعة من الديون الباقي سيذهب للإدخار.

عملية التصويت:

بعد ذلك عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023 في شأن تقديرات المداخيل للتصويت فتمت المصادقة عليها إجمالا بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين كما يلي:

- ✓ **عدد الأعضاء الحاضرين.....:25 عضوا.**
- ✓ **عدد الأعضاء المو افقين.....:23 عضوا وهم السادة:**

محمد أمهرسي	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	محمد جبري	حامد جودي
اسماعيل الحريري	محمد حاتمي	ابراهيم مدلاوي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
فاتحة موافق	رشيد وحيد	مينة فريسي	زينب الخياطي	
عائشة تاغموت	شكيب اريج	الزهراء رحمون	فضمة ازوران	

- ✓ **عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.**
- ✓ **عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت..... : عضوتين وهما السيدتين : كنزة عزمي ، زهرة دنبي**

بعد ذلك عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023 في شأن نفقات الميزانية عن كل باب للتصويت فتمت المصادقة عليها بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين ويتعلق الأمر بالأبواب التالية:

الباب 10: الإدارة العامة: 42 351 705,62 درهم

- ✓ **عدد الأعضاء الحاضرين.....:25 عضوا.**
- ✓ **عدد الأعضاء المو افقين : 22 عضوا وهم السادة:**

محمد أمهرسي	رشيد فنان	نزهة ايت حبان	محمد جبري	حامد جودي
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	ابراهيم مدلاوي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	مينة فريسي	زينب الخياطي	
فاتحة موافق	شكيب اريج	الزهراء رحمون	فضمة ازوران	

عائشة تاغموت	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: ثلاثة أعضاء و هم السادة:محمد حاتمي، كنزة عزمي، زهرة دنبي.
- ✓عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: لا أحد.

الباب 20: مجال الشؤون الاجتماعية: 4 985 322,12 درهم

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:25 عضوا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين..... :22 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	نزهة ايت حبان	محمد جبري	حامد جودي
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	ابراهيم مدلاوي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	مينة فريسي	زينب الخياطي	
فاتحة موافق	شكيب اريج	الزهراء رحمون	فضمة ازوران	
عائشة تاغموت	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين : ثلاثة أعضاء و هم السادة:محمد حاتمي، كنزة عزمي، زهرة دنبي.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت : لا أحد.

الباب 30: مجال الشؤون التقنية :10 390 000,00 درهم

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:25 عضوا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين.....: 22 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	نزهة ايت حبان	محمد جبري	حامد جودي
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	ابراهيم مدلاوي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	مينة فريسي	زينب الخياطي	
فاتحة موافق	شكيب اريج	الزهراء رحمون	فضمة ازوران	
عائشة تاغموت	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين : ثلاثة أعضاء و هم السادة:محمد حاتمي، كنزة عزمي ، زهرة دنبي.
- ✓عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: لا أحد.

الباب 50: مجال الدعم: 2 628 567,71 درهم

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:25 عضوا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين.....:22 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	نزهة ايت حبان	محمد جبري	حامد جودي
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	ابراهيم مدلاوي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	مينة فريسي	زينب الخياطي	
فاتحة موافق	شكيب اريج	الزهراء رحمون	فضمة ازوران	
عائشة تاغموت	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين : ثلاثة أعضاء و هم السادة:محمد حاتمي، كنزة عزمي، زهرة دنبي.
- ✓عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: لا أحد.

الباب 60: مجال اندماج النتائج: 4 158 404,55 درهم

✓ عدد الأعضاء المو افقين :22 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	نزهة ايت حبان	محمد جبري	حامد جودي
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	ابراهيم مدلاوي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	مينة فريسي	زينب الخياطي	
فاتحة موافق	شكيب اريج	الزهراء رحمون	فضمة ازوران	
عائشة تاغموت	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر	

✓ عدد الأعضاء الر افضين : ثلاثة أعضاء و هم السادة:محمد حاتمي، كنزة عزمي، زهرة دنبي.

✓عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: لا أحد.

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/73	الدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم سنة 2023.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 26 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم سنة 2023.وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين..... : 25 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها..... : 25 صوتا.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023 في شأن تقديرات المداخيل للتصويت فتمت المصادقة عليها إجمالا بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين كما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين..... : 25 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها..... : 25 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين.....:23 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	نزهة ايت حبان	محمد جبري	حامد جودي
اسماعيل الحريري	محمد حاتمي	ابراهيم مدلاوي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
فاتحة موافق	رشيد وحيد	مينة فريسي	زينب الخياطي	
عائشة تاغموت	شكيب اريج	الزهراء رحمون	فضمة ازوران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت..... : عضوتين وهما السيدتين : كنزة عزمي ، زهرة دنبي

وفي شق نفقات الميزانية للتصويت فتمت المصادقة عليها عن كل باب بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين

عدد الأعضاء الحاضرين..... : 25 عضوا.

- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها..... : 25 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين.....:22 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	نزهة ايت حبان	محمد جبري	حامد جودي
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	ابراهيم مدلاوي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	مينة فريسي	زينب الخياطي	
فاتحة موافق	شكيب اريج	الزهراء رحمون	فضمة ازوران	
عائشة تاغموت	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين..... : ثلاثة أعضاء وهم السادة:محمد حاتمي، كنزة عزمي، زهرة دنبي.

عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد

كما يلي:

- الباب 10 : الإدارة العامة : 42 351 705,62 درهم.
- الباب 20 : مجال الشؤون الاجتماعية : 4 985 322,12 درهم.
- الباب 30 : مجال الشؤون التقنية : 10 390 000,00 درهم.
- الباب 50 : مجال الدعم : 2 628 567,71 درهم.
- الباب 60 : مجال اندماج النتائج : 4 158 404,55 درهم.

توقيع نائب رئيس المجلس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الثامنة عشر:	الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض التقديري برسم السنة المالية 2023.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض التقديري برسم السنة المالية 2023، بعد ذلك أعطى الكلمة للسيد ادريس ورزيكن رئيس مكتب النفقات لتقديم عرض في الموضوع.

السيد ادريس..... رئيس مكتب النفقات

شكرا السيد الرئيس , السيد القائد, الاخوة والاخوات المستشارين والنواب المحترمون والاخوة الموظفون فيما يخص نقطة برمجة الفائض التقديري, ندكر السادة انه بناء تلك التغييرات و التعديلات التي اجرية, لدينا الفصل الخاص بالباب 60 عوض 2923404.55 درهم سيصبح 4158404.55 درهم و بها فصلين, الفصل الاول الخاص 60.10.10.10.10.10 المتمثل في دفعات الفائض للجزء الثاني من الميزانية الدي مجموعه 2923404.55 درهم و سيبقى الباقي من التعديلات الدي قيمته 1235000 هدا سيبرمج في الفصل الخاص 60.10.10.10.13 الدي عنوانه الفوائض الغير المبرمجة, ادن هدا فائض غير مبرمج مربناء على التصويت الدي اجري و بقية النقطة المتعلقة ببرمجة الفائض التقديري الدي البرمجة الخاصة به على الشكل التالي : 180000 درهم تبرمج في الفصل الخاص بالدفعات لفائدة مجموعة الجماعات المسمات المحافظة على البيئة, ثم المبلغ المتبقي الممثل في 2743404.55 درهم يبرمج في الفصول المتعلقة بسداد اصل الدين, و شكرا سيدي الرئيس.

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس

شكرا السيد ادريس, ادن كما جاء في التقديم, الفائض التقديري ل 2023 لدينا به دفعات لفائدة مجموعة الجماعات الترابية الممثل في 180000 درهم, ثم اصول الدين الممثل في 2743404.55 درهم , ثم الباقي الممثل في1235000 عبارة عن ادخار, ادن أضيفت 1235000 للادخار بناء على التعديلات التي اجرية في الميزانية سابقا, ان لم تكن اي مناقشة لنمر للمصادقة .

ادن لدينا الفائض التقديري 180000 مرت دفعات لفائدة مجموعة الجماعات الترابية (اتفاقية شراكة) اصول الدين 2743404.55 ثم الباقي 1235000 مباشرة تمت برمجته في الادخار.

محمد احسان .....مستشار جماعي

فقط فيما يخص برمجة مشروع الفائض التقديري لسنة 2023, كان الفائض الاول هو 292 مليون, كم اصبح في المجموع الان ادا اضفنا له 123 مليون؟ 415 مليون , ادن الان اصول الدين (5 قروض) لو انكم سيد الرئيس زودتمونا بورقة تفصل قيمة هده القروض وما بقي فيها, ان امكنكم توجيهنا في هدا الاتجاه, و هناك ايضا 180000 و هي دفعات لفائدة مجموعة الجماعات الترابية، نؤدي 10000 درهم سنويا و هنا ارى 18 مليون, ارني السيد الرئيس فيمادا ستذهب؟ لأنني اعلم انه لدينا مجموعة جماعات واحدة (البيئة) بها 10000 درهم سنويا اي مليون و اين ذهبت 17 مليون؟ وهدا المبلغ رغم انه غير مبرمج فهو لازال في الادخار وهذا جيد, لكن السيد الرئيس يبقى هدا المبلغ قليل في حق ميزانية التجهيز والاستثمار لجماعة تارودانت.

فضمة ازوران .....مستشارة جماعية

اريد ان أضيف بالنسبة لهدا الفائض ان كانت امكانية ان نبرمج به الجانب الاجتماعي والاقتصادي و نحن كلنا نعلم ما تعانيه المدينة من غياب مراكز للإيواء و للاستقبال, لما لا ونحن لدينا وعاء عقاري برمجة مركز به استقبال يتماشى مع المركب الثقافي وكدلك المركبات التي ستحدث كالرياضية و ايضا تظاهرات فنية, كما لاحظ الجميع نجد غياب للاماكن التي سنستقبل فيها هؤلاء, ان امكن ان نبرمج في هدا الجانب لتغطيته

مصطفى المرتقي .....مدير المصالح

فقط السيد الرئيس فيما يخص مجموعة الجماعات السيد النائب المحترم 20000 درهم وليس 10000 درهم و لدينا متأخرات من 2009 الى 2016 هي من اعطت هدا المبلغ, بالنسبة لوضعية القروض المتواجدة, لدينا 5 قروض تتبرمج ولا تمر لأنه كانت وضعية غير واضحة لمجموعة الجماعات, مؤخرا نحن في مصلحتنا ان نسوي وضعيتنا لان مجموعة الجماعات عنصر اساسي و فاعل في مشروع قد بدأناه في الاسابيع الاخير بتوجيه من الرئيس خاص بتهيئة المطرح العمومي, تم الاتصال بالسيد رئيس مجموعة الجماعات على اساس عقد لقاء في هدا الاسبوع برئاسة السيد العامل لكي نوضح مسيرة هدا المشروع , لأن السيد الوزير تدخل لدى وزارة البيئة ولدى وزارة الداخلية و هناك اعتمادات سترصد لهدا المشروع, هدا فيما يخص مجموعة الجماعات لأنه يجب ان نؤدي ما علينا كله, فيما يخص وضعية القروض لدينا القرض الاول بدا في 2002 لو تبا اقتطاعاته في وقتها و لازلنا نؤديه الى الان و هو من سننهي حقه في هده السنة, لدينا الثاني في 2011 و الثلاثة الاخرين في 2018 مواضيعهم كما ترنها امامكم. و شكرا السيد الرئيس

محمد احسان .....مستشار جماعي

شكرا السيد المدير على هده التوضيحات, فقط فيما يخص المبالغ المبرمجة سابقا ما مصيرها؟ هل الغيت ام انها لازالت قائمة؟ لكي لا نبرمجها مرة أخرى .

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس

المبالغ المبرمجة سابقا قد تحولت السيد محمد احسان

هشام امزراو.....نائب كاتب المجلس

كإضافة بالنسبة لمجموع الجماعات المحافظة على البيئة بصفتي عضوا في مجلسها, هناك عدد كبير من الجماعات تؤدي واجباتها, و من الضروري ان اطرح هدا, حيث ان المجلس يقف على ان يتفعل المطرح في اقرب اجل و جماعتنا عليها ان تكون من الجماعات التي تؤدي واجباتها , لهدا علينا ان نكون من الجماعات الحاضرة للاستفادة من هدا المطرح و شكرا.

عملية التصويت :

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض التقديري برسم السنة المالية 2023 للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/74	الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض التقديري برسم السنة المالية 2023.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 26 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض التقديري برسم السنة المالية 2023. ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:19 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 19 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:..... :17 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	محمد احسان	مولاى هشام أشرف
اسماعيل الحربري	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	فضمة ازوران	
فاتحة موفق	رشيد وحيد	مينة فربسي	أسماء لقجدر	
عائشة تاغموت	شكيب اربج	فاطمة الزهراء خلوفي	حامد جودي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: عضوتين 02وهما السيدتان: كنزة عزمي، زهرة دنبي.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برمجة الفائض التقديري برسم السنة المالية 2023 كما يلي:

ملاحظات	الاعتماد المرصود	المشروع						
مجموع أصل الدين: 2 743 404,55	1 808 608,88	سداد أصل الدين : القرض رقم ACL 5163 MAD الممنوح من طرف ص ت ج	12	10	40	40	10	04
	405 562,11	سداد أصل الدين : القرض رقم ACL MAD4955 الممنوح من طرف ص ت ج	15	10	40	40	10	04
	305 573,69	سداد أصل الدين : القرض رقم ACR 005641 MADالممنوح من طرف ص ت ج	16	10	40	40	10	04
	76 356,99	سداد أصل الدين : القرض رقم ACR 005640 MAD الممنوح من طرف ص ت ج	17	10	40	40	10	04
	147 302,88	سداد أصل الدين : القرض رقم ACR 005639 MAD الممنوح من طرف ص ت ج	18	10	40	40	10	04
/	180 000,00	دفعات لفائدة مجموعة الجماعات الترابية	21	20	30	30	50	04
2 923 404,55								

مجموع اعتمادات الفائض التقديري: 2 923 404,55

مليوني درهم وتسعمائة وثلاثة وعشرون ألف وأربعمائة وأربعة دراهم و55 سنتيم

توقيع نائب رئيس المجلس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة السادسة عشر:	**الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية**

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس الكلمة للسيد ادريس ورزيكن رئيس مكتب النفقات لتقديم عرض في الموضوع

ادريس ورزيكن.....رئيس مكتب النفقات

فيما يتعلق بهده النقطة ندكر بان هذا المشروع يهم تحويل اعتمادات في ميزانية التسيير برسم السنة المالية الحالية 2022 في شقيها التسيير والتجهيز, نبدأ بالتحويلات المتعلقة بميزانية التسيير, المبلغ الإجمالي الذي سيحول هو 69 مليون, حيث سيتم تحويل 20000 درهم من الفصل الخاص بالإعانات بمناسبة عيد الاضحى الى الاعانات المقدمة لفائدة جمعية الاعمال الاجتماعية للموظفين, ثم تحويل مبلغ 150000 درهم الى الفصلين الخاصين ب: دفعات لفائدة غرفة الصناعة التقليدية ب 100000 درهم و 50000 درهم لفائدة المجلس الاقليمي للسياحة, ثم تحويل مبلغ 34 مليون او 340000 درهم سنأخذها من الفصل الخاص باكتراء الاراضي 120000 درهم ثم دفعات لفائدة الشركات الخاصة 200000 درهم و فصل الدراسات العامة 20000 درهم, أي أن هذا المبلغ 340000 درهم سنحوله للفصل الخاص بالإعانات لفائدة الجمعيات الرياضية, و بالتالي فإن مجموع التحويلات المزمع القيام بها يبلغ 690000 درهم في ميزانية التسيير و شكرا سيدي الرئيس .

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس

شكرا, هل هناك توضيحات فيما يخص هذه التحويلات ؟ من الأحسن أن نضيف التجهيز مرة واحدة .

ادريس ورزيكن.....رئيس مكتب النفقات

فيما يتعلق بميزانية التجهيز المبلغ المحول هو 125854.67 درهم من الفصل المتعلق بتهيئة البنايات بمبلغ 66871.67 درهم, ثم سنحول 58983 درهم من الفصل الخاص بتهيئة الساحات العمومية هذا المبلغ كله سيحول الى الفصل المتعلق باقتناء العتاد التقني بمجموع 125854.67 درهم , شكرا السيد الرئيس

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس

هذه كلها عبارة عن تحويلات تقنية على مستوى الجزء الاول من الميزانية والجزء الثاني كذلك (التسيير و التجهيز) هل من مداخلة او استفسار؟

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية

فيما يخص مشروع التحويلات في ميزانية التسيير, نرى بأن هناك مبلغ محول من فصل اكتراء الأراضي الذي نعلم أن به ديون على الجماعة (أراضي الاحباس), لدينا 120000 درهم و سنحولها لإعانة الجمعيات الرياضية, بالنسبة للدفعات لفائدة الشركات الخاصة مقابل الخدمات التي تسديها الجماعات الترابية أخدنا من هذا الفصل 20 مليون مع أن هذا الفصل به مليون درهم، إن كنت أتذكر كنا في دورة اكتوبر 2022 استفسرنا حول برمجة هذا المبلغ الكبير في هذا الفصل وكان الاخوان مصرين على هذا المبلغ لأن لديهم له رؤية و قراءة ونحن الان نراه يفصل كل مرة نأخذ منه مبلغ, لما لا نضعه مباشرة في الادخار دون وضعه في هذا الفصل ونقوم بهذه التحويلات؟ كذلك أخذنا منه 20 مليون لإعانة الجمعيات الرياضية, حبذا لو تخبرونا هل هذه المبالغ التي حولت من هذه الفصول تركت في هذه الاخيرة مبلغ ما أم 0 درهم؟. فيما يخص الاعتمادات المحولة في ميزانية التجهيز نرى تهيئة البنايات في مجال الشؤون الثقافية

حولناها لاقتناء عتاد تقني بالإضافة الى تهيئة الساحات العمومية هذه هي المبالغ المتبقية بناء على هذه الملاحظات التي أعطاها الاخوان في هذه الوثيقة على مبالغ متبقية من صفقات حولناها لإقتناء العتاد التقني كذلك لدينا مبلغ بالفصل الخاص باقتناء العتاد التقني حبذا لو أن ينورنا الاخوان بقيمة هذا المبلغ إضافة لهذه التحويلات لكي نعرف كم لدينا. وشكرا.

شكيب اريج.....مستشار جماعي

مداخلتي هي عبارة عن تساؤلات فيما يهم التحويلات المتعلقة بجانب التجهيز، أتساءل عن مركز الشعاع، بما أن التزام الجماعة في المشروع انتهى، والمشروع ككل يهمنا أن نرى أثرنا فيه، هل انتهى المشروع بشكل كامل أم أنه لم يكتمل بعد؟ هل التزامنا ما هو إلا جزء من المشروع، في انتظار تأهيل الفضاء ككل ليعود بالعائد على المدينة؟

الجزء الثاني من مداخلتي يتعلق بالصفقة التي انتهت بجنان المشماشة: لدي تساؤل بخصوص فضاء الألعاب هناك، فهو فضاء يؤكد الو اقع اليوم أنه غير مسور، فالسور المحيط به قصير جدا، والألعاب الموجودة هناك ويستفيد منها أطفال أحياء الزرايب أولاد بنونة وواضح أثرها والمجلس السابق مشكور على هذا الفضاء الذي هو متنفس لهذه الأحياء، لكن بالمقابل اتضح لنا أن هناك مشكل بسبب عدم علو الأسوار مما يجعل الفضاء عرضة لاعتداءات المتسكعين وغيرهم في آخر الليل، وقد سألت من يحرسون المكان و اتضح أنه لا يمكن لحارس واحد حراسة المكان وحده ليلا خاصة أن المنطقة معزولة، لذلك أتمنى أن يتم تأهيل الفضاء واستكمال تجهيزه، فنحن نرى أن الصفقة انتهت لكن المشروع لا زال مستمرا، والفضاء مهدد، فأناشد المجلس أن يضع بعين الاعتبار أهمية جعل سور هذا الفضاء عاليا لحماية ممتلكات الجماعة بالفضاء. وشكرا

محمد احسان.....مستشار جماعي

فقط في ما يخص هذه التحويلات هي فعلا مبررة سواء تحويلات اعتمادات ميزانية التسيير و حتى التجهيز, خصوصا أنها ما تبقى من بعد الاشغال التي تم القيام بها و ستحول, لكن في ما يخص ميزانية التسيير بالنسبة لفصل الدراسات احبذ دائما أن تكون به اعتمادات, لان الدراسات مهمة و أساسية بالنسبة لعمل المجلس, هناك 20 مليون ستزاح منه, سيذهب بعضها للأعمال الاجتماعية عن طريق الجمعية, و البعض الاخر للصناعة التقليدية و بعضها للمجلس الاقليمي كلها واضحة. 34 مليون الخاصة بإعانة الجمعية الرياضية إن أمكن أن يعطى لنا توضيح لأنهلا ربما قلت "بعض الجمعيات الرياضية " هل في كرة القدم أم في جميع الرياضات التي تمت ترقيتها أم أصبحت لديها مصاريف أكثر و بالتالي سيزداد دعمها أم ماذا؟ هل هذه الجمعيات الرياضية سيعطاها الدعم لأول مرة أم أنه إضافة للدعم الذي سيعطى في الميزانية ؟ و بالنسبة لقضية ميزانية التجهيز سيمر التحويل للعتاد التقني؟ هنا بلوازم العتاد التقني هل هناك فصل ما؟ هل فتحنا له شيء في الميزانية الحالية لسنة 2023؟ أي هل توجد اعتمادات أخرى مفتوحة برسم سنة 2023 في نفس فصل العتاد التقني؟ وشكرا

حامد جودي.....مستشار جماعي

شكرا السيد الرئيس, السيدة القائدة, اخواتي اخواني, فقط إضافة لما قالته الاخت زهرة في ما يخص اكتراء الاراضي هذا ما أثرته في الصباح في تساؤلي هل هناك ديون للمجلس, بالنسبة لكراء الاراضي, هناك اراضي الحبوس لديها ديون على المجلس, فقط نصيحة لكي لا تشكل هذه الديون عائق في ملف مناقل أرض حبوسية لإنشاء المحطة الطرقية, فالوزير كذلك يكون تحت تصرف المجلس الاعلى لمر اقبة مالية الاوقاف لا بد من مصادقته, و مسألة الديون تمنع المناقلة, فقط كي لا نغفل مسألة كراء الاراضي و شكرا.

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس

سأبدأ بما قاله السيد جودي في ما يخص الديون, الجماعة دائما ترصد مبلغ الكراء لكن المشكل هو طريقة الأداء، لان الاحباس لديهم مسطرة خاصة لا يمر عن طريق الخازن، بل عن طريق السمسرة العمومية, و بالتالي الجماعة كانت تترك مبالغ ترصد لهذا الشان, المشكل الذي طرح في لجنة المالية ويعلمه السيد مصطفى حنون موظف بالنفقات هو أنه حتى لو كنا سنعطيهم هذا المبلغ مجموعا لا يمكن، يعني أننا نرصد فقط السنة, بالتالي ما هو الحل أنا أرى أنه يجب أن تكون مراسلة لوزارة الداخلية او لوزارة الأوقاف في هذا الموضوع وأن يجيبونا بمراسلة, و أن تكون بناء على هذه المراسلة أن تعطى للخازن الإقليمي و يتم صرف هذا المبلغ, و أن تكون دورة استثنائية أو دورة عادية تدرج بها هده النقطة و تعاد التحويلات في هذا الجانب لكي لا تبقى هذه الاموال مرصودة هكذا عام بعد عام, فهذا نوع من الضياع للاستثمار. بالنسبة لمسرح الشعاع الذي أشار إليه السيد شكيب اريج فهو فعلا أحدثت صفقة ب 30 مليون و هذا المركز عليه أن لا يضيع لأنه مرفق بذلت فيه خطوات منذ المجلس الاسبق و السابق فهو فضاء للقرب, و مؤخرا كان لقاء مع مندوب الثقافة و تحدثنا عن خلق فضاءات القرب من بينها سنيما صحراء و سينما اسراك و كذلك مسرح الشعاع لدينا و أشرنا لهذه القضية ووجدنا مخرج ان شاء الله سيكون في إطار تهيئة المر افق العامة للجماعة الذي كان به مشكل الملكية و الان قد تم حل هذا المشكل لأنه كانت به شراكة مع الاملاك المخزنية و إدارة السجون و مع الجماعة و كذا الجمعية المسيرة التي هي جمعية الشعاع, إدن ان شاء الله سيحل هذا الاشكال. كذلك جنان المشمشة هناك ملاحظة طرحناها في لجنة المالية كونه فضاء يطرح اشكال في السياج, جيد أن تدخل هذه الامور في إطار الصيانة إن كان هذا المبلغ لا يكفي لأنه مبلغ زائد على الصفقة في إطار الصيانة و التسييج, فهناك ميزانية خاصة بالتسييج تؤخذ منها مبالغ لصيانة هذه المر افق, هناك سؤال طرحته الأستاذة فضمة ازوران لكي تكون مطمئنة حتى هو متواجد في إطار برنامج العمل انطلقت فيه صفقة الدراسة و كانت به 500 مليون و كان عندنا اعتماد 400 مليون والذي هو مركز الاستقبال, هذا الاخير لا يمكن إدارجه هنا لكن يمكن إدراجه في الميزانية التي ستدخل في اطار شراكة مع وزارة الشباب و الرياضة, لديهم الملف والموقع بسطاح المدينة و الدراسة عند الاخوان في التعمير و تمويله سيكون مع الوزارة إن تدخل السيد الرئيس بهذا الخصوص سيحل هذا المشكل. وشكرا

ادريس ورزيكن.....رئيس مكتب النفقات

شكرا السيد الرئيس, فقط في ما يتعلق بالتحويل في ميزانية التسيير, هذا بالنسبة للفصل الاول به 20 مليون ستحول لجمعية الاعمال الاجتماعية و بالمناسبة هذا فصل مستحدث, يعني تبويب جديد في الميزانية و بالتالي ستتكلف جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي و أعوان بلدية تارودانت بصرف اعتمادات هذا الفصل، الفصل الاخر المتعلق بالدراسات العامة، تجدر فيه الإشارة إلى أنه يتعلق بالدراسات العامة في ميزانية التسيير و ليست الدراسات التقنية المتواجدة في ميزانية التجهيز, و تصرف فيه عادة نفقات متعلقة بتحيين المو اقع الرسمية للجماعة و ما يلي ذلك, لانه اصلا ينتمي للفصول الخاصة بأنشطة المجلس, و بالتالي قدرت اعتماداته في 150000 درهم و تبين أنه ليست هناك حاجة لصرفه مما يعطي إمكانية تحويل هذا الاعتماد 150000 درهم: 100000 درهم تحول الى فصل دفعات لغرفة الصناعة التقليدية و 50000 لتغطية الالتزام المالي للجماعة في الاتفاقية التي أبرمت مع المجلس الاقليمي للسياحة, باقي الفصول كاكتراء الاراضي: هذا فصل لم يصرف و لن يصرف الى نهاية السنة و بالتالي ارتأينا أن نستفيد منه في الفصول التي تحتاج دعما إضافيا, بالنسبة للفصل الاخر الخاص بالدفعات لفائدة الشركات الخاصة: هذا فصل لم يصرف لتعذر صرفه بالطريقة المناسبة، و بالتالي من الاجدى ان نستفيد من 20 مليون و أن نحولها للجمعيات الرياضية.

بالنسبة للتحويلات التي أجريت في ميزانية التجهيز كما يعلم الجميع أن الجماعة قامت بإطلاق صفقة لشراء صهريجين بلاستيكيين و حاويات النفايات, و تبين أن الاعتمادات المرصودة للصفقة غير كافية مما يستوجب تحويلا إضافيا، و بالتالي سنحول من الفصل المتعلق بتهيئة البنايات 66871 درهم و 58983 ألف درهم من فصل تهيئة الساحات أي ما مجموعه 125000 درهم اعتماد متبقي لتكملة الصفقة السالفة الذكر وشكرا.

عملية التصويت :

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية.للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/75	الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 26 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:21 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 21 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:..... :21 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	نزهة ايت حبان	محمد جبري	مولاي هشام أشرف
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان	
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	مينة فريسي	فضمة ازوران	
فاتحة موفق	شكيب اريج	الزهراء رحمون	كنزة عزمي	
عائشة تاغموت	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	زهرة دنبي	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على التحويلات في بعض فصول الميزانية كما يلي:

رمز الميزانية				نوع المصاريف	مبلغ التحويلات
الباب	الفصل	المشروع	السطر		
10	2020	30	39	إعانات بمناسبة عيد الأضحى	-200 000,00
10	3030	80	81	دراسات عامة	-150 000,00
10	3030	10	13	اكتراء الاراضي	-120 000,00
50	4040	60	61	دفعات لفائدة الشركات الخاصة نظير الخدمات التي تسديها للجماعات	-200 000,00
10	3030	80	81	دراسات عامة	-20 000,00
مجموع الاعتمادات المزمع تحويلها					-690 000,00
20	1010	10	11	إعانات مقدمة لجمعيات الأعمال الإجتماعية للموظفين	200 000,00
20	2020	20	11	إعانات للجمعيات الرياضية	340 000,00
50	4040	60	70	دفعات لفائدة غرفة الصناعة التقليدية لسوس ماسة	100 000,00
50	4040	60	71	دفعات لفائدة المجلس الاقليمي للسياحة	50 000,00
مجموع الاعتمادات المحولة					690 000,00

رمز الميزانية				نوع المصاريف	المبلغ المزمع تحويله
الباب	البرنامج/ الفصل	المشروع	السطر		
20	7070	10	22	تهيئة البنايات (مجال الشؤون الثقافية)	-66 871,67
30	1010	10	21	تهيئة الساحات العمومية	-58 983,00
				المجموع	-125 854,67
10	1010	20	13	اقتناء العتاد التقني	125 854,67
				مجموع الاعتمادات المحولة	125 854,67

نوقيع نائب رئيس المجلس
محمد أمهرسي

نوقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الثالثة عشر:	**المصادقة على مبلغ الإتاوة الدنيا للإستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية.**

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس الكلمة للسيد محمد الحبيب المطلب رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة لتقديم عرض في الموضوع. بناء على التعديلات التي تمت مناقشتها بالجلسة الثانية.

محمد الحبيب المطلب.....رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة.

السيد الرئيس، السيدة القائدة، السيدات والسادة اعضاء المجلس الجماعي، العرض التالي حول النقطة المتعلقة بالمصادقة على مبلغ الاتاوة الدنيا لاستغلال الملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت بواسطة اللوحات الإشهارية، يعني المعايير المعتمدة لتحديد الحد الأدنى للوحات الإشهارية، سيكون متوسط مبالغ الإقرارات التي أتت بها شركة (N.M.N) لجماعة تارودانت ثم المقارنة مع الإتاوة المطبقة مع مدينتي طنجة و تطوان، من متوسط الإقرارات التي أتت بها شركة (N.M.N) حسب الوثائق التي تم تعميمها سابقا على السيدات والسادة الأعضاء، بالنسبة لسنة 2013 كانت تتراوح ما بين 5250 درهم و 7500 درهم للواجهة الواحدة خلال شهر واحد، خلال سنة 2017 كان المبلغ يتراوح بين 5015 درهم و 9500 درهم للواجهة الواحدة خلال شهر واحد، خلال سنة 2018 كان المبلغ يتراوح ما بين 5666 درهم و 8000 درهم للواجهة الواحدة خلال شهر واحد، خلال سنة 2019 كان المبلغ يتراوح بين 6000 درهم و 8000 درهم للواجهة الواحدة خلال شهر واحد، يعني عند تحديد متوسط هذه الإقرارات وجدنا 6960.75 خلال شهر واحد مقابل إستغلال واجهة واحدة، هذا المبلغ الذي أخذناه كأساس بالنسبة للوحات الاضافية المزمع المشكلة، الحصة الثانية حسب التعديلات المقترحة لدفتر التحملات حددناها في حوالي 20% ، أي 6960 درهم للواجهة تعطي 13921 درهم للواجهتين لكل لوحة إشهارية، إذن نسبة 20% منها ستعطينا تقريبا 2087 درهم شهريا أي 200469 درهم سنويا. بالنسبة للوحات القائمة حاليا والتي عددها 7 ، إعتبارا لمن سيستغلهم و سيجدهم جاهزين ولن يستثمر في نصب لوحات جديدة إرتأينا أن نرفع الإتاوة السابقة بنسبة 20% و التي ستعطي 3341 درهم للشهر الواحد أي 280657 درهم سنويا، من أجل المقارنة بالإتاوة المطبقة في مدينة تطوان بالنسبة ل 19 لوحة إشهارية، الإتاوة محددة في 900000 درهم أي تقريبا معدل 47368.42 درهم للوحة الواحدة سنويا يعني حوالي 3747.37 درهم شهريا للوحة الواحدة، بالنسبة لمدينة طنجة مبلغ الإتاوة لإستغلال اللوحة الواحدة خلال 3 اشهر هو 15000 درهم أي 5000 درهم شهريا ، عند القيام بهده المقارنة بين الحد الأدنى المقترح و الإتاوتين المطبقتين في مدينة طنجة و تطوان نجد الحد الأدنى المقترح للوحة واحدة من اللوحات التي إنتقلت ملكيتها لجماعة تارودانت هو 3341.16 درهم شهريا. بالنسبة للوحات المزمع إضافتها 2784.30 درهم شهريا، الإتاوة المطبقة في مدينة تطوان 3947.37 درهم شهريا، و الإتاوة المطبقة في مدينة طنجة 5000 درهم شهريا، ومن هنا نرى أن مبلغ الحد الأدنى المقترح على هذا المجلس مبلغ معقول مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق بين تارودانت و طنجة وتطوان، و بطبيعة الحال يبقى الأمر مخول للمجلس أن يرفع أو ينقص من هذا الحد الأدنى، لكن المسالة التي يجب أخدها بعين الاعتبار أنه كلما رفعنا من الإتاوة الدنيا وكانت ستؤدي لاستبعاد كل متنافس قدم عرضا أقل من الحد الأدنى فإن ذلك قد يؤدي إلى عدم اختيار أي متنافس بالإضافة للرفع من الضمانة المؤقتة، و الرأي الأخير يبقى للمجلس الموقر.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

شكرا السيد محمد، إذن بعد هذه التوضيحات التي قدمها السيد محمد حول المقارنة بين تارودانت و تطوان وطنجة يظهر الفرق بين تطوان وتارودانت تقريبا 500 درهم و ما بين طنجة و تطوان تقريبا 2000 درهم، و منه المبلغ الذي وضعناه معقول، فالمقارنة بين تطوان و تارودانت هناك فرق كبير في الأنشطة التجارية و كذا الرواج التجاري على مستوى تطوان ليس كمثل تارودانت، إذن تظهر الأرقام على أنها معقولة ومنطقية. إن كانت هناك تفسيرات بعجالة فليتفضل الإخوان في المناقشة.

اسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس.

كما قلت السيد الرئيس هذه النقطة تمت مناقشتها و ربما حتى السيد الباشا إتصل بالبلدية في الجديدة و أخبروه بأن المبلغ المعتمد في الجديدة أقل من الذي إعتمدناه في تارودانت بالرغم من الفرق الشاسع المتواجد في اللوحات الإشهارية بالجديدة والمتواجدة في تارودانت، أي أننا فقط أجلنا هذه النقطة، لو كانت مرة في الدورة الفائتة لأنها معقولة، و شكرا السيد الرئيس

محمد احسان ..... مستشار جماعي.

هذه النقطة ناقشناها بما فيه الكفاية في آخر جلسة، و الآن بقيت لنا 20% بالنسبة للصنف الأول والثاني، أي أن تبقى في 20% لأنه كما قال السيد المطلب إن رفعناها ل 25% ممكن أن تبقى بدون منافس والآن لازالت المنافسة غائبة في هذا الإطار، اي أنني أرى أن نبقى في 20% إلى أن تتحسن الأمور عندها يمكن الرفع من قيمتها وشكرا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على مبلغ الإتاوة الدنيا للإستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهاريةللتصويت فتمت المصادقة بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/76	المصادقة على مبلغ الإتاوة الدنيا للإستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 26 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على مبلغ الإتاوة الدنيا للإستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:21 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 21 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:..... :19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	نزهة ايت حبان	محمد جبري
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	مينة فريسي	فضمة ازوران
فاتحة موفق	شكيب اريج	الزهراء رحمون	اسماء لقجدر
عائشة تاغموت	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: عضوتين وهما السيدتين: كنزة عزمي، زهرة دنبي.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على مبلغ الإتاوة الدنيا للاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية بالنسبة ل 6 لوحات التي ستتم إضافتها في مبلغ 200.496,60 درهم و بالنسبة ل 7 لوحات التي انتقلت ملكيتها لجماعة تارودانت في مبلغ 280.657,44 درهم.

توقيع نائب رئيس المجلس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الرابعة عشر:	الدراسة و المصادقة على تعديل دفتر التحملات الخاص بمنح إستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس الكلمة للسيد محمد الحبيب المطلب رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة لتقديم عرض في الموضوع.

محمد الحبيب المطلب.....رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة.

بالنسبة للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على تعديل دفتر التحملات الخاص بمنح إستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية، خلال دورة فبراير 2022 صادق مجلس جماعة تارودانت على مشروع دفتر التحملات الخاص بمنح إستغلال اللوحات المذكورة، هذا الدفتر تم وضعه وفق النموذج الملحق بدورية السيد وزير الداخلية 118 الصادرة بتاريخ 2021/7/2 لكن تم الإقتصار على مقتضيات الدورة المذكورة و نموذج دفتر التحملات الملحق بها تفاديا لتلقي ملاحظة شبيهة بالملاحظة 48 التي أتت في تقرير المفتشية العامة للإدارة الترابية عدد 28/28 و التي جاء فيها إعتماد المسطرة المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية المنصوص عليها من المرسوم عدد 2.12.349 بالنسبة لإيجار المرافق الجماعية دون أساس قانوني يتيح ذلك، مفاد هذه الملاحظة أن إستغلال المرافق العمومية يجب ان يتم وفق الدوريات التي أصدرتها وزارة الداخلية وليس وفق المسطرة المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، لكن الممارسة أظهرت قصور دفتر التحملات النموذجي المذكور عن طريق تنظيم مختلف الحالات التي تواجهها الإدارة خلال تنظيم طلبات العروض المذكورة، من بينها أنه لا يشترط مثلا أن تكون ضمانة مؤقتة، الشيء الذي يمكن المتنافس الذي فاز بطلبات العروض من الإنسحاب دون تحمل أي خسائر مالية، في المقابل تتعرض مصالح الجماعة للضياع نظرا للوقت الذي تقتضيه عملية المرور إلى المتنافس التالي، أو تنظيم طلب عروض جديد، كما أن ذلك الدفتر لا يضع معايير محددة و شفافة لإستبعاد المتنافسين الذين قدموا عروض هزيلة حيث لا ينص على تحديد حد أدنى لإتاوة الإستغلال، و يستبعد المتنافسين الذين قدموا عروضا تقل عنها، أي النقطة التي صادق عليها المجلس قبل قليل، إضافة إلى غموض معايير تحديد الزيادات المترتبة عن التأخير في الأداء و هذ كان موضوع مناقشة في الجلسة السابقة ، أي من سينجز المحضر و كيف ستطبق تلك الزيادة (20% او 50% ...)؟ إلى غير ذلك من أوجه القصور و إعتبارا لذلك صار من المفيد الرجوع للمرسوم رقم 2.12.349 و أراء اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية في ما لا يتم تنظيمه في دفتر التحملات المذكور، نظرا لأن المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية هو نتيجة عدة تنقيحات وتعديلات أدخلت على المراسم المنظمة للصفقات العمومية بغية إحتواء وتنظيم جميع الحالات التي قد تعترض الإدارة خلال تنظيم طلبات العروض و إعتبارا للمبادئ التي يقوم عليها ذلك المرسوم كما هي محددة في مادته الأولى تبقى مبادئ عامة تقوم عليها جميع طلبات العروض التي تنظمها الإدارة كما أن أراء اللجنة الوطنية للطلبيات العموميات دليل أي صعوبة قد تواجه تطبيق المرسوم المذكور بالإضافة إلى إستيعاب إنتقال ملكية اللوحات الإشهارية المقامة حاليا إلى جماعة تارودانت، أي أن هذا الأمر أصبح يفرض تقسيم المواقع المحددة لإقامة اللوحات الإشهارية إلى حصتين مستقلتين، الحصة الأولى تتعلق باللوحات الإشهارية التي أصبحت ملكا لهذه الجماعة و الحصة الثانية تتعلق باللوحات الجديدة التي ستقام مستقبلا من طرف الفائز بطلب العروض مع إبقاء الخيار للجماعة في عرض الحصتين معا للإستغلال بواسطة طلب العروض أو عرض حصة واحدة فقط للإستغلال بواسطة طلب العروض وإستغلال الحصة الأخرى عن طريق الترخيص مباشرة للراغبين في تعليق إشهاراتهم مقابل إتاوة يحددها القرار الجبائي، لهذا تقرر تعديل ديباجة دفتر التحملات الحالي و فصوله

20/14/12/11/7/6/3/2 بالإضافة لحذف فصله 16 على النحو المبين في المذكرة التي تم تعميمها على السيدات والسادة أعضاء مجلس جماعة تارودانت، سنترك إعطاء التوضيحات من خلال المناقشة، و شكرا.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

شكرا السيد محمد، إذن لكل من لديه إستفسار بالنسبة للفصول أو ملاحظة ليتفضل.

عائشة تاغموت .....النائبة السادسة للرئيس.

فقط بخصوص اللوحات الإشهارية، نريد أن نضع أمام الحضور الكريم أنه لدينا 7 مو اقع إشهارية المنصوبة حاليا لدينا بمدينة تارودانت، سأذكرهم لأن مجموعة من المستشارين لا يعرفونهم، لدينا واحدة أمام تجزئة أبواب الأطلس بمحاذات صور ضيعة البورة و الثانية أمام وكالة المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب و الثالثة أمام مقهى و مطعم السوسية و الر ابعة أمام مدار جنان المرأة ثم الخامسة بباب الحجر أمام متحف الهواء الطلق و السادسة في طريق أولاد الغزال و السابعة في ملتقى طريق أولاد الغزال و الطريق القادمة من محطة باب الزركان في إتجاه أولاد الغزال، على أنه تم إدراج مقترح لوحات إشهارية إضافية التي خرجت لها اللجنة التي تتمثل من أعضاء الموظفين في البلدية و أيضا الوقاية المدنية و السلطات المحلية و الأمن الوطني والمكتب الوطني للماء والكهرباء و الوكالة الحضرية ، هذه اللوحات كان عددهم 6 لوحات، إقترح أن تكون اللوحة الأولى أمام دار المعديات و الثانية أمام طريق أولاد الغزال أمام مركز الفحص التقني الجهة الجنوبية للطريق و الثالثة أما طريق أمسكرود بمحاذات صور فندق الغزالة الذهبية و الر ابعة في الطريق المدارية لتارودانت الجهة المقابلة للحديقة الكائنة على الضفة الجنوبية للواد الواعر و الخامسة أمام مدخل الطريق المزدوج بالحي المحمدي و قرب قنطرة الواد الواعر الجهة الشرقية للطريق تم السادسة و الأخيرة أمام القاعة المغطاة بالحي المحمدي الجهة الغربية للطريق، و أجرية لدينا جلسة عمومية بقاعة الإجتماعات في مدينة تارودانت بتاريخ شتنبر2022، لكن للأسف الشديد الشركة التي قدمت العرض لم يكن عرض يمكن أن تفوز به و بالتالي الجماعة تطالب أن تنتقل لها ملكية اللوحات الإشهارية لكي لا تفقد الجماعة مداخلها و شكرا .

محمد احسان ..... مستشار جماعي.

فقط في ما يخص نقطة إدخال تعديلات على دفتر التحملات الخاص بمنح الإستغلال المؤقت لنصب اللوحات الإشهارية، أول شيء السيد الرئيس هو أنه تحديد الأماكن و المو اقع الخاصة بنصب اللوحات الإشهارية في مكان لا تعطي فيه صورة مشوهة للمدينة ولا تحجب السير و الجولان، يعني أن نختار الأماكن و المو اقع التي ليس لها أي تأثير سلبي على الطرقات أو على المارة والمواطنين ولا على حجب الرؤية... أي أن نختار المو اقع بدقة، هذا أولا ثم لأن جمالية المدينة أهم من كل شيء. ثانيا أن الطريقة التي كان يتم بها التنافس بين المستأجرين بها نوع من القصور و ثغرات أي دورية خاصة بوزير الداخلية الممثلة في 118 ل 2001 هي التي تنظم شيئا ما هذه المسائل و لكن بها ثغرات و بها بعض النو اقص مما دفع الإخوان والأخوات أن يجتهدوا إلى إعتماد مرسوم الصفقات العمومية في هذه القضية، إجراء طلب العروض الخاص بالمنافسة و بالتالي المفتشية فحصت دفتر التحملات و وجدت أنه لا توجد به أي إشارة لقانون الصفقات العمومية و التي تعتمدها الجماعة، و قالو بأنه خارق للقانون و بأن دفتر التحملات به فقط إشارة لمرجعها القانوني هو دورية وزير الداخلية ، هنا ارتأى للأخوات والاخوة اعتماد المرجع القانوني لدفتر التحولات دورية وزير الداخلية 118 و كذلك مرسوم قانون الصفقات العمومية لتعتمد طريقة المنافسة و خصوصا أننا نعلم أن قانون 2013 للصفقات العمومية،و يكون نوع من المنافسة الشريفة و تنظيم المسائل لأنه تتواجد ضو ابط غير متواجدة في دورية وزير الداخلية، و هنا لا نرى مانعا في إدخال هذا المرسوم الخاص بالصفقات العمومية و خصوصا في تقديم طلبات العروض و في شكل المنافسة، و إنما أن نختار المو اقع كما قلنا و أن تتم مراجعة

هذه الفصول و أن نحدد صيغ ملائمة و القانونية أكثر لأنني رأيت بعض الصيغ المستعملة مثل " الفائز بطلب العروض" غير ملائمة ويمكن وضع بدلها مثلا " نائل الصفقة" . و أتمنى التوفيق للجميع و شكرا.

زهرة دنبي..... مستشارة جماعية.

تحية مجددة للحاضرين، انا سأنطلق من مناقشتنا في إحدى الدورات على دفتر التحملات الخاص بهذه اللوحات الإشهارية و التي كانت من ضمن ملاحظاتنا بعض الملاحظات التي نحن الآن بصدد تعديلها، من بينها التقسيم بين اللوحات القديمة والجديدة و هناك كذلك من ضمن الأمور التي تقدمنا بها في تعديل دفتر التحملات الذي مر في إحدى الدورات هو الضمانة المؤقتة و الضمانة النهائية، كنت حينها طرحت على المجلس الموقر ما هي الضمانة التي سيقدمها لنا المنافس؟ سواء المؤقتة و حتى النهائية، كذلك تقدمنا بمقترح إحداث دفترين للتحملات، الأول خاص باللوحات الإشهارية الكائنة و الثاني للوحات الإشهارية التي نحن قيد إنشائها، حتى يكون لدينا عند تقسيم هذه الحصة إلى حصتين فرصة لدخول الشركات الصغرى للمنافسة, في حين أنه الآن ستدخل فقط الشركات الكبرى والتي ستوقعنا في الإبتزاز، لأن الشركات الكبرى هي القليلة التي تعمل على الإشهار و مسيطرة في السوق، إذن لدينا الحصة الأولى بها 6 لوحات منشأة و لدينا كذلك الضمانة المؤقتة أشار لها الإخوان لأنها لم تكن في دورية وزير الداخلية، ولكن أنا رأيت هنا عند إطلاعي على دفتر التحملات بعجالة عدم وجود الضمانة النهائية، السيد المطلب أنا تساؤلي ماهي الضمانة النهائية؟ لابد أن نحددها في دفتر التحملات. وشكرا

شكيب اريج ..... مستشار جماعي .

أولا أشكر شكرا جزيلا طاقم الموظفين الذي أشرف على دفتر التحملات وقدمه لنا في نسخته الأولى وصادقنا عليه قبل شهور، ووجود تعديلات أمر يدل على اليقظة والمواكبة وعلى مراجعة وتجويد ما هو كائن، فقانون يتضمن بنود كثيرة، من الضروري بعد التجربة أن تظهر لنا بعض الإشكاليات، وحتى اذا لم ننتبه لها اليوم، فهي ستظهر وتبرز بشكل واضح مع الممارسة في المستقبل. واضافة الى التعديلات التي قرأتها سابقا وقارنتها بما في دفتر التحملات لدي نقطة: بما أن عدد اللوحات الإشهارية غير قار وتابت، فلاحظوا أنها في ازدياد، وقد كان لدينا عدد معين فأصبح اليوم لدينا عدد أكبر، وقمنا بتقسيمها إلى ثلاث أقسام تقريبا، و أتساءل ما العمل غدا حين سنضيف لوحات اشهارية، ويحق لنا كجماعة في أي وقت بتنسيق مع السلطات المعنية أن نفكر في إحداث مجموعة لوحات اشهارية أخرى، اذا لم نذكر الأمر في دفتر التحملات قد يكون للطرف نائل الصفقة الحق في احتكار اللوحات الاشهارية بالمدينة. اقتراحي أن نضيف بندا يعطي الحق للجماعة في زيادة اللوحات الإشهارية والتصرف فيها حتى إذا أرادت استعمالها في إعلانات خاصة، أو في الأعياد والمناسبات.

كنزة عزمي..... مستشارة جماعية.

السلام عليكم جميعا في نطاق ما قاله الإخوان و خصوصا السيد احسان والأخت زهرة في ما يتعلق بتسيير هذه العقود مع هذه الشركات، أنا أعرف أن العقد شريعة المتعاقدين و بالتالي تكون الأمور واضحة منذ البداية سواء بالنسبة للمجلس و حتى الشركة التي سيتعاقد معها في نطاق كراء اللوحات الإشهارية، أنا أتساءل عن بعض المسائل وهي أنه ما دمنا نعلم الو اقع و التجربة الماضية بجميع سلبياتها و حسناتها لما لا نتفادى إعادة نفس التجربة؟ و بالتالي إن كانت الأمور واضحة و مو اقع اللوحات الإشهارية لن يكون لديها نفس الثمن، لأن هنا بالمدينة أماكن لا يمكن كراؤها بنفس ثمن أماكن أخرى، ثانيا كيف أن شركة إكترت وأن من حقها في وقت ما أن توقف و أن تذهب بدون مر اقب ولا محاسب؟ من الضروري ان تكون المتابعة في هذه الأمور و كل متعامل مع الجماعة يجب ان يعرف ان حازمة في ظبط امورها ، و شكرا .

مصطفى المرتقى.....مدير المصالح.

فيما يتعلق بأسئلة بعض المستشارين على كيفية تدبير العملية في دفتر التحملات و هذا ما أشار إليه السيد المطلب في التعديلات هو أنه سيكون لدينا حصتين، لكن تحديد المو اقع لا يتم إعتباطا بل عن طريق لجنة و هذه الأخيرة حددت المو اقع سلفا، لدينا 6 متواجدة و الأخرى التي ستضاف ، إذن لا يمكن أن يكون إلا حصتين، يعني أن العلاقة التي ستكون مع المكتري واضحة، لن يكون بها أي لبس، المو اقع محددة بها اللوحات رأيتم الأثمنة مرتفعة قليلا لأن المكتري سيجدها جاهزة والتجهيزات ثابتة، و الكراء الثاني إذا كان سيكون ثمنه منخفض فهذا لأن المكتري سيقوم بالتجهيز، ما دون ذلك فوق 13 لا يوجد إلا إن كنا سنضيفه، و نحين لائحة المو اقع المحددة لكي تكون موضوع إعلان عن سمسرة كراء اللوحات الإشهارية و شكرا .

زهرة دنبي..... مستشارة جماعية.

إذن بالنسبة للتعديل الذي سيكون بناء على مداخلة السيد المدير هو أنه ستقسم إلى حصتين، أي عرض للحصة الموجودة و عرض للحصة الأخرى الغير متواجدة ؟ هذا هو المطلب الذي تقدمنا به في دورة فبراير و المجلس رفض رفضا باتا.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

ونحن الآن قمنا به.

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية.

قمت به، و ضاعت الجماعة في 8 أشهر، مررنا من شهر 2 إلى شهر 10 تم أحضرنا التعديل لكي يمر، رجاء عند إعطائنا بعض المقترحات فهي تكون بناء على تجربتنا في هذا المجال وبناء ما دبرت وعرفت مساوئه و محاسنه.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على تعديل دفتر التحملات الخاص بمنح إستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية للتصويت فتمت المصادقة بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/77	الدراسة و المصادقة على تعديل دفتر التحملات الخاص بمنح إستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 26 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على تعديل دفتر التحملات الخاص بمنح إستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:18 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 18 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:..... :16 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	عائشة تاغموت	مينة فريسي	نزهة ايت حبان	محمد جبري
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	اسماء لقجدر	شكيب اريج	محمد احسان
اسماعيل الحريري	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	فضمة ازوران	زينب الخياطي
فاتحة موفق				

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: عضوتين وهما السيدتين: كنزة عزمي، زهرة دنبي.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على تعديل دفتر التحملات الخاص بمنح إستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية كما يلي صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على تعديل دفتر التحملات الخاص بمنح إستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية، ليكون دفتر التحملات بعد تعديله كما يلي:

دفتر التحملات الخاص بمنح الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي التابع لجماعة تارودانت لنصب اللوحات الإشهارية

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436هـ مو افق 07 يوليو 2015 م بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.21.74 الصادر بتاريخ 3 ذي الحجة 1442 هـ مو افق 14 يوليوز 2021م بتنفيذ القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.
- بناء على الظهير الشريف المؤرخ في 5 صفر 1357 هـ (06 أبريل 1938م) المتعلق بتنظيم الإشهار بواسطة الإعلانات واللوحات والإعلامات والشعارات.

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.89.187 الصادر بتاريخ 21 من ربيع الأول 1410 هـ (21 نونبر1989م) بتنفيذ قانون رقم 30.89 الذي يحدد بموجبه نظام الضرائب والرسوم المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها.
- بناء على المرسوم رقم 2.17.451 في ربيع الاول 1439 هـ (23 نونبر 2017م) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية.
- بناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم 118/م.م.ج.م الصادرة بتاريخ 2001/07/02، الموجهة للسادة الولاة وعمال عمالات و أقاليم المملكة حول تنظيم الإشهار بالطرق العمومية وملحقاتها وتوابعها.
- تبعا لمداولات مجلس جماعة تارودانت في دورته العادية لشهر فبراير 2022.
- تبعا لمداولات مجلس جماعة تارودانت في دورته العادية لشهر أكتوبر 2022.
- تبعا لمحضر اللجنة التقنية لاختيار المواقع المجتمعة بتاريخ 2022/01/18.

الباب الأول: مقتضيات عامة

الفصل الأول: موضوع دفتر التحملات

يهدف دفتر التحملات هذا إلى تحديد طرق وكيفية الاستغلال المؤقت للملك العمومي التابع لجماعة تارودانت، من أجل وضع واستغلال لوحات إشهارية.

الفصل الثاني: كيفية الاستغلال

ترخص الجماعة بالاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي عن طريق مسطرة طلب العروض المفتوح وعلى أساس دفتر التحملات المعد لهذا الغرض.

تطبق مقتضيات المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية، وآراء اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، في ما لم يرد به نص في دفتر التحملات هذا.

الفصل الثالث: المواقع وعدد اللوحات الإشهارية

تحدد الجماعة عدد اللوحات الإشهارية وحجمها وأماكن إقامتها بعد مصادقة اللجنة التقنية كما هو مبين في الجدول الآتي:

الرقم الترتيبي	الموقع		المقياس	المواصفات	الملاحظات
1	أمام تجزئة أبواب الأطلس بمحاذاة سور ضيعة البورة (الجهة الجنوبية للطريق)		12 متر مربع (3 متر× 4 متر)	ثابتة ثنائية الرؤى	لوحات في ملك جماعة تارودانت، قائمة وقابلة للاستغلال
	Y=391747.948	X=168014.371			
2	أمام وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب- قطاع الكهرباء (الجهة الشمالية للطريق)		12 متر مربع (3 متر× 4 متر)	ثابتة ثنائية الرؤى	
	Y=391727.572	X=167926.606			
3	أمام مقهى ومطعم السوسية		12 متر مربع (3 متر× 4 متر)	ثابتة ثنائية الرؤى	
	Y=389972.147	X=165727.641			
4	مدارة جنان المرأة (المقابلة لمحطة الوقود بوكصاص)		12 متر مربع	ثابتة	

	Y=390205.432	X=164881.855	(3 متر× 4 متر)	ثنائية الرؤى	
5	باب الحجر- متحف الهواء الطلق «كلوديو بر افو» قرب مقر باشوية تارودانت		12 متر مربع (3 متر× 4 متر)	ثابتة ثنائية الرؤى	
	Y=391233.089	X=166544.651			
6	طريق أولاد الغزال (ما بين بنك BMCI ومحطة الوقود افريقيا)		12 متر مربع (3 متر× 4 متر)	ثابتة ثنائية الرؤى	
	Y=389842.384	X=166337.180			
7	ملتقى طريق أولاد الغزال والطريق القادمة من محطة باب الزركان في اتجاه أولاد الغزال (قرب مركب الصناعة التقليدية)		12 متر مربع (3 متر× 4 متر)	ثابتة ثنائية الرؤى	
	Y=389361.927	X=166263.346			
8	مدارة المعديات (تعويض لوحة إشهارية ضخمة)		12 متر مربع (3 متر× 4 متر)	ثابتة ثنائية الرؤى	لوحات سيقيمها الفائز في طلب العروض على نفقته
	Y=390085.437	X=166482.822			
9	طريق أولاد الغزال (أمام مركز الفحص التقني-الجهة الجنوبية للطريق)		12 متر مربع (3 متر× 4 متر)	ثابتة ثنائية الرؤى	
	Y=388317.450	X=165255.318			
10	طريق أمسكرود (بمحاذاة سورفندق الغزالة الذهبية)		12 متر مربع (3 متر× 4 متر)	ثابتة ثنائية الرؤى	
	Y=389982.193	X=163857.078			
11	الطريق المدارية لتارودانت (الجهة المقابلة للحديقة الكائنة على الضفة الجنوبية للواد الواعر)		12 متر مربع (3 متر× 4 متر)	ثابتة ثنائية الرؤى	
	Y=391761.236	X=165939.223			
12	مدخل الطريق المزدوج بالحي المحمدي (قرب قنطرة الوادي الواعر-الجهة الشرقية للطريق)		12 متر مربع (3 متر× 4 متر)	ثابتة ثنائية الرؤى	
	Y=392034.836	X=166417.124			
13	أمام القاعة المغطاة بالحي المحمدي (الجهة الغربية للطريق)		12 متر مربع (3 متر× 4 متر)	ثابتة ثنائية الرؤى	
	Y=393280.861	X=166382.695			

تعد المصالح الجماعية المختصة تصميما بيانيا عاما، يحدد مواقع نصب اللوحات الإشهارية المحددة بالإحداثيات التقريبية المشار إليها في الجدول أعلاه، علما أن الإحداثيات المذكورة أعلاه مذكورة على سبيل البيان فقط، أما المواقع النهائية فسيتم تحديدها بعين المكان من طرف اللجنة التقنية المذكورة في الفقرة اللاحقة لدى قيام المستفيد بتثبيت اللوحات الإشهارية.

ويعرض التصميم المذكور أعلاه للمصادقة، على لجنة تقنية يترأسها رئيس مجلس جماعة تارودانت أو من ينوب عنه، وتضم في عضويتها ممثلا عن السلطة المحلية، والأمن الوطني، والوكالة الحضرية، وقطاعي الكهرباء والماء بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والقيادة الإقليمية للوقاية المدنية.

توافق اللجنة التقنية على مواقع إقامة اللوحات الإشهارية مع مراعاة مسافة مناسبة فيما بينها في المنطقة المقامة عليها، كما يجب ألا تغطي اللوحات شعارات البنايات الإدارية والشركات وإشارات المرور.

ويمنع إقامة اللوحات فوق الملك العمومي للدولة، وداخل المدن العتيقة، والمواقع المرتبة، والبنايات ذات الطابع الديني كيفما كان نوعها، وفوق المآثر التاريخية (عملا بمقتضيات الفصلين 2 و3 من الظهير الشريف المؤرخ في 6 أبريل 1938 المنظم للإشهار بواسطة الإعلانات واللوحات والإعلامات والشعارات).

يمنع إقامة اللوحات الإشهارية فوق المقاطع الفاصلة بين الطرق المزدوجة REFUGE CENTRAL لما ستشكله من أخطار على مستعملي الطرق العمومية.

كما يتعين احترام منطقة التراجع ZONE DE RECUL بالطرق العمومية للمحافظة على سلامة المرور.

ويجب على المستفيد احترام ارتفاقات الرؤية لمستعملي الطرق العمومية.

كل تغيير أو تبديل لأماكن نصب اللوحات الإشهارية يخضع لترخيص من الجماعة بعد موافقة اللجنة التقنية المذكورة أعلاه، مع احترام المقتضيات السالفة الذكر.

يجب أن تكون اللوحات الإشهارية موحدة من حيث الحجم على مستوى كل شارع أو ساحة عمومية للمحافظة على جمالية ورونق الطابع العمراني للمدينة.

<u>الفصل الرابع: المواصفات التقنية</u>

يلتزم المستفيد باحترام أحجام اللوحات الإشهارية: العلو، الطول، العرض، المسافة بين الارض واللوحة، المسافة الفاصلة بين الطريق العمومي واللوحة، ومواصفات اللوحة (بالزجاج المقوى وثنائية الرؤى الخ ...) كما هو منصوص عليه في قرار الاحتلال المؤقت الذي سيسلم إليه.

<u>الفصل الخامس: التركيب والصيانة</u>

يتحمل المستفيد أو موكليه جميع مصاريف صنع، تركيب وصيانة اللوحات، في حين تلتزم الجماعة بموجب أحكام هذا الدفتر بمنح جميع التسهيلات والترخيصات لنصب اللوحات وصيانتها.

<u>الفصل السادس: مسطرة طلب العروض</u>

من أجل تنظيم طلبات العروض موضوع هذا الدفتر، تقسم اللوحات الإشهارية الواردة في جدول الفصل الثالث أعلاه إلى حصتين:

الحصة الأولى: تشمل اللوحات الإشهارية ذات الأرقام الترتيبية من 1 إلى 7.

الحصة الثانية: تشمل اللوحات الإشهارية ذات الأرقام الترتيبية من 8 إلى 13.

تحدد الإتاوة التقديرية لاستغلال جميع اللوحات الإشهارية المشكلة للحصة الأولى في: 280.657,44 درهم سنويا، أي بمعدل 40.093,92 درهم سنويا لكل لوحة.

تحدد الإتاوة التقديرية لاستغلال جميع اللوحات الإشهارية المشكلة للحصة الثانية في: 200.496,60 درهم سنويا، أي بمعدل 33.416,10 درهم سنويا لكل لوحة.

يمكن لطلبات العروض المتعلقة باستغلال اللوحات الإشهارية أن تتضمن الحصتين المذكورتين أعلاه، أو أن تقتصر فقط على اللوحات المشكلة للحصة الثانية إذا ما قررت الجماعة الترخيص مباشرة للراغبين في تعليق إشهاراتهم بوضع تلك الإشهارات على اللوحات المشكلة للحصة الأولى مقابل أداء الإتاوة المحددة في القرار الجبائي.

يحدد الضمان المؤقت في ربع (¼) الإتاوة التقديرية السنوية للوحات موضوع طلب العروض.

تعتبر الإتاوة التقديرية المذكورة أعلاه حدا أدنى لا يمكن قبول أي عرض يقل عنها.

يجوز أن يشارك بصفة صحيحة في طلبات العروض موضوع دفتر التحملات هذا الأشخاص الذاتيون أو الاعتباريون الذين:

- يثبتون توفرهم على المؤهلات القانونية والتقنية والمالية المطلوبة؛
- يوجدون في وضعية جبائية قانونية لكونهم أدلوا بتصاريحهم ودفعوا المبالغ المستحقة بصفة نهائية طبقا للقانون أو، في حالة عدم الأداء، لكونهم قدموا ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل أنها كافية وذلك طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل بشأن تحصيل الديون العمومية؛
- يكونون منخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو في نظام خاص للاحتياط الاجتماعي، ويدلون بصفة منتظمة بتصريحاتهم المتعلقة بالأجور ويوجدون في وضعية قانونية إزاء هذه الهيئات.

ولا يقبل للمشاركة في طلبات العروض:

- الأشخاص الموجودون في حالة تصفية قضائية؛
- الأشخاص الموجودون في حالة تسوية قضائية، ما عدا في حالة ترخيص خاص تسلمه السلطة القضائية المختصة؛
- الأشخاص موضوع إقصاء مؤقت أو نهائي من المشاركة في طلبات عروض الجماعات الترابية؛
- الأشخاص الذين يقدمون عروضهم على شكل تجمع، سواء كان التجمع بالشراكة أو بالتضامن؛
- الأشخاص المشار إليهم في المادة 65 من القانون التنظيمي المشار اليه أعلاه رقم 113.14؛
- الأشخاص الذين يمثلون أكثر من متنافس واحد برسم نفس مسطرة طلب العروض؛
- أعضاء لجنة فحص العروض وتقييم الأثمان سواء تقدموا شخصيا أو بواسطة الغير؛
- الأشخاص المدينون لجماعة تارودانت بديون حل أجل استحقاقها دون أن يقوموا بأدائها؛

وتتكون ملفات المتنافسين مما يلي:

أ. <u>الملف الإداري:</u>

- تصريح بالشرف في نظير فريد، حسب النموذج المعد من طرف جماعة تارودانت.
- أصل وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه، عند الاقتضاء.
- نظير من دفتر التحملات، مؤشر على جميع صفحاته، وموقع على صفحته الأخيرة من طرف المتنافس أو من ينوب عنه، مع إسباق التوقيع بعبارة «اطلع وو افق عليه» مكتوبة بخط اليد؛
- الوثيقة أو الوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة الى الشخص الذي يتصرف باسم المتنافس، وتختلف هذه الوثائق حسب الشكل القانوني للمتنافس:

← اذا تعلق الأمر بشخص ذاتي يعمل لحسابه الخاص، لا تطلب منه أية وثيقة ؛

← إذا تعلق الأمر بممثل، فيتعين عليه تقديم ما يلي حسب الحالة :

➢ نسخة مطابقة للوكالة مصادق عليها عندما يتصرف باسم شخص ذاتي ؛

➢ مستخرج من النظام الأساسي للشركة و/أو من محضر الجهاز المختص يعطيه الصلاحيات حسب الشكل القانوني للشركة عندما يتصرف باسم شركة؛

- الوثيقة أو الوثائق التي تثبت الصلاحيات المخولة إلى الشخص الذي يتصرف باسم التعاونية أو اتحاد التعاونيات؛
- الوثيقة التي يفوض بموجبها شخص مؤهل صلاحياته الى شخص آخر عند الاقتضاء.

- شهادة القيد في السجل التجاري بالنسبة للأشخاص الملزمين بالقيد في السجل التجاري طبقا للتشريع الجاري به العمل؛
- شهادة القيد في السجل المحلي للتعاونيات إذا كان المتنافس تعاونية أو اتحاد تعاونيات؛
- شهادة التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة، إذا كان المتنافس مقاولا ذاتيا؛
- شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الإدارة المختصة في محل فرض الضريبة تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم ضمانات قبلتها تلك الإدارة. ويتعين أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي تم بمقتضاه فرض الضريبة على المتنافس؛
- شهادة أو نسخة منها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية قانونية تجاه هذا الصندوق، أو مقرر الوزير المكلف بالتشغيل أو نسخة مشهود بمطابقتها لأصل هذا المقرر، المنصوص عليه في الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.72.184 الصادر في 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يونيو 1972) بمثابة نظام للضمان الاجتماعي مرفق بشهادة هيئة الضمان الاجتماعي التي ينخرط فيها المتنافس تثبت الوضعية القانونية لهذا الأخير تجاه هذه الهيئة.

يعتمد تاريخ إصدار الوثائق المذكورة أعلاه أساسا لتقييم صلاحيتها.

ب. <u>الملف التقني:</u>

- المذكرة التي تبين الوسائل البشرية والتقنية للمتنافس وعند الاقتضاء، مكان وتاريخ عمليات استغلال اللوحات الإشهارية التي شارك المتنافس في تنفيذها ونوعية هذه المشاركة.
- الشهادات أو نسخ مشهود بمطابقتها للأصل، أو الرخص، مسلمة من طرف الجماعات و/أو الهيئات التي رخصت للمتنافس باستغلال الفضاءات التابعة لها بواسطة اللوحات الإشهارية. وتحدد كل شهادة أو رخصة على الخصوص عدد اللوحات المستغلة وفترة الاستغلال وكذا اسم الموقع وصفته (يستحسن الإشارة فيها لإتاوة الاستغلال).

ج. <u>العرض المالي:</u>

عقد التزام موقع من قبل المتنافس، وفق النموذج المعد من قبل الجماعة والمضمن في ملف طلب العروض، يوضح فيه خاصة اسمه الشخصي والعائلي وصفته ومحل سكناه ومهنته. وإذا كان المتنافس شخصا معنويا، يذكر الاسم التجاري وشكله القانوني ورأسماله وعنوان مقره الاجتماعي، ويتضمن عقد الالتزام العرض المالي على شكل نسبة مئوية من رقم المعاملات المحقق بالنسبة لكل لوحة إشهارية، إضافة إلى مبلغ الحد الأدنى السنوي للإتاوة، بالحروف والأرقام، كما هو مبين في الفصل الحادي عشر من هذا الدفتر.

د. <u>تقديم ملفات المتنافسين:</u>

يتعين على المتنافسين أو من ينوب عنهم:

- إيداع أظرفة العروض المتعلقة باستغلال الملك العمومي بواسطة اللوحات الإشهارية بمكتب الممتلكات بجماعة تارودانت مقابل وصل تسلمه جماعة تارودانت إلى غاية تاريخ انتهاء أجل قبول العروض.
- أو إرسالها عن طريق البريد المضمون بإفادة بالاستلام إلى المكتب المذكور.
- أو تسليمها مباشرة لرئيس لجنة طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الاظرفة.

- أو إرسال عروضهم إلكترونيا وفق الشروط الواردة في قرار السيد وزير الاقتصاد والمالية رقم 20.14 صادر في 8 ذي القعدة 1435 (4 سبتمبر2014) المتعلق بتجريد مساطر إبرام الصفقات العمومية من الصفة المادية (في حالة نشر طلب العروض على الموقع الالكتروني للصفقات العمومية).

يوضع الملف الذي يقدمه كل متنافس في ظرف مختوم يكتب عليه:

- اسم المتنافس؛
- وعنوانه ورقم الهاتف ورقم طلب العروض وموضوعه؛
- وتاريخ وساعة جلسة فتح الأظرفة؛
- والتنبيه بأنه «يجب عدم فتح الظرف إلا من طرف رئيس لجنة طلب العروض خلال الجلسة العمومية لفتح الأظرفة».

دون إضافة أي تضمين آخر، ويحتوي هذا الظرف على غلافين مختومين:

- الغلاف الأول تكتب عليه عبارة «العرض المالي»، ويتضمن مكونات العرض المالي المذكورة أعلاه.
- الغلاف الثاني تكتب عليه عبارة «الملف الإداري»، ويتضمن مكونات الملف الإداري المذكورة أعلاه.

ويشير هذان الغلافان بصفة ظاهرة إلى ما يلي:

- اسم وعنوان المتنافس؛
- رقم طلب العروض وموضوعه؛
- تاريخ وساعة جلسة فتح الأظرفة.

هـ. <u>اجتماع لجنة فحص العروض:</u>

- تتكون لجنة فحص العروض من:
- رئيس مجلس جماعة تارودانت، أو من ينوب عنه، رئيسا؛
- ممثل السلطة المحلية؛
- الخازن الإقليمي لتارودانت، أو من ينوب عنه؛
- مدير المصالح بجماعة تارودانت، أو من ينوب عنه؛
- رئيس قسم الشؤون المالية والإدارية والقانونية بجماعة تارودانت، أو من ينوب عنه؛
- رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية والممتلكات بجماعة تارودانت، أو من ينوب عنه؛
- شسيع المداخيل بجماعة تارودانت، أو موظف بشساعة المداخيل ينوب عنه.

تبلغ الإتاوة التقديرية قصد الاسترشاد إلى اللجنة المختصة بفحص العروض قبل فتح الأظرفة.

تنعقد لجنة فحص العروض بمقر جماعة تارودانت في جلسة عمومية، وتفتح أظرفة المتنافسين وفق ما يلي:

1- يفتح رئيس اللجنة كل ظرف على حدة وتتأكد هذه اللجنة من كونه يحتوي على الغلافين المتضمنين للعرض المالي والملف الإداري. ويفتح الغلاف المتضمن للملف الإداري ويتم التأكد من صحة الوثائق التي يتضمنها.
2- بعد استيفاء هذا الإجراء، ترفع الجلسة العمومية، وينسحب العموم والمتنافسون من القاعة.
3- تواصل لجنة فحص العروض أشغالها في جلسة مغلقة، تفحص خلالها ملفات المتنافسين الإدارية، ثم يتم إقصاء المتنافسين الذين لم يحترموا مقتضيات كناش التحملات وتحصر قائمة المتنافسين المقبولة ملفاتهم.
4- تستأنف الجلسة العمومية، ويتلو الرئيس لائحة المتنافسين الممكن قبولهم دون الإفصاح عن أسباب إقصاء المتنافسين المبعدين.

5- تواصل اللجنة أشغالها ويفتح الرئيس الغلاف المتضمن للعرض المالي وتتأكد اللجنة من وجود عقد الالتزام المكون لهذا العرض، ويعلن الرئيس عن النسبة المئوية والحد الأدنى للإتاوة المقترحين من طرف كل متنافس.
6- يوقع أعضاء اللجنة على عقود الالتزام بالأحرف الأولى.
7- بعد استيفاء هذا الإجراء، ترفع الجلسة العمومية وينسحب المتنافسون والعموم من القاعة، وتقوم لجنة فحص العروض، في جلسة مغلقة، بفحص العروض المقدمة وتقرر أيها أفضل للجماعة.
8- تحرر لجنة فحص العروض محضرا عن اجتماعها، تبين فيه أسماء جميع المتنافسين الذين تقدموا بعروض والأشخاص الذين أقصيت ملفاتهم لعدم اكتمالها وأسماء المتنافسين المقبولين واسم المتنافس الذي قدم أفضل عرض والعروض المالية التي عرضها كل واحد من المتنافسين، ويوقع هذا المحضر كل من رئيس وأعضاء اللجنة.

و. <u>إعلان نتائج فحص العروض:</u>

1- يلصق إعلان نتائج فحص العروض بمقر الجماعة بمجرد التوقيع على المحضر من طرف أعضاء اللجنة، ويتضمن:

- موضوع طلب العروض؛
- تاريخ وساعة جلسة فتح الأظرفة؛
- اسم المتنافس الذي قدم أفضل عرض؛
- النسبة المئوية والحد الأدنى للإتاوة المعروضين من قبل هذا المتنافس.

2- تخبر جماعة تارودانت المتنافس الذي قدم أضل عرض، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، أو مسلمة يدا بيد، في أجل لا يتعدى ثمانية أيام، بقبول عرضه وتدعوه لاستكمال باقي إجراءات الاستغلال المؤقت للملك الجماعي العام بواسطة لوحات الإشهار.

كما تخبر باقي المتنافسين الذين تم إقصاؤهم أو لم تقبل ملفاتهم أو رفضت عروضهم، بنفس الوسيلة.

يجب على المتنافس الفائز استكمال إجراءات الاستغلال المؤقت للملك الجماعي العام بواسطة لوحات الإشهار في مدة أقصاها 15 يوما من تاريخ الإشعار بالتوصل السالف الذكر، خصوصا تكوين الكفالة المشار إليها في الفصل الثاني عشر بعده، وفي حالة تجاوزه لهذه المدة فإنه يفقد حقه في استغلال الملك الجماعي العام للغرض المذكور أعلاه. وفي هذه الحالة، تصادر الجماعة الضمان المؤقت المكون من طرف ذلك المتنافس، وتنتقل للمتنافس المرتب بعده، الذي يجب عليه استكمال إجراءات الاستغلال المؤقت للملك الجماعي العام بواسطة لوحات الإشهار في مدة أقصاها 15 يوما من تاريخ توصله بإشعار من جماعة تارودانت بهذا الشأن، خصوصا تكوين الكفالة المشار إليها في الفصل الثاني عشر بعده، وفي حالة تجاوزه لهذه المدة فإنه يفقد حقه هو الآخر في استغلال الملك الجماعي العام للغرض المذكور أعلاه، ويتعرض أيضا لمصادرة الضمان المؤقت المكون من طرفه، وتنتقل جماعة تارودانت للمتنافس المرتب بعده، وهكذا دواليك، حتى يتم اختيار متنافس فائز أو يتم اعتبار طلب العروض غير ذي جدوى إذا انصرمت ستون (60) يوما بعد تاريخ جلسة فتح العروض دون أن يتم اختيار متنافس فائز.

يبقى المتنافسون ملتزمون بعروضهم لمدة ستين (60) يوما ابتداء من تاريخ جلسة فتح العروض.

لا تقوم جماعة تارودانت برفع اليد عن الضمانات المؤقتة المكونة من طرف المتنافسين إلا بعد أن يقوم المتنافس الفائز بتكوين الضمان النهائي المشار إليه في الفصل الثاني عشر من هذا الدفتر.

إذا انصرمت ستون (60) يوما بعد تاريخ جلسة فتح العروض دون أن يتم اختيار متنافس فائز ويقوم باستكمال إجراءات استغلال الملك العام بواسطة لوحات الإشهار، خصوصا تكوين الضمانة المشار إليها في الفصل الثاني عشر بعده، فإن الجماعة تلغي طلب العروض، وترفع اليد عن الضمانات المؤقتة المكونة من طرف المتنافسين باستثناء المتنافسين الذين قررت جماعة تارودانت مصادرة ضماناتهم المؤقتة في الظروف المحددة أعلاه، وتقوم بالإعلان عن طلب عروض جديد.

لا يمكن لأي متنافس أن يطالب بالتعويض إذا لم يقبل عرضه، أو إذا تم إلغاء طلب العروض لأي سبب من الأسباب.

الباب الثاني: شروط الاستغلال

الفصل السابع: المدة

يرخص بالاستغلال المؤقت للملك الجماعي لمدة تحدد في قرار الاحتلال المؤقت على ألا تتجاوز (5) سنوات تبتدئ من تاريخ تبليغ قرار الاحتلال المؤقت للمستفيد منه بعد المصادقة عليه من طرف سلطة الوصاية، غير أن تبليغ القرار المذكور للمستفيد لا يمكن إجراؤه إلا بعد إدلاء المستفيد لجماعة تارودانت بعقود التأمين المشار إليها في الفصل العشرون من هذا الدفتر. وتبقى المدة قابلة للتجديد بكيفية صريحة وبقرار جديد يخضع للمصادقة.

تعتبر الرخصة شخصية، ومؤقتة، ويمكن إلغاؤها كلما دعت ضرورة المنفعة العامة إلى ذلك ولا يسمح لصاحبها بتفويتها للغير بأي صفة من الصفات.

تعود ملكية اللوحات المشكلة للحصة الثانية (اللوحات ذات الأرقام الترتيبية من 8 إلى 13 حسب الجدول الوارد في الفصل الثالث أعلاه) إلى جماعة تارودانت إذا لم يقم المستفيد بإزالتها على نفقته بعد انصرام أجل أقصاه ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ انتهاء مدة الترخيص الممنوح له باستغلال تلك اللوحات، أو بعد انصرام أجل أقصاه ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ إلغاء قرار الترخيص الممنوح، مهما كانت أسباب ذلك الإلغاء.

الفصل الثامن: تحديد المسؤولية عن الأضرار

إن الجماعة ليست مسؤولة عن الأضرار التي قد تلحق باللوحات الإشهارية، كما لا تتحمل أية مسؤولية عن الأضرار التي قد تسببها هذه اللوحات للغير.

الفصل التاسع: شروط الإشهار ولصق الإعلانات

يتعهد المستفيد بإعلام المتعاملين معه بمسؤولياتهم عن محتوى البيانات الإشهارية (المكتوبة والمرئية) ومطابقتها للقوانين المعمول بها، على أن تحترم هذه الإعلانات الإشهارية النظام العام، والتقاليد والعادات، وألا تمس بالأخلاق العامة.

إن وضع الملصقات الإعلانية أو الإشهارية داخل المدار الحضري في كل جزء من الملك العمومي الجماعي، يستلزم الحصول على إذن من طرف السلطة الإقليمية، ويلتزم المستفيد بتطبيق جميع المقتضيات التنظيمية التي تأمر بها السلطة المحلية، عملا بمقتضيات الظهير الشريف المؤرخ في 6 أبريل 1938 المتعلق بتنظيم الإشهار بواسطة الإعلانات واللوحات والإعلامات والشعارات.

ويتولى العامل أو من ينوب عنه التأشير على الإعلانات الإشهارية قبل تعليقها باللوحات الإشهارية موضوع هذا الدفتر.

الفصل العاشر: الالتزامات

يلتزم المستفيد بالمحافظة على الأماكن المستعملة لإقامة اللوحات الإشهارية بصفة منتظمة ودائمة طيلة مدة الاستغلال المؤقت على نفقته، مع عدم المطالبة بأي تعويضات عن هذا العمل للجماعة.

وفي حالة عدم قيام المستفيد بالواجب، تحل الجماعة محله على أساس خصم المبالغ التي تم صرفها من الضمانة المنصوص عليها في الفصل الثاني عشر (12) بعده.

يمنع على المستفيد نصب اللوحات الإشهارية إلا بحضور اللجنة التقنية المذكورة في الفصل الثالث أعلاه، وفي حالة تعذر حضور جميع أفرادها، فلا يمكن للمستفيد نصب تلك اللوحات إلا إذا حضر ممثل عن المصالح التقنية للجماعة وممثل عن السلطة المحلية.

الباب الثالث: الالتزامات المالية

الفصل الحادي عشر: الإتاوة

تحدد وجيبات الاستغلال السنوية عن كل لوحة اشهارية باحتساب نسبة مئوية «%» من رقم المعاملات الذي حققه المستفيد من مداخيل اللوحة الإشهارية المقامة فوق الملك العمومي للجماعة دون احتساب الضرائب المستحقة عليه.

ولا يمكن في جميع الأحوال أن يقل مبلغ هذه الإتاوة عن حد أدنى يحدده المشارك في عرضه المالي كيفما كان رقم المعاملات المحقق.

ويتعين على المشارك تحديد النسبة المئوية والحد الأدنى المشار إليهما أعلاه بكل دقة في العرض المالي الذي يقدمه للمشاركة في طلب العروض.

وتؤدى الإتاوة المحددة كحد أدنى لقابض الجماعة، على شكل أربع دفعات (أي 25% من الحد الأدنى المحدد)، في آخر كل ثلاثة أشهر، ولا يمكن أن يتعدى أجل الأداء 15 يوما الموالية لتاريخ استحقاقها.

وعند انتهاء شهر مارس الموالي لنهاية السنة المالية، يجب على المستفيد تسوية بقية الحساب، إذا كان مبلغ الدفعات المؤدى أقل من المبلغ المقدر على أساس رقم المعاملات السنوي المحقق.

ويتعين على الجماعة مطالبة المستفيد بتقديم بيان كامل وشامل، يتضمن لائحة المداخيل المحققة عن كل لوحة إشهارية فوق أملاكها العامة، وجميع الوثائق المحاسبية (نسخة من الحصيلة السنوية المودعة لدى مصلحة الضرائب، فاتورات، عقود، إلخ ...) المثبتة للعمليات المنجزة من طرفه.

ويتعين تطبيق قرار الاحتلال المؤقت خلال مدة لا تتعدى شهرا واحدا بعد المصادقة عليه من سلطات الوصاية.

تؤدى دفعات إتاوة الاستغلال بالترتيب، حيث لا يمكن أداء دفعة لاحقة قبل أداء الدفعة السابقة.

إذا تراكمت دفعتين متتاليتين من إتاوة الاستغلال دون أداء، وبعد انصرام أجل خمسة عشر (15) يوما عن تاريخ استحقاق الدفعة الثانية منهما، تقوم الجماعة بإلغاء الترخيص الممنوح للمستفيد دون حاجة لتوجيه إنذار بذلك، إذ يعتبر عدم أداء دفعتين متتاليتين من إتاوة الاستغلال داخل الآجال المحددة بمثابة واقعة يترتب عنها تلقائيا إلغاء قرار الترخيص، كما تصادر الضمانة المشار إليها في الفصل الثاني عشر بعده في حدود المبالغ الكافية لأداء إتاوة ستة أشهر، بالإضافة لمبلغ الإتاوة المتناسبة مع المدة الفاصلة بين نهاية الستة أشهر غير المؤداة وبين تاريخ الترخيص مجددا باستغلال اللوحات الإشهارية بعد إجراء طلب عروض جديد، وتحدد المبالغ المصادرة بناء على الحد الأدنى لمبلغ الإتاوة المشار إليه أعلاه.

<u>الفصل الثاني عشر: الكفالة</u>

يتعهد المستفيد بوضع ضمانة مالية لدى الجماعة، تعبيرا عن حسن نيته، تتخذ شكل كفالة بنكية يوازي مبلغها الحد الأدنى للإتاوة المستحقة عن سنة واحدة (كما هو معرف في الفصل الحادي عشر أعلاه)، عن مجموع اللوحات المقامة فوق الملك العمومي للجماعة. وتبقى رهن إشارة الجماعة طيلة مدة الاستغلال المؤقت، وترجع للمستفيد عند نهاية مدة الاستغلال في حالة عدم استعمالها وفق ما هو مبين في هذا الدفتر.

بعد تكوين الضمانة المشار إليها في الفقرة السابقة، تقوم جماعة تارودانت برفع اليد عن الضمان المؤقت للمتنافس الفائز.

<u>الفصل الثالث عشر: مراجعة الإتاوة</u>

يجب مراجعة الإتاوة المذكورة سنويا بزيادة 4% (أي أربعة في المائة) من مبلغ الحد الأدنى المشار إليه في الفصل الحادي عشر، عند نهاية كل سنة.

<u>الفصل الرابع عشر: أداء مصاريف الكهرباء</u>

تلتزم الجماعة بالترخيص للمستفيد بربط اللوحات الإشهارية بشبكة الإنارة العمومية، على أن يتحمل المستفيد مصاريف الاستهلاك. وهذا الربط يجب أن يتم عن طريق المصالح المكلفة بالكهرباء (هذا القطاع يدبره حاليا في مدينة تارودانت المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب-قطاع الكهرباء)، وذلك بوضع عداد في إحدى اللوحات الإشهارية من كل حجم مرخص به. وتبعث الجماعة كشف استهلاك مجموع اللوحات الإشهارية من كل حجم، والذي ينبغي احتسابه كما في المثال التالي:

استهلاك لوحة من حجم 12 م² × عداد اللوحات المرخص بها من حجم 12 م² = مجموع قيمة استهلاك الكهرباء للوحات من حجم 12 م²، تضاف إليها الرسوم والضرائب المستحقة.

وفي حالة عدم قيام المستفيد بأداء مصاريف استهلاك الكهرباء بعد مرور شهر من الأجل المضروب لأدائها، تقوم جماعة تارودانت بقطع التيار الكهربائي عن اللوحات الإشهارية، ولا تقوم بإرجاعه سوى بعد أداء المستفيد تلك المصاريف، كما تقوم

بخصم مصاريف استهلاك الكهرباء من الضمانة المنصوص عليها في الفصل الثاني عشر(12) بعده، مالم يقم المستفيد بأدائها بعد ذلك.

إذا ترتب عن عدم أداء واجبات استهلاك الكهرباء إزالة العداد المذكور أعلاه، أو ذعائر عن التأخير، فإن المستفيد يتحمل جميع المصاريف اللازمة لإعادة تركيب العداد، كما يتحمل جميع الذعائر.

الباب الرابع: مقتضيات مختلفة

الفصل الخامس عشر: إتلاف شبكة الطرق

يتعهد المستفيد بإصلاح أي إتلاف للملك العمومي، الناتج عن وضع أو إزالة اللوحات الإشهارية على نفقته، وفي حالة عدم القيام بواجبه تطبق عليه أحكام الفصل العاشر أعلاه.

الفصل السادس عشر: إلغاء الترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العمومي

في حالة إخلال المستفيد بالتزاماته بعد إنذاره برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، يجوز للجماعة إلغاء الترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي، ولا يحق للمستفيد المطالبة بأي تعويض عن الأضرار التي قد تلحقه.

في حالة سحب الترخيص وعدم تجديده، أو انتهاء مدته القانونية، يجب على المستفيد إزالة جميع لوحاته الإشهارية وإرجاع الأماكن إلى حالتها الأصلية، وتبقى المصاريف في كلتا الحالتين على عاتقه.

الفصل السابع عشر: تغيير بعض مواقع اللوحات

يمكن للجماعة إذا دعت المصلحة العامة إلى ذلك، أن تطلب من المستفيد بواسطة رسالة مضمونة مع وصل بالاستلام، تغيير موقع أي لوحة إشهارية داخل أجل شهر من تاريخ تبليغه بذلك. وتكون مصاريف هذا التغيير ومصاريف إعادة المواقع إلى حالتها الأصلية، على عاتق المستفيد.

الفصل الثامن عشر: تغيير حجم اللوحات

يمنع على المستفيد إحداث أي تغيير في حجم اللوحات المرخص بها، وكل تغيير يتم بدون ترخيص يترتب عنه سحب اللوحة دون تعويض.

الفصل التاسع عشر: التأمين عن المسؤولية المدنية

يلتزم المستفيد بإبرام عقد تأمين عن المسؤولية المدنية، لدى شركة تأمين تزاول نشاطها بالمغرب، يغطي الأضرار الناتجة عن الحريق والحوادث التي من شأنها أن تلحق أضرارا بالغير، مع تسليمه للجماعة نسخة من عقد التأمين المذكور قبل نصب اللوحات الإشهارية والشروع في استغلالها.

يجب أن يغطي المستفيد مدة الترخيص كاملة، إما بعقد تأمين واحد، أو بعقود تأمين متتابعة دون أي انقطاع بين المدد التي تغطيها، شريطة موافاة جماعة تارودانت بتلك العقود شهرا واحدا على الأقل قبل سريان مفعولها تحت طائلة إلغاء قرار الترخيص الممنوح للمستفيد. وفي هذه الحالة، تصادر جماعة تارودانت الضمانة المشار إليها في الفصل الثاني عشر أعلاه في حدود مبلغ الإتاوة المتناسبة مع المدة الفاصلة بين إلغاء قرار الترخيص الممنوح للمستفيد وبين تاريخ الترخيص مجددا باستغلال اللوحات الإشهارية بعد إجراء طلب عروض جديد، وتحدد المبالغ المصادرة بناء على الحد الأدنى لمبلغ الإتاوة المشار إليه أعلاه.

الفصل العشرون: استغلال اللوحات الإشهارية من طرف الجماعة

يتعهد المستفيد بوضع 10% (عشرة بالمائة) من لوحاته رهن إشارة الجماعة مجانا، للاستعمال الإداري كنشر تصاميم الأحياء، أخبار الجماعة أو كل ما يخدم الصالح العام.

كما يتعهد المستفيد بوضع جميع اللوحات الإشهارية رهن إشارة الجماعة بالمجان، خلال الأعياد الوطنية والدينية والمهرجانات المقامة داخل تراب الجماعة لمدة تحددها الجماعة في قرار الاحتلال المؤقت الذي ستصدره لفائدة المستفيد، على ألا تتعدى هذه المدة عشرون (20) يوما.

يجب على الجماعة عند رغبتها في استغلال اللوحات الإشهارية إخبار المستفيد قبل ذلك بثلاثين (30) يوما.

الفصل الواحد والعشرون: محل المخابرة

يجب على المستفيد أن يختار محل المخابرة معه بالمغرب بحيث يجب عليه أن يبينه في عقد الالتزام المشار إليه في الفصل السادس أعلاه، أو يخبر به رئيس مجلس جماعة تارودانت داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغه بقرار الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بواسطة لوحات إشهارية.

يبقى تنفيذ قرار الاحتلال المؤقت المذكور أعلاه رهينا بتنفيذ المستفيد لما ذكر في الفقرة السابقة.

في حالة تغيير محل المخابرة، يجب على المستفيد أن يخبر بذلك رئيس مجلس جماعة تارودانت بواسطة رسالة مضمونة بإفادة بالاستلام داخل أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التغيير المذكور.

يعتبر مقر جماعة تارودانت هو محل المخابرة معها من أجل تنفيذ قرار الاحتلال المؤقت المذكور أعلاه.

المستغل (الإمضاء مسبوق بعبارة «اطلع وو افق عليه» مكتوبة بخط اليد **.....بتاريخ.....**	**السيد رئيس مجلس جماعة تارودانت** **تارودانت، بتاريخ .....**
	تأشيرة السيد عامل إقليم تارودانت **تارودانت، بتاريخ .....**

توقيع نائب رئيس المجلس
محمد أمهرسلي

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فتان

النقطة الخامسة عشر:	الدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس الكلمة للسيد محمد الحبيب المطلب رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة لتقديم عرض في الموضوع.

محمد الحبيب المطلب.....رئيس قسم الشؤون المالية والادارية والقانونية بالجماعة.

شكرا السيد الرئيس، بالنسبة للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي، تم تعميم مذكرة تقديمية على السادة الأعضاء، لكن اتضح أن مجموعة من التعديلات المقترحة في تلك المذكرة سبق إدخالها بقرار جبائي تعديلي في إطار ملائمة القرار الجبائي مع مقتضيات القانون رقم 07.20 وذلك بسبب عدم الاطلاع على القرار التعديلي المذكور وأصبحت تلك التعديلات غير ذات موضوع وسنقتصر على التعديلات المقترح إدخالها على الفصل 34 من القرار الجبائي بخصوص لوحات TOTEM بالإضافة للرسم المقترح تطبيقه على استغلال اللوحات الإشهارية. وتعديل الفصل 58 من أجل ملائمة الصائر المطبق على أبحاث المنافع والمضار مع التشريع الجاري به العمل. بالنسبة للفصل 34 من القرار الجبائي, حاليا بالنسبة للوحات الإشهارية les totems أقل من 6 أمتار القرار الجبائي الحالي ينص على رسم محدد في 250 درهم للمتر المربع سنويا, يقترح أن يكون هذا المبلغ عن كل ربع سنة لأن مبلغ 250 درهم للمتر المربع زهيد عن سنة كاملة, كذلك الشأن بالنسبة les totems أكثر من 6 أمتار يقترح تطبيق مبلغ 400 درهم للمتر المربع عن كل ربع سنة عوض 400 درهم للمتر المربع سنويا المعمول به حاليا, ثم الرسم المفروض على شغل الملاك العمومية المؤقتة لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية يقترح تتميمه بما يلي: «يحدد رسم استغلال اللوحات الإشهارية من واجهتين قياس 4 أمتار على 3 أمتار المملوكة لجماعة تارودانت بناء على ترخيص صادر عن مكتب الممتلكات بجماعة تارودانت في 150درهم عن كل يوم وعن كل واجهة و أقل ما يستخلص هو 1500 درهم، يتحمل المستغل مصاريف طبع وتعليق إعلاناته على اللوحة الإشهارية المذكورة، يضاف مبلغ 1300 درهم عن كل إعلان إذا تكفلت الجماعة بطبع و تعليق الإعلان، وفي جميع الأحوال يؤدى الرسم، و عند الاقتضاء مصاريف طبع و تعليق الإعلان، قبل شروع المستفيد في استغلال اللوحة أو اللوحات الإشهارية»، هذا التتميم من أجل استيعاب إمكانية استغلال الجماعة مباشرة للوحات القائمة حاليا في حالة تبين أن طلب العروض المتعلق بها غير ذي جدوى، سبب التعديل هو انتقال ملكية اللوحات الإشهارية المقامة الحالية لجماعة تارودانت و إمكان استغلالها مباشرة من طرف الجماعة، معايير تحديد الرسم كما سبق توضيحه في العرض السابق تم حسب إقرارات الشركة المستغلة التي كانت تستغل تلك اللوحات، حسب إقراراتها متوسط أرقام المعاملات حوالي 7000 درهم شهريا لكل واجهة، إذا خصمنا الضريبة القيمة المضافة لأن الجماعة لا تؤديها ستبقى تقريبا 5800 درهم إذا أزلنا منه تكلفة طبع الإعلان زائد مصاريف التعليق المقدرة ب 1300 درهم سوف تبقى 4500 درهم شهريا أي 150 درهم لليوم وتم اقتراح تحديد هذا الرسم بالنسبة لكل يوم حتى تكون هناك مرونة في تصفيته بالنسبة للأشخاص الذين لا يرغبون في تعليق إعلاناتهم شهرا كاملا. بالنسبة للفصل 58 من القرار الجبائي فيما يخص الأبحاث عن المنافع و المضار، سبب التعديل هو ملائمة القرار الجبائي مع مقرر رئيس الوزارة بتحديد المبلغ الإجمالي الذي يجب أن يدفعه طالب الإذن في إحداث مؤسسة مضرة أو مزعجة أو مخطرة المؤرخ في 4 فبراير 1960 الصيغة المقترحة: «يحدد صائر البحث عن المنافع والمضار في مبلغ 160 درهم طبقا لمقتضيات الفصل الأول من مقرر رئيس الوزارة بتحديد المبلغ الإجمالي الذي يجب أن يدفعه طالب الإذن في إحداث مؤسسة مضرة أو مزعجة أو مخطرة المؤرخ في 4 فبراير 1960». شكرا.

محمد احسان.....مستشار جماعي.

في الحقيقة القرار الجبائي مهم و مهم بالنسبة لموارد الجماعة و أي تعديل أو نقصان أو إضافة يجب أن نكون على علم به، و النقصان ممنوع في القرار الجبائي، فقط إخواني التعديلات المقترحة هنا ، السيد الرئيس لقد سبق تحيين القرار الجبائي طبقا للقانون 2020/7 في بداية 2021 بناء على المراسلة التي جاءت من وزارة الداخلية و تم فعلا إعادة النظر في تسعيرة بعض الرسوم في عهد المجلس السابق في بداية 2021، هذه إشارة تسجل للمجلس السابق إقترحنا نظرا للظرفية التي كانت تعيشها تارودانت و كذلك تشجيعا للمزيد من الإستثمار في المدينة وتشجيعا للأشخاص الذين يقومون بمختلف الأنشطة الإقتصادية لكي يكون رواج داخل المدينة إتفقنا على أن نقدم تسهيلات ما يمكن و قلنا سنأخذ أدنى تسعيرة على أساس ألا يقل على ما يوجد في القرار الجبائي الحالي لأن الأشخاص مقهورين لذلك نريد أن نشجع المواطن لكي يقوم بالمشاريع الصغرى لكي يكون رواج إقتصادي لكي نستفيد، في نفس الوقت أن نمشي بالتسعيرة الأدنى شريطة ألا يقل على ما هو موجود في القرار الجبائي الحالي و كذلك حتى لو كان أي مبلغ سنوي و سيصبح دوري تلاثة أشهر سيبقى نفس المبلغ أي أن لا تكون زيادات أو إضافات في المبالغ و أن لا يقل عن الموجود في القرار الجبائي الحالي، هذه هي الطريقة التي ذهب عليها المجلس السابق مشكورلا ضرر ولا ضرار ومصلحة الساكنة و مصلحة الجماعة،

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية .

أنا سأتطرق في إطار الفصل 34 في الصيغة المقترحة من طرف الإخوان المشرفين على هذا المشروع، لدينا بناء على مجموعة من المعطيات في الأخير أعطانا الإخوان بأنه ممكن للجماعة أن تؤدي 4500 درهم شهريا لكل واجهة للوحة إشهارية إذن إذا جمعنا اللوحات 7 سنجد 37 مليون و 8000 درهم، 37 مليون و 25 مليون بها 10 ملايين لم نحمل ولم نضع نحن فقط في الحد الأدنى، يجب أن تعلموا أيها الإخوان أن قيمة اللوحات الإشهارية ليست 28 مليون التي تحدثنا عليها، لكي يعلم الإخوان أن الإعتماد على تلك المبالغ التي تصرح بها الشركة غير دقيق لأن الشركة لن تصرح لك برأس مالها الحقيقي و إلا فلديها في مدة 5 سنوات خسارة و ستأتي لتشارك، حتى يعلم الإخوان أن البناء الذي اعتمدوا عليه عند وضع 28 مليون غير سالم ولا تنتظروا أن الشركة ستعطي 30مليون أو 40 مليون نحن أعطينا قراءة بسيطة و وجدنا 37 مليون و 8000درهم، إذن الشركة التي ستشتغل و التي ستضع أمامها الإشهار و ستجر الشركات الأخرى لتستفيد معها فالمبلغ إخواني الذي بدئنا به أي مبلغ الإتاوة هزيل ، وشكرا

شكيب اريج .....مستشار جماعي.

أجدد شكري للمجهود الذي يقوم به الموظفين في متابعة ومواكبة هذا القانون الذي لا يجب أن يبقى دائما جامدا، وأعتقد أن نسخة 2019 من القرار الجبائي هي الأخيرة، وكنت أتمنى لو كان في عرضكم السيد المطلب تحديدا لآخر مقرر تعديل للقرار الجبائي (بعد التوضيح من الموظفين والأعضاء) اذن فقد تم تعديله بعد سنة 2019. عموما وجب تتبع سيرورة هذه التغييرات.

لاحظت أن التعديلات لم تشمل أكرية المحلات التجارية، ولدي هنا أرقام عجيبة وغريبة: فاليوم في سوق جنان الجامع هناك من يكتري بما يفوق سبعة آلاف درهم شهريا، وهناك من يكتري عند الجماعة بمئة درهم أو حتى مئتين، فكيف تتحول إلى سبعة آلاف درهم ؟ إن هذا هو ما يؤدي إلى الكساد، ويقال أن السوق في تراجع، فهذا أمر طبيعي اذا كنا ندبر بهذه الطريقة، فيجب أن تكون السومة الكرائية و اقعية ومنطقية، فلا يعقل أننا في سنة 2022 ولا زلنا نكري بمئة درهم.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

السيد شكيب جنان الجامع في العقدة وليس القرار جبائي

شكيب اريج .....مستشار جماعي.

أنا أتحدث عن الأكرية المتواجدة هنا و لا أتحدث عن العقدة لأنني أعلم أنه مقسم و به اكثر من جانب، أنا أتحدث عن محلات تجارية مكرية و أقول كيفما تم إعادة النظر في الأكرية المتعلقة بالشقق التي رغم ذلك في الميزانية لم أجد مداخيلها كاملة مما يطرح علامة إستفهام، لكن هنا فيما يتعلق بالأكرية التجاري تذر الربح لا يمكن أن تبقى في 100 درهم و بالتالي أنا أقول أنه لابد من إعادة النظر و إلا سننتظر حتى سنة 2026و 2027، فهذه فرصة لإعادة النظر في هذه المسألة، الزيادة ستكون زيادة معقولة و منطقية و عادية جدا، أنا فقط ألفت إنتباهكم إلى هده النقطة ،

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

لدينا تعديل سيطرحه السيد عبد السلام بالنسبة للفصل 34 و 58و الفصل 6.

عبد السلام الراضي .....شسيع مداخيل الجماعة.

بالنسبة لإقتراح تعديل الفصل السابق الفقرة الأولى من القرار الجبائي المتعلق بالرسم المفروض على الإقامة بالمؤسسات السياحية، أصلا الرسم المعتمد حاليا هو 30 درهم للفرد في الليلة و يتعلق بدور الضيافة، بتارودانت لدينا صنفين، دور الضيافة الممتاز كمثل دار الزيتون و لدينا دور الضيافة العادية كمثل تلك المتواجدة بدرب أقا، تختلف من حيث الخدمات والبناية والموقع... و بالتالي نحن بصدد إحصاء الدور الصغيرة، أرى أن السعر المعتمد الآن "30 درهم" غير مناسب في هذه الظروف الإقتصادية الحالية،إن أمكن أن يكون السعر هو 20 درهم، إن إتفق السادة الأعضاء على هذا، و شكرا

مصطفى المرتقي.....مدير المصالح.

فقط إضافة لما أشار له الأخ شسيع المداخيل، هو إن تذكر السادة الأعضاء كنا نتحدث عن الميزانية و عن شق من المداخيل، و يوجد ضعف كبير بالنسبة لتحصيل الرسوم المستحقة للجماعة و من ضمن هذا أشرنا إلى أنه مرتبط بالإحصاء، اليوم و نحن نحصي بطريقة سهلة، لأن مصالح الأمن الوطني يوميا تدقق في لوائح المبيت في المدينة كلها، سنجد لوائح المبيت في دار الزيتون، الدار التركية، و في دور لديها الرخصة في أحياء صغيرة، هذه كلها يعطينا القرار الجبائي 30 درهم، المقترح لدينا هو أنه قبل القيام بالإحصاء إن شاء الله في بداية الشهر المقبل، سنضع 2 أو 3 فئات و نضعهم في القرار الجبائي مثلا 30 درهم لدار الضيافة الفاخرة ، 20 درهم لدور الضيافة المتوسطة، و الصغيرة 15 درهم، لكي تكون علاقتنا بهم عادلة

محمد احسان.....مستشار جماعي.

هناك قضية سيد عبد السلام يوجد مرجع وقانون 7-20 بحيث أنه عندما تكلم عن دور الضيافة وقصور المؤتمرات والفنادق فقد قال الفاخرة يعني يقصد دور ضيافة فاخرة، قصور فاخرة، فنادق فاخرة، وليس العادية، إذا ذهبت للخانة "د" تجد الرياضات والمنازل المؤجرة للسياح 10 دراهم، وتجد تحتها قرى العطل 7 دراهم، وتجد وراءها الاقامات السياحية 5 دراهم، نجد أيضا المؤسسات والأشكال الأخرى للإواء درهمين، يعني هنا المشرع لما جاء بها رغم أنه سماها دار الضيافة فيجب أن تكون فاخرة لأنه يتحدث عن الدور الفاخرة، لأن القانون 7 فيه فقط من 15 الى 30 درهم لا يمكن أن ننزل عليها لأن السلطات لن تقبل بسعر أي رسم و أي مورد، وشكرا

مصطفى المرتقي.....مدير المصالح.

هذا صحيح سيد المستشار، فقط أولا هناك فاصل، ذاك يعتبر إطار مرجعي فيه من 15 الى 30، والمجلس الموقر في آخر تعديل أشار في الأعلى وليس في الأدنى، ومن حقه أن ينزل لأن 30 هي الأعلى، ثانيا حين يقول دور الضيافة لسنا من

نسمي اللوحة الموضوعة خارجا نحن نرجع للرخصة المعطاة له وفيها رخصة إستغلال محل لإقامة دار الضيافة، وليسمح لي السيد عبد لسلام أن أجيب مكانه حينما يريد تعديل الأمور الإدارية والمالية لا يمكن أن يغير التسمية لأنه سيرفق معها الرخصة، ولن يبحثوا إذا كانت فاخرة أو غير ذلك.

عبد السلام الراضي .....شسيع مداخيل الجماعة.

الإشكال هنا يكمن في التدبير المندمج للمداخيل والبرنام الذي لا يقبل لنا هذه التصنيف، الفئة هو أصلا دور الضيافة يوجد فيها فئة أولى وفئة ثانية، في السابق أدخلنا 15 و30 لكن الآن تغير الحال يجب أن يكون فقط واحد، وهذه الأنواع كلها محددة بقانون، إذا حددنا 20 فقط لكي لا يكون ضرر للصغار أما الكبار فلحد الساعة لازالوا يقدمون شكايات وقت الدفع، وما علينا إلا أن نتركها في 30 أو نخفضها .

محمد احسان.....مستشار جماعي.

هذه المسألة سبق و إقترحناها، حين قمنا بالتعديل الأولي في سنة 2021، كنا من بين من إقترح 15 درهم لكن زهراء مع إخوانها تشبتوا ب 30 درهم وقالوا أنها فاخرة، بكل أمانة طالبنا بالحد الأدنى للأسعار كفريق إتحادي . لكن الإخوة قالو بما أن الأمر يتعلق بالدور الفاخرة وهؤلاء الناس يربحون الأموال الطائلة يجب أن نحدد 30 درهم، هنا فقط الصيغة تكمن كيف ننصح المسؤولين عن وضع الرخص بتغييرها لما يناسب إمكانياتهم ، وكونوا على يقين إذا تم تخفيضها لن تتم المصادقة من طرف وزارة الداخلية. وشكرا

رشيد فنان.....كاتب المجلس.

سنقوم بالتحيين، الملائمة وفق القانون مطلوبة قانونيا ووضعنا تلك التصنيفات في قانوننا الجبائي لن يكون لدينا أي إشكال وتنزيلها سنحله مع الداخلية كما قال الإخوان، أو نعيد تغيير الرخص للناس هل هذا يعتبر مشكلا ؟

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية .

كإضافة فقط الترخيص والتصنيف ليس نحن من يقوم بإعطائه، التصنيف تعطيه المندوبية الجهوية للسياحة

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

لكننا معنيون كشرطة إدارية

رشيد فنان.....كاتب المجلس.

خارج هذا النقاش هذا صنف جديد لم يسبق لنا أن أعطينا رخص مثل المنازل المؤجرة للسياحة والمنصات الإلكترونية، وبالتالي سنضطر لإخراج رخص جديدة

زهرة دنبي.....مستشارة جماعية.

إذا هذا الأمر يستدعي أن نقوم بلقاء مع المندوبية الجهوية للسياحة لإعادة البث في هذه الأمور، ومع إحترامي للمندوبية إلا أن لديهم قانون معقد مثل الوقاية المدينة، يعني يطبقون القانون بحذافيره، عالجنا معهم مجموعة من الملفات ومنهم ملف "رياض مبروك" فقط إنتقال الرخصة من إسم إلى إسم خلقت لنا مشكل وضجة وجاءت فيها عدة مراسلات وهذا كله فقط لأننا أردنا تغيير إسم وليس تحويل الرخصة، فلان باع لفلان وأردنا تغيير الإسم وقامت فيها عدة حروب و4 إجتماعات حضرت فيها المندوبية الجهوية للسياحة وكانت فيها خطابات، ولكن الحمد لله تيسرت الأمور بشق الأنفس، لأن لديهم قانون معقد ويحاولون أن يضبطوه ولديهم محاسبة قوية. وشكرا

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس.

بالنسبة للمبيت في مؤسسة سياحية و الدور كان فعلا إشكال مع أصحاب السياحة و أصحاب الوقاية المدينة، لأنه كانت مجموعة من دور الضيافة التي تعمل بدون أي قانون، إشكال قانوني لأن الوقاية لا تمنح وثيقة السلامة الصحية و المؤسسات تأتي بشهادة المتانة، مما أدى إلى إنعقاد مجموعة من الإجتماعات في هذا الإطار ليتم فتح

مجموعة من دور الضيافة التي هي في المستوى الرفيع و تم الترخيص من البلدية لهذ المؤسسات وبها المبيت، و بالتالي أنا أرى أن القانون الجبائي به هذه الأمور مفصلة، كما أتذكر في آخر لقاء كان بحضور مكلفين من العمالة و من السياحة والشرطة الإدارية و المدير الجهوي للسياحة، لكن كمجلس جماعي يشجع السياحة و يشجع الإستثمار إذا أمكن أن ننقص من السعر في إطار الحد الأدنى جيد, يجب أن يكون مقرر في هذه القضية و شكرا.

مصطفى المرتقي.....مدير المصالح.

جميع التوضيحات و الإشارات التي أشار إليها السادة الأعضاء تصب في مصلحة الجماعة، نحن فقط لتوزيع هذه القاعدة لأنه ملزم منها ليس 100% لكن يمكن أن تؤدي مع أن نيسر لهم كما أشار السيد النائب لتشجيع السياحة، أي أنه يجب أن نكون في الوسط ليس الأعلى ولا الأدنى، إقتراح 20 درهم، ونحن كتقنيين وموظفين سنباشر العمية مع السلطة المحلية ، سنحاول جمع قاعدة البيانات الخاصة بأصحاب هذا القطاع في إجتماعات، حضرت معهم في مجموعة من الإجتماعات أحدها كانت معي الأخت زهرة دنبي عندما كانت نائب الرئيس المكلفة فالكل يشتكي لمقارنته بمؤسسة كبرى و يؤدون مثلها ، إن أراد السادة الأعضاء أن نذهب في مقترح وسط 20درهم و لكم القرار و شكرا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة ب الدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين على أساس 20 درهما.

مقرر المجلس الجماعي عدد 2022/78	الدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 26 أكتوبر 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:16 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 16 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:..... :16 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	عائشة تاغموت	الزهراء رحمون	محمد جبري	مولاي هشام أشرف
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	فاطمة الزهراء خلوفي	محمد احسان	زهرة دنبي
اسماعيل الحريري	هشام امزراو	ابراهيم المدلاوي	كنزة عزمي	فضمة ازوران
فاتحة موافق	شكيب اريج	سعاد ابلعيد	مينة فريسي	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي كما يلي:

قرار عدد ..... بتاريخ .....

بتتميم وتعديل القرار الجبائي الجماعي عدد ..... بتاريخ .....

إن رئيس مجلس جماعة تارودانت؛

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436هـ موافق 07 يوليو 2015 م بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.21.74 الصادر بتاريخ 3 ذي الحجة 1442 هـ موافق 14 يوليوز 2021م بتنفيذ القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.
- بناء على الظهير الشريف المؤرخ في 5 صفر 1357 هـ (06 أبريل 1938م) المتعلق بتنظيم الإشهار بواسطة الإعلانات واللوحات والإعلامات والشعارات.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.89.187 الصادر بتاريخ 21 من ربيع الأول 1410 هـ (21 نونبر1989م) بتنفيذ قانون رقم 30.89 الذي يحدد بموجبه نظام الضرائب والرسوم المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها.
- بناء على الظهير شريف رقم 1.20.91 صادر في 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020) بتنفيذ القانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.
- بناء على المرسوم رقم 2.17.451 في ربيع الاول 1439 هـ (23 نونبر 2017م) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- تبعا لمداولات مجلس جماعة تارودانت في دورته العادية لشهر أكتوبر 2022.

قرر ما يلي:

الفصل الأول:

تعدل مقتضيات الفصل 34 من القرار الجبائي في ما يخص الرسم على استغلال الملك العمومي مؤقتا بواسطة اللوحات الإشهارية TOTEM كما يلي:

- **اللوحات الإشهارية TOTEM ذات مساحة أصغر من 6 أمتار مربعة ..... 250 درهم للمتر المربع عن كل ربع سنة.**
- **اللوحات الإشهارية TOTEM ذات مساحة أكبر من 6 أمتار مربعة ..... 400 درهم للمتر المربع عن كل ربع سنة.**

الفصل الثاني:

تتمم مقتضيات الفصل 34 من القرار الجبائي في ما يخص الرسم على استغلال الملك العمومي مؤقتا بواسطة اللوحات الإشهارية من واجهتين قياس 4 متر × 3 متر المملوكة لجماعة تارودانت كما يلي:

- يحدد رسم استغلال اللوحات الإشهارية من واجهتين قياس 4 متر × 3 متر المملوكة لجماعة تارودانت، بناء على ترخيص صادر عن مكتب الممتلكات بجماعة تارودانت، في 150 درهم عن كل يوم وعن كل واجهة، وأقل ما يستخلص هو 1500 درهم.

يتحمل المستغل مصاريف طبع وتعليق إعلاناته على اللوحات الإشهارية المذكورة.

يضاف مبلغ 1300 درهم عن كل إعلان إذا قررت جماعة تارودانت التكفل بطبع وتعليق الإعلان.

وفي جميع الأحوال، يؤدى الرسم، وعند الاقتضاء، مصاريف طبع وتعليق الإعلان، قبل شروع المستفيد في استغلال اللوحة، أو اللوحات الإشهارية.

الفصل الثالث:

تعدل كما يلي مقتضيات الفصل 58 من القرار الجبائي:

يحدد صائر البحث عن المنافع والمضار في مبلغ 160 درهم (طبقا لمقتضيات الفصل الأول من مقرر رئيس الوزارة بتحديد المبلغ الإجمالي الذي يدفعه طالب الإذن في إحداث مؤسسة مضرة أو مزعجة أو مخطرة الصادر بالجريدة الرسمية 2468 بتاريخ 12 فبراير 1960).

الفصل الرابع:

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ -بعد تأشير السيد عامل إقليم تارودانت عليه- ابتداء من تاريخ اطلاع السيد رئيس مجلس جماعة تارودانت عليه قصد التنفيذ.

حرر بتارودانت، بتاريخ .....

رئيس مجلس جماعة تارودانت

الإمضاء:

اطلع وأشر عليه	**اطلع عليه قصد التنفيذ**
السيد عامل إقليم تارودانت	رئيس مجلس جماعة تارودانت
	تارودانت، في .....

توقيع نائب رئيس المجلس
ملصم أمهرسلي

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فتان

برقية

الولاء والإخلاص مرفوعة

إلـــى

مولانا جلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة اختتام أشغال الدورة العادية لشهر اكتوبر 2022،و بمناسبة الذكرى السنوية للمسيرة الخضراء المظفرة، وبمناسبة عيد الاستقلال المجيد ، أتشرف يا مولاي بصفتي رئيسا للمجلس الجماعي لمدينة تارودانت، أصالة عن نفسي، ونيابة عن كافة أعضاء المجلس الجماعي وموظفي وأعوان الجماعة وساكنة المدينة، لأتقدم إلى مقامكم العالي بالله بأصدق مشاعر الولاء والإخلاص والوفاء، معربين عن تجندنا الدائم ووقوفنا ورائكم للدفاع عن الوحدة الترابية وسيادة المملكة المغربية الشريفة.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب مولاي الحسن، وشد أزركم بشقيقكم السعيد المولى رشيد وبباقي أفراد أسرتكم العلوية الشريفة وشعبكم الوفي، إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

حرر بتارودانت في: 26 أكتوبر 2022

خديم الأعتاب الشريفة

رئيس المجلس الجماعي لتارودانت

عبد اللطيف وهبي